

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإنسانية
القسم الإسلامي
الفلسفة والعقيدة

النبوة بين القاضى عبد الجبار وإفلا سفة

رسالة مقدمة من
سلى عبد الرحمن محمد لونس
للوصول على درجة التخصص (الماجستير)

تحت إشراف
فضيلة الدكتور / ~~عبد الفتاح عيسى~~
فضيلة الأستاذ الدكتور / محمود محمد مرسوى

الأهداء

الى : والى
الى : زوجى وأختى
الى : أولادى (داليا - سامر - دينا)

سلى عبد الرحمن يونس



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(مقدمة)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله الذي
ختم النبوة وأتم النعمة ، وأكمل الدين ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه المسى
يوم الدين .

أما بعد ،

لقد خلق الله الانسان وجعله في الأرض .

ثم أبان له الهدف من خلقه والغاية من خلافته . ذلكم الهدف وتلكم
الغاية التي تنحصر في معرفة الانسان ربه ، والقيام بواجب طاعته وعبادته .
يقول الحق سبحانه وتعالى :-

(وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (1)

ولقد كان عليهما أن يعبد الله الانسان بما يساعده على تحقيق الغاية التي
خلق من أجلها ويعينه على المعرفة الصحيحة الحق به . سبحانه -

ولقد أمر الله الانسان في ذلك المجال - مجال تعرفه على ربه -
بمهام أساسيين كل منهما يساعد الانسان على معرفته ربه والقيام بواجب
طاعته .

المهام الأولى : عامل ذاتي . يرجع الى الانسان نفسه ، وينبع من داخله ،
ولا يأتيه من خارج . وأعني بذلك العامل القوة المميزة المدركة الواعية .
التي يستطيع الانسان بها أن يميز بين الخبيث والطيب ويفرق بين الحسن
والقبيح . هذه القوة هي التي نسميها (العقل) .

فبالعقل يستطيع الانسان أن يميز بين الحسن والقبيح في الجمله ، وأرى
من الواجب على أن أؤكد على هذه اللفظة : (في الجمله) . فالعقل

يستطيع أن يميز (اجمالاً) • وذلك التمييز لا يوضح المصم عن الخطأ
في التفاصيل • بل انه قد يفضل حتى في عموماً الأمور • ومخاصه اذا -
وضعنا في الاختيار وقوعه الدائم تحت محاولات الاضلال والاغواء من الوسواس
الخناس من الجنه والناس •

اما العامل الثاني :- فهو عامل خارجي ، يأتي من خارج الانسان ، كمن
يقوم انعزاف ادراكه ، ويصممه من ذلل ذاته •

ونعني بهذا العامل : (النهوه) التي هي موضوع رسالتنا هذه •
هناك اذن عاملان أساسيان ، أمر الله بهما الانسان ، كمن يمتدى السس
مصرفه به ، ويحقق الغايه من وجوده • ومن ثم يحصل السعاده لنفسه
في الدنيا والآخرة •

هذان العاملان هما : العقل ، والنهوه •

وهنا يمرض سؤال هام وخطير • هذا السؤال هو :

ما الصله بين هذين العاملين ؟ : ما الصله بين العقل والنهوه ؟

هل هي صله تمازج ؟

هل هي صله تمازج ؟

هل ينشئ العقل من النهوه ؟ أو هل تلغى النهوه دور العقل ؟

لقد اختلف العلماء والفكرتون حول هذه الصله •

ففرق ربط بين العقل والنهوه ربطاً محكماً •

وفريق أعلى من شأن العقل حتى وضعه في مستوى النهوه ، بل جعله

حاكماً عليها ومخياراً لها •

وفريق ثالث أضعف من شأن العقل حتى أقده كل ميزه في مجال

المهديه والارشاد •

وفى هذا الخضم من الآراء المتعارضة حول النهوض وصلتها بالمقفل ،
وقفت من خلال قراءتى موقف الحيرة وال تردد .

أى هذه الآراء هو الصواب وأيها الخطأ ؟

وقد شغلنى هذا الأمر ، وعثقت على القراءة فيه حتى بانث لى أهميته .
وأقتنعت بضرورة القيام ببحث يحالج قضاياها ، ويجب على الأستاذة المستى
سبقت الإشارة إليها .

وأهمية هذا الموضوع لا تأتى من قضيه الحقل بالدرجة الأولى ، ولكنها
تأتى من خلال دراسته قضيه النهوض عند المعتزلة والفلاسفة .

أما المعتزلة ، فهم الذين أعلوا من شأن العقل حتى جعلوه مميذا
بين الحسن والقبح ، وبعرفا بين الخبيث والطيب ، ومن ثم فقد أقاموه مناطا
للمواخذة وربطوا به قضيه الحساب فى الأشعة ، مثله ، وعقبه .

وأما الفلاسفة ، فإن للمقل عند هؤلاء شأن لا يحلوه شأن ، حسنى
جملوه الميزان الصحيح للحسن والقبح ، والمميز المصنوم بين الخبيث والطيب
والفارق المصيب بين ما هو خير ، وما هو شر ، ومن ثم فقد أقاموه حكما
لا حكم قبله ، ولا بعده ، حتى أنهم أولوا قضايا الدين ، ونصوه القاطعه
المصنومه كى تتفق مع ما يرضى عقولهم .

وقد وجدت أن مصالحتى هذه القضية ، أو هذه القضايا تأتى من خلال
بحث يكون موضوعه (النهوض بين القاضى عبد الجبار والفلاسفة)

أما القاضى عبد الجبار فهو شيخ المعتزلة الذى آلت اليه زعامتهم ،
والذى حمل على عاتقه توضيح قضايا المذهب والمنافعه عنه ، بالإضافة الى
أن له اليد الطولى فى الدفاع عن دين الله - سبحانه - ضد المنكرين
والمماندين ، وقد وضع المؤلفات الكثيرة فى الدفاع عن الاسلام ورد شبهه

عن كتاب الله •

ومن هذه المؤلفات كتاب (تنزيه القرآن عن المظالم) وكتساب
(اعجاز القرآن) وكتاب (مشابه القرآن) •

فهو بحق جدير بأن تدرس آراؤه في النبوه ، ليس كرجل من رجالات
المعتزله فحسب ، بل كعالم فحل من علماء الاسلام الذين ابلوا البلاء
الحسن في الدفع عن دين الله •

وأما الفلاسفه فلم يفلحوا في الحديث عن النبوه آراء يبدؤ في كثير منها
التضارب بل والتناقض أحيانا ، ونحن نعتقد أن ذلك التضارب نشأ أساسا
من أن الفيلسوف أحيانا يقع تحت وطأة مجامله أو تفاق جمهره المسلمين -
فيتضطر الى التهرب عن رأيه بما يتفق مع الاسلام كما آمن به عامه المسلمين •
وأحيانا يبين عن عقيدته صراحه بالقول باكتساب النبوه •

ومن هنا كان يأتي ما نراه لدى هؤلاء من التضارب والاختلاف •
وقد بينا ذلك بصورة أوضح في ثنايا البحث •

واننى استدليح ان الخص الأسباب التى حدثت به الى اختيار هكذا
الموضوع فيما يلى :-

أولا :- النبوه هى الركيزة الاساسيه التى قامت عليها الأديان السماويه ،
وعليها أقام الله - سبحانه - صرح دينه ، واليه ربط مصائر عباده
فى الدنيا والآخرة •

ومن ثم فإن البحث فيها ودراستها أمر يقرب الى الله - تعالى -
يخدم دينه وينفع المسلمين - ان شاء الله •

ثانيا : لئن غلبت النهوة بالحديث عنها والكتابه فيها بصورة عامه ، ونسى الكتب والأسفار الجامعه ، فان دراسه النهوة والمنابع بها ، لدى الممتزله فى بحث خاص يهتم بأرائهم فيها مقارنة بأراء الفلاسفة وآراء الأشاعره كذلك أمر له أهميته وجدته ، وقد أعيانى الحشور عليه بين المؤلفات والبحوث ، لذلك رأيت أن يكون ذلك ضمن أهداف بحثى الذى أرجو أن أكون قد وثقت فيه . بحول الله تعالى -

ثالثا : الحديث عن العقل ودوره من خلال الحديث عن النهوة عند الفرقتين اللتين تحليان من شأنه ، وتقويم دوره ووضعه فى موضعه الصحيح من وجهه نظرى المتواضعه أمر جدير بالبحث والدراسه وأرجو أن أكون قد وثقت فى ذلك . بفضل الله . سبحانه .

رابعا : من خلال حديثى عن النهوة أستطيع أن أناقش أصحاب الدعاوى الباطله الذين ذهبوا الى الادعاء بأن العقل يفتى عن النبوه ، وهذه الدعاوى وإن كانت قديمه الا أنها تتجدد باستمرار فى كل زمان ، وستظل قائمه ما قام للباطل فى عالمنا دولة وسلطان .

هذه أهم الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع بحثاً للحصول على درجة الماجستير .

وقد أتمت البحث على مقدمة ، وخاتمة بينهما تمهيد رابان
أما المقدمة فقد عرضت فيها أسباب اختيارى للموضوع ثم قدمت فيها عرضاً موجزاً لأبواب البحث ونصوله وموضوعاته .

وأما التمهيد فقد عقدته للحديث عن تاريخ حياة القاضى وميقاته
وحياته الثقافية والاجتماعية .

أما عن الباب الأول فقد جاء تحت عنوان
نظريه النبوه عند القاضى ... محتوي هذا الباب على أربعة فصول :

أما الفصل الأول : فجاء تحت عنوان المدل عند المعتزله .
وقد انقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث .

أما البحث الأول : فقد ذكر فيه تعريف المدل فى اللغه والشرع
أما البحث الثانى : فقد جاء فيه الحديث عن حرية الاراده لدى
المعتزله والأشاعره .

أما البحث الثالث : فقد ورد فيه الحديث عن اللطف الالهى بينت
فيه اتصاله بنظرية النبوه عند المعتزله .

أما الفصل الثانى : فجاء تحت عنوان مفهوم النبوه عند القاضى .
وقد انقسم هذا الفصل الى مبحثين :

أما الأول : فقد ذكر فيه تعريف النبى والرسول فى اللغه ، ثم
تعريفها فى الشرع عند الأشاعره والقاضى عبد الجبار
والفلاسفه .

أما البحث الثاني : فقد ورد فيه الحديث عن حكم ارسال الرسل مع ذكر الآراء المختلفة في ذلك مع بيان رأى القاضى •

أما عن الفصل الثالث : فقد عقدته في الحديث عن أهمية الرساله • وقد اشتمل هذا الفصل على بحثين :-

أما البحث الاول : فقد ذكر فيه وجه حسن البحث مع ذكر الآراء المختلفة في ذلك •

أما البحث الثاني : فقد تحدثت فيه عن حاجه البشر الى الرسل • أما عن الفصل الرابع : فجاء تحت عنوان عصمه الأنبياء • وقد اشتمل هذا الفصل على بحثين :-

أما البحث الأول : فقد بينت فيه آراء الملطاء في عصمه الأنبياء تفصيليا مع مقارنة آرائهم بعضهم ببعض •

أما البحث الثاني : تحدثت فيه عن شبه الطاعنين في تنزيه الأنبياء مع بيان موقف القاضى من تلك شبه •

أما عن الباب الثاني : فقد جاء تحت عنوان : دليل النبوه :

محتويات هذا الباب على ثلاثة فصول •

أما الفصل الأول : تحدثت فيه عن المجزة - وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاث بهاكت •

أما البحث الأول : فقد ذكر فيه تعريف المجزه لغة وشروعا •

أما البحث الثاني : فقد عقدته في الحديث عن شروط المعجزة لدى القاضي والفلاسفة بينه أوجه الخلاف في ذلك •

أما البحث الثالث : تحدث فيه عن وجه دلالة المعجزة بينت فيه آراء العلماء المختلفة مع موقف القاضي من ذلك والوجه الذي ارتضاه •

أما الفصل الثاني : فقد عقدته في الحديث عن حثية المعجزة • وقد انقسم هذا الفصل الى بحثين :-

أما البحث الأول : فقد ذكر فيه الحديث عن حكم المعجزة لدى العلماء مع بيان موقف القاضي •

أما عن البحث الثاني : تحدث فيه عن معجزات الأنبياء مع الحديث عن معجزة القرآن الكريم ووجه الإعجاز فيه عند العلماء مع موقف القاضي من كل وجه ثم الوجه الذي ارتضاه • كما بينت فيه شبه الطاعنين في إعجاز القرآن وموقف القاضي من تلك الشبه •

أما عن الفصل الثالث : فقد عقدته في الحديث عن الوحي • وقد اشتمل على بحثين :

أما عن البحث الأول : فقد عرفت فيه الوحي لوجه شرعا مع بيان معنى الوحي في القرآن الكريم •

أما عن البحث الثاني : فقد تكلمت فيه عن أماكن الوحي • ثم بينت بعض شبه الموجهة الى القرآن على أنه ليس بوحى من الله تعالى • وبينت في ذلك موقف القاضي من تلك الشبه •

وأما المقدمة فقد أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال
بحثي المتواضع .

أما بعد ،

فهذا بحثي الذي أعدته لنيل درجة (الماجستير) من قسم
المقيدة والفلسفة بالكلية .

وقد بذلت فيه كل جهدي وأترفت فيه كل إمكاناتي وآمل ان تحوز قبول
أساتذتي الفضلاء . وان كنت قد وثقت فيه ، فذلك بفضل الله - سبحانه
وتعالى - ثم بفضل أساتذتي الأفاضل الذين أهدوني لذلك بدءاً من خطواتي
الأولى في جامعه الأزهر المريق حتى لحظه انتهائي من اعداد البحث .

وان تكن الثانية ، وان اكن قد قصرت ، فحسبي انه محاولتي الأولى ،
ولكل بدايه تقصير ، وأسأل الله - تعالى - أن يمكن لي من اكمال ما قد
بدر مني من نقص انه - سبحانه - ولي الهدايه والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تمهيد في تاريخ القاضي عبد الجبار وحياته *

نسبه - مولده - وفاته :-

هو قاضى القضاء ابو الحسن بن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل بن عبد الله الهمزاني الأسد آبادى .

ولد فى ضواحي مدينة همزان بأقليم خراسان وقيل ولد فى بلدة أسدآباد وان كان من الممكن أن ترجح انه ولد فى بلدة أسد آباد ، لأنهم جروا على نسبه اليها وإلى همزان ، والأولى على منزله من الثانية ، وعلى طريقتهم فس النسبة الى البلد مسقط الرأس - وإلى المدينة نظرا لشهرة عاصمة الاقليم من جهة ولأن الطالب على طالب العلم الانتقال اليها لتحصيل المزيد من العلم والقراءة على كبار الشيوخ من جهة أخرى ثم ان الحاكم الجشعى يقول فى ترجمته " وأصله من أسد آباد همزان خرج الى البصرة واختلف الى العلماء " (١) .

قيل انه ولد سنة ٣٢٥ هـ على غير ما ذكر صاحب هدية المارفين من أنه ولد سنة ٣٥٩ هـ (٢) وذلك لأن أكثر المصادر تذكر انه عمر طويلا ومضها ينص على انه جاوز التسعين وتذكر كتب التراجم أنه توفي سنة ٤١٥ هـ ، وعلى ذلك فما ذكر صاحب هدية المارفين فى سنة مولده لا تكون صحيحة بالنسبة لسنه وفاته .

(١) أنظر شرح مسائل للحاكم الجشعى المجلد الاول سنة ١٢٩

(٢) البهقداوى . هديه المارفين ٤٩٨:١

توفي في مدينة الري ودفن بداره رحمه الله .

نشأته وتولييه القضاء :

نشأ القاضي فقيرا ، فكانت أسرته رقيقة الحال كان أبوه يحمل حلاجا ، لازم الفقر القاضي حتى بعد زواجه وانجابه الولد ووصل من رقة حاله كصا يذكر بن شاکر الکلبی " أنه كان له زوجة وولد وابتاع ليلة من الليلي دهننا ليدأوى به جريا عليه فلما أظلم الليل تفكر هل يطلى الجرب أو يشعل به السراج ، ولا تفوته مظالمه الكتب فرجع هذه الاشمال للمظالمه " .

ثم اخفى بعد ذلك وأثرى ثراء واسعا واقتنى المال والمقارء وربما يكون ذلك بعد توليه قضاء الري في زمن صاحب بن عباد فقد كان محجبا بالقاضي الذي بدأ يعرف بامام الممثلة في عصره فاتصل به صاحب واستدعاه الى الري وكتب له عهدا بتولييه رئاسة القضاء في الري وقزوین وغيرها ثم اضاف اليه في عهد آخر اقليمى جرجان وطبرستان بعد فتحهما^(١) وكان صاحب فخورا بوجوده في ديوانه ومن مظاهر هذا الاعجاب انه كتب له عهد القضاء بخط يده على ورق سمرقندی مطرزموشى وصفه السبکی وصفا جميلا^(٢) .

وكان يقول فيه " أنه افضل اهل الأرض " وأعلم اهل الأرض^(٣) وقد عرف أصحاب الحاجات منزلته عند رجال الدولة فقصدوه بغية التوسط لقضائهم .

(١) انظر لسان الميزان ٣٨٧/٣ ورسائل صاحب تحقيق وشوقى عزام والدكتور

شوقى ضيف ص ٤٤ ، الطبعة الاولى

(٢) الطبقات الكبرى ج ٢٣٠/٣

مكتبة المتهدين الاستاذية
(٣) انظر طبقات الممثلة ص ١١٢

قد ذكر ابن شاكرو ان أحد طلابه رجاء أن يتوسط له عند صاحب بشأن ضريبة مقدارها ٣٣٠ ديناراً فرفضها صاحب عنه بعد أن أجابته القاضى على عدة مسائل فقهية وعقائدية استبقت عليه .

وكان القاضى كما يظهر فى المصهد مثال المدل والورع فى أحكامه فقد جاء فى أسباب اصنافه جرجان وطبرستان الى أعماله أن أمير المؤمنين " الفاء الكافى فيما استكفاه " الوافى بما قلده واسترطاه " موديا حق الله فى الأخذ بالمدل والحكم الفضل والقضاء بموجب الدين ومقتضاه والاضاءة عن سنن الشرع وقضاه لا يميل به هواء عند الارتياح ولا يختلف مغزاه فى الاعتبار والاجتهاد والورع مركبه وسهوله والحق مقصده ودليله قد ضريت بحسن مذهبه الأشمال وشدت الى اقتباس علمه الرجال " .

وبالرغم من ذلك فقد روى القاضى من بعض خصوصه بأنه لم يكن محصوداً فى القضاء " فالتوحيدى انفرادياً فحاش القول فيه حتى انه لم يجد ما يمجبر به عن استدعاء صاحب له وأعجابه به غير قوله " واتصل به بن عباد فراج طيه لحسن سمته ناموسة " حتى قال فى القاضى " وولى القضاء وحصل المال حتى ضاهى قاريون فى سعة المال وهو مع ذلك ثقل الباطن خبث الممتد قليل اليقين (٧) " .

وقد رد أبو حيان دفاع عن القاضى فقال " انه لم يصدق القول فى الرجل لأنه لا سبيل له الى الاطلاع على باطنه حتى يقول فيه انه كان خبيث الممتد أو قليل اليقين (٨) ولأن الذى يدل عليه ظاهرة فيما كتب وألمس

انه لم يكن كذلك رحمه الله ولقد كان مسمى ابن حيان الا يوسع القاضى
من السباب والشتم لسولا طبع يحطه على ذلك (١) * *

عصر القاضي :- =====

عاش القاضى عهد الجبار فى المصر المباسى الثالث بدأ بإبتداء الدولة
البويهية سنة ٣٣٤ هـ وانتهى بدخول السلاجقة بغداد سنة ٤٤٧ هـ . وهو
المصر الذهبى للمسلم الاسلامية . اذ هذه كان النضج الملى وفيه أتى
الحلما بشمار شتى فى التأليف فى مختلف الميادين .

وأغل سلطان البويهيين بجانب بغداد المراق وفارس خرسان . وكانوا
يحثون على العلم ، فى مناصب الوزراء والقضاء الا من كان ناهيا فى العلم
والآداب .

كان من وزراءهم ابن الحميد والماحب بن عباد ، الذى اتصل بالقاضى
واستدعاه الى الرى وولاه القضاء بها وقزوين .

وقد وصل الممترله فى هذا المصر الى درجة من القوة يحتد بها
ويحسب حسابها ، وذلك بفضل الماحب بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥) ، الذى
استقل بالوزارة ثمانية عشر عاما (٣٦٢ - ٣٨٥ هـ) .

(١) مجمع الأدباء

فقد أخذ صاحب بن عباد الاعتزال من أمية الحسن بن عباد بن عباس
وكان غالباً فيه داعياً له ، فلما صارت إليه الوزارة واجتمعت في يده السلطة
استخدمها في نصرته الاعتزال ، تجمع حوله المستقلة في كل مكان وأسند إليهم
المناصب المالية وأعطاهم الكثير من الأموال .

ومثل أقصى جهده في نشر الاعتزال وحمل الناس على الانتماء له بشتى
الطرق والوسائل وكان يناظر من يحضر مجلسه في خلق القرآن وكان يرغبهم
في اعتناق مذهب الاعتزال فلا يوظف الا من قال به .

ومن ذلك أن صاحب أرسل من طلب ممنونته يقول : من نظر لدينسه
نظرنا لديناه ، فان آثرت المدل والتوحيد بسطنا لك الفضل والتمهيد ، وان
أقمت على الجبر فليس لكسرك من جبر (١) .

وحكى السبكي أن صاحب عرض القضاء على محمد بن الحسن البصيص
(٣٧٠ هـ) من كبار قضاة الشافعية على شرط الدخول في الاعتزال .

وقد استعمل التهديد والوعيد أحياناً وخاصة لمن كان من المماندين
للاعتزال . قال مرة لأحدهم في مجلس الاستقبال (ما كان عدى أنك
تقدم على ما أقدمت عليه ، وتنتهي في عدوانك لأهل المدل والتوحيد الى
ما انتهيت اليه ، ولي محك ان شاء الله نهار له نيل ، وليل يحقبه ليل
وشور يتصل به ويل ، وقطر يدفع منه سيل ، وسيلع الكفار لمن غبي الدار (٢)
ويقال ان الذين دخلوا مذهبهم كثيرون ، حتى انه لم يبق في السرى
عالم أو فقيه الاجاراه في مذهبهم .

(١) مجمع الأدباء ج ٦ ص ٢٨٦
(٢) " " ج ٦ ص ١٩٠

روى ياقوت أن صاحب اجتهد في حمل الحسبون الكلابى على أتباعه فقال له الحسبون (دعنى أيها الصاحب اكن مستحدا لك فما بقى غيرى ، فان دخلت فى المذهب لم يبق لديك ما ينو عليك قبيحة ويبدو للناس عورة) .

فضحك الصاحب وقال : " قد أغنيك يأبى عبد الله ، وحد فمسا نهض عليك بنار جهنم ، أصل بها كيف شئت " .

ولذلك كان فقده كارثة انصبت على رؤسهم فهدأت أحوالهم بعده تسمر من سىء الى أسوأ .

عزل القاضى :-

ظل القاضى مدة طويلة فى منصبه طيلة حياة الصاحب ثم عزل بمسند وقاته ، فتفرغ للإعلاء والتدريس الذى كان مواظبا عليه فى منصبه فى القضاء مما يدل على أن منصبه الكبير لم يشغله عن الاشتغال بالملم والاجتهاد فيه .

ويقال فى أسباب عزله :-

يقال انه عزل من منصبه ، وذلك بسبب عدم وفائه للصاحب بن عباد . وهو ولى نعمته . وصاحب الفضل عليه . من أجل ذلك دعا فخر الدولة الى عزله ، ومصادرة أمواله .

وكان من صور عدم الوفاء منه للصاحب بن عباد ، أنه رفض الصلاة على جثمانه . وقد ظل ذلك بان الصاحب متركب كبيرة . فقد كان يشرب النبيذ

ولم يعلم له نهضة^(١) .

وذلك ان صح انما يدل على تمسكه القاضي عبد الجبار بعدد الاعتزال الذى يقول بتخليد صاحب الكبيرة فى النار ما لم يتب من تلك الكبيرة .

الا ان هذا لم يكن سببا جوهريا لتعزله ومصادرة أمواله ، لأن هذا الأمير ما ليث أن صادر أموال الملاحب نفسه بعد وفاته بقليل مع ما أدى له الامراء والسلاطين من خدمات الدولة .^(٢)

ويظهر أن السبب فى ذلك هو قربه من الوزير السابق ، فقد أحاد الامراء والطوك مثل تلك المصادر لكبار رجال الدولة عند عزلهم أو هدد وفاتهم ، والغضب عليهم فى بعض الأحيان ، حتى عدت المصادرة من الموارد الهامة للآراء والسلاطين سواء كان ذلك لاعتقادهم أن ثروات هؤلاء قد ساقطها اليهم منصبهم الكبير ، أم لاجود الحصول على المال وخشية ان يوظف هؤلاء المصنولين الناس بأموالهم .

ثقافته وشيوخه ومنزلته الملموسة :
=====

كان القاضي من معتزلة البصرة من اصحاب ابي هاشم^(٣) وكان ينصرف فيه . بدأ حياته كاشعريا فى الأحوال ، وكان فقيها على مذهب الشافعى ، فسأل الحكمة وكان فى ابتداء حاله يذهب فى الأصول مذهب الأشعرية ، وفى النروج

(١) مجمع الأدباء لياقوت طبع مصر ج ٦ ص ٢١٩

(٢) شرح الاصول الخمسة بقلمه المحقق ص ١٥ و ١٦

(٣) هو ابو هاشم بن عبد السلام بن محمد الجبائى المتوفى سنة ٣٢١ هـ جسا

البصرة سنة ٣١٤ هـ اشتهر فى كاله فى الأحوال .

مذهب الشافعى فلما حضر المجالس وتناظر مال الى مذهب الاعتزال وانصرف اليه^(١)

أراد أن يقرأ فقه أبى حنيفة على أبى عبد الله البصرى فقال له هذا علم كل مجتهد فيه مصيب وأنا فى الحنفية فكن أنت فى أصحاب الشافعى .
قال الحاكم " فكان أن بلغ فى الفقه بهلجا عظيما وله فيه اختبارات " .
لكنه ما لبث أن انصرف الى الكلام بعد أن وجد على حد قوله قلة الاقبسال عليه ، لأن صاحبه لا يجنى منه ثمرة دنوية ، بينما كان الفقه يجذب كثيرا من طلاب الدنيا^(٢) .

قرأ الكلام مرة على أبى اسحق بن عباس ثم رحل الى بغداد وأقام عند الشيخ أبى عبد الله البصرى " حتى فاق الأقران وخج فريد عصره " كما يقول الحاكم .
فألف كتب كثيرة وهو عدة ، أولها املاء كتاب المفتى فى ابواب التوحيد والمدل فى مسجد عبد الله بن عباس تبركا به .

ثم انتقل الى الرى بعد سنة ٣٦٠ هـ وظل يدرس بها حتى وفاته سنة ٤١٥ هـ .
سمع الحديث عن أبى الحسن ابراهيم بن سلمه القطان المتوفى سنة ٣٤٥ هـ .
وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب سنة ٣٤٦ هـ ، وعبد الرحمن بن جعفر بن فارس والزبير بن عبد الواحد الأسدي أبادى سنة ٣٤٧ هـ وغيرهم^(٣)

ونستطيع أن نقول أن القاضى كان علما يشتى فروع المعارف الاسلامية المصروفة آنذاك دراسة وتدرسا وتأليفا ، كما أن أكثره كان واضحا على جميع

(١) شرح عمود المسائل للحاكم الجسمى وطبقات المصترلة ص ١١٢

(٢) طبقات المصترلة

(٣) التوحيدى - شالب الوزيرين ص ٦٦ + ٦٧

من درس المقائد والتوحيد من بحده مؤيدا أو ناقدا .

كان محترقا بنفسه عارفا لمكانته العلمية ، وما يدل على ذلك أن —
الصاحب بن عباد قدم من سفر فخرج الناس جميعا في استقباله وترجلوا له
إلا القاضي فلم يفعل وقال له " أيها الصاحب ، أريد أن أترجل للخدمة
ولكن الحلم يأبى ذلك (١) " .



(١) التوحيدى — مقال الوزيرين ص ٦٦ ، ٦٧

" منزلته في أهم فروع الثقافة الإسلامية "

=====

أولاً : في علم الكلام :

=====

يقول الحاكم " ليس يحضرنى عبارة تنهى عن محله في الفضل ، وطلو منزلته في العلم ، فانه الذي وفق الكلام ونشره ، ووضح فيه الكتب الكثيرة الجليطة التي سارت بها الركبان ، ولغيت الشرق والغرب ، وضمنها من دقيق الكلام وجليطة ما لم يتفق لأحد مثله ^(١) .

ويذكر له من هذه الكتب :-

=====

- ١- الدواعي والصوارف .
- ٢- الخلاف والوفاء .
- ٣- الخاطر والأحكام .
- ٤- المنع والتمنع .
- ٥- ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز .

ويذكر الحاكم أن أماليه كثيرة منها :-

=====

- ١- المثني .
- ٢- النمل والفاط .

- ٣ - المبسوط أو المحيط •
- ٤ - الحكمة والحكيم •
- ٥ - شرح الأصول الخمسة •

ويذكر الحاكم كذلك أن له كتباً في الشرح لم يسبق إلى مثلها: منها:

- ١ - شرح الجامعين •
- ٢ - شرح الأصول •

وكتب في مسائل وردت عليه من الآفاق فأجاب عنها نحو " الطوسيات والرازيات والمسكريات والقاشانيات والمصريات وجوابات مسائل ابن رشيد والنيسابوريات والخوارزميات " •

وكتب في المسائل التي وردت على المشايخ فأجابها بصحيح وفاسد فبينها رحمه الله وتكلم عنها بكلامه •

- ١ - في المسائل الواردة على ابن القاسم •
- ٢ - والمسائل الواردة على ابن طي وابن هاشم " إلى كتب أخرى كثيرة ذكرها الحاكم وقال بعد أن فرغ من عرضها " وغير ذلك مما يكسثر تعداده • وذكر جميع مصنفاته يتحذر ^(١) •

(١) شرح عيون المسائل - الجزء الأول ص ١٦٩

ثانها: في اصول الفقه :-
=====

كان القاضي صاحب مكانة مرموقة في علم اصول الفقه . كما كان كذلك في علم الكلام - على ما بهنا :-

وقد شهد بمكانته في علم الأصول أجلاء العلماء .
فابن خلدون يرى أنه أحد أئمة كتبوا في الأصول . وأحد اثنى عشر من طماء المصترلة :

فيقول ان أفض ما كتب في ذلك أئمة كتب . كتابان للأشاعرة . وكتابان للمصترلة فكتابا الأشاعرة هما :

- ١ - البرهان لامام الحرمين .
- ٢ - المستصفى للفرغاني .

وكتابا المصترلة هما :

- ١ - الممدد للقاضي .
- ٢ - شرحه لأبي الحسن البصري .

ويقول ابن خلدون . ان هذه الكتب الأربعة هي قواعد هذا الفن وأركانها والزركشي في البحر المحیط لا يرى أن أحدا يستحق الذكر - في علم الأصول بعد الشافعي غير الباقلاني والقاضي عبد الجبار ويكاد أن ينسب الناس بعدهمهما السى التقليد فـــــــ

(١) قدمه ابن خلدون . تحقيق د . على عبد الواحد .

هذا الفن فيقول محمد الحديث عن جهود الشافعي في ارساء قواعد هذا العلم " وجاء من بعده تبيينوا وأوضحوا وسطوا ، وشرحوا ، حتى جاء القاضيان قاضي السنة ابو بكر بن الطيب وقاضي المختلة عبد الجبار ، فوسما المهارات وكفا الاشارات ، وهنا الاجمال ورفما الاشكال " ثم يقول " واقتنع الناس بأرائهم ، وساروا على أخذ نارههم فحروا وقروا وصحوا وصوروا^(١) " قد أشار السبكي والداوودي الى منزلة القاضي في هذا العلم بمهارة موجزة فقالا " وكان له الذكر الشائع بين الأصوليين^(٢) " .

نجد لدى القاضي من المباحث والمسائل التي لم يسبق لها مثلاً الجزء السابع عشر من المصنف المسمى " بالشرعات " تناول فيه مباحث في أصول الفقه كمسائل الاجماع - والقياس والاجتهاد ، وابحاث المصوم والخصوص والأمر - والنهي ، على غير ما تناولتها كتب أصول الفقه ؟ فقد كان يتكفى بذكر الجملة وما يجرى منها مجرى الأصول ولهذا وصفه في كتاب خصه بعلم الكلام ويقول في ذلك " انما تذكر في هذا الموضع جمل القول في الأدلة لأن الفروض بيان ما يعرف به الاحكام في الوعد والوعيد دون نقض في القول في أصول الفقه^(٣) " ويقول " وانما تذكر الآن جمل الأدلة لوقوع الحاجة اليها في باب مصرفه أصول الشرائع والوعد والوعيد والأسماء والأحكام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والامامة لأن هذه الابواب أصلها الأدلة الشرعية فلا بد من بيان أصولها^(٤) " .

(١) متشابه القرآن تحقيق د . عدنان محمد زرزور المقدمة

(٢) السبكي ج ٣ ص ٢١٩

(٣) المصنف ج ١٧ ص ١٢

ويرى الأستاذ المرحوم أمين الخولى الذى حرر نص الشرحيات ان بأشال هذه المباركات ونحوها من الاشارات الكثيرة تدرك أن موضوع هذا الجزء يلتقى فيه أعمل المقيده وأصول الفقه بين فيه الصلة بينهما وهذا واضح بقوله وانما نذكر فى هذا الكتاب ما يجرى مجرى الأصول (١) * .

ثم يقول الاستاذ الخولى " ويكون هذا الجزء غير شائع فى تناول الأصول العليا لايحات أصول الفقه من حيث التقاؤها مع أصول المقيده ، يتناول ما قد يجهل أصحاب أصول الفقه من حيث التقاؤها مع أصول المقيده يتناول ما قد يجهل أصحاب أصول الفقه القول فيه أو يتركون التمرؤ لسه أحيانا ويدع التفصيل لمكانة من تناول أصحاب الفقه وأصوله (٢) * .

ثالثا : فى الحديث :
=====

كان القاضى رحمه الله لديه دراية واسعة فى فنون الحديث المختلفة وقد ساعده على ذلك سماعه على كبار الحديثين فانقلق اليهم ليأخذ منهم الحديث " روى عن ابن الحسن بن مسلمة القطان " وأمل فى كتاب هو نظام الفوائد وتقريب المراد للراشد . تعرض فيه لكثير من ابواب الحديث على ترتيبها المعروف عند أكثر الحديثين وخص منها بالذكر الأحاديث المتشابهة .

(١) المبنى ج ١٧ ص ٥ المقدمة لأمين الخولى .
(٢) المبنى ج ١٧ المقدمة ص ٥

رأيما : في الدفاع عن الاسلام :-
=====

أهل القاضى بلا حسنا في مجال الدفاع عن الاسلام ضد الملحدين
والمفكرين للنهوات بحامة ولنهوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بخصوصة *
وحسبنا هنا أن نشير الى كتاب (تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم) الذى قال فيه ابن كثير : انه (من أجل مصنفاته ، وأعظمها
وقد أبان فيه عن علم ومهارة جيدة) .

والذى قال فيه الذهبى : (انه أجاب فيه ومز)
كما قال فيه الشيخ زاهد الكوثري : (لم ترمأ يقارب كتاب تثبيت دلائل النبوة
للقاضى ، في قوة الحجج وحسن الصياغة ، في دفع شكوك المتشككين)^(١) .



(١) لسان الميزان ج ٣ ص ٢٨٦ . شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٠٣ .
(٢) انظر مقدمه الشيخ زاهد لكتاب " تبين كذب الفترى " لابن عساكر .

خامساً : موقف القاضى من ثقافات عصره : =====

ما سبق يتضح أن القاضى كان ملماً بشئى معارف عصره . سواء فى ذلك المعارف التى تنبع من الاسلام وتتصل به . أو تلك المعارف التى ترتبسط الى الاسلام بصلة كالفلسفة اليونانية بصورها المختلفة .

أما موقفه من علم الكلام ، فقد بينا فيما سبق أنه نشأ أشموى المذهب ثم أنتقل الى الاعتزال . وكان صاحب السبق فى قضاياها . دراسة وتحريصاً وتحقيقاً ودفاعاً عنه ودعوة إليه .

وهناك من يتهمون القاضى بالتمصب ، ويرونه بالخلو والتطرف فسى مذهب الاعتزال . كما ذهب الى ذلك : الذهبي والسبكي . غير أننا لا نجد فى القاضى غلوا . الا أن يكون معنى الخلو هو التمسك بالمبدأ ، والاستمرار عليه . والدفاع عنه .

وما يدل على أن القاضى كان معتدلاً فى دعوته ، منصفاً مع غيره ، وأنه لم يكن غالباً ولا متطرفاً ، أنه كان يحارب المتطرفين من المعتزلة أنفسهم ، ويحمل عليهم ، وظالماً نقد الكثيرين منهم دفاعاً عن المذهب . ولعل الذى حمل البعض على اتهمائه بالتمصب والخلو ، أنه كان صاحب حجة قوية ، واحداً بالرأى .

أما موقفه من الفلسفة ، فقد حمل القاضى على الفلسفة اليونانية فسى جملتها ، وبين أن كتب اليونان التى وصلت إلينا طيبة بالتناقض ، والتجهيز والتصديق ، تأييداً لمقائدهم وأفكارهم .

وقد حمل على أرسطو فى كتابه : (الآثار الملوية) ، وانتقد نظريته

وأما موقفه من أصحاب الفلسفة الطبيعية ، فقد حمل عليهم حملات قاسية عنيفة ، فقد انتقد نظرية الرازي في اللذة والألم ، وأدعاه أن الله - تعالى عما يقول - ليس باستطاعته أن يخلق الإنسان الا بالطريق الطبيعي . وقد رماه القاضى بالكفر والاحاد . وان كان القاضى قد أهمل الرد على الرازي في نظريته في النبوة . رغم أنها مخالفة للإسلام . ولحل الذي دعا القاضى الى ذلك أنه كان قد حكم على الرجل بالكفر في مسائل أخطر من رأيه في النبوة . وذلك لم يردعيا الى مزيد في ذلك .

ولقد كان القاضى شديد المنف على أصحاب النجوم وسائر من يدعى مصرفة الغيب والتنبيه بالمستقبل ، وقد لفت النظر الى ان : (المنجم يكذب في ألف شيء ويخطئ في ألف شيء فلا يلاحظ عليه لأن ذلك غير منكر منه . فاذا اتفق له الصواب في شيء واحد تمجّبوا وحفظه لقلته من مثله (١)) .

أصحابه والاممته :-
=====

كان رحمه الله عنده من الأصحاب المدد الفقير ، مما لم يكن لشيوخه من رؤسائه على الكلام ، وذلك ، لأنه عمر طويلا على ما جاء في طبقات الشافعية وقد رحل اليه طلاب العلم من كل الأنحاء لجمده وصيته واشتهار شأنه .

(١) تثبت دلائل النبوة . المقدمة

وكان متواضعا مع أصحابه ، مع ما اشتهر به من تكبر على المومنين ،
وأصحاب السلطان (١) .
قال الحاكم " انه قد اتفق له من الأصحاب ما لم يتفق لأحد من رؤسائه
علم الكلام (٢) .

* * *

كما تلاميذه :-

فهم كثيرون ، وقد نقل عن ابي سميد الحمان انه قال " دومت
البلاد فما دخلت بلدا ولا ناحية الا وفيها من أخذ عن قاض القضاة " .
وقال الحاكم في رجال الطبقة الثانية عشرة من المسترلة " انهم أصحاب
قاض القضاة والذين قروا عليه وقروا على من في طبقته من علماء المتكلمين " .
فكان من أشهر تلاميذه رجال الطبقة الثانية عشرة وهم :

١- ابو رشيد النيسابوري " سميد بن محمد :

قال عنه الحاكم " وكان بغدادى المذهب واختلف الى مجلسه وهو نصف
فدرس عليه ، وقبل عنه أحسن قبول ، وصار من أصحابه ، واليه انتهت
الرئاسة فى المسترلة بعد قاض القضاة " .

وكان القاضى يخاطبه بالشيخ ولا يخاطب به غيره (٣) .
له تصانيف جيدة منها ديوان الأصول فى فتاوى الكلام .

(١) شرح الأصول الخمسة " المقدمة "

(٢) شرح عيون المسائل ج ١ ص ١٣٠

(٣) شرح عيون المسائل ص ١٣٥

أبو يوسف القزويني :-

=====

هو عبد السلام بن محمد . قال فيه المصنفون * كان أحد المصنفين
والفضلاء المتقدمين . جمع التفسير الكبير الذي لم يزل في التفسير أكبر منه
ولا أجمع للفوائد . *

أخذ عن القاضي وسبق منه الحديث . وحدث عن جماعات . وكان
يافخر بالاعتزال ويتألم به حتى على باب نظام الملك الوزير .

ولد بقزوين سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وخمسة ببغداد في ذي القعدة
سنة ثمان وثمانين وأربعمائة (١) . *

الشريف المرتضى :-

=====

هو أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي .

أخذ عن القاضي عند انصرافه من الحج . وهو أفاضل يعول إلى الأرجاء
كما يقول الحاكم قال فيه الذهبي : وكان من الأدكباء المجتهدين في الكلام
والاعتزال والأدب والشعر . من كتبه الأمالي * درر الفوائد وغير القلائد
وكتاب الشافعي في الإمامة . نقل فيه على شيخه القاضي ما كتبه في المثنى
عن الإمامه .

وله كتاب الذخيرة في الأصول ودعوان شعر وكتب أخرى وخمسة سنه
ست وثلاثين وأربعمائة (٢) .

(١) طبقات المصنفين للداوودي - طبقات الشافعية الكبرى .

(٢) شرح صيون المسائل .

أبو الحسن البصري : =====

هو محمد بن علي بن الحبيب • درس على القاضي ودرس ببغداد
يقول فيه الذهبي " انه كان شيخ الممثلة فصيحاً بليغاً عذب العبارة يتوقد
ذكاء " •

من كتبه تصفح الأدلة • والمتمم في أصول الفقه الذي يقول فيه
الذهبي " انه من أجود الكتب " •

ونقض الشافعي في الامامة انتصر فيه لشيخته وود على الشريف •

توفي ببغداد سنة ست وثلاثين وأربعمائة " •

أبو القاسم البستي : =====

هو أسامة بن أحمد الجبلي الزيدى أبو القاسم • كانت وفاته في حدود سنة ٤٢٥ هـ

كان يميل الى مذهب الزيدية أخذ عن القاضي وصاحب قاض القضاء حتى حج •

وكان اذا سئل عن مسألة أحال عليه •

ونظر الباقلاني عندما ترفع قاض القضاء عن مكالمته فقلطمه (١) •

البخاري : =====

وهو غير البخاري المحدث الشهير •

هو أبو طاهر عبد الحميد بن محمد البخاري •

قرأ على قاض القضاء وكان يقص ويحفظ ويدعو الناس •

عاد الى ما وراء النهر وخرج في البلاد بعد هزيمة أئلك يقدس ويحفظ حتى

توفي •

(١) طبقات الممثلة الحاكم الجشي من ٣٨٥ تحقيق فؤاد السيد •

هو الذى طلق ديوان الأصول عن القاضى ، ولم يكن درجته درجة أمثاله
من ذكرناه " (١) .

وكثيرون غيرهم مثل اللباد " وهو ابو محمد بن عبد الله بن سعيد اللباد
قرأ على قاضى القضاء ، فكان من مقدسى أصحابه وخليفته فى اندرس وقضى
بمده .

(٢)
له كتب كثيرة منها كتاب النكت .

وابى بكر الخوارزمى الذى كان يختلف اليه ابو حامد شيخ الحاكم الجشمى .
وابى سعيد السامى هو اسماعيل بن طاهر بن الحسين بن محمد بن الحسن بن زجويه
الرازى .

ابو سعد السمان الحافظ الزاهد المعتزلى .

توفى بالرى فى الرابع والعشرين من شعبان سنة ٤٤٥ هـ .

دوخ البلاد ولقى المشايخ . كان زاهدا ورعا ، كان يصوم الدهر ، له كتب
كثيرة فى الكلام (٣) .

ليبدو من مسيرة تلاميذ القاضى وتاريخ حياته مدى ما كان يلقاه منهم
من التوقير والاجلال والاحترام والتعظيم فقد نقل الحاكم " أنه أعابسة
النقوس فى آخر عمره فاحتاج مرة الى الخروج فحطه الأشراف طمس
عواقبهم (٤) .

(١) طبقات المعتزلة للحاكم الجشمى ج ٢ ص ٢٨٨

(٢) لسان الميزان ج ١ ص ٣٢١

(٣) طبقات المعتزلة للحاكم الجشمى

(٤) شرح الصيون ص ١٣٠

مؤلفاته :-

كانت مؤلفات القاضى كثيرة ومتنوعة تشمل شتى فروع الثقافة ومن هذه المؤلفات :

- ١ - الأمل فى الحديث " المسمى نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد .
- ٢ - تثبت دلائل النبوة قد صورته الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية
وقد حققه الدكتور عبد الكريم عثمان .
- ٣ - تنزيه القرآن عن المدائح وهو أول ما طبع من كتب القاضى .
- ٤ - الخلاف بين الشيخين .
- ٥ - رسالة فى علم الكيمياء .
- ٦ - شرح الأصول الخمسة .
- ٧ - مشابه القرآن قام بتحقيقه الدكتور عدنان محمد زرزور .
- ٨ - المحيط بالتكليف نسب هذا الكتاب لابن متويه أحد تلاميذ القاضى .
- ٩ - المصنفى فى ابواب التوحيد والمدل فى عشرين مجلد .

وكتب أخرى كثيرة لا يحتمل المقام ذكرها جميعا ولمن طلب الزيادة عليه بالرجوع الى مقدمه كتاب شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار فقد بسط الدكتور عبد الكريم عثمان ذكر ذلك .

ومع هذه الصورة عن حياة القاضى التى لم تعد مجهولة لدى المشتغلين بالدراسات الفكرية فى شتى المجالات . مواد فى علم الكلام أو الفقه وأصوله أو ما سواها . عاما سبق بيانها .



البَابُ الْأَوَّلُ

(الباب الأول)
=====

== نظرية النسيئة ==
=====

الفصل الأول

(الفصل الأول)

— المدخل —

المبحث الأول

المعدل

على الرغم من أن الطوائف الإسلامية قد اتفقت على أن الله - سبحانه - عادل في أفعاله ، وأنه تعالى - لا يصدر عنه الظلم ، إلا أن بيان المبررات بالمعدل قد ثارت حوله عواصف الخلاف بين الفرق الإسلامية . وأهم أنواع الخلاف ما كان بين الأشاعرة والمعتزلة .

وستتناول بمشيئة الله - في المصور التاليه مذهب كل من الأشاعرة والمعتزلة في المعدل ، وما يترتب على ذلك من آثار هامه في قضايا علم الكلام .

« المعدل في اللغه ضد الجور ، يقال : (عدل) عليه في القضاء ، من باب (ضرب) فهو (عادل) .

ومعدل الوالى (عدله) و (معدلته) بكسر الدال وفتحها . وفلان من أهل (المعدل) . ورجل (عدل) أى عرشه وقع في الشهاده . وهو في الأصل مصدر . ويوصف به الفرد والجماعه فيقال رجل (عدل) وقوم (عدل) و - (عدول) جميع (عدل) ويقال (عدل) الرجل من باب ظرف و (المعدل) بالفتح أصله مصدر (عدلت) ...

و (المعدل) الذي يحاد في الوزن والقدر . و (عدل) عن الطريق جارء ومابه (جلس) . (عادل) بين الشئيين ، و (عدلت) فلانا بفلان اذا سويت بينهما ، ومابه (ضرب) . و (تعديل) الشئ تقويمه ، يقال عدله تعديلًا فاعده ، أى قومه فاستقام ، وكل ملقف (معدل) . (تعديل) و (تعديل الشهود) أن تقول : انهم (عدول) . ولا يقبل منها صرف ولا (عدل) ، فالصرف : التويه ، و (المعدل) التديه . ومنه قوله تعالى (وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها) . أى مذهب ذلك . ((العادل)) يقال للمشارك الذى يعدل بربه غيره . ومنه قول امرأة للحجاج : انك لقاسط عادل . عادل . و (الحدل) ضد الجور . وهو ما قام في النفوس انه مستقيم . ويقال رجل (عدل) وامراه (عدل وعدله) .

المدل عند الأشاعرة

=====

يوضح الشهر ستاني في تعريف المدل على مذهب أهل السنة فيقول
(وأما المدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله عدل في أفعاله بمعنى أنه
متصرف في ملكه وملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . (١)

وعلى ذلك فالمدل عند الأشاعرة لازم عن القدرة وتايح لمشيئة الله تعالى
وليخرج أهم صفه للفعل الالهي كما يذهب الى ذلك المعتزلة فهو وصف للفعل
الالهي كعمل مجرد صادر عن ذات مالمقه بصرف النظر عن صلته بانساء مكلف .
وليس معنى كون المدل الالهي تابعا لمشيئة الله في ملكه أن يصدر عنه
الظلم فالأشاعرة يؤمنون — كما يؤمن بذلك كل المسلمون على اختلاف طوائفهم
وفرقهم — أن الله تعالى — لا يصدر عنه الظلم ولا يتصف بالجهل ، كما
يقول — سبحانه — عن نفسه :

(٢) (ان الله لا يظلم مثقال ذرة)

القاموس المحيط — مختار الصحاح طعة : عدل
(١) الملل والنحل ج ١ ص ٤٢ تحقيق محمد سيد كيلاني .
(٢) سورة النساء آية ٤٠

وكما قال تعالى :-

(ان الله لا يظلم الناس شيئا) (١)

وكما جاء في حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عمن ربه
تبارك وتعالى : قال :

(يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته

بينكم محرما فلا تظالموا) . (٢)



(١) سورة يونس • آية ٤٤

(٢) صحيح مسلم كتاب الظلم •

- المدل عند الممثلة -
=====

يذهب الممثلة الى أن معنى كونه تعالى عادل : أن أفعاله كلها حسنة ، وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه (١) .

وقد استدل الممثلة على ثبوت صفة العدل للفعل الإلهي بقوله تعالى :
(وما الله يريد ظلما للعالمين) (٢) .

فلو كان كل ظلم في العالم يفتح بارادته وشيئته لم يصح أن يقول ذلك وكان الخبر كذبا وكان لا يصح أن ينزه نفسه عن ذلك .

بقوله تعالى : (ان الله لا يظلم مثقال ذرة) وان تلك حسنة ينهاها ويؤهلها من لدنه أجرا عظيما (٣) .

ويرى الممثلة ان العدل هو صفة للفعل الإلهي بالنسبة للانسان ، وعلى أساسه كانت الصلة بين الله والانسان .

فالله لا يظلم الصالح مثقال ذرة والمبهد هو الغافل للخير والشر ، والإيمان والتكفر والطاعة والمعصية ، وهو المجازي على فعله ، والله هو الذي أعطاه القدرة على ذلك .

ومن الواضح أن تفسير الأشاعة للعدل يقترب من القداسة الواجبة لله تعالى - وهو اتجاه صادر عن منهجهم في معالجة القضايا الكلامية ، والذي يقوم على الاعتماد على الكتاب والسنة . والحمد - ما أمكن - عن الفلسفة والتأويل .

(١) شرح الأصول الخمسة

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٨

(٣) سورة البقرة آية ٤٠
مكتبة المصنفين الإسلامية

وأما تفسير المعتزلة للمعدل على أساس ما يراه الحقل ويحكم به فانه يقترب من تصورهم عن المنية الالهية . وهو اقرب الى التمرير للشئ للمعدل ، وهو نتيجة حتمية لحقيدهم في الله ، وما يجب ان يتصف به من الكمال .

وعلى ذلك اخذت المعتزلة على عائشها ايجاد كل ما يتناقض مع كماله - تعالى - فصفة المعدل عند المعتزلة لا يمكن فصلها عن الله - سبحانه - وتعالى - ولا يمكن فهم أي عمل من أعمال الارادة الالهية لا يتحقق شروط هذه المعدلية .

والاختلاف بين الفريقين في مفهوم المعدل هو محور كل اختلاف بينهما في موضوعها هذا . ولقد ترتب على ذلك أن ذهب المعتزلة رغبة منهم في تأكيد صفة المعدل للفعل الالهي مذاهب شتى خالفوا فيها مذهب الأشاعرة وكثير من فرق المسلمين المتسكنين بالقرآن والحسنه :

ومن أهم القضايا التي خالف فيها المعتزلة الأشاعرة على أساس من فهمهم للمعدل .

أولاً : أن الشر لا يصدر عن الله - سبحانه .
والشر تقيض الخير وفي التمريرات للسيد ، الشر عبارة عن عدم صلاحه الشئ الطيبح .

ان كلام المعتزلة والأشاعرة يعترفون بوجود الشر في العالم . الا ان الاختلاف بينهما في ارادة الله للشر . أهو يريد له أم غير يريد ؟

وسوف أعرض لكل من رأى الأشاعرة والمعتزلة . ثم نشير الى مذهب - الفلاسفة استكمالاً للموضوع .

” مذهب الممترلة “ =====

لما كانت أفعال الله عند الممترلة كلها حسنة ولما كان الشر عند الممترلة هو الضرر القبيح فانتا نرى الممترلة يذهبون الى أن الله لا يرسل لمباداة الشر (١)

وقضية الشر عند الممترلة تعتمد على :

١ - أن الخير والشر من جنس واحد وليس بينهما تضاد في الجطة كما محل أو الفاعل ولذلك صح وجودهما من الفاعل الواحد .

٢ - التفرقة بين وقوع الشر والخير من الانسان ووقوعه من الله - سبحانه - في حق المباد يجوز وقوع الخير والشر من الفاعل الواحد دون تفرق في حال الفاعل وذلك لأنه يكون عن اختيار وقصد الى الفعل ، فلا يستتبع عند الممترلة في حال واحدة فعل الشر باحدى يديه والخير بالأخرى . (٢)

وذكر صاحب المحيط بالتكليف (فانه قد يجرح أحدنا باحدى يديه ويتصدق باليد الأخرى ولا يقتضى ذلك كون الفاعل مدوحا . مذموما لأن المادح والذام ان كانا واحدا فقد يصح ذلك على طريقتين أن تذب الخير في وقت وتمدحه في وقت آخر والثاني أن يختلف الطريق فتدحه لاحسانه وتذمه لخصايته وهذا يصح من المبد) (٣)

(١) انظر تراث الانسانية المجلد ٣ ص ١٦٣ وقرالات الاسلاميين ص ٣٤٦

(٢) الفرق غير الاسلامية للقاضي عبد الجبار ص ٣١ : ٣٤

(٣) المحيط بالتكليف ص ٢٢٢ لابن شويه .

وأما وقوع الشر منه تعالى : فقد ذهب المعتزلة الى أن الله سبحانه تعالى
عن فعل الشر في الحقيقة .

ولكى يستقيم ذلك مع ما نراه في العالم من شرور نرى المعتزلة يفسرون
وقوع الآلام والأمراض للحباد في الدنيا على أن الله سبحانه تعالى - يفصل
الآلام على وجه يحسن عليه بأن تكون مستحقة كالمقاب الذي يفعله في الآخرة ،
أو يأمر بتمجيده في الدنيا ، وأما الأمراض فيفعلها - سبحانه تعالى -
للاعتبار بشرط التعميؤ . (١)

وعلى ذلك فالمعتزلة تنفي وقوع الشر على الحقيقة من الله - سبحانه
ويستدلون على ذلك بأن الشر قبيح والله لا يصدر عنه القبيح لأن أفعاله
كلها حسنة بمقتضى العدل الإلهي عند المعتزلة .

كذلك في قوله تعالى (الهن الله بأحكم الحاكمين) . (٢)

دليل على أنه تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح والا لما صح أن يمدح نفسه
بذلك . (٣)

وإذا تنبنا المعتزلة لنتعرف على رأيهم في أن الشر الظاهري الموجود
في العالم إنما هو في حقيقته خير وصالح ، نراه يثبتون ذلك بأدلة عقلية
وأخرى نقلية .

فترى القاضي يقول في ذلك مثلاً رأى المعتزلة (أن العهد إذا صبر على
الشر يستحق الثواب من الله . وكذلك يوقع الشر والمذاب يكون المكلف أقرب

(١) الفرق غير الإسلامية للقاضي ص ٣٤

(٢) سورة التين آية ٨

(٣) تشابه القرآن ص ٦١٥

الى الامثال خوفا من المذاب والمحاب المائل له في الآخرة . قال القاضي
(ان الشر الحقيقي هو الذي يؤدي الى المصاعب وهو الفساد وهذا هو
المحال على الله) . (١)

ويثقل الخياط رأى الممتزلة في ذلك بصدد الرد على ابن الرواسدى
الطحد وكان نسب الى ميمر - بن الممتزلة - نفى نسبة الأمراض والأسقام الى
الله فنراه يرد عليه بقوله (ان الله هو الممرض المسقم لم أمرضه وأسقمه
وإن أحدا لم يمرض نفسه ولم يمسقها) . (٢)

والدليل الثقل الذي استدلل به الممتزلة :

قوله تعالى بعد خرق السفينة : قال تعالى :

(أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعمرها
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) . (٣)

ويقول الممتزلة في تفسير هذه الآيات ان الله أراد ذلك للسفينة
حتى لا يسطو عليها الطك لأن ذلك الطك لا يسطو الا على السفن الصالحة
دون المحيطة فكان ذلك في ظاهرة شر وفي حقيقة خير . (٤)

(١) المصنف ج ١٥ ص

(٢) الانتصار للخياط ج ٨٥ ص ٨٦

(٣) سورة الكهف ص ٧٨ ، ٨٠

(٤) تنزيه القرآن من المطاعن للقاضي عبد الجبار ص ٢٤٠

وكذلك قوله تعالى في قتل الغلام :

(أما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا ان يرهقهما طغيانا وكفرا
فأردنا ان يبدلها ربهما خيرا منه زكاه وأقرب رحما) (١) .

فالمعتزلة يذهبون في تفسير هذه الآيات الى ان الله سبحانه وتعالى
— أمر صاحب موسى بقتل الغلام لأنه لو عاش حتى سن البلوغ لكن سببا فس
كفر والديه ، فكان قتله شرا في الظاهر ولكنه خير وصلاح في الحقيقة (٢) .

ولكنه قد يعترض على المعتزلة بقوله تعالى :

(ونهلككم بالشر والخير فتنة) .

على ان الشر كالخير كل من هد الله على الحقيقة . ففرى المعتزلة
يردون ذلك الاعتراض بأن الشر في هذه الآية الميثاق والالام وأنه تعالى —
ييلو المكلف بذلك كما ييلوه بالخير ويهزل به المصائب والأموار كما يحاقبهم
ولو كان الشر من قبله لوجب انصافه بأنه شرير وهو محال على الله (٣)

وعلى ذلك فاعتراف المعتزلة بوقوع الشر من الله على طريق المجاز لا ينافي
أصل العدل في الفعل الالهي لأنه صلاحا للمهد وصلاحا .

(١) سورة الأنبياء آية ٣٥

(٢) ~~الأنبياء~~ آية ١٠٨ سورة الفرقان الآية ٨١

(٣) تنزيه القرآن عن الطاعن ص ٢٤٠

مذهب الفلاسفة

يتفق الفلاسفة مع المعتزلة في القول بأن الشر ضرورى لوجود الخير .
 إلا أن الخلاف بينهما يتمثل في كون الآلام والأمراض عند المعتزلة إنما
 روى في وجودها مصلحة المبدأ فهي واقعة من الله فعلا . لكنها ليست
 شرا حقيقة بل هي لازمة لمصالح تعود على المباد .

وأما الفلاسفة فترى أن الأمراض والآلام التي تصيب الإنسان راجعه إلى
 نقص في المنفعل . وليس حرمانا من الفاعل . ولذا قال ابن سينا إن الشر
 حيث ذاته أمر لا وجود له . وإنما هو أمر يمرض لأشياء التي يكون وجودها
 عن غلبتها خيرا في الوجود أو بحبارة أخرى الشرقي ذاته ليس إلا عيب وجود
 أو عدم كمال لموجود وهي أمور اضافية بالقياس إلى الأشخاص المحيثة إنما في
 ذاتها فلا شرا أصلا . ولذا يرى الفلاسفة أن الخير غالب على الشر في عالم
 الكون والفساد فابن سينا يحل أن يكون هناك موجود عن الله يخلب نفسه
 الشر على الخير ، فوجود الشر ضرورى من أجل الخير ، ولذلك فابن سينا
 يرى أن ترك الخير الكثير من أجل الشر القليل لا يليق . بوجوده تعالى ،
 فيقول ابن سينا : (فما كان يحسن أن نترك المنافع الكثيرة والدائمة لأغراض
 شريه أقلية . فأريدت الخيرات الكثيرة عن هذه الأشياء إرادة أوطى على الوجه
 الذي يصلح أن يقال إن الله تعالى يريد الأشياء ويريد الشر أيضا على الوجه
 الذي بالمرغ إذا علم أنه يكون ضرورة فلم يحبأ به فالخير يقتض بالذات -
 والشر يقتض بالمرغ) . (١)

(١) النجاء الطهمة الثانية ص ٢٨٩

ما سبق نرى أن كلاً من المحترلة والأشاعة يريد تنزيه الله • فالمحترلة تصور التنزيه في عدم اسناد الشر اليه فنفوا صدور الشر عنه في الحقيقة • وتصور الأشاعة التنزيه في أنه لا يخرج شيء عن قدرته فقالوا يصدر الشر عنه - تعالى - حتى يكون واقعا تحت سلطانه وقدرته • وتصور المحترلة النقائص في صدور الشر عن الله •

وتصور الأشعرية النقص في اسناد شيء الى غير الله •

أما الفلاسفة فقد اتفقوا مع القاضى في الظاهر بأن الشر ضرورى لوجود الخير •

الا أن الشر عند الفلاسفة لا يصدر من الله ولكن من قهله الحميد فهو يرجع الى قصور في النفس وليس وجوده راجعا الى ذات الله - سبحانه - لأن الفعل من حيث ذاته خير محض وهذا يكون الله هو الخير لا يصدر عنه الا الشر •

الا أننا لو حققنا ما ذهب اليه الفلاسفة نرى أن الشر لو كان وليصد نقص في المنفصل فهذا النقص في حقيقته مرجعه الى الله - سبحانه وتعالى - لأنه - تعالى - خالق الحميد وليس للحميد في خلق نفسه شيء •

وطى ذلك كان الفرق بين المحترلة والفلاسفة فالمحترلة تعترف بوقوع الشر في الظاهر من الله تعالى وأما الفلاسفة فأنزمو مذهبهم بقولهم أن الشر على الحقيقة من الله تعالى وأن كان الخير غالب عليه •

ثانياً: الصلاح والأصلح

ومصطلح الصلاح والأصلح عند المحترلة يعنى أن كل فعل من أفعال الله لا تخلو من الصلاح والخير • قاله لا يفعل بمبادءه الا ما فيه صلاحهم (١)

والقول بفعل الصلاح والأصلح للمباد نتيجة حتمية لعدم إرادة الله الشر للإنسان بالمعنى الحقيقي للشر . وفعل الصلاح والأصلح عند المعتزلة ينشأ عن مذهبهم في أفعال الله هل هي مملوكة بالأغراض أم أنها بلا قصد وغرض .

وعند التصريح لبیان مذهب المعتزلة في أفعال الله أرى من الواجب أن أعرض في أيجاز - رأى كل من الأشاعرة والفلاسفة في هذه القضية حتى تنفض صورتهما أمامنا كاملة وحتى نستطيع أن نقارن بين المعتزلة والأشاعرة من جهة وبين المعتزلة والفلاسفة من جهة أخرى . وذلك نضع أيدينا على مسد ي ما بين هؤلاء وأولئك من أوجه الاتفاق أو الاختلاف .

مذهب الأشاعرة -

ذهب الأشاعرة إلى أن الله هو الخالق للعالم من غير علة باعثة له على الفعل من نفع له أو للخلق^(١) . أي أن المنفعة التي تعود على الخلق لا توجب على الله الفعل . فأفعاله - تعالى - ليست مملوكة بأغراض تعود عليه - سبحانه - أو تعود على المباد .

(١) نهاية الاقدام ص ٣٩٨

ويستدلون على ذلك بأن الله غنى على الإطلاق لأنه لو كان محتاجاً إلى شيء كان مفتقراً إليه وفي حاجة إلى من يمد يده فيه . وهذا محال لأن الله متعزى النمايات ، فلو كان فعله لفرض ما ، لم يكن غنيا ولم يكن جواداً مطلقاً بل يكون فقيراً وهو محال على الله خالق الخلق . (١)

وكذلك مما يدل على عدم الفرض فى الفعل الالهى ، انه ليس كـل ما فى العالم خيراً بل فيه شر كثير وقد أثبتى المسلمون بأمثال الحجاج - وزياى ابن أبيه . (٢)

ويستدلون كذلك بقوله تعالى :

(لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) (٣)

ويقول الأشاعرة فى ذلك ان الذى لا يسئل هو الذى لا يكون فعله لفرض أو منقصة .

(مذهب الفلاسفة)

اتفق الفلاسفة مع الأشاعرة فى أن أفعال الله غير متعللة بالأغراض . الا أن القول فى ذلك يختلف تبعاً لآبائهم فى فهم الدين ، أى أن الفلاسفة فسروا ذلك على أساس فلسفى مسجوع بمسحة دينية ، معنى على مذهبهم فى التوفيق بين الدين والفلسفة .

(١) نهاية الاقدام عن ٣٩٩

(٢) تراث الانسانية المجلد ٣ ص ١٦٣

(٣) سورة الأنبياء

فيرى الفلاسفة أن واجب الوجود لا يتصور أن يكون له علة باهتة للفعل
مثل الحمد والشكر ليجلب نفع له أو دفع ضرر . فان الأفعال صدرت عنه
بطريق الطبع والرضى ، والحلم بوقوعها سبب وجودها ، وليس عن طريق -
الاستتار والقصد ، فان واجب الوجود لا يتصور الا هكذا .

وعلى ذلك يرى الفلاسفة أن أفعال الله تعالى غير محطلة بالغايات (١) -
وفي ذلك يقول بن سينا : (لا يجوز أن يكون شيء من الملل يستكمل
بالمحلل بالذات ولا بالمرض . وأنها لا تقصد فعلا من أجل المحلول ،
وان كان يرضى به ويحلمه بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه
لا ليبرد غيره) (٢) .

ويستدل بن سينا على ذلك بترتيب الأفعال على ثلاث مقاصد :

- ١- إن كل فاعل بالقصد والإرادة يستكمل بفعله .
- ٢- انتهاء العقول .
- ٣- ترتيب الوجود (٣) .

ويدأ بن سينا في اثبات عدم الفرض في الفعل الإلهي بتمريف الله
بأنه الشيء الذي لا يخلق بشيء في ثلاثة أشياء :-

- ١- ذاته .
- ٢- الهيئات المتمكنة من ذاته .
- ٣- الهيئات الكمالية الإضافية له .

(١) النهاية مطلقا ما لأجله يصدر المحلول عن علة الفاعل . " النجاء ج ٢٧ "

(٢) النجاء لابن سينا ص ٢٧١ الطبعة الثانية

(٣) وسوف أذكر ذلك بالتفصيل - ان شاء الله - عند الكلام على مفهوم
النهية والرسالة .

وربما قال الفلاسفة بذلك وغبة منهم في اثبات الوجدانية المطلقة لله - تعالى - فان الأعمال بحسب المقاصد والأغراض قد تؤدي الى التكثير نفس الذات .

ولذا ترى اين سبنا بفسر كون الله مختاراً في فعله انه لم يكره على عمل شئ * وراعى من صدور المالم عنه فان الاختيار بمعنى القصد الى المفضل يسلب الكمال عن الله .

وهكذا فسراين سبنا الاختيار بالنسبة لله - سبحانه وتعالى - فالله تعالى قاض للفعل بمعنى راض عنه وعالم به ووفق علمه وفق ووفق رضاه كان .

مذهب المحترلة

=====

يختلف المحترلة مع الأشاعرة والفلاسفة في ذلك - نعم - ان كلا من المحترلة والأشاعرة يذهبون الى ان أعمال الله لا تخلو من الحكمة والخير والصلاح - الا ان الخلاف بينهما في دل الحكمة والخير والصلاح هما الباهت لله على الفعل أم لا - وقد سبق نفى الأشاعرة لذلك .

وأما المحترلة قد اتفقوا على ان الله خلق الخلق لمصلحة : الاجساد . فقد ذهب الى ان خلق الله سبحانه لا لمصلحة .

والقائلون بالمصلحة اختلفوا فيما بينهم في ما هي المصلحة على أقوال :

١- فقال أبو الهذيل : خلق الله عز وجل خلقه لمصلحة . والمصلحة هي الذليق والخلق هو الارادة والقول، وانما خلقه للخلق لمنفعة راجعه عليهم ولولا ذلك لما كان للخلق وجه للحسن لأن من خلق ما لا يكون فيه منفعة له . ولا يزيل بخلقه عنه ضرراً ، ولا ينتفع به غيره ولا يضره غيره ، فهو عايت .

٢- وقال " النظام " أن المله فى خلق الخلق هى المنفعة • والملة هى

الغرض فى خلقه لهم وما أراد من منفعتهم • فالملة هذه هى الغرض

٣- وقال محمر : خلق الخلق لملة والملة لملة وليس للملل غاية ولا كل •

ومهما اختلف الممتزلة فيها بهنهما فى ما هى الملة الا انهم يتفقون

فى النهاية الاعداد منهم ، على أن أعمال الله معللة بالغرض والقصد

الى الفصل فالحكيم لا يجوز أن يفعل شيئاً دون غرض فيه • (١)

وقد استدلل الممتزلة على ذلك بأنه قد ثبت أن الله حكيم لقوله تعالى :

(ليس الله سبحانه الحكيم) (٢)

وكون الفاعل حكيم يقتضى صدور الأعمال منه باحكام واتقان وعلى ذلك

فلا يجوز أن يكون فعله بخير سبب لأنه عبث لا يليق بما تقتضيه الحكمة • (٣)

وكذلك قوله تعالى :

(وخلق الله السماوات والأرض بالحق ولنجزى كل نفس بما كسبت وهم

لا يظلمون) (٤) •

وما سبق نرى أن الأماعة وان حفظوا الله تعالى قدرته المطلقة للفعل

الا انهم نفوا عن الله الغرض الموجب والباحث له على الفصل ورأوا فى ذلك

تنزيهاً لكمال الله من حيث أنه لا يجب عليه شئ •

(١) انظر مقالات الاسلاميين للأسمري ص ٣١٨

(٢) التيسر ٨

(٣) نهاية الانتدام ص ٢٩٧

(٤) سورة الجاثية ٢٢

ومن ناحية أخرى ترى الفلاسفة بناءً على قاعدتهم بالتعميل والطبوح
ينفون عن الله الإرادة المطلقة ، وأن كانوا يشبّهون له إرادة بمعنى خاص .
وهو المعنى الذى أشرنا إليه سابقاً ، والذى ذكروا فيه أن الإرادة بمعنى
الملم والرضا . فأرادته الشئ يعنى رضاه عنه وطم به . فوقوه من الله
على وفق طبعه ورضاه .

غير أننا نرى أن رأى الفلاسفة فى هذه القضية يخالف تماماً لما جاء
فى كتاب الله والسنة النبوية الشريفة ، فإلله فى الكتاب الكريم حكيم فاعل قادر
مختار بالمعنى الحقيقى لها لأن الفاعل بالطبع لا يكون فى فعله فضل خسر
كان أم شراً من أنه صدر بالطبع لا بالقصد ، فإن الذى يلقى شئاً فى النار
فانه يحترق وضعت بذلك النار أم لم توضع وذلك لأن الاحراق طبع لها ولا يخفف
من ذلك قول الفلاسفة بأن الله عالم مرید لما صدر عنه بطريق الطبع .

لأن ذلك لا يحصى لله - سبحانه - ما يجب له من صفات الادارة -
والملم والقدره كما وردت فى كتاب الله ، وكل ما ذكره الفلاسفة إنما هي
مبارك لا محتوى لها - من حيث أن القول بالطبع أو بالملم ينفى عن
الله - سبحانه - كل هذه الصفات : تعالى الله عما يقولون .

ولو تركنا الفلاسفة وذهبنا تقوم رأى المعتزلة فى هذا الموضوع رأينا أن
القول بالفرض الذى ذهب إليه المعتزلة يحفظ لله صفاته التى وصف نفسه
بها ، فمن حيث أنه حكيم لا يخلق الخلق منه عبثاً . وذلك لقوله تعالى :

(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بيمين) (١)

ولكننا اذا قرأنا على الممترلة قوله تعالى :

(لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) (١)

على أنها تنفي عن الله الخوض في الفعل ، رأينا القاض يفسر هذه الآية تفسيراً منطقياً يثبت القول بالفرض ولا يناقض العقل والنقل فنراه يقول أنها دليل للممترلة على الخوض في الفعل وأنه حكيم في أفعاله ، وذلك لأن الذي يسئل عن الفعل من في عقله منه أو قبحه وأما من كانت أفعاله حكيمه لا يسأل عن فعله ما دام معروفاً أنه حكيم لا يصدر عنه ما يناقض حكيمه .

وكل من الفلاسفة والممترلة أوجبوا الفعل على الله حقيقة الا أن الفلاسفة أوجبوا الخوض من جهة الطبع لا القصد والاختيار الحقيقي للفعل ، والممترلة أوجبوا الفعل من جهة الحكمة ، والكمال المطلق لله .

ولكن الأشاعرة نفوا الخوض عن الله سبحانه - لأسباب التي ذكرناها آنفاً . ولترجع الصلاح والأصلح عند الممترلة لثبوت صلاته بالفرض في أفعاله تعالى ، وذلك أنه قد سبق القول أن الشر لا يقع من الله طمس الحقيقة عندهم ، وعلى ذلك ففعله تعالى في حقيقته خير . وقد سبق ايضاً بيان أن أفعاله تعالى لخوض المنفعة عند الممترلة .

ولما كان الله غنياً مستغنياً عن المنفعة لزم أن تكون المنفعة للمهد . وعلى ذلك ففعله - تعالى - لغرض الصلحة للمهد ، بل ان الممترلته بلغوا في ذلك حتى أوجبوا الصلاح والأصلح للمهد على الله سبحانه وتعالى

ما أدى إلى أن رماهم خصوصهم بعدم التادب في حقه تعالى . (١)

والقول بالصلاح والأصلح لدي المحترنة يختلف فيه البشاداد يون والبصريون
فترى ، البشادادين يوجبون رعاية الصلاح والأصلح في الدين والدنيا (٢) ويرى
الشيخ محمد عبده أن مرادهم بالأصلح الأصلح في الحكمة والتدبير . (٣)
والبصريون يوجبون رعاية الأصلح في الدين فقط ويمتنون به الأنفع . (٤)
وقد استدل المحترلة بقوله تعالى :

(وخلق الله السموات والأرض ^{بالجوه} ولتجزى كل نفس بما كسبت) (٥)

قد استدلوا كذلك بأن ترك الصلاح اما أن يكون عن جهل به أو عجز
عن فعله أو بخل منه تعالى وكل ذلك مستحيل على الله سبحانه ولذا قال
المحترلة (أن الله لا يدخر ما يحلم أنه صلاح للمبد) (٦) .

الا أن المحترلة اختلفوا في الصلاح الذي يكون من الله - سبحانه -
هل له كل أم لا كل له على أقوال :

(١) نهاية الاقدام ص ٣٩٨ الشهر ستاني

(٢) اللطف ج ١٣ من كتاب المصنف للقاض ص ١٠١

(٣) الشيخ محمد عبده بن الفلاسفة والمكلمين ص ٥٤٨

(٤) اللطف ص ١٠١ ج ١٣ من المصنف

(٥) الجائيه آيه ٢٢

(٦) مقالات الاسلاميين ص ٣١٤

١- فقال أبو الهيثم لما يكون من الله من الصلاح والخير كل وجميع وكذلك سائر مقدوراتها لها كل ولا صلاح أصلح مما فعله .

٢- قال غيره لا غاية لما يقدر الله عليه من الصلاح ولا كل لذلك ، وقالوا ان الله يقدر على صلاح لم يفعله الا أنه مثل ما فعله .

٣- قال قائلون كل ما يفعله صلاح ولا يجوز أن يكون صلاح لا يفعله وهذا قول علة من تابعه .

٤- قال قائلون فيما يقدر الله أن يفعله بحباده شيء أصلح من شيء قد يجوز أن يترك فصلا هو صلاح الى فعل آخر صلاح يقوم مقامه . (١) ولكن هذا الخلاف بين المعتزلة لا يؤثر على اتفاقهم في القول بالصلاح والأصلح لحباده . الا أن موقف المعتزلة هذا جعل مؤرخي التورق يذهبون الى أنهم متأثرون بالفلسفة اليونانية حيث يرى الشهرستاني أن المعتزلة متأثرة بقدماء الفلاسفة الذين ذهبوا الى : (أن الجواد لا يجوز أن يذخر شيئا لا يفعله مما أبدعه وأوجده . هو القدر ولو كان في طمعه وقدره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاما وتنظيما وصالحا لفعله) (٢) .

وان كان في ظاهر الكلام ما يوحي بصحة ما ذهب اليه الشهرستاني الا أنه من الانصاف نقول أن الفلاسفة أرادوا بالأصلح بالنسبة الى الكل من حيث الكل في نظام العالم . (٣)

(١) مقالات الاسلاميين ص ٣١٦

(٢) الملل والنحل ج ١ ص ٥٤

(٣) الشيخ محمد عبده ص ٥٤٩

وأما الممتزلة فالمراد عنهم بالأصلح هو ما كان بالنسبة الى الشخص
فما من اذن الا تشابه أسماء دون معاني فكيف أخذ الممتزلة من الفلاسفة
كما أنه لوضح ذلك من جهة الدين الحنيف فما الذى يضبطنا الى أن
نرجع الى مذهب الفلاسفة حتى نحكم بالتأثر أو عدمه ، وخاصة أن الممتزلة
كان كل همهم الدفاع عن الدين حتى أنهم نقضوا الفلاسفة في كثير من
المسائل وان صح أن الممتزلة درسوا علوم الفلاسفة فلأجل الرد عليهم -
وان كانوا استفادوا منها شيئا فلأجل الدفاع عن الدين ، واذا بحثنا في
كتاب الله العزيز ووجدنا قوله تعالى :

(لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم) (١)

وعرفنا أن الله سبحانه استعمل كلمة أحسن وهي على وزن أصلح التي قال
بها الممتزلة وكذلك قوله تعالى :

(ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) (٢)

نفهم منه أنه تعالى يفعل الحسن الذى لا تفاوت فيه والمقن والمحكم .
وكذلك قوله تعالى :

(الذى أحسن كل شئ خلقه) (٣)

فهو نرى الممتزلة الا متأثرين بالدين الحنيف أكثر من تأثرهم بالفلسفة .



(١) التين آية ٤

(٢) سورة الشرح آية ٣ سورة الملأ

(٣) سورة السجدة آية ٧

وان اخذ على المصترله قولهم بايجاب الفعل على الله فلا يليق أن -
ترهيمهم بعدم التأديب في حق الله تعالى . لأنهم مسلمون مؤمنون بشهادة
الجميع . ولا يوجد من أعدائهم من يريد بهم بالكفر وقد نصبوا أنفسهم للدفاع
عن الدين والمقيدة بكل سلاح أو توه فيجب أن يكونوا على علم بحدودهم
مع الله .

وعلى ذلك فلو بحثنا في القرآن الكريم ووجدنا قوله تعالى وهو اصدق
القائلين ، قال تعالى :

(وكان حقا علينا نصر المؤمنين)

عرفنا أن الله - سبحانه وتعالى - اوجب على نفسه نصر المؤمنين .
وعلى ذلك فايجب المصترله الفعل على الله اما أن يحمل على نفسه
ايجاب يقتض الحكمة الالهية ، أو يحمل على أنه الاخبار عن الله - سبحانه
وتعالى - ولكنه أسند الى الخبر الى غير قائله كان يقول زيد من الناس
(انا يجب على كذا) فينقل عنه آخر هذه المباشرة ، ويقول : (زيد
يجب عليه كذا) من باب الاخبار عنه فهو لم يوجب على الأول ، وأنه
هو الذي اوجب على نفسه .



المبحث الثاني حريصة الارادة =====

تقوم العقيدة الاسلامية على أسس ستة هي الايمان بالله تعالى، والايمان باليوم الآخر ، والايمان بالملائكة ، والايمان بالكتب والايمان بالرسول ، والايمان بالقدر خيره وشره .

بهذا جاء القرآن الكريم: وجاءت السنة النبوية المطهرة .

أما القرآن الكريم ، فيقول - تعالى - في آية البر :
(ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والمؤمن بمسئد هم اذا عاهدوا والصابرين فى الباس والضرا وحسن الباس .
أولئك الذين صدقوا وأولئك هم الصقون) (١)

وأما السنة النبوية الشريفة فقد جاء فى حديث جبريل المشهور . أن - جبريل عليه السلام قد سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الايمان فقال - صلى الله عليه وسلم - (الايمان أن تؤمن بالله . وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر) (٢) .

من الآية الكريمة والحديث الشريف يتضح لنا ان الايمان بالقدر ركن من أركان العقيدة الاسلامية وهذا يعنى ان الانسان لا يكون مؤمنا الا اذا آمن بالقدر ايأنا جازما لا يرقى اليه شك ، أو بداخله ارتياب .

(١) سورة البقرة آية ١٧٧

(٢) صحيح مسلم كتاب الايمان

وقد جاء القدر فى الحديث بلفظه • أما فى الآية فقد عبر عنه بلازمه وهو : الصبر فى البأساء والضراء وحين البأس •

والإيمان بالقدر يعنى : الإيمان بأن الله — تعالى — قد قدر كل شىء وأثبتته عنده فى كتاب وذلك قبل أن يوجد شىء • فكل شىء فى الوجود من إيجاب أو إقضاء • خلقه أو أماته • غنى أو فقر • مرض أو صحة • الى آخر ما يقع فى ذلك الوجود فى سمائه أو أرضه أو ما بينهما وسواء اتصل بالملائكة أو الانس أو الجن أو بالحيوان أو الجماد • كل ذلك انما هو مقدر مثبت عند الله — سبحانه — قبل أن يخلق الوجود •

هذا هو المراد بالقدر • والإيمان بذلك واجب • ولا يمكن أن يتحقق الإيمان لانسان ما الا اذا تحقق لديه الإيمان بالقدر على الوصف الذى ذكرنا • فانما ما فقد انسان ذلك الإيمان بالقدر أو شك فيه • فانه يخرج عن حظيره الإيمان جملة • وهذه حقيقة دينيه لا جلال فيها حيث ورد فى القرآن — الكريم • فى نصوصه القاطعة ما يثبت هذا المعنى للقدر وكذلك وردت السنه • أما القرآن الكريم • فيقول الله — سبحانه وتعالى :

(ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم الا فى كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير) (١)
وأما السنه الشريفه :

فقد جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله عنهما — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم — يقول :
(كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنه : قال : وعرشه على الماء) (٢)

(١) سورة الحديد آيه ٢٢

مكتبة المصنفين على المصنفين كتاب القدر

وروى طاووس عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهم - أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :

(كل شيء بقدر حتى المجز والكهين) (١)

لهذا فقد اتفقت الأمة سلفا وخلفا على وجوب الايمان بالقدر . وأن الايمان به ضرورى لتحقيق وصف الايمان . ومن أجل ذلك ترى - عبد الله بن عمر - رضى الله عنهم - عندما أخبره رجل عن قوم ينكرون القسدر ويقولون : (لا قدر والأمر أنف) نوى ابن عمر يبرأ منهم ويقول للمذى أخبره :

(اذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أنى برى منهم وأنهم برء منى) (٢)

وعلى هذا أفضى عصر الصحابه والتابعين لم يكن فيه حول القدر خلاف يذكر .

لكنه قد غلب من بعدهم خلف بدأوا يشبهون على (الايمان بالقدر) ومتساءلون عن موقع العبد من المسئولية عن عمله ، وجادلون فى قضية الحساب والجزاء فى ضوء الايمان بالقدر .

وقد تمخض هذا الخلاف عن رأيين أساسيين كل من هذين الرأيين يقف فى مواجهته الآخر متناقضه .
أما الرأى الأول :-

فيقوم على الايمان بالقدر والتسليم بكل ما ورد عنه فى الكتاب والسنة . لكن أصحاب هذا الرأى قد غلبوا فى معتقدهم حتى جردوا العبد مسن الارادة والحرية ولم يبقوا له أدنى قدر من المشاركة فى الأفعال الصادرة عنه بل جعلوه كشيء فى مهب الريح ، وأجبروه آله يصرفها الله حيث يشاء ، ومن

ثم فقد جردوه - بالتالى - عن المسئولية عن فعله .

ولأصحاب هذا الرأى أدله من الكتاب والسنة والمقل . وسوف نعرض
لأدلتهم تلك فيما بعد بمشيئة الله تعالى - وقد عرف هذا الرأى فى علم
الكلام بـ (الجبر) . وعرف أصحابه بـ (الجبرية) .

وأما الرأى الثانى :-

فيقوم على نفى القدر ، وإنهاء الحرية للمبد فى كل ما يصدر عنه من
أفعال .

وأصحاب هذا الرأى ينفون أن يكون لله قدرا قدره على المبد ألا .
ويجملون المبد حرا فى فعله حرية كاملة . ويجردون الإرادة الالهية أن -
يكون لها أدنى تأثير فى فعل المبد . ولهؤلاء أدله على ما ذهبوا اليه
من النقل والمقل وسعروض لها ان شاء الله تعالى .

وقد عرف أصحاب هذا الرأى بـ (القدريه) .
ومن الواضح أن كل رأى من هذين الرأيين قد ارتكس فى خطيئة التطرف والخلو
وقد كل خطة من الاتزان والاعتدال . وذلك خرج كل منهما عن اطار
الكتاب والسنة واجماع الأئمة .

وقد جاءت طوائف من المتكلمين بين هذين الرأيين . بعضها يعيل الى
أحد الطرفين وبعضها يعيل الى الطرفين الآخر .
وفى السطور التالية سأشير بها جاز - بحون الله تعالى الى أشهر هذه الطوائف
وأدلتها التى استندت اليها فى تقرير مذهبها . ثم نقب على ذلك بهيمان
الرأى الذى نختاره وسندنا فى الاختيار .

أولا الجبرية :-

الجبر هو نفى القفل حقيقة عن الحبد واضافته الى الرب تعالى .
 وأول من قال بالجبر هو الجهم بن صفوان الذى ظهر فى أخريات القرن الأول
 وأوائل القرن الثانى " بترمه " ولاد المشرق .
 والجبرية على أنواع فمنهم الجبرية الخالصة - منهم جهم بن صفوان - .
 والجبرية المتوسطة .

وسوف اعرض بمايجاز رأى كل على حده وأدلتهم التى أستدلوا بها على
 اثبات مذهبهم . فجهم بن صفوان ومن تابعه يثالى فى القول بالجبر حيث
 أخذ يملن فى الناس أنه لا فعل لأحد فى الحقيقة الا الله وحده ، وأنه
 هو الفاعل دون سواء ، وأن الناس انما تنسب اليهم أفعالهم على الجواز
 كما يقال تحركت الشجرة ، وزالت الشمس (١) .

كما أنه جعل الثواب والعقاب جبرا والتكاليف جبرا (٢) . وكل شئ عندهم
 مقدر أزلا فان الله تعالى فى رأيهم خلق المؤمنين ومؤمنين والكافرين وكافرين
 وبليس لم يزل كافرا وأبو بكر وعمر كانا مؤمنين قبل الاسلام ، والأئمة قبل
 الوعى كانوا أنبياء (٣) ونفى أن يكون لله تعالى - صفه (٤) . هؤلاء هم
 الجبرية الخالصة .

(١) مقالات الاسلاميين ص ١٥ المقدمة

(٢) انظر الملل والنحل ج ١ ص ٨٢

(٣) انظر بحر الكلام للنسفى ج ١١

(٤) المقرئى ٣٥٧/٢

اما الجبرية المتوسطة فهم أقل غلوا من هؤلاء حيث لا ينفون القمصل
عن المبد تماما • لكن يثبتون للمبد قدره ومعلما • ولكن قدرة المبد ومعلمه
غير موثرين • وانما الفاعل التام هو الله تعالى •

وقد استدل الجبرية على ذلك بالآيات القرآنية الشريفة في قوله تعالى :

(ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) (١)

ويقولون في ذلك ان الله أمرهم بالعدل مع اخباره انهم لا يستطيعون •
وكذلك قوله تعالى :

(انهيثوني باسماء هؤلاء) (٢)

وقالوا في ذلك ان الله أمرهم مع علمه بأنهم لا يعرفون •
وكذلك في قوله تعالى :

(يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون) (٣)

وقوله تعالى :

(ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) (٤)

فلو لم يكن التكليف للماجز جائزا لم يكن لهذا الدعاء معنى وفائدة •
وقد استدلو أيضا بقول الرسول الكريم :

من صور صورة بيده كلف يوم القيامة بأن ينفخ فيها الروح وليس ينافخ (٥)

(١) النساء ١٢٩

(٢) البقرة آية ٣١

(٣) القلم آية ٤٢

(٤) البقرة آية ٢٨٦

(٥) تاريخ الطبري ٢٨٥ ج ٨

مذهب القدرية :-

كان محمد بن عبد الله الجهنى أول من قال بالقدر في سلام وأخذه عن رجل نصراني من أهل العراق يقال له سوس - أظهر الاسلام وحسب محمد بن عبد الله - وظل محمد يقول بهذا المذهب وأهل زمانه يحذرون - الناس من أتباعه - فقد روى ان الحسن كان يقول : (اياكم ومحمد فانفسه ضال مضل) .

وظل كذلك حتى قتله عبد الله بن مروان وعليه بدمشق .
وقد أخذ عن محمد الجهنى غيلان بن مروان الدمشقي الذي انتهى أمره على يد هشام بن عبد الملك بن مروان الذي أمر بقطع يديه ورجليه .
وأشهر ما جاء في مذهب القدرية ان القمل خير من الشره من المبد ولا دخل لله فيه .

مذهب الأشعرية :-

هم اصحاب ابي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري المتسوب الى ابي موسى الأشعري .
وهو أول من ينسب اليه القول باثبات القدر خيره وشره ثم كان من بعده القاضي ابو بكر الباقلاني ثم امام الحرمين .

وان كان اهل السنة سبقوا الأشعري في هذا القول الا ان ابا الحسن حاول أن يحقق فكرتهم في تصوير مشكله الجبر على اساس فلسفي .

فقرى الأشعري بثبت أن لله ارادة واحدة قد يمه أزاله متعلقه بجميع المراتب من أفعاله الخاصة وأفعاله عباد من حيث انها مخلوقة له لا مسن حيث أنها مكتوبة لهم والله قد أراد جميع الافعال خيرا وشرها ، ونفعها

وضرها ، وكما أراد وعلم أراد من العباد ما علم .

وان كان الاشعري يعيل الى رأى أهل السنة والجبرية الا انه أثبت للمعبد قدرة على الفعل فان الانسان يجتهد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات البرءة والرعسة وبين حركات الإرادة والاختيار .

والشرقة عند الاشعري راجعه الى أن الحركات الاختيارية حاصلة بحسب تكون متوقفة على اختيار القادر ومن هنا قال الاشعري أن المكسب هو بالقدرة الحادثة والحاصل تحت هذه القدرة الحادثة ، الا ان الاشعري يرى انفسه لا تأثير للقدرة الحادثة في الاحداث وذلك لأن قضية واحدة لا تختلف بالتمعية للجواهر ، بالتمرس . (١)

وعلى ذلك فالاشعري يعتقد ان الله تعالى — غالق كل شئ بما فى ذلك أفعال الانسان . ومجبرة أخرى أفعال الانسان لله خلقا وأبداءا وللانسان كسباً واختياراً بقدرة الحادثة ، وإلى هذا يشير القرىزى فى خطابه قائلاً : (قال الاشعري : وجميع أفعال العباد مخلوقة ببدعه من الله تعالى ومكتسبة للمعبد) (٢)

(١) انظر الطل والنحل ص ٩٤ : ١٠٠

(٢) القرىزى ج ٤ ص ١٨٧

* الكسب هو الفعل الفضى الى اجتلاب نفع أو دفع ضرر ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه مئزها عن جلب نفع أو دفع ضرر (التمرىفات للسيد) والأشاعرة بذلك غير قعين الكسب والخلق فان كل فعل وقع على التماون كان كسباً للمستمعين ، وحقيقة الكسب من الكسب هو وقوع الفعل بقدرة مع صحة انفراد به — وقال الاستاذ ابو بكر ان الكسب هو ان تتملق القدرة به على وجه ما وان لم تتملق به من جميع الوجود ، والخلق هو انشاء المعبد وايجاد من المدم (نهاية الاقام ص ٧٨ الشهر ستانى) .

وقد استدل أبو الحسن ومن تابعه من الأشاعرة في معرض التذليل على رأيهم بكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي توهم صحة مذهبيهم ومن ذلك قوله تعالى :

(ان ربك فعال لما يريد) (١)

وقال في ذلك كما أن الله سبحانه لا يجوز أن يحلم عباده شيئا لا يحلمه فكذلك لا يقدرهم على شيء الا وهو عليه قادر ولذا قاندا أقدرهم على الكفر فمهمو قادر ان يخلق الكفر لهم . (٢)

وقوله تعالى :-

(والله خلقكم وما تعملون) (٣)

فهو دليل عدهم على ان الله خلق أنفسنا وأعمالنا .

كما استدلوا ايضا ببعض الاحاديث النبوية الشريفة مثل :-

عن علي كرم الله وجهه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربعة أشياء يشهد ان لا اله الا الله وانى

رسول الله يحسن بالحق ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر خيره وشره خلقه

ومصره) (٤)

كذلك ما ثبت عن جابر رضى الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(ان مجوس هذه الامة المكذبون بأقدار الله ان مرضوا فلا تمجدوهم وان ماتوا

فلا تشهدوهم وان لقيتوهم فلا تسلموا عليهم) . (٥)

(١) سورة هود آية ١٠٢ (٢) الاياته عن اصول الدين ائمة الامام أبي الحسن الأشعري ج ٥

(٣) رواه ابن ماجه .

(٤) اضافة الوجبة في اعتقاد اهل السنة .

(٥) رواه ابن ماجه عن جابر

مذهب المعتزلة :-

أسس واصل بن عطاء مذهب المعتزلة عندما اعتزل حلقه الحسن البصري وكان واصل أول من مال إلى مذهب القدر ودعا إليه وقرر واصل هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة الصفات (١) . وعند أخذ بقيه المعتزلة القول بالقدر فهو من الأمور الصق عليها عند المعتزلة (٢) .

وفي السطور الآتية سنشير أن شاء الله إلى مذهب المعتزلة في ذلك ثم أدله الممتزلة في إثبات ما ذهبوا إليه في أفعال المباد ثم موقف المعتزلة من بعض الآيات التي توهم الجبر ثم موقفهم من الجبرية ومن الأشاعة في القول بأفعال المباد

ذهب المعتزلة إلى أن أفعال المباد لا يجوز أن توصف بأنها من الله تعالى ومن عنده ومن قبله فان أفعالهم حدثت من جهتهم وحصلت بدواعيهم وقصودهم فهي غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها .

فالمعتزلة تنفي القدر ويتزونه - سبحانه وتعالى - عن أن تكون الأفعال بقضائه وقدره ويذهب المعتزلة إلى أن معرفة الفاعل بعينه تتحقق بطريقين :-
أحدهما :

أن تختبر حاله فان وجدت الفصل يقع بحسب قصده ودواعيه ويتفق بحسب كراهته وصارفه حكمت بأنه فعل له على الخصوص .

والثانية :-

هو أن تعلم أن هذا القدر لا يجوز أن يكون قدورا للقادر بالقدرة فيجب أن يكون قدورا للقادر لذاته وهو الله تعالى . (٣) وعلى هذا فرق المعتزلة

(١) ذهب واصل إلى نفس صفات الباري من العلم والقدرة والارادة (الملل ص ٤٦)

(٢) أنظر الملل والنحل ص ٤٦ و ٤٧

(٣) شرح الأصول الخمسة لقاضي القضاة ص ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

بين فعل الله - سبحانه وتعالى - وفعل المبدأ .

وقد استدلل المعتزلة بأدلة كثيرة مما جاء به القرآن الكريم منها قوله تعالى :
(وما الله يريد ظلماً للمباد) (١)

ويقول المعتزلة في ذلك انه لو صح ان يكون الانسان مجبراً على فعله وحاسبه الله عليه لكان ظلماً منه تعالى وقد نفى سبحانه الظلم عن نفسه لقوله تعالى :
(فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) (٢)

وكذلك قوله تعالى :-

(فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون) (٣)
ويقول المعتزلة في هذه الآية :

ان أقوى الإضافات في الفعل ان يضاف الى فاعله فلو كان تعالى خلق ما كتبوه
لما صح ان ينفيه عن نفسه مع انه الذي خلقه وأوجده . (٤)
وكذلك قوله تعالى :

(الذي خلق سبع سموات طباقاً ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) (٥)
ويستدلون بهذه الآية على انه لو كانت أعمال المباد خلقاً لله ما رأيت فيها
تفاوت وهذا باطل في الشاهد . (٦)

(١) سورة البقرة الآية ١٨٨ سورة غافر آ ٣١

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٥ سورة الروم آ ١٠

(٣) سورة البقرة الآية ٢٩

(٤) تنزيه القرآن عن الطاعن

(٥) سورة البقرة الآية ٣

(٦) شرح الأصول الخمسة ص ٣٥٥ لقاضي القضاة .

(١) وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى الا ان قالوا ايحى الله الموتى (٢)
 ، فلو كان الايمان مطلقا فى المبدأ من الله لم يكن لهذا القول معنى . (٣)

وقد استدلل المصترله ايضا بالادلة العقلية منها :-

١- تفسير التكليف والوعد والوعيد :

يذهب المصترله الى ان اساس التكليف (٣) والوعد (٤) والوعيد (٥) هو حرية الانسان فى اختيار أفعاله وذلك لأن التكليف يطلب الفعل الممكن من المطلوب منه :- (أفعله ولا تفعله) فلو كان الانسان مجبرا على الفعل لترتب على التكليف محال فانه لا يتحقق فعل من المبدأ فيكون التكليف سفها وعشا وتناقضا ففى القول أفعله وليس بفاعل ولذلك بطل الدليل لعدم تصور وقوع الفعل منه ، وكذلك الوعد

(١) سورة الاسراء ٩٤

(٢) مشابه القرآن ٥٨٦

(٣) التكليف عند المصترله هو اعلام الضرر ان له فى ان يفعل جلب نفع أو دفع ضرر مع مشقة تلحقه فى ذلك على حد لا يبلغ الحال فيه الى حد الالجاب ولا بد من هذه الشرائط ولو تفى منها شرط فسد حد التصريف .

(٤) الوعد كما عرفه المصترله هو كل خير يتضمن ايصال نفع الى الضرر أو دفع ضرر عنه فى المستقبل ولا فرق بين أن يكون حسنا مستحقا وبين ان لا يكون كذلك ألا ترى انه كما يقال أنه تعالى وعد المايحيين بالثواب فقد يقال وعدهم بالفضل مع انه غير مستحق .

(٥) الوعد : هو كل خير يتضمن ايصال ضرر الى الضرر أو تفويت نفع عنه فى المستقبل ولا فرق بين ان يكون حسنا مستحقا وبين ان لا يكون كذلك ، فكما انه يقال . ان الله تعالى توعد العصاة بالعقاب . قد يقال توعد السلطان الضرر باتلاف نفسه وهدنك حرمه ونهب أمواله مع أنه لا يستحق ولا يحسن ، ولا بد من اعتبار الاستقبال فى الحدين جميعهما لأنه ان نفعه فى الحال أو ضرره مسع القول لم يكن واعدة ولا متوعدة (شرح الأصول الخمسة)

والوحيد قرونان بالتكليف والجزاء . فقد ر على القمل والترك فلو كان فعله من خلقه تعالى ثم كان بعد ذلك الثواب والمقاب عليه الم يكن فى ذلك سلك ظلم لا يليق بالحكم ؟ (١) على ذلك لا بد وأن يكون الانسان حرا مختارا لأفعله حتى يصح التكليف ويثاب المحسن ويحاسب المسى .

ولهذا قال شامه (لا تغلو أفعال العباد من ثلاثة أوجه اما كلها من الله ولا فصل لهم فلا يستحقون ثوابا ولا عقابا ولا مدحا ولا ذما ، أو يكون منهم ومن الله فيجب المدح والقم لهم جميعا ، أو منهم فقط فيكون لهم الثواب والمقاب أو المدح والذم) (٢)

٢ - نفى الظلم عن الله . (٣)

يذهب المعتزلة الى ان القول بالجبر وأن أفعال الانسان مخلوقة لله - تعالى - يومى الى ان يكون الله - تعالى - خالقا للقبائح والظلم حيث أن أفعال العباد تشتعل على ما هو ظلم وكفر وكذب فتكون مع ذلك منسوبة الى الله من حيث أنها فعله . وهذا محال بالنسبة الى الله تعالى - فما أدى اليه محال فلا يجوز . (٤)

(١) انذار نهاية الأقدام ص ٨٤

(٢) المنية والأمل مصور بدار الكتب ص ٣٥

(٣) الظلم هو كل ضرر لا تقع فيه ولا وقع ضرر ولا استحقاقه ولا الظن للوجهين المتقدمين ولا يكون فى الحكم كأنه من جهة الضرورية به ولا يكون نفس الحكم كأنه من جهة غير فاعل الضرر (شرح الأصول الخمسة ص ٣٤٥

(٤) انظر الملل والنحل لابن حزم ج ٣ ص ٣٦

ودليل ذلك ان فاعل الظلم والظالم واحد حتى لو قهل فلان ظالم وللمنى
فاعل للظلم ولا ظالم لكان فى الكلام تناقض فالظالم يجب ان يكون اسما لمن
فعل الظلم . (١)

٣- تبرير ارسال الرسل :

يربط الممتر له بين القول بحرية الانسان فى افعاله وارسال الرسل ممن
حيث أنه لو كان الله مخالفا لأفعال عباده لما كان هناك فائدة فى ارسال
الرسل اذا كان الله يعلم ان الصبد لا يستجيب لدعوة الرسول وكان سبحانه
هو الذى يقدر ان هذا مؤمن وان ذاك كافر ، ولذا ذهب الممتر له الى
القول بحرية الانسان حتى تتم الفائدة من بعثه الرسل لمؤمن بذلك الكسور
الذى لولا الرسل لظلوا على كفرهم (٢)



(١) شرح الأصول الغصية ص ٣٤٥

(٢) انظر الانتصار للخطا ص ١١٢

تفسير المحترلة لبعض الآيات التي توهم الجبر :-

بعد ان قرر المحترلة مذهبهم فى حرية الانسان أخذوا يفسرون آيات القرآن الكريم بما يثقف وهذا المذهب حتى يسهل انتشاره بين المسلمين والحمل بمقتضاه ومن ذلك تفسيرهم لقوله تعالى :-

(الم نشرح لك صدرك) (١)

فان ظاهر الآية ناطق بأن الشرح الذى هو الايمان أو قبلة انما هو من فعل الله - سبحانه - ولكن المحترلة يرفضون هذا • ويقولون ظاهر الآية حتى يتساون مع مذهبهم فى حرية الارادة لدى الانسان ويقولون بأن شـرح الصدر ليس هو الايمان ، وانما هو عبارة عن وضوح الأمر وظهوره بحيث يقبله الانسان ويدين به • فالأية على هذا تحمل عبارة مجازية ، وليست حقيقية من قولهم انشرح صدره لكذا اذا قبله ورضى به •

وأما قوله تعالى :-

(لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) (٢)

فويرى المحترلة أن الانسان بمحضيته واثارة الكفر جعله تعالى فى أسفل سافلين بأن عاقبة الله وجعل مأواه النار ولذلك استثنى تعالى المؤمنين الذين عملوا الصالحات بقوله تعالى :

(الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون)

وهذا دليل على ان الكفر ليس من عند الله وأن هذا الأجر لا يستحقه الا من آمن وعمل صالحا • (٣)

(١) سورة الشرح آية ١ (٢) سورة التين الآية ٦

(٣) متشابه القرآن فى تفسير سورة التين •

وأما تفسير قوله تعالى :-

(قل الله خالق كل شيء) (١)

قال المعزلة في تفسير هذه الآية ان ظاهر الآية يقتض ان ما يخلق كخلقه تعالى يكون شريكا له ، وليس يدل على ان اثبات خالق سواء بوجوبات شريك معه ، وبذهب المعزلة الى انه لو قيل ان الظاهر يدل على خلاف ذلك لكان صحيحا ايضا .

وبما ان ذلك انه تعالى انكر ان يكون له شريك الا بان يخلق كخلقه فيجب اذا كان يخلق لا كخلقه الا يكون بهذه الصفة كما انه اذا صح ان يكون - تعالى بهذه الآية قد أثبت ان يخلق العبد لتعلمه يكون المبد شريكا له ، انه يجب على هذا القول ان يكون تعالى - قد أثبت لنفسه شريكا بقوله تعالى : (فتبارك الله احسن الخالقين) (٢) وقوله تعالى (وتخلقون افكا)

ويقوله تعالى :

(وان تخلق من الطين كهيئة الطير) (٣)

وان يكون عيسى شريكا له اذ أثبتته تعالى خالقا من الطين كهيئة الطير وهذا بين الفساد . وعلى ذلك فالمراد بالآية عند المعزلة انها مختصة بمن يمسد الأصنام واتخذها شركاء له بان بين ان هذه الالهة لما كانت غير قادرة على خلق الأجسام وأن تظهر النعم للجسام فلا تصح ان تكون معبوده لأن - المستوجب للمباداة هو الخالق لهذه الأشياء ، فاذا تمذر ذلك عليها واستحال فيها . فيجب ان لا يصح ان تعبد وتستحق المباداة .

(١) سورة الرعد آية ١٦

(٢) سورة المؤمنون آية ١٤ (٣) المائدة آية ١١٠

اما تفسير قوله تعالى :

(ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة) (١)

كما يراه الممتره : ان الختم (٢) علامه يفعلها الله تعالى في قلوبهم لتصرف الملائكة كهرم ، وأنهم لا يؤمنون فتجتمع على ذمهم ويكون ذلك لطفا لهم ولأننا لمن يعلم ذلك من الكفار أو يظنه فيكون أقرب الى ان يقطع عن الكفر ولذلك قال تعالى :

(ولهم عذاب عظيم)

وكذلك قالوا في قوله تعالى :

(١) سورة البقرة آية ٦

(٢) ذكر صاحب مقالات الاسلاميين ان الممتره اختلفوا في الختم على ثلاثين

(١) فزعهم بعضهم ان الختم من الله والذئع على قلوب الكفار هو الشهاد ، والحكم والحق أنهم لا يؤمنون وليس ذلك بمنع لهم من الايمان .

(٢) وقال قائلون الختم والذئع هو السواد في القلب كما يقال (طبع السيف)

اذا صدئ من غير ان يكون ذلك مانعا لهم عما أمرهم به . وقالوا

جعل الله ذلك سمه (علامه) لهم تصرف الملائكة بتلك السمه في

القلب أهل ولايه الله سبحانه -- من اهل عداوته . (مقالات الاسلاميين)

(فان الله يفضل (١) من يشاء ويهدي (٢) من يشاء) (٣)

ان المراد بالهداية هنا هي التكليف الشرعية وحثه الرسل وذلك لأن هناك أهل فترة لم تأت اليهم الأنبياء والرسل وعلى ذلك فالهداية هنا هي بحسب الرسل الى قوم دون قوم وهو معنى الاضلال (٤) .

وغير ذلك كثير مما ذكره المحترلة ولا يتسع المقام هنا الى ذكره جميعا .

(١) اختلف المحترلة في المراد بالاضلال على ثلاثة أقوال (١) فقال اكثر المحترلة معنى الاضلال من الله ان يكون التسميه لهم والحكم بانهم ضالون ويحتمل ان يكون عاضلوا عن أمر الله فأخبر — أنه أضلهم أي انهم ضلوا عن دينه ويحتمل ان يكون الاضلال ترك احداث اللطف والتسديد والتأييد الذي يفعله الله بالمؤمنين فيكون ترك ذلك اضلالا ويكون الاضلال فعلا حادثا ويحتمل ان يكون لما وجدهم ضلالا أخبر أنه أضلهم كما يقال أجبر فلاننا اذا وجدناه بجاننا . وقال بعضهم أضلهم أي خلق ضالهم ، وامتنع المحترلة من ان يقولوا ان الله سبحانه أضل عن الدين أحد من خلقه .

(٢) واختلف المحترلة في هدى الله للكافرين فقال اكثر المحترلة ان الله هدى الكافرين فلم يهتدوا ونقصهم بأن قواهم على الطاعة فلم ينتقموا وأصلحهم فلم يصلحوا . وقال قائلون : لا تقول ان الله هدى الكافرين على وجهه من الوجوه بان بين لهم ودلهم لأن بيان الله ودعاه هدى لمن قبل دون من يقبل كما ان دعاء إبليس اضلالا عن قبل دون من لم يقبل .

واختلف الاولون في الهدى الذي يفعله الله بالمؤمنين دون الكافرين على رأيين (١) فقال قائلون قد تقول ان الله هدى المؤمنين بأن ساءهم صهدين وحكم لهم بذلك وقالوا ما يزيد الله المؤمنين بايمانهم من الفوائد والا كما هو هدى كما قال تعالى (والذين اهتموا زادهم هدى) (٢) وقال قائلون لا تقول بان الله هدى بأن سمى وحكم ولكن تقول هدى الخلق أجمعين بأن دلهم وبين لهم ، وأنه هدى المؤمنين بأن يزيدهم من الطاعة ، وذلك ثواب يفعله بهم في الدنيا وأنه يهديهم في الآخرة الى الجنة وذلك ثوابهم الله لهم كما قال (يهديهم ربهم بايمانهم تجزي من تحتهم الأنهار في جنات النعيم) ١٠٦ وهو قول الجبرائي ، وقول النافسي ان الهدى بمعنى الدلالة كثير في التناجيه قوله تعالى (هدى لنا ربنا) (٣) ورحمة لقوم يؤمنون (أي دلالة وبيان) .

مكتبة التفسير في الآيات ٨

(٤) انظر مشابه القرآن . للناقص عبد السلام في تفسيره الآيات السابقة المذكورة .

موقف المعتزلة من القول بالجبر :

كما سبق وتضح أن المعتزلة يرفضون رأى الجبرية في أعمال الصالحين ورفضاً تاماً ولذلك عارضوا جهة فيها ذهب إليه وكروه بما قال في هذا رغم موافقته لهم في نقط أخرى مثل نفى صفات الله (١) .

موقف المعتزلة من الكسب الأشعري :

كما سبق يتبين أن الأشاعرة يميلون إلى مذهب الجبر لأن القدره السعي انتهوا للصمد ليست مؤثره ، وما يسمونه لا يجعلهم يضاهى من نقد المعتزلة فقد بين المعتزلة فساد القول بالكسب وما أدى إليه بطريقين :

أحدهما : بطريق اللفه

الثاني : بطريق العقل

من جهة اللفه :

اعتمد المعتزلة في القول بفساد الكسب على أن الكسب ليس له تعريف من جهته الاصطلاح ويرجع ذلك عنه هم إلى أنه غير محقول في نفسه إذ لو كان كذلك لعقله المخالفون مع توهم الدواعي إليه وجرعهم على بحث هذا المعنى فدل ذلك على أنه ما لا يمكن اعتقاده والاختار عنه . كما أن أرباب اللغات الأخرى لم يضحوا له لفظة تبين معناه ولو كان محقولا لعقله المعاني والخاصه . ولو وضحو له عبارة تنبئ عنه لشده الحاجة إليه . (٢)

- (١) نفى المعتزلة الصفات القديمة أصلاً وقالوا هو عالم بذاته قادر بذاته هي بذاته لا يعلم وقدره وحياة هي صفات قديمة ومكان قائمة به ، لأنه لو شاركه الصفات في القدم الذي هو آخر الوصف لشاركه في الألوهية " الملل والنحل " .
- (٢) شرح الأصول الخمسة ص ٣٦٦ للقاضي عبد الجبار

ومن جهة الحق :-
=====

قال المعتزلة أن الكسبان كان شيئاً متصفاً بالوجود كان له تأثير ففسى الوجود وان لم يتصف بالوجود فلا يكون شيئاً ، وأكدوا ذلك بقولهم ان العبد لو كان له قدره الكسب وهى غير موجودة فى الفعل لما حكم بوجودها فان اثبات قدرة غير موجودة كفى القدرة . فان تعلق القدرة بالقدر لتعلق الملمسم بالمعلوم فكما ان الملم بالشيء يؤثر فى العالم فكذلك القدرة على فعل الشيء لابد وأن تكون موجودة ، وان الانسان لمجد تفرقه بين حركتين أحدهما معلومه والأخرى مجهولة وبالتالي يجد التفرقة بينهما بأن أحدهما مقدوره وان الثانية غير مقدورة لعدم تعلق العلم بها . (١)

٢- كذلك قال المعتزلة أن الكسب لو كان وقع بالقدرة الحادثة فهذا مذهبهم وان كان هو ما وقع كسباً فقد فسر الأشعرى المجهول بالمجهول فقالوا بأن ما وقع بقدرة محدثة يدل على القدرة والفعل من الفاعل وهو مخالف لما ذهب اليه الأشاعرة من أنه لا فاعل على الحقيقة فى الشاهد .

وكذلك يدل على ان للفاعل وقدرته تأثيراً فى الفعل وهو خلاف ما تذهب اليه الأشاعرة ، وكذلك لو تعلق الكسب باختيار الفاعل لكان الاختيار متعلقاً بالفاعل لضافتهم الاختيار اليه وهو ما يناقض مذهبهم . (٢)

(١) انظر نهاية الاقدام ص ٨٠ + ٨١ للشهر ستانى .

(٢) انظر شرح الاصول الخمسة ص ٣٦٨

ما سبق يتبين لنا ان القول بالجبر يوصى الى نسيب الظلم الى الله
 وعدم احترام الشهور النفس للجهد والاعتراف بكيانه كمخلوق مستقل حيث جعله
 ريشة تسيرها الارادة الالهية كيفما تشاء ، وعلى ذلك فالقول بالجبر مرفوض تماما
 والايات التى آوردتها تحمل على أن القصد منها بيان عجز الارادة الانسانية
 أمام قدرة الله فهمرف بذلك قدرة المبد فلا يكون مخترا بنفسه ويكون أدعى
 لتواضع الانسان لمعرفته حدوده مع الله فلا يتعدها ، وليس معنى ذلك أن
 الانسان مجبور أو عاجزا تماما عن الفعل وانما الانسان يقدر على أشياء
 ولا يقدر على أخرى .

وأما الأشاعرة فان كان قولهم متسقا مع القدرة الالهية نابعا من الشعور
 النفسى - فهم لا يريدون القول بخلق الأفعال للمهاد فيوصى الى وجود خالقين
 كذلك لا يقولون بالجبر المطلق فيوصى الى خلاف ما يحسه الانسان من نفسه
 من ارادة وقدره - الا أنهم فى الحقيقة أقرب الى الجبرية منه الى أى شئ
 آخر ولذلك نرى متأخرى الأشعرية يعترفون بالجبر فى الحقيقة فيرون ان السبب
 مختار بحسب الظاهر والأفعال للجبر لأن اختياره بخلق الله فالله مختار
 ظاهرا ومجهورا باطنا فهو مجبور فى صورة مختار .

فنتستطيع بعد ذلك أن نقول ان مذهب الأشاعرة ضاد للحقل ومخالف
 للشرع وذلك لما يأتى :-

- (١) ان الحقل يحس بأشياء حسنة وأخرى قبيحة وأنه يحسن من نفسه أنه يتجه
 الى الخير أو الشر والحسن أو القبيح .
- (٢) يترتب على مذهبهم ان الناس جميعا لا ارادة لهم امام ارادة الله - تعالى
 فارادتهم وقدراتهم محدودة بما يريد الله وفعل . و يترتب على ذلك سقوط
 المسئولية الفردية ، ثم بالتالى سقوط قضيتهم الجزاء والحساب ثوابا وعقابا .

وبالتالى تبطل قضيه انيمته والرساله لخدم جدواها .

٣- ان التول بالكسب غافى غير مفهوم حتى ضرب به المثل فى الخفاء فقميسل
(أخفى من الكسب عند الأشعرى) (١)

اذ أنيف يخلق الله له الفحل مع ان نيه العبد وقصده هما الدين وجهاء
الى الفحل والله أقدره عليه فبيل النيه والقصد الى الفحل شوع آخر سوى الاختيار
له فاما ان يكون العبد مختارا واما لا يكون .

وما يدل على صدق ما نرى أن الأفاعية لم تستشهد لا بالأدلة الشرعية
ولا العقلية على وجود الكسب للانسان بل صرف جهدهم للمثور على أدلة تنفى
قدرة الانسان على خلق افعاله وهذه الحجج لا تختلف كثيرا عما ارتضاه أهل
الجبر من قبل .

وعلى ذلك فأنى أرى أن القول بحرية الانسان الذى ذهب اليه المعتزله
يتفق مع القيم الأخلاقية والارادة الانسانية فمتى عرف الانسان انه مسئول مسئولية
تامة على فعله تحرى الطاعة فى الحمل والصدق فى القول وحاول مجانبه الخطأ
وعلى ذلك رفض المعتزله أن يكون الانسان آله تسيروها الارادة الإلهية كيف تشاء ،
فهم بذلك يحقرمون الحرية الفردية . فكرا وعملا — ويقدررون المواهب
فكانوا بذلك دعاء لحرية الرأى فى الاسلام .

ان مذهب المعتزله بحد ذلك يتفق والاحساس النفسى للانسان فالانسان
يحب من نفسه بحرية الارادة وذلك من الهدييات التى لا ينكرها عاقل فقد

(١) تراخى الانسانية ص ١٦٤ المجلد الثامن مسألة العدل والجور والقضاء .

منح الله الانسان القدرة على الفعل وركب فيه العقل الذى يختار به ~~مصلوه~~
فلا انسان لا يحسن انه مجبور على شئ فى هذه الحياه اللهم الا فى بعض
الأفعال التى لا يترتب عليها ثواب أو عقاب من الله .

كما أن القول بحرية الانسان يتفق مع الانباء عن الأمم السابقة المسمى
قصها القرآن الكريم من مثل قوله تعالى :-

(وأما نوح فأسفد بناهم فاستجبوا المص على الهدى فأخذتهم
صاعقة العذاب الهون بما كانوا يكسبون ونجينا الذين آمنوا وكانوا يتسقون) (١)
فأله يهدى الناس الى سواء السبيل لكن الناس يارادتهم وحدها منهم من يسير
خاضعا فى هذا الطريق ومنهم من يتنكبهم بحناد : قال تعالى

(انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا) (٢)

كذلك الاختيار لمخلوقات الله فى أفعالهم أموا متقروا أزلا وذلك ان الله سبحانه
وتعالى ذم ابلين وكفره فدل ذلك على قدرته على السجود وقوله " أبى " لانقال
الا اذا قدر على الشئ ثم امتنع عنه باختياره ، وكذلك لو كان ما بدر منه
واقعا بقدره الله تعالى وخلقه فيه لما صح ذمه عليه .

ولذلك نرى المعتزله قد أصابوا هذين فى وقت واحد وحققوا غايتين
عظمتين فلم يكفوا بتزويه الله من وقوع الظلم عنه فحسب بل رفعوا من شأن
الانسان ان جعلوه كائن عاقل ففكر مدبرا جديرا بتحمل المسئولية التى عرضها
الله على السماوات والأرض والجهال فأبوين ان يحلفنها وحطها الانسان .

(١) فصلت آية ١٧ و ١٨

(٢) الانسان آية ٣

والحق ان الله - سبحانه - أعطى العماء والفلأثمين القدرة الصالحة لأن يكون عنها الممصة والذاتة فالقدرة بالنسبة للآثنين واحدة ولكن اختيارهم الفصل تبعا لارادة كل منهم .

وان صح ان الله يزيد المؤمنين ايمانا :

(والذين اهتموا زادهم هدى) (١)

وذلك لأن المؤمنين دائما يستعين بالله والله راض عنه على ما استعان به لا لطلبه فأعانه فالاعانه لا تعتبر خلقا للفعل كأن يطلب أحدنا من أخيه المساعدة في شيء طلبه أخوه منه فطلبه الله وأعانه عليه ، وأما الكافر فلا يعرف الله حتى يستعين به والا لو عرفه حق معرفته لما ضل وأقدم على الفساد ، وان فصل الضال وطلب المعونة من الله فلا يستجيب الله له لأنه طلب المعون فيما لا يريد ، الله منه ، والله أعلم .

(١) سورة محمد . آية : ١٧

— المبحث الثالث —

" اللطف الالهي "

كان لقول الصلاح والأصلح عند المحترمة ووجهه على الله أن تولد القول باللفظ من الله لمبادء .

فالقول بوجوب الصلاح لا يستقيم وترك الانسان دون هدايه بعد خلقه كائناً مستولاً وتكليفه الشرائع وتركيب نزعات الشهوة فيه للقيح فضلاً عن تمكن الشيطان من اغوائه فكان لا زماً عن السناية الالهية هدايه الانسان حتى لا تكون الدواعي الى الشر لديه أرجح من الدواعي الى الخير .

فاللطف الالهي في مقابل ما أودع الله في الانسان من الشهوة الداعية السيئ الرذيل .

ولذلك عرف شيخ المحترمة اللطف بأنه " ما يختار المرء عنده واجباً أو يجنب قبيحاً على وجه لولاء لما اختارولما اجتنب أو يكون أقرب الى أداء الواجب واجتناب القبيح " (١) وعلى ذلك يجري اللطف في سائر وجوه التحكين من فعل التكليف .

وهو ينقسم عند المحترمة الى :

- (١) ما يكون من فعل المكلف وهو الله سبحانه وتعالى .
 - (٢) ما يكون من فعل العبد .
 - (٣) ما يكون من غير فعل الله سبحانه وتعالى ومن غير فعل العبد .
- ما يكون من فعل المكلف :

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٢٢٩ القاضي عبد الجبار

وهو نحو ما يفعله تعالى من الآلام والشدائد والحن وسائر ما يحلم تعالى أنه
 عى لم يفعله بالمكلف لم يختار الطاعة وإذا فعله به اختارها أو اختار أن لا يفعل
 المصيبة .

ثم ينقسم ذلك : ففقه ما يكون نازلا بالمكلف كالآلم الذى يخصه • ومنه ما يكون
 نازلا بغيره نحو الآلام للأفقال • لأنها لا بد وأن تكون لطفًا لغيرهم •
 وهو لابد من أن يفعله تعالى لازاحه العلم من قبله لأنه لو لم يفعله لما استحق
 المبد من قبله تعالى المقاب . (١)

وان كان اللطف من قبله تعالى واجبا الا أن الممتزله لا ترى وجهيه
 فى كل حال • فإذا كان مع تكليف الفعل الذى هو لطف فيه فلا يكون واجبا •
 وأما اذا كان بعد حال تكليف الفعل الذى هو لطف فيه فيكون واجبا • (٢)

ما كان من فعل المبد :

مثل الشرائع التى كلفناها •

وهو التحكين من الله سبحانه للمبد لأداء الفعل الذى كلف على الوجه الذى
 اختاره فيكون بذلك قد أراح العلم فلو لم يفعله المبد بعد ذلك فيكون
 من قبل المبد وله من قبله تعالى لأننا مكلفناها وأوجد السبيل إليها •

(١) انظر مشابه القرآن ص ٢٢٠

(٢) انظر المنعج ١٣ ص ٢٢ " اللطف "

وهذا الوجه انما يكون لظفا بان يقع من المكلف على وجه مخصوص لا يتم الا -
بالخضوع والتذلل وضروب من التفاصيل . (١)

ما كان لظفا من فعل غير الله تعالى والسجد :

نحو تعبد الله تعالى للانبيا عليهم السلام لا ذاء الرسالة .

فالقديم تعالى لا يهد من أن يمكنه ولا بد من أن يكون المعلوم من حاله
أنه سيفعله لا محاله ومتى لم يكن كذلك لم يتم اللطف وفتح التكليف .

فمتى ما لم يعلم من حالهم أنهم سيقومون بالاذاء على الوجه الذى كلفوا ،
لم يحسن من الله تعالى أن يكلف من يحسن اليه لظفا له ومصلحه . (٢)

حكم اللطف عند المحترلة :-
=====

ما سبق نرى المحترلة يقولون بوجوب اللطف على الله ويستدلون على ذلك
بما يلى :-

١- أن الفرض من التكليف يتوقف على العلم به ، ومن ثم كان هنا العلم لظفا
لأنه يورث الى المقصود فلو لم يفعل تعالى اللطف كان محترله أنه لا يمكن
المبد ما كلفه من فعل فيقبح التكليف . (٣)

الا أن اللطف فى كل حال لا يجب : لأنه إما أن يكون مقدما للتكليف - أو -
مقارنا له - أو متأخرا عنه .

(١) و (٢) انظر اللطف ص ٣٠ ، متشابه القرآن ص ٢٢١ للقاضى عبد الجبار
(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

فان كان متقدما على التكليف فلا يكون واجبا لأن وجهه لازاحه على المكلف .
ولا تكليف هنا فلا يجب .

واذا كان اللطف مقارنا للتكليف فانه لا يجب ايضا لأن أصل التكليف في ابتدائه
تفضل من الله ، واللطف تابع له ، فلا يكون التابع واجبا من باب أولى .

وان تأخر فلا بد من كونه واجبا ، واللطف يكون واجبا على هذا النحو سواء
كان لاحقا في فريضه أو نافله وانما كان كذلك في التوافل عند المحترله لأن -
التوافل مسهله سهلا الاقدام على الواجب . (١)

وعلى ذلك فوجوب اللطف عند المحترله يرجع الى غرض المكلف فاذا كان غرضه
من تكليف المبد تمريضه الى درجة من الثواب وعلم ان في مقدوره ما لو به لاختصار
هذه الواجب واجتنب القبيح فلا بد من أن يفعل به ذلك والا عاد بالنفس على غرضه .
والقول بوجوب اللطف يختلف فيه البصريون واليهاديون .

فبشر بن المصنوع من اليهاديين وأصحابه قد ذهبوا الى عدم وجوب اللطف على
الله ، واستدلوا على ذلك بأن اللطف لو وجب على الله تعالى لكان لا يوجد
في العالم عاى لأن كل مكلف يكون له في مقدور الله ما لو فعله به لاخصار
الواجب وتجنب القبيح ، ولما كان الشاهد بخلاف ذلك لوجود العاصي والمعاصي
كان غير واجب على الله . (٢)

(١) انظر اللطيف ١٣ ص ٧ ، شرح الأصول ، متشابه القرآن ص ٢٢٢ للقاضي عبد الجبار

* هو سهل بن بشر بن المصنوع مؤسس مذهب المحترله اليهاديين توفي سنة ٢١٠ هـ

(٢) شرح الأصول ص ٥٢٠

وأما المصريون يرون وجهه على الله لأن اللطف هو التمكين والتسهيل والتعريف ولا يبلغ ذلك حد الإلجاء في العمل . (١)

ولما كان القول باللطف ووجهه يعتمد أساساً على مذهب حرية الإرادة — والغرض في أمثاله تعالى ووجوب الصلاح والأصلح كان القول باللطف لا يقسول به كل من الأشاعة لا تكارهم ما اعتد عليه المعتزلة في قولهم به .

مظاهر اللطف عند المعتزلة

التكليف يعتمد أساساً على المعلوم الضرورية ولما كان يعتمد عليها فهو لا يتم إلا بها ، ولذلك عد المعتزلة أن خلق المعلوم الضرورية التي لا يتم التكليف إلا بها لظفاً من الله .
ولا بد أن تكون متقدمة على التكليف ، حيث هي منه بمثابة الأساس الضروري .

والعلم بالله لطف من نواح : —

(١) العلم بالشرائع متوقف على العلم بالله وعند المعرفة بالله يستطيع المكلف أن يأتى بالشرائع على الوجه الذى : يستحق الثواب عليه ، وكذلك يأتى بالعقوبات على الوجه الذى يستحق عليه الثواب . فالعلم بالله مظهر من مظاهر العلم بالشرائع والعقوبات على الوجه الذى يستحق عليه الثواب .

ولذلك اذا عرف ان معرفه الله عند الممتر له لا تنال الا بحجه العقل كسان
اكمال العقل لطفًا للمكلف من حيث أنه يوصى الى النظر فيحصل به العلم السدي
هو من جملة الدواعي التي ترجح الاختيار للعقل الواجب .

(٧) معرفة الشرعيات :- =====

يذهب الممتر الى ان هداية الانسان واراده الخير له والصالح لا تستم
بالعقل وحده وانما كان بالشرائع السماوية . ايضا من حيث هي الطاف
في العقليات فمن الشرح يحرف الانسان ما لا يعرفه بالعقل مثل :-

أ - الأمر بالمعروف والنهي عن النكر فانها صلاح لمن كل الأمر بها ووجهها
لا يكون الا من جهة السمح .

ب - اقامة الحد على السارق وغيره فانها لطف للقائم به .

وكل تكليف يحصل هذا الجمل لطفًا لمن كلف ولذلك ذكر القاضي " ان الرسول
صلى الله عليه وسلم : أمر بأخذ الصبيان بفعل الصلاة ، ورضعهم عليها ان
ذلك يجري مجرى اللطاف لنا ولهم لعافيه من رياضتهم على فعل ذلك عند
البلوغ ولأننا عند أخذهم بذلك أقرب الى فعل أمثاله " (١)

(٨) بحثة الرسل :- =====

بدون بحثة الرسل لا يمكن معرفة الشرائع فالمعرفة بالشرائع متوقفة على
العلم من الرسول .

فبمئة الرسول لازمه لازاحه الحله حتى لا يقولوا يوم الحساب
 "ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا ^{منسج} فنتفح آياتك من قبل أن نذل ونخذي" (١)
 وغير الشرعيان فانا نعلم من الرسل كثير من المضيئات التي يكون معرفتها
 لافقا لنا مثل :-

أ - معرفه أحوال الآخرة من الحساب والحسابه والميزان وغيرها .
 واللفظ فيه هو معرفه المكلف بأن ذلك سيكون ، أو يمكنه من معرفته
 حتى يكون أقرب الى فعل الطاعة . (٢)

ب - الخبر الوارد عن ذكر عذاب القبر ، فهو عند المحترمه لطف للمبدل لأن
 من علم بالخبر أنه تعالى يعذب الميت قبل الحشر بعذاب معجل كان
 أقرب الى اجتناب المعصيه . (٣)
 وعلى ذلك فيمته الأنبياء لطف للمكتنين .

فمذهب المحترمه في العدل الالهي يتمثل في حرية اراده الانسان حتى
 يكون ثوابه وعقابه عدلا من الله ، والله لا يفعل الا ما يراه صلاحا
 لعباده في أمور دينهم ودنياهم ولا يريد وقوع الشر بهم ، ولذلك قال
 ابو علي الجبائي " الله عادل في قضائه ورووف بخلقه ناظر لعباده لا يوجب
 الفساد ولا يرضى لعباده القفر ولا يريد ظلما للحالين وهو لم يدخر
 عن عبادته شيئا مما يعلم انه اذا فعله بهم أتوا باللعنه والصسلج
 والأصلح واللفظ" (٤)

(١) سورة طه آيه ١٣٤

(٢) متشابه القرآن ص ٧٣٣ لقاضي القضاء .

(٣) اللطف ص ١١٠

(٤) الملل والنحل ص ١٠٢ ج ١

الفصل الثاني

(الفصل الثاني)

النهـو عـد القـاضـى عـد الـبـهـار

— البحث الأول —

" النبی والرسول "

النبی والرسول فی اللغة :

أولاً : النبی فی اللغة :

النبی کفی : الطريق

والتساوه هــمى : ما ارتفع من الأرض تالنبؤه والنبی .
زانباہ الخبر والخبر أخبره ، والنبا محركه الخبر أنها اياه وه أخبره كنباہ .
واستنبأ النبا بحثه ، ونباہ ونباہ أنها كل منهما صاحبه . (١)
وقال الصاغنى : نابات الرجل ونابأت اذا أخبرته وأخبرك .
ونابات أنها نبا ونهوا اذا ارتفعت وكل يرتفع نابى وقتہ الحديث .
" لا یصلی علی النبی " (٢)

— ای المكان المرتفع :

وعلى ذلك فالنبی لغة قد يكون مأخوذا من النباوه وهى الارتفاع ، وذلك
لارتفاع مكانه النبی وسوها عند الله والناس .
وقد يكون مأخوذا من النبی وهو الطريق لكونه هو الطريق الذى یصل
المخلق من خلاله الى الحق سبحانه وقد يكون مأخوذا من النبا وهو الخبر ،
لأنه یخبر عن ربه .

(١) القاموس المحيط

(٢) التكملة والذیل والمصلة

ثانها : الرسول في اللغة : =====

الارسال هو التوجيه .

والرسول المرسل ومستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع (١)
وقال السيد في التمرينات : الرسول في اللغة هو الذي أمره المرسل بمسأدا .
الرساله بالتسليم أو القهض (٢) . وتجمع ايضا على رسل .

تعريف النبي والرسول شرعا : =====

اختلف العلماء بالنسبة الى تعريف النبي والرسول ، وهل هما بمعنى واحد
أو مختلفين الى طائفتين أساسيتين :

الاولى : أنها بمعنى واحد . فالنبي هو الرسول . والرسول هو النبي ولا يفسرق
بينهما .

الثانية : أن بين النبي والرسول اختلافا في الفهم .
وهو لا يستندوا فيما ذهبوا اليه عن الاختلاف بين النبي والرسول الى أدلته
من الكتاب والسنة فمن الكتاب قوله تعالى :

" وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تحق الق الشيطان
في أغفنته " (٣)

(١) القاموس المحيط

(٢) التمرينات للسيد

(٣) الحجج ٥٢

قالوا ان هذه الآية عطف على النبي صلى الله عليه وسلم والمطلق يقتضى المشايخ ولو كانا بمعنى واحد ما عطف أحدهما على الآخر .

وأما السنة فقد ورد أن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد سألوه عن عدد الأنبياء فقال - صلى الله عليه وسلم - :
 " مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا "

ثم سألوه عن عدد الرسل فقال :

" ثلاثمائة وثلاثة عشر جمعا عقيرا " .

ثم سألوه عن عدد الكتاب فقال :

" مائة كتاب وأربعة كتب "

ففى الحديث دليل على التشاير بين الرسول والنبي بدليل ان الأنبياء فى الحديث أكثر من الرسل .

وهم اختلفوا فيما بينهم على أقوال :-

١ - فمنهم من ذهب الى ان الرسول كان صاحب شريعة جديدة موحى بها عن طريق الوحي ويكون مأمورا بتبليغها الى الناس .

وإن النبي من اختص بشرع من عند ربه للتبليغ عن نفسه ولم يكن مأمورا بتبليغها^(١).

والفرق بينهما على هذا الرأى ان الرسول والنبي كلاهما صاحب شريعة الا

ان الرسول مأمور بالتبليغ .

(١) الفتوحات المكية ج ٢ ص ١٢

(ب) ومنهم من ذهب الى ان الرسول من جمع مع المعجزة كتابا منزلا عليه
كالنوراء بالنسبة لموسى والانجيل بالنسبة ليعيسى والقرآن بالنسبة لـ محمد
صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

والنبي من لا كتاب له كيشع وغيره بن بنى اسرائيل فهم بمثابة الساعدين
للرسل . (١)

والفرق بينهما ان كلا منهما مأمور بالتبليغ الا أن الرسول صاحب كتاب
وشرع جديد ، أما النبي فلا كتاب له يخصه كان يبلغ شريعته من قبله
من الرسول .

(ج) وقيل بينهما عموم وخصوص من جهة الرسول عام من جهة الملائكة على
الملك والبشر .

والنبي لا يذلق الا على البشر فيكون خاصا من هذه الجهة . ومن ناحية
أخرى فالرسول خاص من جهة أنه يأتيه الملك بالوحي .

والنبي عام من هذه الجهة لأنه ما يوحى اليه في المنام ويأتيه
الوحي كالرسول . (٢)

وقيل أن أذكر تعريف القاضى لكل من الرسول والنبي أذكر رأى كل مسن
الأشاعرة والفلاسفة ثم تذكر موقف القاضى من كلا منهما مع بيان ان كان
مخالفا لهما أم موافقا .

(١) الشيخ محمد عبده بن الفلاسفة والمتكلمين ج ٢ ص ٦٥٥

(٢) انظر كتاب تاريخ الخمسين في أحوال أنفس نفيس " الشيخ حسين بن محمد
بن الحسن الديار بكوى ص ٧

مذهب الأشاعرة :— =====

تعترف الأشاعرة الرسول بأنه رجل حر من بنى آدم أوصى الله اليه بشرع وأمره بالتبليغ .

وأما النبي أوصى اليه بشرع وان لم يؤمر بالتبليغ . وعلى ذلك فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا وقد استدل الأشاعرة على ذلك بالخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

" عدد الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفا وعدد الرسل ثلاثة عشر وثلاثمائة " .

وقالوا في ذلك ان الحديث يدل على تخاير معنى الرسول والنبي اذ لو كان مدلولهما واحد لما فرق الرسول بينهما في العدد وكذلك استدلوا بقوله تعالى :

" وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي " (١)
وذلك لأن في الآية عطف النبي على الرسول والمعطف يقتضى المفاهيم لا المطابقة (٢).

تصريف النبي والرسول عند الفلاسفة :— =====

عرف الفلاسفة الرسول بأنه انسان مهووس من الحق الى الخلق ليرشدهم الى صلاح الدارين .

-
- (١) سورة الحج آية ٥٢
(٢) الحقائق النصفية ص ١٢٩ شرح التفتازانى

وله خواص ثلاثه :-

- (١) أن يكون بحيث يطعمه المهيولى القابله للصير الفارقة الى بدل .
 - (٢) أن يكون مطلقا على الشيب بصفاء جوهر نفسه وشده اتصاله بالمبادئ العاليه .
 - (٣) أن يشاهد الملائكة على صور مخيلة ويسمع كلام الله تعالى (١)
- ويقول بن سينا في تعريف الرسول : الرسول هو المبلغ ما استفاد من الافاضه السماوية على ايه عبارة استصعبت ليحصل بأرائه صلاح العالم الحسى بالسياسة والعالم العقلى بالملم (٢)

وأما النبى عند الفلاسفة :

هو من يوصى اليه اماما أو الهاما سواء آتاه جبريل أو لم يأتسه .
فاذا آتاه كان رسولا ايضا . وعلى ذلك فالنبى عند الفلاسفة أعسم من الرسول ، لانه من حيث هو نبى لا يستدعى أن يأتيه جبريل بل هو من تلك الحشيه اكثر مخالطه معه فى النوم ولذا خصص بالنسوم ، فيوصى اليه اما مناما أو الهاما وان لم يأتبه جبريل .
والرسول أخص من حيث أنه لا يكون رسولا الا أن يأتبه جبريل

تعريف القاضى للرسول والنبى

يخالف القاضى عبد الجهار الفلاسفة والاشاعرة هنا عندما يذهب الى القول بالمساواة بين الرسول والنبى فى الاصطلاح .

- (١) شرح نصوص الحكم للفارابى ص ١٤٧
- (٢) رساله فى اثبات النبوات لابن سينا ص ٤٢

فالرسول عنده من الاناظر الصحديه ، أى لا بد وأن يكون هناك مرسل ومرسل اليه ، وهو على اطلاق اللفظ المصير من جهة الله تعالى .
والنبي عند القاضى بمعنى النبؤ وهو المبعوث من جهة الله ايضا ، أى المخبر عنه * (١)

وعلى ذلك فلا فرق بين نبؤ ومرسل فى الاخبار عن الله ولا فرق عنده ايضا بين نبؤ ونبؤ من حيث صحه اطلاقها على الرسول فاذا اتفقت بأنه نبؤ فيكون المخبر عن الله واذا اتفقت بأنه نبؤ أى رفيع المقام ، ونبؤ تستعمل فى كسبل رفعة وصارت فى الشريعة والتعارف تستعمل فى رفعة مخصوصه .
وان قيل للقاضى ان قول الرسول " لست نبؤ الله وانما أنا نبؤ الله " لمن قال له يا نبؤ الله لا تدل على المساء بين نبؤ ونبؤ من جهة ، ولا تدل على انصاف الرسل بها .

وأما القاضى يريد ذلك بأن قول الرسول هذا انما كان من أجل تعليمهم كيف يحفظونه ويحذونه كأنه يقول ان الدح يكله نبؤ أقوى عنها بكلمة نبؤ (٢) .
وقد استدل القاضى على مذهبه فى المساء بينهما فى الاصطلاح .
انهما يشبان معا ويؤلان معا فى الاستعمال حتى لو اثبت أحدهما ونفسي الآخر لتناقض الكلام .

وهذا هو اشارة اثبات كل من اللفظين المتفقين فى الفائدة .
كذلك قال القاضى ان الله تعالى فصل بين نهينا وبين غيره من الانبياء ، ولا يدل ذلك على أن نهينا ليس من الانبياء (٣) . الا أن القاضى لم يستدل على ذلك الفصل من ناحية القرآن أو السنة الشريفة فى أى من الكتب التى تقع تحت أيدينا .

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٦٨ (٢) المصنف ، التنبؤات ، ج ١٥ ص ١٥
(٣) شرح الأصول الخمسة ص ٦٨

وأما قوله تعالى " وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي " (١)

نرى القاضى يقول فى ذلك انه لا يدل على المدايرة ، لأن مجرد الفصل لا يدل على اختلاف الجنسين .

وهكذا فقد اختلف القاضى مع الأشاعرة فى القول بالتبليغ ، الا أننا نجد بينه وبين الفلاسفة توافق من ناحية واختلاف من ناحية أخرى .

فالفلاسفة يذهبون الى المساواة بين النبي والرسول فى الشروط الواجب توافرها فى كل بحيث لا يصل الى مرتبة النبوة الا من اجتمعت فيه . فهم يوافقون القاضى فى المساواة بين النبي والرسول لكن من هذه الناحية .

وما يختلفان فيه أن القاضى لا يفرق بين الرسول والنبي فى نزول الوحي ، وأما الفلاسفة خصت الرسول بتلقى الوحي عن طريق "جبريل" والنبي يتلقى الوحي عن طريق الانوار أو المنام .

تحقيب :-

ان القاضى وان كان ساوى بين النبي والرسول الا ان ذلك لم يخرج به عن حد الشرع لتعارض الأدلة فى ذلك فان كان فى الشرع ما ينافى كلامه فكذلك فيه ما يكون سنداً له .

وأما الفلاسفة فتعارض الشرع عليه حيث جعلوا روية النبي للملاك من قبيل التخييل ومعلومات اقاضه من الملائكة الأعلى . (٢)

(١) سورة الحج ٥٢

(٢) كما سألهم فى الفصل السابق ان شاء الله تعالى

الا أننى أرى فى استدلال القاضى بأن الله فصل بين نبيينا وبين غيره من الأنبياء أن التفرقة بينهم وبينه لم تكن فى التبليغ أو اختصاصه بالكتاب دون غيره وإنما كان ذلك فصلا فى الفضل والرفعة وعلى ذلك يكون فصل بينهم حقيقة من هذه الناحية والفصل فى الفضل جائز وأما فى التبليغ فليس بجائزا فلا يجوز أن يكون رسولا يبلغ كل الشريعة وآخر يبلغ جزءا منها وعلى ذلك فالتفرقة هنا تقتضى المفارقة فإنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والموسليين وصاحب الشريعة الخالدة الى يوم الدين .

ويدل على هذا التفسير فى النص المقل والنقل معا :
فانه تعالى وصف الأنبياء بالأوصاف الحميدة ثم قال لخاتم الرسل :
" أولئك الذين هدى الله فبهم اهتداهم اقتده " (١)

فطلب منه ان يقتدى بهم بأسرهم فيكون آتيا به ولا يكون تاركا للآخر فتشارك الامر عاص فاذا أتى بجميع ما أتوا به من الخصال الحميدة فقد اجتمع فيه ما كان متفرقا فيهم فيكون أفضل .

٢- كذلك فان دعوته بالتوحيد والمهاد وصلت الى اكثر بلاد المالمخلاف سائر الأنبياء ، فموسى كانت دعوته مقصورة على بنى اسرائيل وأما عيسى فالدعوة الحق التى جاء بها انه شرع وعلى ذلك فانتفاع أهل الدنيا بدعوته محمد أكمل من دعوته سائر الأنبياء .

" اليوم أكملت لكم دينكم واتممت تكميلكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً " (٢) فوجب ان يكون محمد عليه الصلاة والسلام أفضل من سائر الأنبياء .

(١) سورة الانعام ٩٠

(٢) سورة المائدة ٣

وأما الدليل الثقل فقولہ تعالى :

" تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض " (١)

" (هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله)"

وقد كرر هذه الآية في أكثر من سورة من سور القرآن " الفتح ٢٨ ، الصف ٩

وعلى ذلك فأنى اعترض على القاضى فى مذهبه فى المساواة بين النبی والرسول حيث قال تعالى :

" يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " (٢)

فقد أفرغ الرسول هنا بالتبليغ ولم يقل يا أيها النبی .

شروط النبوة :-
=====

اتفق المتكلمون على الشروط الأتية المنبوة :-

١ - الذكورة :-

فلا يكون النبی أنثى قط ، وأما القول بنبوة مريم وآسية أمراء فرعون وحوا

(١) سورة البقرة ٢٥٣

(٢) سورة التوبة ٣٣

(٣) المائدة ٦٧

وأمر موسى وهاجر وساره : فهو مردود لقوله تعالى :

” وما أرسلنا من قبلك الا رجالا لا نوحى اليهم ” (١)

فذلك الآية على ان الارسل للرجال دون غيرهم :

وأما قوله تعالى :—

” وأوحينا الى أم موسى (٢)

فقيل أنه يحمل على بحث تلك اليها لا على وجه النهي بل على طريق التمام
جبرائيل عليه السلام الى مريم في قوله تعالى :—

” فأرسلنا اليها روحنا ” (٣)

صلح ذلك الطلح ما أوحى اليه

أو يحمل على أنه أوحى كما في قوله تعالى :

(وأوحى ربك الى النحل أن اتخذى الى الجبال بيوتا ومن الشجر ومما

يمرشون)

ذلك بأن أوحى الله في قلبها عزيمة قوية تجبرها على ان تلقيه في التابوت ثم

تقذف التابوت في اليم .

وعلى ذلك يكون قوله تعالى :

(وما أرسلنا من قبلك الا رجالا)

تدل على اختصاص الرجال بالنهي دلالة قطعية .

(١) سورة يوسف آية ١٠٩

(٢) سورة القصص آية ٢

(٣) مريم ١٧

وذلك صحيح لأن الأئمة صفه نفس فلا تعلق بقام النبوه ، اذ المرأة لا تصلح للسلطة والقضاء في الحدود ، وكذلك في القصاص لتحكم قلبها في الثالب على الحق .

كذلك الرساله تقتضى الاشتهار بالدعوه والأئمة تقتضى المستر لأن النساء مأمورات بالقرار في بيوتهن ممنوعات من الجهر بالكلام ، والخروج والدخول إلا لحاجه ومن الاجتماع على غير المحارم وهو يناقض في الاشتهار بدعوى النبوه .

٢- الحريم :-

يجب ان يكون النبي أو الرسول حراً فان الرق أثر القهر ، ولذا فهو صفه نفس تنفي المكلفين من الاخذ عنه والامثال لا وأمره .

والله يجعل النبي على اكمل صورة حتى يكون ذلك ادعى للاخذ عنه ، كذلك الرقيق لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له ولاية على غيره .

٣- السلامه عما ينفر :

فمن كان فيه منفر كبري وجزم فلا يكون نبيا ولا رسولا وأما بلاه أيوب للمرض فكان بمثابة عقاب منه تعالى لأنه " استغاث به مسكون على ظالم يمددوه عنه فلم يمنه ولم ينه الدالام على ظلمه فابتلاه الله " (١)

وليحق حقيقيا بل هو أمر ظاهري وذلك لزواله بعد تقرير النبوه والكلام فيها وعلى ذلك فلا يكون منفرا .

(١) هداية المرید شرح محمد طلیح ص ١٩٢

(٢) الداء والدواء ص ٦٩ لابن القيم الجوزية تحقيق د . محمد جميل غازي .

٤- كونه أعلم بالدين من هو سموت اليهم :-

يجبان يكون الرسول عالما بكل أمور الدين لأنه امام وقدوة لهم فكيف يصح بحثه لمن هو أعلم منه فيعارضوه بذلك ولا يؤمنون به ، فلا يوثق بكلامه حينئذ ولا يحتد به لأنه ليس بأعلم الناس فتفتت الصلحة في البعثة وكيف لا وهو المستند علمه من علم الخيوب .

٥- البشيرة :-

لا بد أن يكون البحوث الى الناس يشرا منهم فلم يكن هناك رسول الله الناس من الملائكة أو الجن ، ودليل ذلك قوله تعالى :-
(ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون) (١)

وأما شرط البلوغ :-

فقد اختلف العلماء في جواز بحثه من كان صغيرا .
فالخضر الرازي يقرر جواز ذلك ووقعه فعلا ودليله على ذلك قوله تعالى " (يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبيا وحنانا من لدنا وكناه نقيبا) (٢) .
وكذلك قوله تعالى فيما حكاه القرآن الكريم على لسان عيسى وقد كان ذلك - وعيسى (ص) ما يزال رضيما تحمله أمه عقبولادته . بقوله تعالى :

(١) سورة الانعام آية ٩١
(٢) سورة مريم آية ١٢ / ١٣

(فأتت به قومها تحمله • قالوا : يا مريم لقد جئت شيئا فريا ، يا أخت هارون ما كان أبوك أمرا سوء وما كنت أمك بغيا فأشارت اليه • قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا • قال : اني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبيا • وجعلني مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا) (١)

والقاضي عبد الجبار وان كان لا ينكر جواز وقوع ذلك من الله الا أنه أنكر وقوعه في الحقيقة • ويقول فيما كان من أمر عيسى : انما هو ممجسز من الله أظهرها لشده الحاجة في براءة ساحه أبه عما كان يذكر عند ولادته وتأخر ظهورها غمده • والدليل على ذلك أنه لم يتكلم بعدها •

وكذلك ما حصل من أمر يحيى ما هو الا ارهاض للنبوته في المستقبل والخير في القرآن الكريم في الماضي للتعبير والتأكيد منه في المستقبل (٢)

ونحن من جانبنا نؤيد ما ذهب اليه القاضي فان الرسالة أمر شاق على الرسول يحتاج الى طاقة جسميه وذهنيه لا تتحقق الا للبالغين الراشدين مع ما قد يتعرض من الأذى والمكيدة من المنكرين • كما أنه مأمور بالتبليغ وهذا لا يصح من الصبي الذي يلهو ويلعب • وما يقوى رأينا في هذا المجال قوله تعالى في حق موسى •

(ولما بلغ أشده واستوى آتيناها حكما وعلمنا) (٣)

(١) مريم الآيات ٢٧ : ٣١

(٢) تنزيه القرآن عن الملائكة ص ٦٦ في تفسير آل عمران •

(٣) سورة القصص • آية : ١٤

وفي حق عيسى :

(ولما بلغ أشده آتيناها حكما وعلما) (١)

فاننا نرى ان الله تعالى - قد علق منح الحكم والعلم على بلوغ الأشد .
هذه شروط المتكلمين فهل القاضى يوافقهم أم لا ؟
اننى استأج ان أضح القاضى ضمن القائلين بهذه الشروط ، ليس لأنه قال بها
صراحة ، ولكن لأنه سكت عن الاعتراض عليها مع شدة اعتداده برأيه ، وروده
على المظالمين .

شروط النہو عند الفلاسفة :
=====

ما سبق لنا توضيح رأى الفلاسفة ومنه نتبين أن الفلاسفة لا يحتسبون
النبي نبيا الا اذا اجتمعت فيه خصال ثلاثة :-

(١) ان يمتاز بقوة مخيلته عن غيره من البشر لأن بها يعرف الصور الجزئية
فى القاطنة .

(٢) ان يكون له عقل قوى نظرى ينتقل به من معلوم الى معلوم بسرعة .
فالذكى ينتقل من المدلول الى الدليل فاذا ذكر له الدليل تنبه للمدلول
من نفسه ، واذا خطر له الحد الأوسط تنبه بالنتيجة ويذهبون الى
ان الناس فى هذا منقسمون منهم من تنبه بنفسه ومنهم من تنبه بأدنى تنبيهه

(١) سورة يوسف . آية : ٢٢

ومنهم من تنبه بالكثير من التحب •
فالتبى من صفات نفسه وتقدست فاستمرت حذسا فى جميع المقسولات
وفى أسرع الأوقات •

(٣) من كانت نفسه قوية مسيطرة على العالم العلوى والسفلى (١).
وعلى ذلك يلزم من مذهب الفلاسفة عدم اشتراط الذكورة أو البلوغ أو الحرية
وان كانوا لم يصرحوا بذلك وهم فى هذا يسيرون حسب مذهبهم ففى أن
النهوه بها جانب كمبى والكسب لا يختص بجنس دون جنس •

- مفهوم النهوه والرسالة - =====

مفهوم النهوه عند الفلاسفة :

نظرية النهوه أهم محاولة قام بها الفلاسفة المسلمون للتوفيق بين
~~المسلّمون~~ للتوفيق بين الدين والفلسفة •
فالنهوه عند الفلاسفة تعتمد على درجات النفس الانسانية فى تعلّقها ولذلك
تفسرهم للنهوه :

(١) انظر المباحث الشرفية للرازي ص ٥٢٤ ج ٢

تفسير نفسى يعتمد على :

- ١- تفسير الفلاسفة للعالم العلوى واللوح المحفوظ .
- ٢- أن النفس جواهر قائمة بنفسها متصله بالجسد اتصال تدبير فهى حاله فيه وليست جزء منه ولذا فهى غارقة للبدن بعد الموت .

تفسير الفلاسفة للعالم العلوى :

نستطيع حين نريد أن نمطى تفسيراً للعالم العلوى أن نستعير ذلك التفسير من الفيلسوف الفارابى باعتباره مثلاً لآراء بقية الفلاسفة وذلك لوجود هذا التفسير واضحاً عنده فى كتاب المدينة الفاضلة .

ويرى الفارابى فى كتابه هذا أن العالم العلوى ينقسم الى مراتب :

- ١- المرتبة الاولى : والكائن الاول : أو الله الاول وهو الله تبارك وتعالى
- ٢- المرتبة الثانية : مرتبة العقول التسعة المحركة للأجرام السماوية وهى :

العقل الأول المحرك للسماء الأولى والعقل الثانى المحرك لكرو الكواكب الثابتة والعقل الثالث المحرك لكرو زحل ، والعقل الرابع المحرك لكرو المشتري ، والعقل الخامس المحرك للمريخ ، والعقل السادس المحرك للشمس ، والعقل السابع المحرك للزهرة والعقل الثامن المحرك لعدسارد ، والعقل التاسع المحرك للقمر .

مرتبة العقل الفعّال وهو أحد العقول العشرة المنبثقة عن الله وهو المشرف على العالم السفلى وعن طريقه تصل العقول الحادثة (عقول البشر أو المقسول المنفعله) الى المعلومات والمقولات الجزئية الكلية فهو الذى يوجهها الى الدركات ويوحى بها اليها . ويشرق عليها بالمعقولات .

وإذا أشرق العقل الفعال على عقل حادث بجميع المقولات يكون قد بلغ إلى أرقى درجة من الحكمة (١) .

تفسير الفلاسفة للوح المخطوط :

لو تركنا الفارابي لنبحث عند ابن سينا فيما قاله في تفسير اللوح المخطوط نراه يقول ان اللوح المخطوط عبارة عن نفوس السماوات (هي نفوس الأفلاك وهي ملائكة ساوية تقصد بحركاتها الارادية ان تمجد الله وان كانت عبادتها تختلف عن عبادتنا) يرى ابن سينا ان هذه النفوس سميت لوحا لأنها مستفيدة من العقول المجردة المقولات استفادة اللوح للنقش والكتابة ، كما يفسر القلم بأن العقول المجردة (٢) .

ويرى ابن سينا ان نفوس السماوات مظلمة على ما سيحدث في العالم السفلى وقد فاضت اليها هذه المعلومات من العقول الفارقة التي هي جواهر بنفسها .

وقد استدلل ابن سينا على ان نفوس السماوات مظلمة على ما سيحدث في العالم بأن سلسلة الأسباب والمسببات في عالم الكون والفساد تنتهي إلى الحركات الجزئية الدورية الساوية ، والمقصود للحركات مقصور للوازنها ولوازنها لوازنها إلى آخر السلسلة .

(١) الدينيه الفاضليه .
(٢) ابن سينا بين الدين والفلسفة حمود غرايه ص ١٣٦

وهو بن سينا أننا لا نعلم المستقبل لأننا لا نعلم جميع أسبابه
ولو علمنا جميع الأسباب لعلمنا جميع المسببات ، ولأننا نعلم بعض المسببات
فيعلم لنا حدوث بقوع المسببات . (١)

النفس الانسانية عند الفلاسفة :-

ما دام ابن سينا هو فيلسوف النفس الانسانية ، فلابد أن نشير الى بعض
آرائه في هذه الناحية فقد استرعت النفس انتباهه البالغ ، فهو يقول عن أهمية
دراسة هذه النفس وإثبات وجودها بصفة عامة (ومن عرف قدر نفسه عرف ربه
ومن عجز عن معرفة نفسه فأخلق به أن يصبر عن معرفة خالقه) (٢)
ولعل بن سينا أكثر فلاسفة الإسلام اهتماما بأمر النفس ، فقد صنف في معرفة
النفس وأحوالها وقواها وتعلقها بالبدن وجوهريتها وقائمتها عدة رسائل وخص
النفس في كتاب الشفاء وكتاب النجاء وكتاب الاشارات وبحوث مبلولة .

فالنفس عند بن سينا جواهر قائمة بنفسها متصلة بالجسم حالة فيهم .
يقول بن سينا في الشفاء (ان النفس ليست متداخلة في البدن ولا قائمة به ،
فيجب ان يكون اختصاصها به على سبيل مقتضى هيئة فيها جزئية ، جاذبه الى
الاشتغال بمسألة البدن الجزئي ، لنهاية ذاتية مختصة به ، حارت النفس عليها
كما وجدت مع وجود بدننها الخاص بهيمته ومزاجه . (٣)

فالنفس اذن عند الفلاسفة متصلة بالبدن اتصال تدبير وتنايه .

(١) تهافت الفلاسفة للفرابي ص ٣٥٦
(٢) الشفاء جزء الطبيعيات (النفس) ص ١٩٦

وقد اُخذ الفلاسفة على القول في النفس في تفسير النبوءة ، كما اُخذوا كذلك على أن العقل العاشر - العقل الفصالح - هو مصدر المعرفة .
والفارابي أول من قال بنظرية النبوءة وقد فسرها تفسيراً عقلياً نفسياً .
وقوام هذه النظرية عند الفارابي ، أن الانسان يصل الى المعرفة عن طريق البحث والنظر والقوة العقلية .

فالانسان الذي يبحث ويفكر وينظر يصبح لديه العقل المستفاد (السدى به تحصل للانسان المرتبة المطلوبة) وهو عقل استفاد من اشراق الملائكة الأعلى عليه ، أي أنه عقل مستفاد من العقل العاشر السماوي يعرف به الانسان مساهراً الطبيعة .

كذلك لا يقتصر الفارابي على العقل لمعرفة ما وراء الطبيعة بل يحصل ذلك أيضاً عن طريق المخلع قال الفارابي في كتابه أهل الديانة القاضية (وإذا بلغت الهيئة الطبيعية منزله العقل المنفصل بالفعل وبلغ هذا العقل منزله العقل المستفاد وامتزج العقل المستفاد بالعقل الفصالح وتواضع هذا كله في انسان فان هذا الانسان يتحد بالعقل الفصالح ويحل فيه العقل الفصالح .

وإذا حصل ذلك في كلا جزئى قوته الناطقة ، وهما النظرية والعملية ، ثم في قوته التخيلية ، كان هذا الانسان هو الذى يوحى اليه ، فيكون الله عز وجل يوحى اليه بتوسط العقل الفصالح فيكون ما يفيض من الله تبارك وتعالى الى العقل الفصالح يفيضه العقل الفصالح الى عقله المنفصل بتوسط العقل المستفاد ثم الى قوته التخيلية فيكون بما يفيض منه الى عقله المنفصل حكماً فيلسوفياً

ومتعقلا على التمام وما يفيض منه الى قوته التخيلية نبيا بخدرا بما سيكون -
ومنهوا بما هو الآن من الجزئيات (١)

من هذا النسخ السابق بما يقبدر الى ذهن البعض أن الفارابى جعل
النبي فى مرتبه دون مرتبه الفيلسوف حيث جعل الفيلسوف يصل الى مرتبه العقل
المستفاد عن طريق البحث والنظر العقلى وجعل طريق النبي للوصول الى مرتبه
العقل المستفاد هو المخيلة القويه ، وما لا شك فيه ان العقل أعلى درجه
من قوة المخيله .

ولكن رغبه منا لانصاف نقول انه اذا رجعنا الى كتابه (فصوص الحكم)
نجد انه يقول (النبوه مختصه فى روحها بقوة قدسيه تغمرن لها غريزه عالم
الخلق الاكبر كما يذعن لروحك عالم الخلق الاصغر فتأتى بمميزات خارجيه
من الجهله والمادات ولا تصدأ مراتها ولا ينمضها شئ عن انتقاس ما فى
اللوح المحفوظ من الكتاب الذى لا يظلم وذوات الملائكة التى هى رسل فتبلغ
ما عند الله الى عامه الخلق (٢) .

فاذا حتمنا الى ذلك ما يراه فى كيفيه الوحى على ما سنهته ان شاء
الله فى موضعه ، استطعنا ان نقول ان الفارابى يفضل النبي على الفيلسوف وان
كان ذلك غامضا فى كتابه آراء أهل المدينة الفاضله وذلك يرجع الى أنه جل همه
فى هذا الكتاب أن يثبت لفكرى النبوه امكان الاطلاع على الغيب من الحوادث
الجزئيه المستقبله ولما كانت هذه الحوادث جزئيه ومختصه وقترنه بالزمان ما
يجعلها غير مدركه بالعقل - قال ان ادراكها انما هو بالمخيله .

(١) المدينة الفاضله ص ٦٣ د ٠ على عبد الواحد

(٢) فصوص الحكم ص ١٤٥

وهذا لا يمنع ان النبي بقوته القدسية التي أشار اليها الفارابي في كتابه
فصول الحكم يدرك الحقائق العقلية الثابتة عن طريق اتصالها بالعقل الفعال .
واذا تركنا طريق العقل والخيال رأينا الفلاسفة " الفارابي ومن سينا " يقرران
حصول تلك المعرفة بطريق النفس الانسانية التي يتوصل عن طريقها الى اقتفاء
أثر المقول . (١)

وذلك فان النفس الانسانية لما كانت عند الفلاسفة جواهر قائمة بذاتها
كما سبق بيانه فهي دائمة الشوق للاتصال بشيئاتها في العالم العلوى ، ويحصل
لها ذلك ، لو تخلصت من علائق المادة وتدبير شؤون البدن وذلك كما فسر
حال النوم ، فلو تم لها ذلك صعدت الى شيئاتها في العالم العلوى وبذلك
يمكن لها الاطلاع على المعلومات المنتقاة في اللوح المحفوظ فتخبر بها .

وحينئذ تكون قادرة على الاطلاع على الشيب حال النوم .
على ان الفلاسفة تعتد بالوصول الى ذلك ايضا في حال اليقظة كما في
حال النوم وذلك اذا كانت قوية جدا بحيث لم يثقلها البدن فتستطيع
الصعود الى العالم العلوى حال اليقظة والاخبار بالمفاهيم وهذا هو ما
يكون للنبي . (٢)

ويستدل الفلاسفة على حصول ذلك ، بأنه غير مستبعد لحصوله للناسم

(١) الحديث المتقدم د . على عبد الواحد ص ٥١

(٢) انظر تاريخ فلاسفة الاسلام ص ٤٢ محمد الحافى رحمه .

والمرض فان المرضي والمعمريين يرون صور لا يكون لها وجود خارجي ويتحدثون بأشياء كأنها علم بالغميب وذلك ناتج عن ضعف اليقين بحيث تقوى النفس فيكون عند هذا الاخبار بالغميب وهذا حاصل من التجربة لأى شخص ، قال ابن سينا (التجربة والقياس متطابقان على ان للنفس الانسانية أن تتألم من الغيب نيلا ما فى حاله المنام • فلا مانع من أن يقع مثل ذلك النمل فى حال اليقظة . (١)

وعلى ذلك فالنبوءة عند الفلاسفة من الأمور المكتسبة بالرياضة والزهد والانتقاع الى الله والنظر والذكر ولذا فهى نتيجة عمل الرسول والنبي المتقدم •

مذهب القاضى عبد الجبار فى النبوءة =====

أصل النبوءة عند المتكلمين قائمة على الاتصال بين الله والانسان عن طريق أحد عباده المختارين بطريق الوحي يبلغ أوامر الله ونواحيه التى يريد بها من المبادى وعلى ذلك فهم يحيزون بين الحدود المختلفة التى تشكل عناصر النبوءة ،

(١) الاشارات والتنبيهات القسم الرابع الطبعة الثانية ص ١٢٠

وانما كان الخلاف بين المتكلمين فيما يلي :

فالرسالة عند القاضي نوعا من اللطاف والتكئين يتم بها معرفة المصالح والقاسد التي لا يستعمل العقل بمصرفتها وتفصيل لما عرفه العقل اجمالا بأبهيته عن طريق أحد عبادته بواسطة الوحي (١) والنبوه عند الأشاعره كاشفه عن المعارف الحسنه والقبیحه ، لأنه لا سبيل للعقل بمصرفتها فالحقل عند الأشاعره لا يوجب المعارف قبل الشرع . (٢)

الا أن الرسالة عند القاضي والأشاعره هي اصفاء الله لأحد عبادته لتبليغ أوامره ونواهيه الى العباد . بدليل قوله تعالى .

(الله يصفى من الملائكه رسلا ومن الناس) (٣)

النبوه والرسالة عند القاضي :

قد رأينا فيما سبق ان القاضي قد ساءى بين النبى والرسول فكلاهما عنده بمعنى واحد . ونريد الان ان نوضح كلامه في الرسالة والنبوه ، فنراه على العكس مما سبق قد فرق بين الرسالة والنبوه ، من حيث ان الرسالة عنده تحمل للمشايق فليست ثوابا من الله لرسولته على اخلاصه وزهده قبل الارسلال ولذا فالرسالة غير مستحقة وقد استدلل القاضي على ذلك بتوضيح عدة نقاط :

(١) الرسالة من حيث انها تحمل للمشايق مع الصبر على عوارضها لا تصح أن تكون جزاء ، لأن الجزاء على الفصل المشاق لا بد فيه من اللذة والنفحة مقترنة بالتمطيم .

(١) انظر المحيل بالتكليف ص ٣١ ، ٣٢

(٢) القرينى ج ٢ ص ٣٥٨ ايجه بيدي به بالأؤمعت دار صادر بيروت .

(٣) الحج آية ٢٥

(٢) لو كانت الرسالة ثوابا لما تقدم من فعل الرسول لكان الرسول رسولاً أهلاً لعدم توقف الثواب عند حد فهو دائم مع الفعل .

(٣) ان يكون الرسول رسولاً لا لأحد لأن الجزاء خاص به على فعله دون غيره ويكون جزاؤه قاصراً على الرسالة مع ما فيها من المشقة والجهد .

(٤) يقود ذلك الى ان تكون الرسالة مكتسبة بالعمل الصالح يصل اليها أى انسان بعمله والشاهد لا يدل على ذلك .

فانه ليس كل من عمل عملاً صالحاً نبياً ، وعلى ذلك يكون الله - تعالى قد أثنى البعض دون البعض الآخر ، وهذا ما يتنافى مع القول بالعدل الالهى الذى يذهب اليه المسترله لأنه قبيح والله لا يفعل القبيح .

(٥) يترتب على ذلك ان يكون التبليغ من الرسول تالوا كما يكون فى النصح من الرجل الصالح وعلى ذلك فالجهد لا يكون ملزماً بالتمسك به ولا يلزمه كذلك الرسول ، فتقوت المصلحة التى يتضمنها التكليف وهذا ما يخالف وجوب فعل الصالح على الله من أجل المباد . وقد يعترض على القاضى بما قاله من ان الرسالة مقارنته للتعظيم والتعظيم ما يصح فيه ان يكون جزاء على عمل مقدّم .

الا ان القاضى يرد ذلك بقوله ان التعظيم المقارن للرسالة فى حكم المنفصل عنها ، لأن الرسالة لو انفصلت عنه كانت غير مستحقة ، كذلك تكون مع مقارنته لها وذلك لان الرسالة الزام لما يأتى من الأفعال بعد البعث والتعظيم يكون لما تقدم من الأفعال .

فليس كل ما يقارن الرسالة كالرسالة (١)

أما النبوة :-

مكتبة المهتدين للإسلامية القاضى جزاء على عمل الرسول المتقدم عليها من الصبر على

تمقيب :-

نستطيع مما سبق ان نقول ان ما ذهب اليه الفلاسفة في تفسيرهم النبوه
لا يتفق وروح الاسلام ، فهي تخرج النبوه من اهل ما فيها وهو الاتصاف
من طريق الوحي بصورة خارقة للماده والقوانين .

وعلى ذلك فالنبوه لدى الفلاسفة يترتب عليها كثير من الفاسد منها :-
(١) ان الرساله النبويه ليست اصطفاء من الله تعالى لأحد خلقه كما جاء بذلك
القرآن الكريم .

قوله تعالى :-

(ان الله يصفى من الملائكة رسلا ومن الناس) (١)

بل تكون ضربا من المصروف المكتسبه بالنظر والذكر ، ولذا كان في امكان كل
انسان الوصول اليها لا فرق بين العريف والنائم والرجل والمواة والبالغ والدافل
(وان لم يصرخوا بذلك) .

(٢) ان الرسل والانبياء لا يلزم أن يكونوا من صلحاء الناس .

(٣) ان النبوه والرساله ليستا خاصيتين بايصال وحى الله تعالى الى خلقه ،
وعلى ذلك تكون قد جردت الرساله والنبوه من محتواها الاصيل .

لأن القول بأن النفوس الصلوة منتقى فيها كل المعلومات التي في العالم
المشاهد على وجه جزئي تجعل كل من يحصل الرياضه والمجاهدة يطلع على
جميع المفيئات دون استثناء ، فلا ارادة لله في ذلك ولا للرسول لأن الراس
لشيء لا يختص رويته بهدف دون بعض .

وهذا ما يتناقض النقيض الصريح الذي يفيد بأن الرسول لا يكون منه العلم بجميع الجزئيات قال تعالى :

(ولو كنت أعلم الغيب لاستقثرت من الخير وما مسنى السوء) (١)
وكذلك يتناقض قوله تعالى :

(عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من سؤل) (٢)

فالآيات تفيد بأن الرسول لا يطلع على الغيب الا على ما يريد الله اطلاعه عليه فقط ، على عكس ما ذهب اليه الفلاسفة أو هو من لازم مذاهبهم .
ومن ناحية اخرى فالآية تدل كذلك على ان الرسالة رضاء من الله لا عهد خلقه
وهي ذلك اذ ان ما ذهب اليه الفلاسفة بأن الرسالة تنال بالكسب والنظر والتفكر
والانقلاخ الى الله .

(٤) ان النبي والرسول لا يلزم ان يكونا صادقين دائما فقد يكون كل منهما
من أشرار الناس فيقوم الناس الى الرديلسه .

(٥) يترتب على ذلك أيضا - ان الرسل ليست بينهم جماعة تجمعهم بل كل
منهم في سبيل غير الذي فيه الآخر .

ومن ناحية أخرى نرى القاضى - وان كنا نتعرف له بالفضل في الدفاع عن الاسلام
ضد المنكروين للنبيوه خاصه وذلك لرجاءه عقله وسعده أفقه الا أننا نرى أن -
ان ما ذهب اليه في التفريق بين النبيه والرساله وان كان لا يخالف الديسن
في شيء ، الا انه لا يتفق مع ما ذهب اليه من المساواه بين النبي والرسول .

(١) الاعراف آيه ١٨٨

(٢) سورة الجن . آيه : ٢٦ / ٢٧

وقد اُخذ في التفرقة هنا على تعريف النبوه بمعنى الرفعه وأنها جزء على ما قدم النبي من عمل .

الا ان تعريف النبوه بمعنى الرفعه . هو تعريف لغوي وليس اصطلاحيا وقد سبق ان بينا الاشتقاقات اللغويه التي يرد اليها لفظه (نبي) . ومن بينها النبوه بمعنى الرفعه ، وقد قرر القاضي ذلك بنفسه حيث قال : (ان الرفعه منقوله من عمومها في اللفظ الى هذا الاختصاص وأنها تستعمل الا فيما ينتفع من رفعه الأنبياء ولا تستعمل في كل رفيع من الصالحين والمؤمنين) ويقول : (وان كان العقل يجوز ذلك الا انه يقتنع بالسمع لأن السني يستحق به هذه المؤبه يكون فعلا مخصوصا يقع من الأنبياء ولا يصح الا منهم^(١) . وعلى ذلك فالرفعة مستحقة للرسول والنبي على علمها من حيث انه لا فرق - عند القاضي - بين النبي والرسول .

فالقاضي فرق بين النبوه والرساله حيث بدأها بالرساله ونهاها بالنبوه من حيث أن النبوه مرتبه تحصل له بعد الرساله من حيث انه لا يستحق النبوه الا اذا صبر على عوارض الرساله وتكفل بآدائها يقول القاضي في ذلك : (لأنه اذا قبل الرساله وصبر على عوارضها وتكفل بآدائها استحق هذه المؤبه دون - غيره فوجب ان تكون بمنزله الأسماء الشرعيه)^(٢)

وهو بذلك جعل النبوه مكتسبه اذا أنها ثواب على الحمل المتقدم من الرسول وجعل الرساله اضافاء من الله لأخذ من تلقه لتبليغ الرساله .
وكان الآخرى يساوى النبوه والرساله تبعاً لمساواته بين النبي والرسول .

(١) المفتى ص ١٩ ج ١٥

(٢) المفتى ص ١٥ ، ١٦ ج ١٥

— المبحث الثاني —

” حكم ارسال الرسل ”

اختلف الفلاسفة والمفكرون حول حكم ارسال الرسل .

هل هو مقتنع ؟

هل هو واقع ؟

وانا كان واقعا ، فملى ايه جهه كان وقوعه ؟ هل وقوعه على وجه الوجوب ؟
هل وقوعه على وجه الممكن ؟

لكل من هذه الآراء قال فريق أو أكثر .

وفي السطور التالية سوف اتناول رأى كل فريق — بعشيته الله تعالى — ثم
ابين رأى القاضي عبد الجبار ، ورأى الفلاسفة ، ثم أنهى الموضوع ببيان
المقيدة التى أو من بها .

— مذهب الاشاعرة —

تذهب الاشاعرة الى القول بجواز وقوع الرسله (١) عقلا من الله — سبحانه
وتعالى — ووقوعها فى الوجود عيانا بفضل الله — تعالى — بها على خلقه
بلا غرض باعث له عليها فوجودها وعدمها سواء بالنسبة الى الله كما اثر أفعاله
— تعالى — وقد ترتب عليها حكم ومعالج لعباده . (٢)

(١) الملل والنحل ج ١ ص ١٠٢ الشهرستاني وانظر نهايه الاقدام ص ٤١٥

(٢) هدايه المريد لمقيدة اهل التوحيد شرح محمد عيسى ص ١٢٠

ويستدل الأشاعرة على ذلك بأن الله — سبحانه — قادر قدرة مطلقة فهو قادر على الفعل والترك وهو حر مختار يتصرف في ملكه كيفما يشاء وعلى ذلك فلا تجب على الله • من حيث أنه لا يجب عليه — سبحانه شيء • (١)

— مذهب الفلاسفة —

ذهب الفلاسفة إلى أن الرماله واجبه من أجل صلاح العالم فذهب ابن سينا إلى أن وجود النبي واجب لأن الإنسان يحتاج في بقائه إلى المعاملة والمشاركة • ولا بد للمعامله من سائر ومعدل فلا يجوز ترك الناس وآراءهم فيختلفون ويرى كل واحد منهم ما له عدلاً وما عليه جوراً (فالحاجه إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع الناس ويتحصل وجوده أشد من الحاجه إلى انبئات الشمر على الأشجار وعلى الحاجبين وتفسير الأغصان من القدمين) (٢) وقد اختلف الفلاسفة حول منشأ الوجوب :-

فذهب بعضهم إلى أن منشأ الوجوب هو الحكمة • ومن قال بذلك فقد تشبّل النظام الحكيم البديع الذي يجب أن يكون عليه العالم • وهذا التنظيم لا يتحقق إلا بوجود الرماله والرسول • من أجل ذلك قال بوجهها •

وعنه النافقة تؤمن بأن الله فاعل مختار مريد قادر حكيم يفصل ما يشاء • ويترك ما يشاء •
وذهب آخرون إلى أن منشأ الوجوب هو التامع •

(١) المواقف للزحبي ص ٢٣٠

(٢) النجاء في المحكمه المتناقضه والبيحيه الالهيه لابن سينا ط ٢ ص ٣٠٤

وهو لا يرون أن الله - تعالى عما يقولون علوا كبيرا - هو بمثابة الطبيعيه .
 أو العلم الجاهله ، تصدر عنها الاشياء صدورا آليا دون ارادة منه أو مشيئه .
 وقد قالوا بالوجوب الطبيعي بمعنى أن النظام في العالم لا يكمل الا بوجود
 الرسله والرسل . وعلى ذلك فواجب وقوع الرسالات ووجود الرسل . فالرسالات
 والرسل بالنسبه الى النظام الطبيعي في العالم ، وهو بمثابة الترس أو المصراع
 في الآله الضخمه . والذي لا تدور الآله الا بهما جاء في شرح المقاصد
 للتشازي في الوجوب عند الفلاسفه (اما انها واجبه في الحكمة ومن قسأل
 بذلك من الفلاسفه أراد تمثل النظام في علمه الشامل واما أنها واجبه ففى
 النابيه ومن قال بذلك منهم أراد وجود النظام الاكمل وذلك لأن العالم
 عند الفلاسفه صدر عن الله بطريق الفيض فهذه هى صفه واجب الوجود لذاته
 تصدر عنه الاشياء بالناج فيلزم من وجود العالم وجود من يصلحه وهم
 الرسل عند الفلاسفه واجب من أجل صلاح العالم (١)

(١) أنظر شرح المقاصد ص ١٨٢ • ١٨٣

- مذهب القاضى فى حكم التنبؤ -

ما سبق عرفنا ان الصلاح والأصلح للمجد واجب على الله عند الممتر له والقاضى منهم يرى فى ذلك رأيهم لأن يقتضى عدل الله أنه متى علم أن فسى هذا الفعل يصلحه فلا بد وأن يفعله .

ولما كانت البعثة للرسول روى فيها هذا المعنى عند القاضى لكونها نورا من اللطف .

فقد ذهب القاضى عبد الجبار الى القول بأن التنبؤ واجب على الله (١) .

ووجوب التنبؤ عند القاضى عبد الجبار تستند على مصرفه التكليف الشرعى : -
فذهب القاضى الى أن التكليف الشرعى لما كانت تفضلا من الله يفرض تمبرضى المجد للثواب وما يترتب عليها من المصلحة (٢) فمهرقتها من الله واجبه .
ان لا يصح أن يكلف الله أحدا بدون أن يعلمه بأنه علف ولا طريق لمصرفه ذلك الا الرسل ولذا كانت عند القاضى واجبه . (٣)

فلا يصح مثلا التكليف بالطيران دون ان يكون له أجنته لأن الحاجز عن شئ عجزا مالمقا لا يصح تكليفه به (٤)

ولذا يستدل القاضى على وجوب الرساله بما يلى :-

(١) ارسال الرسل صلاح للتكلف . والصلاح والأصلح واجبان على الله - لصا
تقدم - ومن ثم كان ارسال الرسل واجبا .

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٣ . (٢) التكليف ج ١١ من المعنى ص ٢٣٨

(٣) التكليف ج ١١ من المعنى ص ٢٣٨ .

(٤) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفه والمفكرين ص ٥٤٦

(٢) ارسال الرسل اساس التكليف الشرعى من الله ومصرفته واجبه لما فيه مسن
الذاف والمصلحة للمجد . ولأن العقل وحده لا يستقل بمعرفة التكليف
الشرعيه .

فما يعرفه العقل عند القاضى به اريق الاجمال لا تتم الفائدة فيـه
الا بالتفصيل من جهة السمع عن اريق الرسل .

(٣) ان الله لا يصدر عنه القبح — على مقتضى العدل الالهي عند الممتره —
ولما كانت الشرائع من عند الله ، فهي حسنه ، ومتى كانت حسنه فهي
واجبه ، ولذا قال شيخ الممتره (ان بعثه الرسل متى حسنت وبهت)^(١)
الا أن الوجوب عند القاضى له من صفه ذاتيه للنهوه بحيث لا ينفك عنها ،
وانما هي واجبه لما فيها من مصالح للمباد ، فان الواجب عند القاضى
هو ما على من وجوه القبح وكان حسنا ^(٢) . الا أن القول يوجب
النهوه عند القاضى يختلف باختلاف المكلفين فيقول — رحمه الله — فمما
كان المعلوم من حاله انه لو صدقه وقام بما أداء اليه من الشريمه
أو بحضه كان ذلك صالحا له ولذا فاه فالبمته تحسن .
وان لم يكن هذا هو المعلوم من حاله لم تحسن البمته ، لأنسه
في الوجه الاول تكون البمته لافا ومصلحة وأما في الوجه الثانى ، فالبمته
اليه تكون عشا ^(٣) .

(١) الفنى ج ١٥ ص ٦٣

(٢) الفنى ج ١٥ ص ٩٧

(٣) اللطف ص ٩٧ : ٩٨

وما كان المعلوم من حالهم أنهم يتسكون بما في عقولهم أو بهضمه وأن بعثه الرسول لا توجر في حالهم البتة ، حتى لو تمسكوا بكل الشرائع لكان حالهم فيما يأتون من جهة الحقول هذرون لا يختلف ، فمن هذا حاله - أيضا - لا تحسن بعثه الرسول إليه ، لأنه في هذا الوجه لا يكون ما يجمله الرسول مصلحه لمن - هذا حاله ، فأنه اذا كان يطيح على كل حال أو يحصى على كل حال • أما في الكل أو البعض - فليس به فيما تحمله الرسل مصلحه • وعلى ذلك فالبعثه لا تحسن (١) وقد يدخل في ذلك ان تكون مشافهه الرسول بذكر الأدلة لطفها وانتباه ذلك اليه بالخبر لا يكون لطفها فمن هذا حاله يجب في الحكمة أن - يبعث اليه نبي مشافها يسمح منه ذكر الأدلة والشرائع وأما من يكون مشاهدا للرسول عليه السلام بل يكون حاله وهو غائب عنه أو موجود بعد موته كحالته وهو حاضر (٢) .

ويستدل القاضى على ذلك من جهة المسموح بقوله تعالى :
(وقالوا الحمد لله الذى هدانا لهذا ^{لهذا} وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) (٣)
وقوله تعالى :

(لقد جاءت رسلنا بالحق) (٤)

فتدل هذه الآيات على أن بحقه الرسول هي السبيل للمهديه والصالح •

(١) المعنى ج ١٥ ص ٩٨

(٢) متشابه القرآن ص ٧٣٤ للقائنى

(٣) سورة الأعراف آية ٤٣

(٤) سورة الأعراف آية ٤٣

وذلك لما ذهب اليه القاضى فى النهوء يحتج اساسا على مبادئ
مذهبه الاثرالى فى المدل الالهى ، ووجوب الصالح والأصلح ، وكذلك يوافق
ما قرره المذهب من استقلال العقل بالمعرفة قبل ورود الشرع .

وهو بذلك يخالف الأشاعرة من حيث أنهم أجازوا النهوء . وقد قال القاضى
بوجوبها كذلك فى المحرفة العقلية .

فالأشاعرة لا تستند للعقل أى معرفه للشرائح حسنه كانت أم قبيحه ،
وان قال لما تريد من الأشاعرة أنه من الجائز ان يعرف العقل الحسن
والقبيح الا أن تعلق الثواب والمقاب على الحسن والقبح التملين ما لا يعرف
عند لما تريد الا من جهة السمع . ويخالف القاضى لما تريد كذلك
فى تعلق المدح والذم ، والثواب والمقاب على العقل . فحسد القاضى على وعند
لما تريد شرعى .

ومن ناحية أخرى ترى القاضى يوافق الفلاسفة فى القول بوجوب النهوء الا انها
يختلفان فى التفصيل ، من حيث أن القاضى يوجبها لمصلحة المهد - وأما
الفلاسفة فيوجبونها من أجل الحنايه الكلية فى نظام العالم .

فمراد القاضى بالأصلح ، الأصلح بالنسبة الى الشخص لا بالنسبة
الى الكل من حيث الكل كما ذهب اليه الفلاسفة فى نظام العالم .

ما سبق ترى أن القاضى بنى ايجابه للنهوء على قاعدته فى التحسين والتقبيح
العقلية .

وأما الفلاسفة فاعتمدت فى ذلك على قاعدتهم فى التمليل والبيع . وهو
فاسد وسوف ابين ذلك فى الكلام عن الوحي عند الفلاسفة بحديثه الله
تعالى .

وان اخذ على القاضى القول بالوجوب فى الارسال على أنه لا يليق به
 منهجانه وتعالى فاقول أن البعض قد أساء الفهم للمذهب الممتزى .
 فالارسال لدى القاضى واجب لا بمعنى الوجوب على الله تعالى بل بمعنى ان قضية
 الحكم تقتضيه لما فيه من الحكم والمصالح ، وليس مقتضا كما زعمت السنييه
 والبراهمه .
 ولا يمكن ان يستوى طرفاه كما ذهب اليه الأشاعرة وبعض المتكلمين .

مذهب البراهمه* فى حكم الرساله :-

فى مقابل المذاهب المتقدمه القائله بوجود النبوات ترى مذهبها مخالفا تماما
 لذلك وهو قول البراهمه .

فهم يذهبون الى انكار النبوات والقول باستحالتها بالرغم من أنهم يثبتون
 الصانع بتوحيده وعدله . (١)

وقد افترق البراهمه على قولين :-

١- فمنهم من جحد الرسل وزعم أنه لا يجوز فى حكمه الله وصفاته ان يبعث
 رسولا الى خلقه وأنه لا وجه من ناحيته يصح تلقى الرساله بها عن الخالق

٢- ومنهم من قال ان الله تعالى ما أرسل رسولا سوى آدم عليه السلام وكذبوا

(*) هم جماعة من الهند ذهبوا الى رجل منهم يقال به ابراهيم (الموافق ٣٤٤)
 (١) شرح الأصول الخمسه ص ٥٦٣

كل مدح للنبيوه سواء . (١)

وعلى كل فالبراهمه لهم شبه يهود ونها يثانون انها مشبهه لرايهم في استحاله القول بالنبيوات سوف اورد ها مع موقف القاضى منها فقد ابنى بلاء حسنا فسى الدفاع عن الدين ونكرى النبيوات وسوف نرى صحه ذلك من رده لشبهه البراهمه .

الشبهه الأولى :-

ذهب البراهمه الى أن البهئته مخالفه للعقل ويتشل ذلك عندهم في :-

أولا : مخالفه التكليف الشرعيه للعقل :-

يمتد البراهمة في أنكارهم للبهئته على القول بعدم عقلية الشرائع فيقولون ان الرسل قد أتت بما حكم العقل بقبضه كالحج وما يستلزم من زياده بعض المواضع والوقوف ببعض والسعى ببعض والتلواق لبعض مع مشاهبتها لبعض والتشبهه بالمجانين والصبيان في التصرف للرأس ورمي الحجارة الى غير موسى ، وتقبيل حجر لا يميز له على سائر الأحجار وذبح الحيوان وإيلايه بلا ذنوب له ، وتحميل الحائضه اليه ، وكذلك أفعال الصلاة من القيام والقعود والانحناء في الركوع والانكباب على الوجه في السجود . كذلك ما في الصوم من الحرمان من الأكل والشرب والملاذ وتحمل البؤس مع ما فيه من اهلاك للبدن على أن هذا الحرمان ليس فيه مصلحه لله تعالى وفيه ضرر للمهد .

(١) التمهيد للقاضى الهافلانى

ويستند البراهمة في ذلك على الحكم العقلي فيقول البراهمة ان كل عاقل سئل يحكم بقبح هذه الأفعال التي هي اساس الشرائع التي أتت بها الهمته فيجيب ردها وعدم قبولها وفي ردها ردا للهمته .
رد هذه الشبهة :

يجدر بي هنا ان اعرج ولو قليلا على مذهب الأشاعرة لرد هذه الشبهة بجانب رد القاضي وذلك لأن جل همتا هو دحض هذه الشبهة المنقولة على البراهمة فبأي رأى جاز رد المدعان اعتدائه في الرد حتى لو لم يكن تمشيا مع ما أرتضيه ولكن أمام العدو فكل فرق المسلمين وحده واحد حتى لو اضطر الأمر الى الاستعانة باللاسعة ، فان كل فرق المسلمين ليس بينهما خلافا في الأصول وان كان بينهما بعض الخلافات القرعية الا انها لا ترقى الى حد انكار أصول من أصول الدين .

رد الأشاعرة :

نرى الأشاعرة بناء على ردهم حكم الأفعال كلها الى الشرع يقولون ان ذبح البهائم لا تكون قبيحة مادام الشرع قد أخبر بحسنها لأن العقل لا يستقل بمصرفه الحسن والقبح حتى يحكم به ويضارض بحكمه ما جاء به الشرع .
وعلى ذلك ترى الأشاعرة لا يضطرون الى تفسير ذلك بالموض على الله كما ذهب اليه المحترلة ويقولون في ذلك ان الله مالك لكل شيء في الدنيا بما فيها الحيوان فتكون الاباحه بأمر المالك فلا تنجح لأنه لا اعتراض لمخلوق على حكمه .
ويفسر الأشاعرة ذلك بقولهم : ان اللذة التي تكون للحيوان ابتداءا انما هي تفضلا من الله ، ولما كان التفضل بالقمل يقتضى القمل والترك ، فكما تفضل بفعل اللذة له سلب اللذة عنه ، وذلك لا يكون الا بفعل الآلام ، فلا يجيب عليه الموض . (١)

موقف القاضى من هذه الشبهة :

ذكرت فيما سبق ان القاضى يستند للعقل بعض المعارف من الحسن والقبح ولذا فهو يخالف الأشاعره فى الرد على هذه الشبهة .

وعلى ذلك فهو يحتج فى رد هذه الشبهة على التفرقة بين الشرائع السماويه وبين غيرها من الأفعال التى يحكم عليها بحكم ذاتى بمعنى الحسن والقبح الذاتى للأفعال كالصدق والكذب مثلاً .

فالشرائع السماويه لا يمكن إطلاق الحكم عليها بالحسن أو القبح أى أنها ليست حسنة لذاتها أو قبيحة لذاتها لتطلقها بوجه للحسن أو القبح .
وأما الصدق والكذب فالحسن والقبح فيها ذاتيا بمعنى انه لا ينفك عنهما فكل صدق حسن لذاته وكل كذب قبيح لذاته .

وعلى ذلك فالحكم على الشرائع عند القاضى كان من هذه الناحية أصلاً ان تكون حسنة لذاتها وأما قبيحة لذاتها أو فيها وجه للحسن ~~وغيره~~ وبوجه القبح عنها . (١)

ويذهب القاضى فى تقرير ذلك الى المماثلة فى الشاهد فيقول ان أعمال الشرائع لها ما يماثلها فى أفعال الدنيا ولا تقبح عقلاً لذات الفعل وإنما تقبح لوجه وتحسن لآخر فمثلها أعمال الشرائع ، ويحل القاضى ذلك بالجلوس فى أحوال الدنيا لا يحكم عليه بالقبح والحسن لذاته لأنه إنما يحسن لو كان فيه غرض ومصلحه كالجلوس للأكل والحديث وانتظار الرفيق وما شابه ذلك ، ويقبح لو تمرى عن أى غرض وينفعه كالجلوس عند هجوم العدو أو لقاء سبع ، فكذاك

(١) انظر شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٤

الفعل الشرعى يحسن لما فيه من المصلحة والمنفعة المترتبة عليه فى الآخرة
التي أختبرنا بها الرسول الموميد بالمعجز فوجب لذلك التسليم عقلا بحسن
الجلوس فى الصلاة لوجه المنفعة ، ويمكن حمل كافة الحركات الشرعية على ذلك

فحلا :-

(١) الركوع والسجود والانحناء يحسن من أجل الشرب ويقبح عند عدم الحاجة
إليه .

(٢) وكذلك أعمال الحج فإن الجرى والحدو يحسن هربا وخوفا من الأسد
مثلا لدفع الضرر حتى أنه يقبح منه عدم الجرى ، لأن فيه هلاك
للنفس حتى لو فعل ذلك وهو عارى من ثوبه لم يقبح ذلك منه . كذلك
يحسن الطواف من صاحب الدار بداره لينظر إذا كان فيه كسر حتى
لو عاد الطواف مرات ومات يحسن منه ذلك لفرض المصلحة ، كذلك
يحسن رمي الحجار الى الناكهة فى الشجرة إذا كانت الحاجة اليه
ماسة ولا طريق غير ذلك للحصول عليها .

كذلك يحسن التمرى عند الحاجة فى أمور الدنيا ليقبح عند عدم الحاجة .
ونحن نحكم بحسن هذه الأفعال فى أمور الدنيا عن طريق العقل كما يقول
القاضى (إذا تعلق بها أدنى غرض) فلو عرفنا أن هذه الأفعال
مصالح والنافع فى أمور الدين من جهة الحكيم وجب الحكم بحسن هذه
الأفعال عقلا ، وحسن التعمد بها ، فما الذى يمنع من ذلك لو منع
الضار الباقية واجتلاب المنفعة الدائمة ، وخاصة بعد العلم بأن حسن
مثل هذه الأفعال ويقبحها يتوقف على حصول غرض فى الفعل ومصلحه وذلك
حاصل فى الأفعال الشرعية فكيف تكون قبيحة . (١)

(١) انظر شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٦

كما ان القاضى يجهل للمادة والتجربة ايضا دورا فى الحكم على حسن الأفعال وقبحها وذلك حتى يكون أقرب الى الاقتناع فان العلوم أقرب اقتناعا من غيره ، فيذهب الى أنه يصح بطريق المادة والتجربة الحكم على حسن الأفعال وقبحها فمثلا يقبح جمع الرماد القذر لكنه يحسن عن طريق المادة والتجربة لما فيه من الفائدة فى سداد الأرض فيجب الحكم عليه بالحسن عن طريق المادة والتجربة .

الا أن القاضى يفرق بين المعرفة عن طريق الحكيم - تعالى - والمعرفة عن طريق المادة والتجربة ، وهو أن العلم عن طريق الله يقينى والسلام بالتجربة والمادة طريقه الظن ، ولا شك ان ما طريقه يقينى أوكد فى المعرفة مما طريق الظن ولذا قال القاضى (ان ما ثبت حسنه عن طريق الشرع أولى بوجوب اعتقاده وحسنه لما فيه من دفع الضرر واجتلاب المنافع الأكيدة الباقية) وعلى ذلك فلا يقال ان التكاليف الشرعية مخالفه للمقول بناء على حكم العقل فى الأمور الشبيهة فى الدنيا وحكم المادة والتجربة واعتمادا على ان هذه الأفعال ليست حسنه لذاتها أو قبيحه لذاتها وانما بحصول غرض فيها (١)

وأما قول القاضى فى نهج البهائم يختلف مع الأشاعر فيه حيث ان القاضى ذهب الى أنه حسن وذلك للمؤمن على الله فى الآخرة ويبنى قوله هذا على الإبدال فى الشاهد . (٢)

ومسائل الأغراض عند القاضى عقليه ودليله أنه كما يحسن تكلف المشقة للثواب يحسن منه الآلام للمنافع فى الحاقبه فان الله باهاجته دبحها قد ضمن

(١) انظر اللطف للقاضى ج ١٣ من كتاب الحنفى ص ١٠٧

لها الموضوع المنظم في الآخرة . (١)

ثالثا : مخالفه البعثه للمقول :-

البعثه عند البراهمه مخالفه للمقول من حيث أنهم جعلوها تفصل بين ما لا يمكن الفصل بينهما عقلا كإيجاب القبح وحظر الجاح فهي تخالف المقل في ذلك وهو مستنق لقبحه فتزد البعثه لذلك ولا تقبل .

بيان ذلك :-

١- أن العقل لا يفرق بين الكميه وغيرها فيما يؤيدان اليه والسمع يفرق بينهما من حيث الطواف بالكميه وأبها دون غيرها .

٢- كذلك الوقوف بمعرفه كالوقوف بغيره عقلا لأن الله هو المقصود بالعباده بهذه الأفعال فلا فرق بينهما فيكون صحيحا ومصلحه في كل والشرع يخالف ذلك حيث حصر العباده في عرفه .

٣- كذلك في أحوال الأوقات فالعقل لا يفرق بين وقت ووقت وليس كذلك السمع لأنه يجمع الصوم في رمضان أولى من غيره .

٤- وفي الزكاه لا تحقق الا في الزائد من المال فقط فالسمع فرق بين المال الزائد وغيره والمقل لا يفرق بين المال زاد أو نقص .

٥- كذلك في شروط المبادات فالعقل لا يميز بين الطهارة وعدمها والسمع يفرق في ذلك فالصلاه بالانهاره واجبه ، ولا تجب وتفتح مع عدم الطهارة فكل ذلك يناقض المقل فيحكم بقبحه ، وإيجاب القبح باطل فمسا أدى اليه باطل ، فتبطل البعثه وتكون مستحيله .

ويعتدلون على ذلك بالترقية بين الواجبات والنوافل ، فيقولون في ذلك ، انه لو كانت المصلحة تقتضى الصلاة في وقت بالذات دون غيره وجب من الله تعريف كونه مصلحة في هذا الوقت بالذات دون غيره فانما علم كونه مصلحة فلا بد وان تكون مصلحة في كل وقت فلما اذا تخصص الهمض بالواجب والاخر بالنفسل .

٢- ان الواجبات في وقت دون غيره يمتل القول بالنوافل لأنه لو كانت الصلاة والصوم مثلا واجبه في وقت دون غيره لكنت قبيحه في غير أوقاتها ، والسمع لا يقر ذلك من حيث كان التنفل بها حسنا وكذا في الصوم فيعدل بذلك تخصيص وقت دون غيره للوجوب ، فتكون واجبه على الدوام وهو ايضا باطل لأنها واجبه شرعا في وقت دون غيره ولما يومية من عدم التفرقة بين الواجب والنفل .

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

يعتمد القاضى عبد الجبار - رحمه الله - على حكم العقل لمصلحة الواجبات العقلية في دحض هذه الشبهة فيقول في ذلك ان الواجبات العقلية لا تكون واجبه ومصلحة في كل وقت ولا يحى ذلك ان تكون مناقضة للعقل وذلك لا اختلاف المصالح لا اختلافات الأوقات ، ونحن نشعر في نفوسنا بذلك فان الرق لا يكون ناقضا للناقل الا أنه لا يكون كذلك في كل وقت ، فقد يكون ضارا في بعض الأوقات . (١) وهذا ظاهر ويحسن عقلا ولا يكون في ذلك مخالفة

(١) انظر المتن ج ١٥ ص ١٢٦

المقل لنفسه • ويقول القاضى ونقيس على ذلك الواجبات الدينيه فان الفصل
الواجب لا يستتبع ان يكون موقفاً على شرط يحصل من عند الله^(١) كما لا يستتبع
كذلك ان يكون الشرط من عند المهد فى الفصل المقل^(٢) وذلك تبهما
للمصلحة فى الفصل •

وعلى ذلك فالتكاليف الشرعيه لما عرف كونها مصلحه من الله سبحانه وتعالى
عن طريق رسله وكونها مصلحه موقوف على شروط وأوصاف وأوقات معينه وجب
اعتقاد ذلك •

ودليل صحة ذلك عند القاضى ما يلى :-

١- يذهب القاضى بناءً على وجوب الصلاه والأصلح على الله انه لما وجهت
الصلاه وكانت مصلحه للمهد فى وقتها وشروطها المعينه فان الله أظهر
ذلك ، ولو كانت مصلحه فى كل وقت لوجب على الله بيان ذلك حتى
لا تنفوت المصلحه ، اذ لا يجوز فى حق الله تعالى أن توجب فى الوقتين
ويوجبها فى وقت دون غيره •

٢- ان سنه الله جرت بذلك لأن المصلحه لو لم تتغير بتغير الأوقات
والأحوال والأشخاص ما كان ما هو مصلحه لزيد لا يكون كذلك لمصر ،
وما كان صالحاً نهائياً كان كذلك أبداً ، ولكن هذا باطل بالماده —
والمشاهده فكيف يناقض المقل النقل فى ذلك وهو حاصل فى الشاهد وحكم
المقل •

٣- يقول القاضى ان شروط الصلاه والزكاه من الأحكام التى يقصر المقل عن

(١) كما فى تخصيص الوقت الممين
(٢) المحيط بالتكليف جمع الحسن بن متيه

أدراكها فكيف يفتقر العقل ما هو جاهلا به ، ويمكن قياس جميع أحكام التكليف الشرعي على الصلاة والزكاة بشروطها وأوصافها وأوقاتها الخاصة .

وأما قول القاضى فى النوافل والواجبات ، فهو يمتد عليها لا يمتد إلى قول البراهمة فى أن الواجبات فى وقت دون وقت يمتد القول بالنوافل فهو يفرق بين الواجب والنفل ، فيقول ان الله سبحانه رتب الصلاة وكذا الصوم بين واجب ونفل لأنها فى غير أوقاتها تكون حسنة لها فيها من المصلحة من وجه آخر فالشئ يكون قبيحا اذا عرى من كل وجه للحسن ، وعلى ذلك فالصلاة تنجح اذا غلت من وجه المصلحة كالصلاة فى أوقاتها المحرمة وعلى غير شروطها الصحيحة ولذا فهي حسنة فى وقت واجبه فى وقت آخر على وجه اللوعوب ووجهه للحسن . (١)

وعلى ذلك فالنفل عند القاضى ليس بواجب وان كان سهلا لفعل الواجب لأن المكلف لو تحمل المشاق فيما ليس بواجب يكون أقرب عليه تحمل المشاق فيما هو واجب . (٢)

ولهذا قال القاضى فى النوافل الشرعية (انها الطائفة فى أمثالها مسبوقة بالواجبات ومنع من اثبات نفل لا نظير له فى الواجبات فى جملة أو فى تفاصيله)

(١) المنعج ١٥ ص ١٢٩

(٢) انظر مشاهير القرآن ص ٢٢٢

(٣) اللطف ص ٢٩

فالتفل اذن عند القاضى ما كان فيه مصلحة من جهة المستفهم فقط ،
وحسنها لتكونها سهله فى فعل الواجب ، وأما الواجب فهو ما كان لأجلاب
منفعه ودفع ضرره والأفعال الشرعيه عند القاضى لا يخرج عن الواجب والتفل .
وأما أوجب القاضى بيان الناقله على الله للأسباب الآتيه :

١- لما فيها من زياده الثواب على العمل وذلك بناء على القول بالصلاحي
والأصلح فيقول القاضى : حتى يكون قد أوفى بما هو أكمل ونهايه نفس
الصلاحي حتى لا يكون حجه للمكلف بعد ذلك .

٢- كذلك عدم بيانها يكون قبيحا وهو محال على الله . وذلك لما فيها
من المشقه ولا وجه فيها للمصلحة بينه الشارع ، فتكون خاليه من الفرض
فيعتقد قبحها مع أنها حسنه شرعا فوجب بيانها حتى لا يلتبس الأمر^(١)
يقول القاضى انه يجب اذا كلف - تعالى - يبين للمكلف النواقل لا من
حيث كانت الطائفا وازاحه لعلته فيما كلف . لكن لوجه آخر لأنه متى
لم يبين ذلك اعتقد فى النواقل ان فعلها كتركها على ما يقتضيه
المقل فيكون فى حكم المعرض للجهل وذلك لا يحسن منه - تعالى -
كما لا يحسن أن يخاطب بالعموم ويومد الخصوص ولا يدل عليه ،
وهذا المعنى لا يتأتى فى أقواله - تعالى - اذا كان جيبها جيبيل
النواقل فيجوز ان لا يفعلها^(٢)

(١) مشابه القرآن للقاضى ص ٢٢٣ ج ٢

(٢) المفتى ج ١٥ ص ١٣٢

وإذا اعترض على القاضى بأن كل زيادة فى التكليف الشرعية تكون قبيحة ،
وعلى ذلك فالنوافل قبيحة . رأينا يرد ذلك بقوله ان الزيادة فى التكليف
الشرعية تحسن اذا كان فيها زيادة فى المصلحة وهو الحاصل فى النوافل
وانما القبيح هو ما كان زيادة وليس فيه مصلحة ولطف للمكلف ، لأنه السرا
للشاق دون فائده فلا يفعله سبحانه لأنه قبيح . (١)

تحقيب :-

١- ان قول القاضى بأن النوافل غير قبيحة صحيح لأن الواجب يعذب تاركه
وأما النفل فيثاب فاعله ولا يحاقب تاركه ، فكيف تكون قبيحة .

٢- الا أننى اعترض على قول القاضى ان النوافل زيادة فى التكليف لكنها تحسن
لما فيها من المصلحة لأنها لو كانت من التكليف الشرعية لكانت واجبة
على المكلف ، ولكنها غير واجبة فان المكلف غير ملزم بأدائها ، ولا يحاقب
على تركها بمكّن التكليف الشرعية الواجبة .

٣- ان التمثيل بالشاهد والمقل لرد الشبهة الذى استعمله القاضى كان فيه
موفقا حيث أن المنكرون لا يعترفون الا بما يرونه أو يسمونه بأيديهم
وعقولهم وأقوالهم وعاداتهم ما داموا منكبين للنهوات .

ثانياً :-

يقول البراهمة أن الهمة جاءت مخالفه للمقول من حيث أن المفصل لا يوجب تصديق الانبياء قبل الهمة ولما جاءت الهمة أقرت الوجوب والتناقض بينهما عتاً لا يليق بالحكيم فتبطل الهمة لذلك لأن الهمة طريق للممرس والعقل هو العلم *

موقف القاضي من هذه الشبهة :-

يقول القاضي في ذلك ان العلم بعدم وجود الرسل قبل الهمة لا يناقض العلم بكونه رسولا بعد الهمة ويمتنع القاضي في تقرير ذلك على اختلاف الوقتين في الشاهد فيقول ان ذلك غير متناقض لاختلاف العلم باختلاف الوقت فمثلا العلم بالنهار وقت النهار لا يناقض عدم العلم به وقت الليل لتعلق العلم في كل بوقت مخصوص يختلف عن الآخر ، وانما التناقض يحصل لو أوجب الرسول تصديقه قبل الهمة لأنه يوصى الى القول بوجود رسول ولا رسول في وقت واحد فيكون قبيحا عقلا اعتقاده نبوه من لم يبعث ولا يأمر به الرسول كذلك لتعلق العلم بالشئ على ما هو عليه *

وأما بعد الهمة العلم بكونه رسولا لا يناقض عدم العلم به قبل الهمة لأن عدم العلم تعلق بوقت عدم العلم وبوجوب التصديق بتعلق بوجود المسلم ولا يستدعي ذلك تناقضا *

ومن ناحية أخرى يلزمهم القاضي القول بما أنكروه في التصديق فقال ان التكذيب في ذلك الذي ذكره البراهمة كالتصديق ، لأنهم أوجبوا تكذيب الرسول بعد الهمة والتكذيب لم يكن رسولا قبل الهمة لعدم وجود الرسول *

اذا لا يصح التكذيب ولا رسول فيكون بذلك قد أوجها ما لم يكن موجودا
فيكون بمثابة العلم بوجود الرسول بعد العلم بعدم وجوده قبل البعث فإذا
كان العلم بتصديق الرسول يناقض ما تقرر عقلا من عدم العلم بتصديقه فكذلك
يكون التكذيب لأنهم أوجوه كوجوب التصديق بعد البعث ومن هنا لا يستطيع
البراهمة الفر لا أنهم لوجود ذلك لاختلاف الوقتين لكن ذلك حاصل فـ
التصديق والتكذيب معا ولا وجه لتخصيص التصديق دون التكذيب ، وهذا ما كان
رد القاضي فقد رجعوا الى قوله •

ومثل القاضي ذلك بما يكون من حكم العقل على الشيء الواحد فيقول أن
العقل يختلف في الحكم على العقل لاختلاف الأحوال والحاجه اليه ، ولا يكون
بذلك العقل مخالفا لنفسه ، فمثلا الجلوس فإن العقل يحكم بحسنه عند الاكمل
والشرب ويحكم بقبحه عند هجوم عدوه وناء عليه العلم بوجوب تصديق الرسل •

ومن ناحية أخرى ترى القاضي يرد ذلك بما اعتمد عليه البراهمة فـ
اثبات استحالة النبوات وهي قاعدة التحسين والتقيح العقليين ، فيقول :

ان العقل يعلم قبح اعتقاد نبوه من لم يبعث ويعلم كذلك حسن وجوب اعتقاده
نبوه من يبعث لكن علم العقل هذا طريقه الجملة ويكمل عن طريق التفصيل في الرسل
والتفصيل المخرى لا يناقض المصرفة بالجملة ، لأن الرسالات السماوية والعقل وحده
متكامله فان ناقض التفصيل الاجمال لصح أن يناقض العقل نفسه ، وذلك
اذا علم عقلا تفصيل ما أجمل عقلا في أمور الأمور ، وهذا باطل لما فيه من
هدم للحقائق العقلية ولهذا تبطل دعوى البراهمة في التناقض بين العلم
العقلي والشرعي (١)

(١) بتلخيص من كتاب المثنى ج ١٥ من ع ١٠٩

الشبهة الثانية :-

البعثه مستحيله لضمها التكليف الشرعي ويمثل ذلك في :-

أولا :-

البعثه تتضمن القول بالواجبات المخير فيها وهي مما لا يمكن القول به
فترد البعثه لذلك .

بيان ذلك :-

ان الواجبات المخير فيها المكفلا تكون ثغلا لأنها جميعا مصالح على
طريقة واحدة فكان يجب ان يوجهها تعالى على الجمع بينهما وخاصة اذا أمكن
للمكلف القيام بها ولكنها ليست كذلك حيث ان أحدها يفنى عن الآخر
فتكون مردوده .

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

يذهب القاضى كمادته في الرد على البراهمه على التمثيل بالشاهد ، فيذهب
الى ان الشئ لو صح بفعل واحد وجب هذا الفعل ، ولو صح بأفعال على
البدل منه على طريقه التخيير لأن الكفايه تقع بأحدهما ويمثل القاضى ذلك
بالشبع في أمور الدنيا لو تم بفعل معين لزم ذلك الفعل ولو صح بأفعال
وكل عمل كاف في تحصيله لزم المبد ذلك على طريقه التخيير ، وعلى ذلك
نقيس الواجبات الشرعيه فالمعتبر فيها المصلحة ودفع الضرر ، فاذا أدى الجمع
الى فسده لا يصح الجمع واذا كانت المصلحة فيما هو أقل من الجمع وجب

ذلك لكونه صلاحاً للمكلف دون الجمع لأن المعتبر في الواجب ما اشتمل عليه من المصلحة ودفع الضرر .

وأذا صح في الواجب المعين أن يتم بفعل غيره صح منه تعالى أن يخبر المبدأ في ذلك الواجب المعين أو ما يقوم مقامه لعدم وقوعه بالجمع مع الكفاية بأحد هما فوجب فيه التخيير . (١)

وأما من جانبى أرى أن هذا صحيح . لأنه لو فعل المكلف جميع الواجبات المخير فيها كان الفعل الأول الذى تم الغرض منه والمصلحة لازماً للمكلف وأما الأشغال الأخرى زائدة على المطلوب لا غرض فيها ولا مصلحة فتكون تكليفاً بالشاق دون فائده غلو وجب مثلاً من أخذنا السفر إلى بلد وكان هناك أكثر ممن وسيله يصح السفر بها فالمقل يحتم أن نختار أحدهما دون الجمع مسأداً ذلك يؤدى بالفرض المطلوب .

كما أن المراعى في ذلك هو التسهيل منه - تعالى - لمبادءه حتى يفصل كل عهد ما يناسب قدرته . وفي الحقيقة أن الواجبات المخير فيها في أصلها التعمين بالتفصيل لأن الذى يقدر على تحرير رقبته ولا يقدر على الصيام أو أطعام عشرة مساكين يكون تحرير الرقبة تعميماً له فعمله فهو مخير بينهما على سبيل التعمين .

ثانياً : أن التكاليف الشرعية المستفادة من البحث ليس فيها مصلحة للمبدأ فتكون عبثاً وجب ردها وعلى لارم الرسالة فتكون الرسالة مستحيلة .

(١) انظر المفتى ج ١٥ ص ١٣٥ والمحيط بالتكليف ص ٢٣٣

بيان ذلك :-

يقول البراهمة لو كانت التكاليف الشرعية مصلحة للمبدئ وجب تصرفها عن طريق العقل لأنه أوكه في النظر والمعرفة فلا يجب على الله أن يتنزل بالمكلف الى الطريق الضميف لتصرف المصالح وعلى ذلك يجب التصرف بالعقل ولكن العقل لا يقر هذه التكاليف فلا تكون مصلحة وتكون مردوده *

موقف القاضي عبد الجبار من هذه الشبهة :

يعني القاضي رد هذه الشبهة على عدة نقاط :-

١- الفرق بين المعرفة العقلية والمعرفة الشرعية :- فيذهب القاضي الى ان المعرفة عن طريق الرسل تشارك المعرفة العقلية من حيث يمكن للمعرفة عن طريق الرسل الاستثناء عن المعرفة العقلية ولا يمكن ذلك في المعرفة العقلية فالمصلحة فيها لا تتم الا بالضميل من جهة الشرع وهو مما لا يعرف عقلا ولذلك وجب اتمام المعرفة العقلية من جهة الله بخطابه أو بخطاب رسله وليس ذلك بصحز على الله لأن العقل متى تملقت به قدره الله - تعالى - كان صحيحا وواقعا لأنه لو حكم باستحالته فاما أن يكون فوق قدره الله تعالى وهو باطل لأنه لو استحال على قدره الله لم يستحيل تعلق القدره بخلق الأشياء بتعيينتها أو بخير لبيعتها كخلق - الانسان من غير ذكر وأتى كخلق آدم عليه السلام أو انسانا من أنثى فقط كخلق عيسى عليه السلام ولكن ذلك حاصل في الشاهد غصع بعثه الانبياء لأن البعثه أقل في الامكان من خلق الأشياء * ولو كان خلقها مستحيلا عاده فالله قادر كذلك على قلب الماديات بالمعجزات على أيدي

رسله وعلى ذلك فالمقل قاصر عن معرفه ما يأتى به الرسول فضلا عن أن يكون
أوكد من المعرفه .

٢- يقول القاضى لو صح معرفه التكاليف الشرعيه عقلا لكنت ضروريه وذلك
محال لأنها لو كانت المعرفه للتكاليف ضروريه لكان الله غير قادر على الإرسال
مع قدرته على خلق العالم فيكون قادرا على شئ غير قادر على الآخر
ولذلك يفرق القاضى بين أعمال الله من حيث اتصاف القدره بماء فمن الأعمال
ما يجعل حكمها ومعرفتها اضطراريا ومنها ما لا دخل فيه للضرورة مطلقا
من مثل العلم بالتكاليف الشرعيه على جهة التفصيل .

٣- وأخيرا ذهب القاضى الى دحض هذه الشبهه بانكار كون المعرفه العقليه
أوكد من المعرفه الشرعيه .

بيان ذلك :-

١- يقول القاضى ان العقول متفاوتة وأدلتها على الأشياء غير مستقره فى حاله
فمثلا الأدله العقليه فى المجالات العلميه غير ثابتة على شئ يصح الاستمرار
عليه فى شئون الدنيا فهى مختلفه الآراء تبعاً للأهواء والمصالح فكيف يوثق
بالنسبه لمعرفه التكاليف الشرعيه مع ما غيرها من المصلحه اللازمه للمكلف
لتقوى دواعيه على الفعل الواجب وتصرفه عن الفعل القبيح .

٢- المعرفه بالتكاليف الشرعيه لا تتم الا بالخطاب والخطاب لا يمكن الا بواسطة
الرسول عن الله سبحانه وهذا لا يكون فى العلم الضرورى لأنه حاصل لكل
مكلف دون خطاب .

٣- يلزم لذلك ان يصرّفا الله كل التكليف باضطرار يزيل عنا عوارض الشبه
ليكون طريق المصرفة أوكد ولكن هذا باطل في الشاهد لثبوت الأحكام
العقلية في الشيء الواحد بين الحسن والقبح وعلى ذلك ذهب القاضى الى
ان المصرفة بالتكليف الشرعي لا تكون أوكد عن طريق العقل، لأنه لا
يمكن الاعتماد على العقل في مثل هذا الأمر الخطير . (١)

وبإبطال كون المصرفة العقلية أوكد من المصرفة عن طريق الرسل يمتثل
ما ترتب عليه من قول البراهمة .

ثالثا :-

ذهب البراهمة الى أن التكاليف عبث لا تليق بالحكيم ولذا فهي متضمنة
وترد البهمة لذلك .

بيان ذلك :-

تذهب البراهمة الى كون التكاليف عبث لما يلي :-

١- لأنه تكليف بما لا يطاق، لأن فعل المبد واقع بقدره الله فيكون
من باب التكليف بالمحال لأنه تكليف بفعل الغير (ولو كان التفصيل
معلوما للمبد كان ضروريا . فلا وجه للحاجه الى الرسل في
بيانه . ولو كان غير معلوم كان مقتضا لقبحه انه كيف يفصل
ما لا علم له به)

(١) انظر المفضى ج ١٥ ص ١٣٩ و ١٤٠

٢- التكليف فيها ضرره للمبدد للمشفقة في القمل والمقارب عند الترك وكلاهما ضرره ، القمل والترك والضرره محاله على الله - سبحانه وتعالى - .

٣- التكليف اما أن تكون لغرض أو لا تكون لغرض . وكلاهما باطل لأنها ان كانت لغرض فاما أن يعرفه على الله - تعالى - فهو باطل لأن الله منزّه عن الأقراض في حق - تعالى - الشرع ، واما أن يكون الغرض عائدا على البدن وهو اما أن يكون ضررا فيكون باطلا لأنه محال على الله ، الإضرار بالبدن أو يكون لغرض النفع وهو أيضا غير مقبول لأن النفع منتهى على التمديب بترك القمل فالصلحه هو ترك التمديب فقط بالقمل الشاق كما أن مشقة المؤمن تقابلها ضرره كبيره للكفر الماصي وذلك ظلم قبيح لا يليق بالله الحكيم ، واما أن يكون التكليف لا لغرض فيكون عبثا وهو محال على الله - تعالى - .

٤- التكليف اما أن يكون مع القمل أو قبل القمل أو بعد القمل وكل ذلك باطل لأن التكليف مع وجود القمل لا فائدة فيه ، لوجوده فيكون عبثا .
ومعد القمل يكون تحصيل حاصل .

وإذا كان قبل القمل فيكون تكليفا بما لا يطاق - فلا يمكن وجود الشيء حال عدمه ، والتكليف بما لا يطاق باطل لما فيه إضرار البدن للأسباب المتقدمه ولما كان التكليف أساس البحث وحكمنا بهطلانه بطلت البعثة ، (١)

رد الأشاعرة لهذه الشبهة :-

سنمى برأى الأشاعره في هذه النقطة من حيث انها تقوم في أحاسيسها على مذموم



الأشاعة الذي يرجع الفضل إليه •

فنون الأشاعة تذهب إلى :

انكار أن تكون التكليف بفعل الغير عليه ، لأن التكليف وان كانت واقعه بقدره الله سبحانه إلا أن لها تعلقاً بفعل المبدأ وهو ما يسميه الأشاعرة كسبا • ولأجله كان التكليف وهو مناط الثواب والعقاب فلا يكون التكليف بفعل الغير لأنها واقعه بالقدرتين ، وعلى ذلك تنفي الأشاعة الضرورة في معرسته التكليف •

ورد الثاني عند الأشاعة :-

يذهب الأشاعة إلى أن التكليف الشرعيه تحتوي على الكثير من المصالح الدنيويه والأخرويّه تزيد على ما فيها من ضرر المشقه ، وترك الخير الكثير من أجل الشر القليل ما لا يجوز •

ورد الثالث :-

يذهب الأشاعة إلى أن التكليف لغرض يحمي إلى المبدأ لما فيه من المنافع الدنيويه والأخرويّه التي تهو على ما فيه من ضرر التمتع بمشاق الأفعال • وأما عقابه أبداً فليس لأنه لم يحصل المشقه بل لأنه لم يشمل أمر مسولاً وسيدّه في ذلك أهانه له وإن لم يستجلب بذلك الأمر فأنده لنفسه ، وأما الممارضه بضره الكافرين والمعصاء فيقول الأشاعة بأنها مستنده إلى سوء اختيارهم

ورد الرابع عند الأشاعة :-

يقول الأشاعة أن القدرة على الفعل تكون معه ، والتكليف به في هذه الحالة

لا يكون من باب التكليف بالمحال ، الذى هو تحصيل الحاصل ، وانما يكون
كذلك لو حصل بتحصيل سابق على التحصيل الذى هو ملتزم به . يقول الأشاعرة
ان ما ذكر من أنه لا فائدة فيه حيثئذ لوجهه فانما يتم اذا وجب الفرض
فى أماله تعالى وهو باطل . (١) (٢)

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

يذهب القاضى بناء على القول بالعدل الالهى الى ان الفعل لا يكون من باب
التكليف بما لا يطاق ، لأنها واقعه بإرادته العبد واختياره الحر يثاب ويحاسب
على الفعل والترك ، ولا مدخل لقدرته تعالى فى كونها ممنوحة للعبد لا قداره
على الفعل وتركه منه .

وليس معنى ذلك أن القاضى يذهب الى القول بأن هذه الأعمال ضرورية
لأن بعض الحقائق لا تدخل فيها للضرورة ولا للنظر فلا بد من بيانها عن
طريق الحكيم فمثلا كيفية الصلاة وشروطها وأوقاتها لا مجال فى معرفتها للنظر
أو للضرورة فلا تحرف الا عن طريق الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .
وعلى ذلك سواء كانت التكليف الشرعية واقعه من العبد بطريق التكليف واقعه
منه بحرمة واختياره وإرادته للفعل لا تكون تكليفا بما لا يطاق .

(١) من الملاحظ ان الأشاعرة قالت بالاختيار للفعل وهذا ما يخالف مذهبهم .

(٢) المواقيف للإيجى . ص ٢٢٤

وأما قول البراهمة بأن الفعل ان لم يكن ضروريا فلا يكون معلوما للمبدء وعلى ذلك لا يمكن تحميله من المبدء لعدم علمه به فيقول فيه القاضى ان قدرة المبدء متعلقة بالاضدين والافعال كلها سواء كانت مختلفة أو متماثلة ، وعلى ذلك فتعلق القدرة لا يقتصر على المعلوم من الافعال بل عليه وعلى المجهول منها . ولما استحال وجود الضدين مما وتعلقت القدرة بهما جسيما فوجب وجود أحدهما سواء كان معلوما أو مجهولا ، لأن العلم بالشئ لا يوجب وجوده ، كما أن الجهل به لا يحيل وجوده ، لأن العلم يتعلق بالشئ على ما هو به ، لا أن يصير على ما هو به بالعلم . (١)

وعلى ذلك يقع الفعل من المبدء بحريته واختياره وإرادته للفعل سواء كان عالما أو كان جاهلا به .

رد القاضى للنقطة الثانية بن الشبهة :-

يذهب القاضى الى أن المشقة التى ربما تكون فى التكليف الشرعي اذا قيست بالضرر المترتب على تركها تكون أقل بكثير . قال تعالى :

(ولو ترى اذ رفعوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) (٢)

(١) التكليف ج ١١ ص ٤ للقاضى عبد الجبار

(٢) سورة الأنعام آية ٢٧

وكذلك اذا قيست بالمشفه المترتب على فعلها لهانت نيتها أيه مشقه •
قال تعالى :

(أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى نزلا بما كانوا
يملكون ، وأما الذين عسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها
أعيدوا فيها) (١)

ومثل القاضى ذلك بما فى الشاهد نيقول ، انه يحسن من الانسان
التمرض للمشفه فى طلب الرزق ليتقى شر الفقر والموت • فصالح الدنيا موضوعه
لأن تكون اعتبارا فى مصالح الدين • ويقول القاضى (فالواجب اذا علم ان من
مصلح المكلف ان يتكلف من جهة أمرا شاقه فيكون عند تكلفها والمدول عن
كثير من لذاته وشهواته أقرب الى أن ينال هذه المنزله ، فلا بد من أن يلزمه
ذلك ويعرفه الحال فيه ليكون مزيحا لملته وفاعلا فى تكليفه ما ليس فى القدر
أصلح منه) (٢) وكان القاضى يرى أن المشقه فى التكليف الشرعيه واجبه حتى
يستحق الثواب المترتب على فعلها • لأنه تعالى لما علم أن تحمل الكد حال الإحمه حال
لأجله يقتضى عند العقلاء ان يتحملوا المشقه فى المطاعات طلبا للثواب وتحريزا
من العقاب (٣) • وعلى ذلك فالمشفه فى التكليف الشرعيه منتفيه •

(١) سورة المسجد ١٩ ، ٢٠

(٢) المبنى ج ١٥ ص ١١٥

(٣) انظر اللآلئ ص ١٠٧

رد النقطة الثالثة عند القاضى :

يعتمد القاضى فى رد هذه الشبهة على مذهب الممترله فى ان الله لا يد وأن تكون لفرض • فيذهب - رحمه الله - الى ان التكليف الشرعي لفرض ، وهذا الفرض هو مصلحة المبد واللفظ به • لأنه لو لم يرفها عن طريق السمع لما كان للمقل طريقا الى معرفتها •

بل ان القاضى ذهب الى ان معرفتها واجبه على الله - سبحانه وتعالى - لازاحه المله متى كنا مكلفين منه تعالى • (١) وأما العقاب على الترك فراجع الى تهاون المبد بما أمر به الله ، ولا يقدح ذلك فى ان التصك بها ينضع بذلك • (٢)

وأما ضرره الفار فترجع الى سوء اختيارهم للفعل وعنادهم بحد بيان الحق من الله سبحانه على يد رسله وحد تمكن العبد واعطاءه القدره على الفعل وليس فى ذلك عقابا باثابه المايح ، لأن الناصر ان لم يخط الواجب الذى بينه له الرسول فيقول القاضى (انه أتى من قبل نفسه عن كلا الوجهين لأنه يمكن ان يفصل الاول ويفعل الثانى فاذا حصل به ولم يختر الثانى لأجله فهو المقصر والا فالله تعالى قد أزاح المله فهذا الباب ما عدمه لا يوجب قبح التكليف وهذا كبحو الشرائع التى كلفناها لئلا نكثها وأوجد السبيل اليها فان لم نعلمها ولم نختر لأجل سائر ما كلفنا عقلا فمن قبل أنفسنا آتينا) (٣) •

(١) (٢) المسمى ج ١٥ ص ٥٠ ، ص ٢٣

(٣) مشابه القرآن ص ٢٢١ ج ٢

رد القاضى للنقطة الرابعة من الشبهة :-

يعتمد القاضى فى رد هذه الشبهة على :-

(١) اثبات القدرة •

(٢) القول بأن القدر • مقدمه على الفعل •

يقول قاضى القضاء فى اثبات القدرة أن المكلف يستوى فيه طرفا القدرة وعدمها والحال فيهما واحد ، والشروط واحد ، ولما صح منه الفعل حكمنا بأنه قادر فلا بد أن لا أثر ومخصص له حصل به على الصفه من كونه قادرا ، لأنه لولا هذا الأمر لما كان اتصافه به أولى من عدمه ، وليس ذلك الا لوجود معنى • هو القدرة •

٢ - ويقول القاضى ايضا أن هناك عضوين يصح الفعل بأحدهما ولا يصح بالآخر ، فلا بد له من مزيه بأمر من الأمور تميز بها عن الآخر حتى كان بها أولى بالفعل من الآخر وليس ذلك الأمر الا القدرة •

٣ - ويقول ايضا ان ههنا قادرين يصح بأحدهما القدرة أكثر مما يصح بالآخر مع استوائهما فى كونهما قادرين ، فلا بد أن من أمر زاد به أحدهما عن الآخر وليس ذلك الا زياده القدرة • (١)

ومحمد أن أثبت رحمه الله وجود معنى القدرة ذهب الى أنها يجب أن تكون مقدمه على الفعل وقد استدل على ذلك بأمر قد أبطل بها ما ذهب اليه المجبرة المخالفين له فى ذلك فقال - رحمه الله :

١ - لو كانت القدرة مقارنه للمقدور ، لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفا بما

لا يطاق •

مكتبة المصنفين الاسلاميين
 أن لو كانت لوجب منه ، ولما لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه ،

وتكليف ما لا يطاق قبيح فلا يقع منه سبحانه وتعالى :-

٢- يذهب القاضي الى أن القدره صالحه للضدين فلو كانت مقارنه للضلعين المتضادين لوجب لوجودهما وجود الضدين مما في الكفر وقد كلف الايمان فيكون كافرا مؤمنا دفعه واحده . وذلك محال . ولو لم تكن القدره صالحه للضدين لوجب ان يكون تكليف الكفر بالايمان تكليفا بما لا يطاق وذلك قبيح ويستدل القاضي ايضا على تقدم القدره بالتشيل بالشاهد كما هو منهجه دائما ، نفرض سؤال وأجاب عليه لتقريب الفكرة الى الأذهان .

فقال ان العقل كما يحتاج الى القدره غايه يحتاج الى الآله ، ثم أن الآلات بعضها متقدم وبعضها مقارن ، فلم لا يجوز أن يكون في القدره ايضا ما يتقدم وفيها ما يقارن حتى تكون قدرتنا مقارنه لقدرتها وقدره القديم تعالى متقدمه لها .

ثم أنه - رحمه الله - أجاب عن ذلك بأن الآلات تنقسم الى ما يجب تقدمها كالقوس وما يجرى مجراها والى ما يجب مقارنتها كصاير الأرض وغيرها ، والى ما يجب عليه كالأهين كاللسان في الكلام والسكين في الفسح ، وكما ان هذه الآلات تنقسم هذه القسمه فتلك المعاني التي يحتاج الفصل في الوقوع اليها تنقسم الى ما يجب عليها التقدم والى ما يجب فيها المقارنه والى ما يجب عليها كالأهين ، ثم يقول رحمه الله اذا ثبت هذا وثبت احتياج الفصل الى القدره وجب ان تلحق القدره بما هو كالوصله السى الفصل من الآلات نحو القوس وغيرها لأن ما هذا سبيله يجب في نفسه التقدم .

ويستدل رحمه الله بأن الفصل يحتاج الى قدره لخروجه من المدم الى الوجود على ان قدره كالوسيلة الى الفصل .^(١)

وعلى ذلك ذهب القاضى الى أن الفصل الذى كلف الله به الانسان اذا كان مباشرا ، وانما كان واحدا أو أنمالا تجتمع فى حال واحدة ، صح أن يظن أنه تعالى قبل الفصل بوقت واحد ، لأنه لو صح كونه قادرا فى الحال الأولى صح منه إيجاد الفصل فى الحال الثانية ، وأما ان كانت أنمالا كثيرة توجد على التوالى حالا بعد حال ، فيذهب قاضى القضاء الى أنه يجب ان يكون قادرا على الجميع قبل وجود أولها .^(٢)

وهكذا ذهب القاضى الى أن قدره مقدمه على القدر صالحه للضدين ، وليس فى ذلك تكليف بما لا يطاق كما ذهب اليه البراهمة ، ونراه فى ذلك يلتمز المذهب الاعترالى الذى يؤكده حريم الانسان فى اختيار أنماله لأنه يتقدم قدره على القدر يصح اختيار أحد الضدين .

وهذا يكون مخالفا للإشاعة التى أوجبت كون قدره مقارنه للفصل .

المسألة الثالثة :-

الحقل يفتى عن البهمة

يذهب البراهمة الى أن البهمة غير ضرورية لأن فى الحقل عون ونفع عنها ، مستندين فى ذلك الى حكم الحقل بالحسن والقبح .

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٣٩٦ • ٣٩٨ • ٤٠٩ • ٤١١ • ٤١٢ •

(٢) التكليف ص ٢٦٩ • ٢٧٠

فيقول البراهمة ان العقل يستطيع الحكم على الأشياء القبيحة بأنها قبيحة وعلى الأشياء الحسنة بأنها حسنة ، فما حكم العقل بحسنة كان حسناً ، وما حكم بقبحه كان قبيحاً ، وما ليس له مظهر للحسن والقبح فالحكم عليه عنه الحاجة ، وهذا هو الجاح . فان الله خلق العقل للإنسان للنظر والتأمل وجعله دلالة للمعرفة بحيث يصح الاستغناء به عن بعثة الرسل .

كما قال البراهمة ان ما جاء به الرسول اما أن يكون مناقضاً للعقل فلا يقبل ، فالمقبول بدلول العقول واما أن يكون موافقاً للعقل فيمتنعى بالعقل عنه ، لأنه تحصيل حاصل ولا تكون للبحث فائدة فتبطل . (١)

رد الأشاعرة لهذه الشبهة :-

يختلف الأشاعرة مع القاضي في رد هذه الشبهة ، حيث ان الأشاعرة لا يقولون أصلاً بالحسن والقبح العقليين الذي اعتمد عليه البراهمة في إيراد الشبهة ، وفي ذلك إبطال لقول البراهمة ، في أصل قاعدتهم التحسين والتقبيح العقليين .

ويستدل الأشاعرة على ذلك بأن من التكاليف الشرعية ما تكون حسنة شرعاً ويحكم العقل بقبحها كدبح البهائم والانتفاع بها ، وكذلك ما يكون قبيحاً شرعاً ويحكم العقل بحسنة كحرم بعض الثمار وملاذ الدنيا التي أحبطها الله .

ويقول الأشاعرة ان دور العقل في ذلك هو فهم الشرائع فينتج منها ويتجنب الهلاك .

(١) التكليف . للقاضي . ص ٢٦٩ ، ٢٧٠

كذلك ان العلم المسمى عند الاشاعره ما من شئ يحصل باضطرار والا كان الله قادرا على بيان احوالها للمقل ولا احتاج لمعرفه ذلك بالتجربه التى تؤدى الى هلاك النفس . (١)

موقف الفلاسفه من هذه الشبهه :

لما كان الفلاسفه يقررون مذهب الحسن والقبح المقلين فرأيت أنه من اللازم اياد قولهم فى ذلك حتى لا يتوهم البعض انهم يذهبون مذهب البراهمه فى انكار البعثة بناء على القول بالحسن والقبح المقلين فان كان الفلاسفه يرون ان الحزم بالحسن والقبح أمرا فطريا فى الانسان ، فالجزاء والصواب عند الفلاسفه مطلوبان بالضرورة الا ان هذا القول لا يدعو الفلاسفه الى القول بالاستغناء عن البعثة بالمقل وهم وان ذهبوا الى ان الشرائع تأتى بمصا تقرر عقلا . ولا تخبره . الا انهم يقررون ان الناس فى حاجة الى شريع يفرضه شارع يخبرهم بالثيب ويهديهم الى الصواب ، وذلك وان كان الحسن والقبح أمرا فطريا فى الانسان الا انه لا يمكن لكل انسان معرفه الشرائع من العالم الملقى قال بن سينا (ثم ان هذا الشخص الذى هو النبى ليس مما يتكرر وجود مثله فى كل وقت) (٢) .

(١) أنظر المواظ . ص ٣٤٥ . طبعه بيروت .

(٢) النجاء لابن سينا ص ٣٠٥

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

كما سبق عرفنا ان القاضى يذهب الى القول بالحسن والقبح المقلين الا انه يفرق بين الطرق التى تعرف بها الأفعال فيقول ان من الأفعال ما يعرف بحسنه عقلا عن طريق الاضطراب ومنها ما يعرف عن طريق النظر ، ومنها ما لا يعرف الا بالاضطراب ولا بالنظر وهو ما لا يعرف الا بالشرع . (١)

وكذا التكليف عند القاضى تنقسم الى قسمين :-

- ١- تكليف عقلى ، وطريق معرفته العقل ويوصل اليه اما بالاضطراب أو بالاستدلال
 - ٢- تكليف سمعى وطريقه السمع من الرسول ، وهو ما لا بد فيه من الاستدلال (٢)
- وعلى ذلك ينكر القاضى استقلال المقى بالمعرفة دون السمع والاستئناء به عن بعثه الرسل .

ويستدل القاضى على ذلك بما يلى :-

- ١- ان المعرفة العقلية حقائق عامة تشتقر الى التفصيل بأعيان الأفعال الحسنة والقبيحة ، ولا طريق لذلك الا من جهة المعلم الخبير بطريق رسالته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .
- ٢- العلم بالواجبات العقلية يتوقف على الشرع ، فالشرع ضرورى لمعرفة وظائف المبادات وتعيين الحدود ، لأنه ان كان وجوب المصلحة وقبح القصد ،

(١) انظر المحيط بالتكليف ص ٢٣

(٢) " " " " "

مقررین عقلاً غده ، الا ان القاضی یدھب الى أن المكلف لا یمكنه معرفه كون هذا الفعل بحیثه فسد وذاك مصلحه واذا وصل الى الهمض منها لا یکسون الا بالتجارب الكثیره والأجال الطویل مع ما فيه من هلاك البشر فلو دل العقل مثلاً — على وجوب شكر النعم كما یقول القاضی الا أنه لا یعرف کیفیه شکره وای الأشمال تتم فیمحجز عن ذلك ولا یعرف الا بطریق الرسل ، وكذا لو علم وجوب رد الوديعة • فلا یمكنه معرفه شروطها •

كذلك ان ما يدل علیه العقل هو ما فيه استدلال عقلی معلوم ، وأما ما ليس هذا حاله فلا دلیل للعقل علیه • كما أن العلم بأن هذه الأشمال الطاف ومبالغ لا یعرفه الدلیل ، لأنه یجرى مجرى العلم بالغيب وما سيقع من المكلف وما لا یقع وما یقوى ودواعیه وما لا یقوى •

كذلك طريقة الشرائع مبینه على اختلاف أحوال المكلفین واختلاف الأوقات والأماكن ، وشروط الأشمال ، فكيف يدل العقل على ان صوم يوم النحر لا یكون عباده وقبله یكون عباده • وتنف یعلم العقل أن الطواف حول الكعبه یجب ويحرم حول غیرها • كذلك كيف يدل العقل على أن الصلاة بلا غشارة لا تجب وتجب بالطهارة ، فان ذلك حالها فی وقت دون وقت وشخص دون — شخص كما فی الحائض والظاهر • (١)

وعلى ذلك فالقاضی یقرر ان العقل لا یمتثل وحده بالمعروفه وانه محتاج للشرع فی تحصیل معارفه حتى تكتمل وتتم الفائدة والمصلحة •

وهذا حق فانه كما لا يستغنى عن الطبيب - بما تقرر عقلا من وجوب دفع الضرر عن النفس - في معرفه ان هذا بعينه نافع وذاك بعينه ضار ، لا يستغنى كذلك عن الرسل ، الا ان الشرع أقوى من ذلك لأن العلم عن طريقه يقينى لكونه من المالم الوهاب - سبحانه - وأما علم الطبيب يحصل بالتجربه والبران لأى شخص ، ولا يحصل العلم بالشرع الا من جهة الشارع الحكيم بطريق رساله .

وعلى ذلك سواء كان العقل يقصر عن معرفه الشرائع كليه كما قال الأشاعره أو كان العقل يحتاج للشرع فى تشميل مصادره كما قال القاضى سواء فى ذلك تعرف الشروط الصحيحة التى لا تتم المبادات الا بها .

أو لتصرف نفس المبادات التى يقصر العقل عن معرفتها . وسواء كانت ضرورية لأنه ليس فى استطاعته اى انسان الاتصال بالعقل الفعال تلقى المعلومات والأمور الغيبية لغاوت كانه المقول بين القوة والضعف كما قال الفلاسفه فكل ذلك كاف لرد شبه البراهمه فى أن العقل يغنى عنها .

وأريد أن أنه هنا الى نقطه ربما كانت بعيدة عن رد الشبهه الا أنه من الضرورى الاشارة اليها . وهى اشاق الفلاسفه والقاضى فى القول بالحسن والقبح العقلين وترتب الجزاء والمقاب على الفصل العقلى ، لأن فى ذلك ما يوهم البعض ان المحترله قد أخذت عن الفلاسفه فى هذه النقطه ، الا أنه يجدر به أن أشير الى أنه لو بحثنا فى الأحاديث النبويه الشريفه وعثرنا على على قوله - صلى الله عليه وسلم - لرجل قال له - صلى الله عليه وسلم - (أين أبى ؟ قال : فى النار فلما دعا فقال ان أبى وأباك فى النار) (١)

(١) رواه مسلم فى الصحيح عن أبى بكر بن أبى شيه

كما روى عن عامر بن محمد عن أبي تال :

(جاء أعرابي الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال ان ابي كان يصسل الرحم وكان وكان فأين هو ؟ قال : في النار قال : فكان الأعرابي وجسد من ذلك فقال : يا رسول الله فأين أبوك ؟ قال : حيث ما مورت بقبر كافر فيبشر بالنار . قال : فأسلم الأعرابي بعد . فقال : لقد كلفني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تمها ، ما مورت بقبر كافر الا بشرته بالنار (١) .

فهذا الحد يثيدل على ان العقل ملاحظ الثواب والعقاب . وذلك لعلنا بأن مكة لم يكن قد بحث بها رسول من قبل الله ، حتى يحاسب هؤلاء على عدم اتباعهم اياه .

ولما كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد أخبر رغم ذلك - بأنهم صامتين في النار ، فلا يكون عقابهم هذا ، الا بناء على مخالفتهم لهدايه العقل - ويكون العقل بذلك في منزلة الرسول الذاتي لكل انسان باتباع ما يهديه اليه . وخاصة اذا ضمننا الى ذلك ما جاء في آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - من اثبات نقاء الفطرة ، وأن كل انسان يولد على دين الله .

يبين من هذا ان ما ذهب اليه المعتزلة من أن التكليف يبدأ بالمعقل ويكمل بالشرع يعتمد على نصوص من كتاب الله وسنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وليس كما يرى البعض - مأخوذاً من الفلاسفة .

موقف القاضى من القول بمناقضه الشرع للمقل :-

يحتج القاضى بفرود هذه الشبهة على أن الشرع أحد طرق المعرفة كالمقل وكذلك بأن هناك اتفاقا بين التكليف الشرعى والمقل كما مر .

وأزيد ذلك بيانا بقول القاضى :-

١- ان الشرائع سواء كانت عقلية أم سمعية كلاهما من عند الله كشف العقل عنها ان كانت عقلية ، وجاء بها الرسول ان كانت سمعية فأصل الشريعة بنوعيتها واحد وهو الله . فكيف والحال هذه يخالف الشرع عن طريق الرسول التكليف العقلى . (١)

٢- كذلك فان المحتج فى المعارف هو العلم نفسه لا الطرق الموصلة اليه سواء كان سمعا أو عقلا لا يقدح ذلك فى حسنه . فيكون بمثابة نصب أدله عقلية على مدلول واحد . ولا يكون فى حصول العلم بدليل دون الآخر فساد الدليل الآخر أو مخالفته له فكيف يناقض المقل النقل . (٢)

٣- كذلك يرى القاضى ان فى التكليف العقلى ما يتفق فيه المكلفون فى الجملة لا اتفاقهم فى سببه . كوجوب المعرفة عن أجل اللطف ، وهو حاصل للجميع لأن ما من أحد يعرف استحقاق الثواب والعقاب الا وحصل له الداعى للمقل أو المعارف عنه ، وكذلك اتفاقهم فى الامتناع عن الظلم والكذب والجهل ، وكذلك السمعيات ففيها ما لا يشاركون فيه فى الجملة لا اتفاقهم فى الأسباب مثل الطهارة والصلاة والصوم .

وفيها ما يخلفون فيه لعدم اتفاقهم في الأسباب مثل الزكاة والحج والجهاد والحدود والقصاص فان الزكاة لا تجب على أى شخص وكذا الحج لا يجب الا مع الاستطاعة • ووجود سببه والحدود ولا تلزم الا من يستحقها وكذا القصاص وعلى ذلك بالطريقة في التكليف العقلي والشرعي واحده فكيف يخالف العقل النقل (١)

٤- كذلك يحكم العقل بقبح الظلم لأن دفعه القبح في الظلم ذاتيه له • والسمع يكشف على وجه الوجوب للعقل من حسن وقبح • ولما كان السمع لا يرد بوجود الظلم وحسنه فلا يكون اذن بينهما تناقض •

ويذهب قاضى القضاء الى أن التناقض انما يتصور بينهما من وجهين :-

(١) تناقض في الجملة والصفة • وذلك ان العقل يعلم بطريق الجملة ان الضرر ظلم • ويعلم ان الظلم قبيح • فالضرر قبيح • فلو أتى السمع بحسن الضرر كان غي ذلك تناقض لحكم العقل لأن العقل حكم بقبحه وأن القبح صفة ذاتيه لازمه له •

(٢) تناقض من جهة أعيان الأفعال • وذلك أن يعلم العقل ان في الحسن من الأفعال حسنا لما فيه من المنفعة الذاتية فلو أتى الشرع بخلاف ذلك فيكون ناقضا للعقل •

وكلاهما باطل لعدم وجود الأدلة على اثباتها فان تناقض العقل العقل اذن • (٢)

(١) انظر المحيط بالتكليف من ص ٢٣ : ٢٥ للقاضى عبد الجبار

(٢) انظر المصنف ج ١٥ ص ١١٨

وعلى ذلك ابطل القاضى القول بأن البعثة تخالف المقول فاضها بتممه لمعارف العقل
والذى يتم به الشئ لا يخالف الشئ الذى تم به ، وليس معنى عدم مخالفتها
للمقول ان فى العقل غناء عنها .
وفذلك لانها لا تنحصر فى القول بالحسن والقبح لما فيها من الاخبار بالغييب
وغيره مما لا يستقل العقل بحجرفته كما سبق بيانه .

=====

ومحمد أن أردنا شبه الناقبين للرسالات بحامه .
نأتى هنا كي نورد بعض الشبه التى وجهت الى رساله خاتم الانبياء محمد - صلى
الله عليه وسلم وطبيعى ان نعرف الفرق واضحا بين الفرقين ، فالفرق الاول الذى
ينفى رسالات الرسل جميعا هو من الكافرين بالله ورسله الذين آمنوا بالطبيعى
وأشربوا تأليه ظواهرها . أما الفرق الثانى فهو من المؤمنين برسله لكنهم كسروا
برساله سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وبذلك بطل ايمانهم برسله
وبالله - سبحانه - الذى بحث الرسل وأنزل الرسالات . ذلك أن كسرهم برساله
محمد - صلى الله عليه وسلم - قد نقضت ايمانهم بكافه الرسل السابقين عليه
فصاروا فى خاتمه الأمور - هم والمنكرون للرسالات كلها سواء .
وعلى رأس الذين أنكروا رساله سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - اليهود
حين أنكروا رساله سيدنا - محمد - صلى الله عليه وسلم - لم ينكروها جهلا
بها ، ولا شكا فيها . ولكنهم أنكروها حقدا وحسدا .
قال تعالى (يحرفونه كما يحرفون ايتانهم وأن فريقا منهم ليكتموا الحق وهم يعلمون)
الأنعام

(١) البقره آيه ١٤٦

شبه اليهود :-

اقترب اليهود في ذلك على أقوال :-

١- فمنهم من قال نكر نبوه سيدنا محمد وعيسى عليه السلام لأنهم لم ينجسهم بمسحهم موسى - عليهما السلام وذلك يقتضئ ان يصير الحق باطلا والباطل حقا (١) وأنهم قبيحوا والتبجح حسنا وما تعلق به المدح تعلق به الفم وما تعلق به الثواب تعلق به المقابء وما اقترن به الوعد يقترن به الوعيد وما اقترن به الترهيب يقترن به الجزع ، الى غير ذلك وهو باطل (٢) .

موقف القاضي من هذه الشبهة :-

قبل أن يرد القاضي هذه الشبهة فهو يبين أولا ما يجوز فيه النسخ وما لا يجوز فيذهب الى أن :

(١) ما لا يجوز فيه النسخ ولا يقتير حاله هو ما تعلق بأفعال القلوب دون الجوارح وهو العقائد كمرقه الله تعالى والمعرفة بوجوب الواجبات المقلية على شرط أو غير شرط ما ترتب في العقول وأعد النفوس للقيام بها مسبو واجب عليها تجاه ربه .

(٢) ما يجوز النسخ فيه " كالشرعيات " لأنها مبنية على اختلاف المصالح التي لا طريق في العقل وإنما يرجع فيها الى الدليل الصادر عن علم الميسوب

(١) شرح الأصول الخمسة

(٢) اعجاز القرآن للقاضي عبد الجبار ص ١٠٩

فان حال الكف الواحد تختلف في الوقتين وكذلك حال المكلفين .

ويذهب القاضى الى ان معنى النسخ الوارد على وجهين :-

(١) الاسقاط والازاله .

(٢) بأن ينه على بدل ضاد أو جار مجرى الضاد .

فوالذى لا يصح النسخ فيه من المبادات وكان معتوما لا يجوز أن يرد معنى النسخ فيه من الوجهين جميعا .

والذى يبيح أن ينقطع ويخرج عن صفته في التعبد فمعنى النسخ يصح فيه بأحد الوجهين . وأما الذى يجوز فيه الاتفاق الى خلافه فمعنى النسخ يصح فى كلا الوجهين .

ويقول القاضى : ان الدليل الذى يدل على المبادء الشرعية على ضربين :-

١- يتناول الدليل مبادء واحدة فمعنى النسخ لا يصح فيه .

٢- يتناول الدليل تكرارها والاستمرار عليها على الوجه الذى يقتضيه الدليل ، فمضى كان ظاهر الدليل يقتضى التكرار والادامه على

بعض الوجوه ، ، بعد أن قلح ذلك على الحد الذى يقتضيه الدليل .

أ - قد يكون بمقدمه عقليه .

ب - وقد يكون بأن يقتضيه قرينه الدليل حتى لا يفارق .

ج - وقد يكون بدليل مستقل .

فمعنى كان بالوجهين الأولين لم نسمه نسخا ، ومعنى كان بالوجه الثالث

نسميه نسخا للترقية بين ما يقتضى زوال الاستمرار والتكرار ، اذا كان مع الدليل ، هيته اذا لم يكن معه دليل بل عوض بنفسه . (١)

(١) بتلخيص من اعجاز القرآن ص ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ للقاضى عبد الجبار .

ويرد القاضى هذه النقطة من خلال بيان نقاط ثلاثة :-

- أولا : بيان أن النسخ جائز .
- ثانيا : بيان انطوائى جواز النسخ قلب الحق باطلا .
- ثالثا : بيان صحة النسخ ووقوعه .

أولا :- دليل جواز النسخ عند القاضى :-

يعين القاضى ذلك بقوله أن خطاب الله - تعالى - بالآخر لا بد وأن - يتعلق بسلامه الفصل عن الفساد ، وعلى ذلك فلا بد من كون الشرائع الطائفة بمصالح للمباد ، وقد ثبت عقلا أن المصلحة تختلف من شخص لآخر ، فما هو صلاح لزيد لا يكون مثله كذلك لعمرو ، بل أن الفعل الواحد يختلف فيه حال الشخص ، فما يكون صلاحا اليوم لا يكون كذلك غدا ، وهذا حكم العقل فيما يستقل فى معرفته ، وأما ما لا يدل العقل فيه على حكم مخصوص فالشرع يجوز أن يرد فيه ببعض الأحكام من المصالح والفساد لأنه لا يحتج فى الحكيم - تعالى العلم بأن صلاح المتكفين فى زمان فى شريعته وفى زمان آخر بشريعته أخرى ، وعلى ذلك يجوز أن يرد شرع بعد شرع .

وعلى هذا الوجه ترتب الشرائع فى المبادات ، فصح فى الصلوات والصيام أن يجها فى حال دون حال ، وعلى مكلف دون غيره ، وعلى المكلف الواحد فى حال دون حال وصح اقتران شروطهما وأوصافها فى المكلفين ، وصح فيهم النسخ والتبديل ، وكذلك القول فى سائر الشرائع . (١)

(١) أنظر شرح الأصول الخمسة وأعجاز القرآن للقاضى من ص ٩٠ : ١٢٢

كذلك يقول القاضى انه اذا كان المثلل والأمرات سببا لزوال الخطاب، والأمر بالفعل، وأنتهائه، وزوال التكليف عن العريض المعتل، فذلك النهى السدى أتى به الشرع الجديد يدل على زوال التكليف الذى كان قائما، بل ان النهى فى ذلك أقوى، لأن الأمر فى الشرع الأول قد يكون لوجه الصلاح فى الفعل، ولا يكشف عن كونه فسادا، وأما بالنهى بكشف عن فساد الفعل.

ونحن نرى القاضى بذلك يلزم اليهود بجواز ورود النسخ على طريقتهم، فى أن ما يحرف من جهة موسى قد يتغير لمذر - وان كان المكلف متمكنا فانما شق ذلك على المكلف زال التكليف كالسيام وغيره. (١)

فانما كان التكليف بحمته يحصل فيه انقطاع بأحوال وأن كانت الملائكة والقدره قائمه، فما الذى يمنع من مثله فى أن ينقطع كل تكليف فى بعض الأحوال السى خلاصه. (٧)

كذلك يذهب القاضى الى أن ابتداء الشرع يتضمن الاختلاف من حيث انه قبل البعثة كان محظورا اعتقاده ببعثه، والاخبار عنها، ثم وجب ذلك بعده ببعثه فما الذى يمنع من مثله فى الشرائع؟ وأن تختلف فى الأوقات والمكلف واحد أو تتباين. (٣)

ثانياً: بيان أنه ليس فى جواز النسخ قلب الحق باطلا :

يبين القاضى ذلك بأن النسخ هو ما كان فيه الفصل المأمور به غير المنهى

(١) اعجاز القرآن ص ١٠٨

(٢) " " " " ص ٨٢ • لقاضى القضاء •

(٣) " " " " ص ٨٠ • " " •

عنه ، وأن يكون وانما من المكلف الواحد في وقتين ، أو من مكلفين في وقتين ،
وطى ذلك فالذى يقترب به المدح غير الذى يقترب به الذم والحسن غـ
القبسح .

فيقول القاضى : (ان النسخ لم يتناول عين ما كان حقا ، ولا يمنع في
المثلين أن يكون أحدهما حقا والآخر باطلا ، فان دخول الدار قد يكون
حقا حسنا بأن يكون عن أذن صاحب الدار ، وقد يكون باطلا قبيحا ، بأن
يكون لا عن إذن مع أن الدخولين مثلاً . بل يمكن ذلك في المقل فبان
الدخلة الواحدة يجوز أن تقع فتكون حسنة ، بأن تكون عن إذن وتقع فتكون
قبيحة بأن لا تكون عن إذن) . (١)

ويستدل أيضا قاضى القضاء بما يذهب اليه اليهود فانهم يجوزون أن يأمر
تعالى أحد المكلفين بالفصل بينهما الآخر عن مثله في حال واحد وحالين ،
ولم يوجب ذلك تناقضا ولا أخلاقا ، فذلك القول في الفصلين اذا كانا من
مكلف واحد في حالين . (٢)

ثالثا : وقوع النسخ :-

يذكر القاضى رحمه الله — أن النسخ قد صح ووقع فعلا ، واستدل
بذلك على صحة اختلاف الشرائع للأنبياء السابقين على سيدنا محمد — صلى
الله عليه وسلم — ، فيقول انه في شريمه آدم أباحه تزوج الأخت بأخته ،

(١) شرح الأصول الخمسة . ص ٧٨ .

(٢) اعجاز القرآن . ص ٨٦ .

فى شريعه ابراهيم تأخر حال الختان الى حال الكبر ، وفى شريعه اسرائيل يعقوب عليه السلام - اباحه الجمع بين الاثنين ، وكل ذلك مخالف لشريعه موسى - عليه السلام - فلو لم يقع النسخ ولا يصح ، لما صح فى شريعه موسى أن تتمخ ما قبلها من الشرائع . ولكن هذا باطل فثبت بذلك صحة القول بالنسخ .

وقد استدل القاضى على صحة اختلاف الشرائع بأن أحد الشرائع لا يكون أصلاً للآخر ولا الآخر مرتباً عليه ، بل هما جميعاً مرتبان على القمل .

كما استدل أيضاً بما ذهب اليه شيوخ المحترله ، بأنها لو كانت متفقه ، لما كان هناك وجه لإضافه الشريعه الى كل نبي لأن موسى - عليه السلام - على هذا القول يكون مومياً لشريعه من تقدمه من الرسل ، ولا يكون مهتدئ بشريعه ، والمومى لشرع غيره لا يضاف اليه الشريعه بل يجب أن تكون مضافه الى من تعلم من جهته ، وإذا صح اضافته الشريعه الى موسى فقد ثبت أن الشرائع مختلفه ، ومن ناحيه أخرى جاز النسخ . (١)

الشبهه الثانيه :-

قال اليهود ان النسخ يقتضى البدايه ، وهو أن يكون قد ظهر للناس تعالى من حال تلك الشريعه ما كان خافياً ، وذلك يخرجها - تعالى - عن أن يكون عالمًا بذاته . (٢)

(١) انظر أعجاز القرآن . ص ١١٠

(٢) شرح الأصول . ص ٥٧٦

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

ذهب القاضى فى رد هذه الشبهة الى بيان حقيقة البداء وما يورث الىه فقال رحمه الله أن الذى يوجب البداء أن يكون الأمر الذى تناوله الحظر هو الذى تناوله الوجوب .

وأما النسخ يقتضى شأير الأفعال على وجوه مخصوصه ولا يصح النسخ والقفل واحد ، لأن القفل الواحد لا يباح فيه الوجوب والسقوط . (١)

ويذهب القاضى الى أن النهى يرد بعد الأمر على وجهين :-

١- أن يتناول نفس ما تناوله الأمر قبل أن يحل وقت تنفيذ الأمر ، فذلك يدل على البداء . كأن يأمر الواحد منا بشئ فى وقت مستقبل ثم ينهى عنه قبل ورود هذا الوقت .

٢- أما إذا انقضت المدة التى كلف القيام بالأمر فيها ، ثم أمر بأمر غير الأول ، فهذا لا يعتبر بداء . حيث أن مدة تنفيذ الأمر الأول قد انقضت ، فلم يعد قائماً ، بل سقط بانتهاء مدته فالأمر الجديد واقع على غير أمر قائم .

وعلى ذلك بين القاضى أن النسخ غير البداء ولا يعد منه ، ويدل على ذلك ما سبق من جواز النسخ ووقوعه ، فإنه لو كان نسخ رساله سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - لشريعته عيسى - عليه السلام يدل على البداء ، لكانت

(١) اعجاز القرآن . ص ٨٠ ، ٩٣ ، ٩٧

شريعته موسى - عليه السلام - كذلك تدل على الهداء ، لأنها نصبت
الشرائع السابقة عليها ، ولأن ذلك فالتسخير غير الهداء لأن اليهود لا يذهبون
إلى القول بأن شريعته موسى عليه السلام تدل على الهداء . (١)

الشبهة الثالثة لليهود :-

قال بعض اليهود أن نسخ الشرائع جائز من جهة المقل ، إلا أن السمع
منع من ذلك وقد قال موسى عليه السلام (شريعتي لمن تنسخ أهدا) .
فلماذا الوجه أنكروا نهوه من جاء بعده . (٢)

موقف القاض من هذه الشبهة :-

- يعتد قاض القضاء من رد هذه الشبهة على بيان أربع نقاط رئيسية :-
- (١) أن الخبر المنسوب إلى موسى - عليه السلام - ليس صحيحاً ، ونسبته إلى
موسى - صلى الله عليه وسلم - أثراء وكذب .
 - (٢) على فرض صحة نسبه هذا الخبر إلى موسى - عليه السلام - فلا يكسرون
حججه لهم .
 - (٣) وأن صحة حججه قائم لا يفيد التأييد .
 - (٤) وأخيراً فإن دوام التكليف محال .

(١) اعجاز القرآن . ص ٩٨ و ١٠٩

(٢) شرح الأصول الخمسة . ص ٥٢٦

بيان ذلك :-

يقول القاضى ان خبر موسى - عليه السلام - غير صحيح .
لأنه اما ان يكون معتدا فى نقله على التوراه ، ونحن ندعى ان التوراه مشكوك
فيها ، لأنه وقع فيها التحريف والتشويه ، وقد ورد القرآن بذلك .

كذلك فان اليهود أنفسهم يعترفون بأن التوراه انقطع نقلها وتشير حالها
بما كان عليه بغتصر على بلادهم ، واحراقه للتوراه ، وقتله لهم ، وسبيته
لهم ، فكيف يكون النقل - والحال هذه - صحيحا يقينيا .

وقد ذكر أهل العلم ان التوراه التى فى أيديهم مختلفه فيما تتضمنه وتشتمل
عليه ، من ذكر أحكام وتواريخ ، غترى فى توراه اليهود ما ليس فى توراه السامره
منهم ، كما ان فى التوراه ما يدل على أنه ليس من كلام موسى ، لأن فيها
الاخبار عن موت موسى ، وعن أحوال بنى اسرائيل بعده ، كما ان فيها من
الأخبار عن الأنبياء الذين أتوا بعده ، وكل ذلك يبين أنه من كلام من
جاء بعد موسى ، وأن ذلك يقتضى الشك فى أن التوراه خبجه لهم فكيف
تتحقق الثقة بصحة ذلك مع ما فيه من الاختلاف . (١)

٢- واما ان يكون الخبر من قول موسى ، فاما ان يكون المقصود به أن شريعته
لا تنسخ على يد من ليس معه مجز ، فيكون ذلك القول صحيحا .
أو يكون المراد بأن شريعته لا تنسخ على يد من معه مجز صحيح (٢) .
وهذا الأخير مما ينكره القاضى لأن ذلك يوجب انى التناقض بين دلالة

(١) اعجاز القرآن . ص ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٦

(٢) شرح الأصول الخمسه . ص ٥٨٠ .

المعجزات لأن دلاله -

المعجزات لا تخص برسول دون الآخر ولا تختلف من رسول إلى رسول ، وعلى هذا الخبر يكون معجزه محمد - صلى الله عليه وسلم - ليست دلاله مع كونها دلاله لموسى عليه السلام - ، وهذا باطل ويوصى إلى أن المعجزه - إما ألا تكون داله على صدق النبي فكذلك القول بالنسبه لمعجزه موسى ، فيخرج إذن عن أن يكون نبيا .

وأما أن تكون دلاله داله على صدق النبي فيسقط هذا الخبر أمام معجزه الرسول الكريم ، (على ما سألين فيما بعد أن شاء الله تعالى) .

كما أن العلم بخبر موسى إما أن يكون باضمار مع قصد موسى - عليه السلام - ، أو يكون بالنقل عن موسى وكلاهما مشكوك في صحته .

فالقاضي يذهب إلى أنه لو كان طريقه العلم الضروري ، لكان حاصلاً للمسلمين كذلك ، لأن العلم الضروري لا يختلف ولا يتغير ، ولكنا نحى من أنفسنا بذلك ، لأننا نعتقد صدق محمد - صلى الله عليه وسلم - ، ونعلم ذلك بما ظهر على يديه من المعجزات ، ونعلم من شأن موسى عليه السلام جواز نسخ شريعته ، كما أن العلم بدوام شرع موسى لو كان ضرورياً لاعتقادنا بصدق ذلك لا يجوز أن يكون مانعاً منه مع أنه واجب من قبل الله - تعالى ولما منع من ذلك اعتقادنا - بمحمد - صلى الله عليه وسلم - لم يكن العلم بخبر موسى اضطراري .

كما أن خبر موسى خبر جار مجرى الأمر فإذا كان الأمر لا يقتضي المنع لما هو في الشرع الواحد ، فكذلك الخبر الجارى مجرى الأمر .

ويذهب القاضي أيضا إلى أن هذا الخبر إذا كان منقول عن موسى -

عليه السلام - فهو ايضا مكوك فيه لأن موسى لم يكن يتكلم العربية ، بل كان يتكلم العبرانية ، فكيف يثق في نقل الخبر ان كان صحيحا ، لأن المترجم والناقل والفسر يحتاج الى المعرفة بكلتا اللغتين على وجه مخصوص فلو كان خبرهم حقا ، فان النقل من لغة الى لغة يؤثر فيه ، وعلى ذلك لا يصح عند القاضي الاستدلال بهذا الخبر .

وقد ذهب القاضي الى ضرورة تأويل هذا الخبر وعرفه عن ظاهرة ان كان المقصود به ان شريعه موسى لا تنسخ على يد من معه ممجوز ، لأن حمله على ظاهرة يقدح في دلاله المعجزات بأن يكون الخبر من موسى أقوى في الدلالة من معجزه محمد - على الله عليه وسلم - وهذا غير صحيح ، لاستناد الخبر نفسه الى دلاله المعجز الذي ظهر على يد موسى .

وعلى ذلك يجب عرفه عن ظاهرة ، لأنه خبر والخبر كذب ، وقد يجوز فيه الاحتمال لأن المجازة والتوسع ، والتخصيص يصح فيه . (١)

ثانيا : يذهب القاضي الى أنه لو فرض صحة هذا الخبر فلا يصح كونه حجة لانكار نبوه نبينا الكريم صلوات الله وسلامه عليه .

ويستدل القاضي على ذلك بأن هذا الخبر ليس أصله العربية ، فلا يكون حجة علينا لصحة تأويله على ما يتألفق مذهبهم واعتقادهم ، وليس لنفسنا سبيل الى عرفه ذلك .

(١) انظر اعجاز القرآن . ص ١٢٠ : ١٢٢ . وشرح الأصول الخمسة ص ٨٠

وأما دلالة المعجزات فيمكن كشف وجه دلالتها لليهود وغيرهم ، فتكون أقوى في الاحتجاج بها عن الشبر .

كما أن خبرهم دلالة المعجز كالمتناقض ، فلا بد من التمسك بأحدهما ، فما كان السبيل الى معرفته أكثر من الثاني فيجب التمسك به ، ولما كان معرفته المعجزات ، واتخاذها حجة أوضح من الخبر ، فيجب أن يحمل الخبر على ما يطابق المعجز ، فإن من تسكن نفسه الى الحجة لا ينصرف الى الشبهة . ولو لم يكن خبرهم شبهة لما فزعوا من النشر في معجزات الرسول الكريم - على الله عليه وسلم .

قال القاضي (علأن الخبر لكان حجة أو كان مما يدخل المخبر عنه فيها ب الاعجاز والأمر الخارج عن المادة تقوى الدواعي في نقلها ، وتصير كذلك حال المخبرين في كبرتهم الى غير ذلك . . فإذا تمذر ذلك خرجت هذه الطريقة من أن تكون طريقه للاستدلال) .

وكذلك فلو ادعت اليهود أن شرع موسى لن ينسخ فيذهب القاضي الى أن ذلك لا يخلو من أحد أمرين .

أما أن يكون اليهود هم المتعبدون وشرعهم بشرع موسى - عليه السلام - فيلزم على ذلك تناقضهم ، لأنهم يدعون أن شريعته موسى عامه لكل البشر .

وكذلك لو أنهم المتعبدون دون غيرهم لجاز ورود شريعته محمد صلى الله عليه وسلم لمن لم يبعث اليهم موسى عليه السلام ، وعلى ذلك تصح شريعته محمد - صلى الله عليه وسلم - من حيث أنها مخالفة لها وليست ناسخة .

وأما أن يكون الجميع متحمدين بشريعة موسى عليه السلام وهو باطل أيضا ، لأنه تكليف بما لا يطاق من حيث أن المسلمين لا يمتثلون أن شريعته لازمه لهم الآن .

فيجب أن يكون العلم الضروري حاصلا بذلك وهو باطل ، لأننا نعتقد نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - وكونها ناسخة لشرع موسى - عليه السلام - فيومى ذلك الواجتماع الاعتقادات في قلوبنا ، من حيث يصح أن يتدين (١) البعض بهطلان نسخ الشريعة والآخر يتدين بصحتها ، وهذا تناقض لا يجوز .

ثالثا :- ذهب القاضى إلى أن خبر موسى عليه السلام - أن صح فلا يفيد التأييد فيقول القاضى أن لفظه التأييد لو صح نقلها عن موسى لا تقتضى الاستمرار سواء كان من ناحية اللغة ، أو من ناحية السرف .

فمن حيث اللغة يقول القاضى إن المراد لم يستعملوا هذه اللفظة إلا لله لا لله على التخييل والتفاهيه لأنه يقال لازم فلانا أبدا ، وأحضر عدى أبدا ولا يراد بذلك إلا التوقيف ، فكان المتكلم بهذه اللفظة قد دل على أن مراده في ذلك الملازمة حتى يحصل على المراد .

وكذلك من جهة السرف فيقول القاضى إن هذه اللفظة لم يتعارف استعمالها إلا في هذا الوجه فهم إذا قالوا لازم الخريم أبدا فكأنهم قالوا لازمه حتى تحصل على المراد .

(١) انظر اعجاز القرآن . ص ١٢٠ و ١٢٦ ، ١٣١ و ١٣٤

وعلى ذلك يذهب القاضى الى أن التأيد لو كان ظاهرة يدل على الدوام
فيجب أن يصرف عن ظاهرة الى التوقيت ، لأن التكليف لا يجتمع مع الثواب
وقد أخبرنا تعالى - بأن هناك ثوابا وعقابا ، ولذا كان سبحانه أخبر بما
يفيد التأيد فلا يراد به الدوام ، وعلى ذلك صارت اللفظه كأنها غرض
موضوعة له ، كما يقال علمنا كل شيء ويراد بخصه .

وأخيرا يذهب القاضى فى جواز النسخ وعدم صحة هذا الخبر الى أن -
دوام التكليف من المحال . ويقول فى ذلك : أن دوام الشرع يقتضى قبسح
التكليف ، من حيث كان وجه حسنه التمرؤ للثواب الذى لا يتم الا بانقطاع
التكليف ، والانتقال الى حال الثواب ، فإذا ثبت ذلك ، فدليل الشرع لا يجوز
أن يقتضى الدوام ، لأن دليل العقل يمنع من ذلك .

وإذا صح فيه أن ينقطع بوقت ما أو بحال ، فما الذى يمنع من انقطاعه
بدليل الممجز الذى يدل به على أن أمثال ما تقدم من الأعمال يكون فسدة .

ويحتد القاضى فى تقريره ذلك كمنهجه فى الرد على المنكرين على الدليل
المقل ، فيقول إن العقل الذى اقتضى : جواز انقطاع التكليف للثواب ، اقتضى
جواز انقطاعه الى النهى والنسخ ، لأن العقل يحرف أنه لا بد فى التكليف من
كون المكلف قادرا مشككا من الفصل .

كذلك يدل على أن التكليف لا بد من أن يكون مصلحه للمريد ، فإذا جلا
أن يتغير حال القدرة والتأليه فى الفصل فإن ذلك يكون كاشفا على أن -
دليل الشرع - مع المآله - يريد به التوقيت والتأليه ، فكذلك النهى
والحظر يكشفان على أن الإصلاح فى العمل لم يكن على الدوام وإنما كسان
الى غاية .

غير ان القاضى يذهب الى أن خبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقتضى دوام التكليف اذا قارنه الدليل على الدوام ، أما لو لم يكن معه الدليل على دوام شرعه فيجوز فيه النسخ ، لأن الذى يفعله ويجزوه المقل موقفاً على الدليل فيما يرد به التمسك ، وما لا يرد ، لأن التمسك انما يكون بالأدلة التى يكون بها القطع على أحد الجائزتين .

وعلى ذلك يذهب قاضى القضاء الى أنه اذا ادعى الرسول ان شريعته تسد منه واحده فلا يحد الرسول الثانى ناسخاً للأول يحد انقضاء المنه ، لأن - التكليف يزول سواء أتى الرسول الثانى أم لم يأت .

وأما اذا ادعى الرسول استمرار التكليف ولم يعلقه بوقت ، أتى الرسول الثانى ودل على زوال تكرار الشرع الأول بالمعجز كان ناسخاً له ، ويشبه القاضى ذلك بإزالة الريح الآثار المملوءه ، فانها فى ظاهرها يجوز ان تثبت وتسدوم والريح منتظرة غير مقطوع بمجيئها ، فاذا أتت قهقرياً فيها أنها نسخت الآثار وقطعت الاستمرار .

فكذلك القول فى الدليل الشرعى المنتظر فانه يقطع الاستمرار ويكون ناسخاً لما قبله ، وأما اذا كان زواله غير منتظر فذلك لا يحد نسخاً . وعلى ذلك فلو كان هناك دليل يدل على ان أحوال المكلفين لا يتغير فيه يحد ورود الشرع كما كان من الرسول الكريم حيث قال : اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً .

وقد ثبت القرآن والتوراه والانجيل صحة نبوه سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه فيقول القاضى ان اشتغال التوراه والانجيل على البشاره بمحمد - صلى الله عليه وسلم - عرغناه عن القرآن وقد ذكر فى ذلك ألفاظ كثيره وأدله

على البشارة بقى يحظم حاله وجب لزوم شرعه •

ونذكر ان فى السفر الاول من التوراه أنه تعالى قال لاهرايم عليه السلام
(تمام اسماعيل فقد استجبت دعائك فيه وحققته وعظمت ذكرك به جدا جدا
وأدخرته لأمة عظيمة) (١)

وفى الحفر الخامس منها أنه - تعالى - قال لموسى عليه السلام فسى
بنى اسرائيل (انى سأقيم لهم من أخوتهم نبيا مثلك وأجعل لك فى نفسه
فيقول لهم كل ما أوصيه به ٠٠٠) (٢) •

ويقول القاضى ان الذى يكون من اخوه بنى اسرائيل لا يكون الا محمدا لأنه
من ولد اسماعيل وهوا اسرائيل من ولد اسحاق •

على ان القاضى لا يحتج بالتوراه الا لأن اليهود يحتجون به على
على أنه يصف عندنا المعلق به فى الاحتجاج •

تمقيس :

ان ما ذكره القاضى من أن اليهود يدعون ان شريمه موسى عامه بكل
البشر ينأى الحقيقة فاليهود يعتقدون خصوصيه رساله موسى - ص - بهم
وانهم سمعوا الله المختار كما جاء بذلك القرآن الكريم : (نحن ابناؤه الله وأحباؤه)

كذلك ما ذكره من أن شريمه محمد - صلى الله عليه وسلم - تدع عن حيث
أنها بخلافه لها وليست ناسخه فهذا غير صحيح ولا واقع من حيث أن شريمه
محمد - صلى الله عليه وسلم - عامه لكل البشر فهى ناسخه واليهود يحتسبون
بذلك ويقيمون شبهتهم لا على رساله محمد - صلى الله عليه وسلم - الخاصه ،
بل على رساله محمد - صلى الله عليه وسلم - العامه .

كما أن ما ذكره فى لنظمه التأبيد واستناد فى ذلك الى المرفوض
اذ هناك فارق بين المقيس والمقيس عليه ، فهو قياس مع الفارق .

فالملازمه بين الدائم والمديد موقوفه بالحصول على المراد ، من حيث
ان ذلك واضح فى سبب الملازمه ، ولأن عمرهما محدودين .

فالتأبيد هنا مرتبط بقرائن ثبوتيه أو تجمله موقتها .

اما الرسالات فقد لا يكون فيها ذلك ، وتقضى التأبيد اى الدوام حتى تنتهى
الدنيا وتقوم الساعة ، والدليل على ذلك تأبيد رساله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
ومن الواضح ان كلام القاضى يمكن أن يقدح فى تأبيد رساله محمد - صلى
الله عليه وسلم -

كما ان اعتماده على العلم الضروري غي رد الشبهة كان ضعيفا واهيما
لأنه استند على ما ينكره اليهود فلو كان العلم الضروري لهم حاصل لنسا
بأن شريعته موسى لازمه الآن . فكذلك بالنسبة لليهود فليهم أن يقولوا انه
لو كان الاسلام عام البشر لكان العلم بذلك ضروريا لهم أيضا . فالعلم
الضروري لازم لليهود كما هو لازم للمؤمنين .

الفصل الثالث

— الفصل الثالث —

(أحبيه الرساله)

المبحث الأول

وجه حسن البعثية

- اتفق المسلمون جميعاً على القول بجواز الرساله ، والدليل على ذلك :-
- ١- انه لم يكن في الارسال قلباً للحقائق ، ولا قلباً لبعث الأُدله ، ولا اخراجاً للقديم عن قدمه ، وليس في هذا الحاق النقص للمرسل وفي ذلك ثواب عظيم ومصلحة للمكلفين عند اتباعهم للانبيا .
 - ٢- ان هناك أمراً لا تدرك الا عن طريق الوحي والالهام الالهي ، وتوثيق من عند الله ، وهذا الادراك من خواص النبوه .
 - ٣- ارسال الرسل أقل في الامكان من خلق العقل في الانسان (الرسول الأول) الذي هو أكبر معجزه ، وخلق السماوات والأرض ، وخلق العالم ، ولكن بحكم تمودنا على وجود العالم . ووجودنا ضمنه ، ومزاوتنا حياتنا منقذ بدئها حتى نهايتها ، كل هذا يجعلنا لا نفكر في مدى الاعجاز الذي يحتويه .
 - ٤- وقال أهل الحق ان من له الخلق والابداع له الاختيار والاصطفاء ، وبهك يخلق ما يشاء ويختار ، فلا استحاله في هذه المراتب لأنها من الجائزات المقلية . (١)

(١) نهاية الاقدام . الشهر ستاني ص ٢٢١

• - ان واضح النظام في العالم هو الله ، وعلى ذلك فالله قادر على تغيير ما وضع من نظام وغير مقيد به ، فالنار مثلا لا تكون الا حارة محرقة ، وليس بمائع أن يجعلها الله - تعالى - وتو خالق النار بردا وسلاما على نبيه وعظيله ابراهيم •

ولذلك ثبت كون البعثه صيته بالنسبه لله تعالى ، وعلى ذلك فهي واقعه ، لأن السمكات كلها متساويه الوقوع بالنسبة لله تعالى •

الا ان المسلمون اختلفوا في تحديد الوجه في حسن البعثه علواً قوال •

١- منهم من ذهب الى أن وجه حسن البعثه هو الزيادة نفس الثواب •

٢- ومنهم من ذهب الى أن الوجه في ذلك ، هو ما فيها من تأكيد ما تقرر علمه عقلا وللتنبه على ذلك ، والتحذير من خلاقه ، فتكون على رأيهم بمنزلة تواتر الأدلة فتكون جائزه فيها دل عليه المقتل قسطنطين •

٣- ومنهم من ذهب الى أن وجه حسن البعثه هو الأمر بالمصرف والنهي عن المنكر •

٤- ومنهم من ذهب الى أنه الوعيد •

ولكل منهم أدله يحتاجون بها على اثبات ما ذهبوا اليه ، وسوف أورد ذلك بالتفصيل مع بيان موقف القاض من كل فريق •

أولا :-

يذهب البعض الى أنه يحسن منه تعالى أن يثبت الرسل بالتكليف الشرعي
لمكان الثواب فقط ، ويكون ذلك من حيث كان تكليفا شرعيا حسنا غير واجب •
ويستدلون على ذلك بأن الرسول لو عرفنا أن لنا فيما نؤدي مصلحه
هي الثواب والتحرز من العقاب وجب القبول منه •

كذلك قالوا انه لو لم يتصور المكلف الثواب والعقاب لما حسن منه تحمل
هذه المشاق •

موقف القاضى من هذا الرأى :-

يقول قاضى القضاء انه اذا ثبت في المقتليات أن فاعلها يستحق الثواب ،
لما لها من الاوصاف فكذلك القول في التسميات •

وعلى ذلك ينكر القاضى كون القفل حسنا لأجل ما ترتب عليه من الثواب
وانما يكون كذلك من أجل ما أخص به من الصفات ، الا أن عدم الثواب
يقدر فقط في حسن ايجابه من الله تعالى ، لأن التكليف مشقه فلو لم يتبعه
ثواب قبح ذلك من الله ، لكونه ظلما •

وعلى ذلك يذهب القاضى الى أن القفل واجب لذاته لا لما يترتب عليه
من الثواب حتى يثبث ذلك مع القول بالصالح والأصلح في حق الله تعالى •

ثانياً :-

ذهب البعض ان وجه حسن بعثه الرسل تأكيد ما فى المقول ، ويجرى ذلك مجرى تواتر الأدلة وترادفها ويستدلون على ذلك بأنه قد ثبت بالنسبة لكثير من الأنبياء أنهم انما جاءوا تابعيين لشريعة الرسول السابق ، وأنهم ما أتوا بمشروع جديد ، رغم ان نبوتهم ثبتت بالمعجزات القاطعة لصدقهم •

موقف القاضى من هذا رأى :-

ينكر القاضى - ايضاً - كون وجه حسن بعثه تأكيد ما فى المقول ويعتقد فى رد هذا الوجه على وجوب النظر فى المعجز •

فيقول القاضى انه متى أنزل الله المعجز على يد أنبيائه فلا بد من وجوب النظر فيه ، والا لما كان لوجهه معنى وكان عبثاً ، واذا وجب النظر فيه ، فلا بد من وجه فى المعجز يجب لأجله النظر فيه ، فاذا قلنا ان الوجه الذى يجب لأجله النظر هو تأكيد ما فى المقول لأدى ذلك الى الباطل والمهمل لما يلى :-

١- ان النظر فى الدليل الثانى - وهو المعجز - أدى الى حال الدليل الاول - وهو العقل وعلى ذلك زال وجه الوجوب فى النظر للدليل الثانى ، فيوصى الى زوال وجه الوجوب فيما هو واجب ، وهو باطل ، لأن ما يجب يجب على وجه ولا وجه هنا لوجهه فيكون باطلاً وعلى ذلك قال القاضى (لوصح اظهر المعجز • ولا يلزم النظر فيها لصح أن ينطق الرسول الميموب بذلك ، فيقول " ان مرساله لا تلزمكم معرفتها ، فان تبرعتم ونظرتم فيما يظهر على من المعجز لزمكم ذلك ، والا فالنظر غير واجب ")

ويقول القاضي (انه لو قال ذلك لكان هذا القول منه من آه الصراف عن النظر في رسالته) (١) ولا يجوز من الله تعالى أن يرسل رسولا دون إيجاب النظر في أعلامه .

٢- ان البمته لا تكون على ذلك لظنا للمكلفين ويمكن الاستغناء عنها بالمقل ويومى ذلك الى انه لا فرق بين العلم الضرورى والعلم المكتسب بالنظر والمعرفة من جهة الرسول وهو باطن لما سبق بيانه .

٣- كما أن ذلك يومى الحد أن انضمام علم الى علم لا يؤخر في المعرفة ، ويكون تحصيل حاصل فلا تنج البمته على أن تكون دليلا فوق دليل دون ناعده فيها ، ودنو باطل وبعث لا يليق بالحكيم .

وعلى ذلك يذهب القاضي الى انكار تأكيد البمته ، لما فى المقول ، لأنسه لا بد للفعل الذى يدعو اليه الرسول حالا غير الذى يدعو اليه المقل ، يكون به المكلف ادعى الى التمسك بالتكاليف الشرعيه ، ولا يصح ذلك لتأكيد ما فى المقول لأنه لا يدعو المكلف الى التمسك به ما دام فى المقل غناء عنها .

ويقول القاضي فيما استدلوا به من جواز ظهور محجوز بعد محجوز لشرعيه واحده ، لا بد وأن يختص المحجوز الثانى بأحد أمرين :

١- أن يعلم منه من لا يعلم وتويع المحجوز الأول فيلزمه النظر فيه لكسب يصدق الرسول ويقبل منه .

ب- أو يكون عند النظر فى المحجوز أقرب الى الأخذ من الرسول فيكون لظفا ، وليس فى ذلك تأكيد المحجوز الثانى للمحجوز الأول .

وعلى ذلك لا يصح عند القاضي أن تكون البعثة لتأكيد ما في المقبول •

٤- لو صح كون البعثة لتأكيد ما في المقبول لجاز أن يبعث الله تعالى رسولا ليدعو الكلف الى مصرفه أكله وشربه وتصرفه الى غير من أحواله أو أحوال غيره ، وهذا باطل فما ترتب عليه كان باطلا •

٥- كما أن ذلك يؤدي الى أن الرسول يكون كالصالحين فقط ، والفرض من رسالته أن يعرف الناس أنه رسول فقط ، فتكون الرسالة عبثا من حيث أن الرسالة تتعلق بالخير ، وليس هنا للخير حاجة اليها •

وأخيرا فالقاضي يذهب الى أن اجتماع الأدلة على الأمر الواحد للتأكيد إنما يكون في الظنون والامارات وما يتصل بذلك ، وأما ما طريقة العلم فلا يصح فيه التأكيد بمرور دليل بعد دليل أو طريقة بعد طريقة (١) •

ثالثا : ذهب البعض الى أن وجه حسن البعثة هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر •

موقف القاضي من هذا الرأي :-

بالرغم من أن القاضي يذهب الى ما ذهب اليه ابو هاشم من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يحلم عقلا - الا في موضع واحد وهو الغضب عند ظلم أحدنا فيه فحس هذا الغضب الى نهى الظالم أما نفس هذا ذلك فلا يحلم الا شرعا • قال تعالى :

(١) أنظر المعنى - ج ١٥ - ص ٦٦٥ ، ٦٦٧ ، ٧٦ ، ٧٤ ، ٧٣

(كتم خير أمه أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)^(١)

وقوله تعالى حكايه عن النعمان :-

(يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر)^(٢)

ويستدلون على وجوه شرعا أنه ان وجب عقلا غاما أن يكون لدفع الضرر
أو لطلب النفع وطلباً لنفع غيره واجباً فليس إلا أن يكون وجوه لدفع الضرر ، فلم يمس
في قوة العقل أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدعونا الى الواجب ويصرفنا
عن القبيح .^(٣)

بالرغم من ذلك فان قاضى القضاء لا يرى ان الأمر بالمعروف والنهي عن
عن المنكر هما هدف البحث لأنهما مقروان عقلا فلو كان هدف الرسالة ، لما كان
غيبا غائبا ، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق الرسول لا يكون لثأثير
يقوى اختيار المكلف للفعل ، وقد سبق القول بأنه لا بد لقول الرسول من التأثير
على المكلف عن طريق التعريف والتذكير والتنبيه والتخويف ، ولا بد وأن يكون للرسالة
مصرفه تخصها تتميز بها ولم تكن مصرفه من قبل .^(٤)

وأما :- ذهب البعض الى أنه يجوز أن يبعث الرسول لايبلاغ الوعيد فيما كف
وقد استدعوا على ذلك ، بأن المكلف لو عرّفه في أعماله يكون أقرب الى الاعتناء
عن القبيح والأقرب الى فعل الواجب .

(١) سورة آل عمران . آيه ، ١٨٠

(٢) سورة لقمان . آيه ١٧٦

(٣) شرح الأصول الخمسة . ص ٧٤١ ، ٧٤٣

(٤) انظر . المضي . ج ١٥ . ص ١٥٠

موقف القاضى من هذا الرأى :-

ينكر القاضى كون وجه حسن الهمته ابلاغ الوعيد * بالرغم من أنسبه
يذهب الى أن الوعيد يدل عليه العقل والسمع ، فقد سبق أن القاضى يذهب
الى اسناد جملة المعارف للعقل * فالعقل يعرف استحقاق الثواب على الواجب
فيفعله طمعا فى الثواب .

قال القاضى :- (ان كل ما يدخل تحت التكليف اما أن يكون واجبا يلزم
فعله ، أو قبيحا يلزم تركه ، أو حسنا يتدبأحدثنا الى فعله وقد تقرر نفس
العقل جملة ذلك) (١) .

و يستدل القاضى على معرفه العقل بالوعيد :-

بأن الله - سبحانه وتعالى - عرفنا الواجب والقبيح وأوجب علينا الواجب
ونهاانا عن القبيح ، وهذا الايجاب والتعريف لا يكون الا لوجه ، ولا وجه
لذلك سوى أننا لو فعلنا القبيح استحققنا العقاب والضرر العظيم .

كما أن الله خلق فينا الشهوة للقبيح ، وقابلها بالمقومة ، مما يجعلنا
نتجنب المقبحات ونرغب فى الاتيان بالواجب والا كان الله يخرينا بالقبيح ، وهو
غير جائز فى حقه تعالى .

وأما دلالة السمع على ذلك ان الله وعد الطيمين بالثواب ، والمصاه
بالمقاب ، فلو لم يجب لما حسن الوعد والوعيد بها .

(١) المحيط بالتكليف ، ص ٣٢

ويذكر القاضي ان الدلالة العقلية كالسمعية يمكن الاعتماد عليها (١) ،
الا أنه ينكر كون الوعيد هو هدف الرسالة ، لأنه لا بد أن يحل الرسول
شريعته جديدة ، أو يجدد شريعته كانت قائمة ، لأن الرسول لو دعا المكلف
الى العلم بكونها قبائح فهو حاصل ، وان دعاه بما يستحق عليها فهو
حاصل من جهة العقل فلا يكون في البعثة غاؤه . (٢)

ما سبق نرى ان قاضي القضاء يختلف مع الآراء السابقة في وجه حسن
البعثة .
واذا كان القاضي لا يتفق مع واحد من الآراء المتقدمة في وجه حسن البعثة ،
فما رأى القاضي في ذلك .

يرى القاضي ان وجه حسن البعثة هو المصلحة للمباد في دنياه وآخرته
وذلك فان من العدل الالهي أنه تعالى لا يفعل القبيح ، ولا يخل بما هو
واجب ، يدخل تحت ذلك ما يتصل بالنبوات من التكليف الشرعي ، لأن الله
لو علم أن صلاح عباده يتعلق بأمر من الأمور لا سبيل الى معرفته عن طريق
العقل ، فلا بد من أن يبحث لهم ما يحرفهم ذلك ، فيكون من باب اراحته
الملة ، بما فيها من الوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
لما لنا فيه من الصلاح . (٣)

وعلى ذلك فالقاضي وان كان ينكر وجه حسن البعثة في افرادها في أحد
الوجوه المتقدمة ، الا أنه يحترف بشمول البعثة على بيانهم جميعا لما فيه
من المصلحة والدلف للمباد ، والتكليف من القمل .

(١) شرح الأصول الخمسة . ص ٦١٩ : ٦٢١

(٢) المغنى . ج ١٥ ص ٩٣ ، ٩٤

(٣) المحيط بالتكليف . ص ٢١ ، ٢٢

— البحث الثاني —

(حاجة البشر الى الرسيل)

اتفق المسلمون جميعاً على أن البشريه في حاجه ماسه الى الرسل لما فيها من المصلحه للمباد في دنياهم وآخرتهم ، فالنبوه تحدد أنواع الأعمال السئى بها تناط سماده الدارين .

فالقاضى عبد الجبار ذهب الى القول بوجوبها على الله لما فيها من المصلحه للمباد عن طريق المعرفه بالتكاليف التى لا سبيل الى العقل بمعرفتها ، واللفظ مع التمكين من الفعل وازاحه الضلل كما سبق .

والفلاسفه يقررون بالاحتياج الى النبى والشريمه فهم يوجبون بمشـه النبى لكونها سببا في الخير العام ، المستحيل تركه في الحكمة والمنايـه الالهيه . (١)

ولهذا يمكننا ايجاز قواعد الرساله فيما يلى :-

١- النبى سبب صلاح البشريه في دنياهم :-

الانسان مدنى بطبيعته فهو يحتاج الى المشاركه والمعامله مع بنى جنسه ولذلك أقام المدن وأنشأ المجتمعات ، وتاريخ وجود الانسان شاهد بذلك ، بدليل ما وهبه الله من قوة النطق لشده الحاجه الى التفاهم والتخاطب مع

(١) مقاصد الفلاسفه . ص ٣٨٤

بنى جنسه ، لقضاء الصالح .

وهذه المعاملة تحتاج الى قانون يسيرون بهقتضاه يكون مبنيا على العدل والانصاف ، ويتوافقا مع جميع الاطراف ، ولما كان التغلب موجودا في الطبائع البشرية ، فكل شخص طبع على تحقيق مطالبه حتى لو كان في ذلك اضطراب بالخير .

لذا استحال على العقل البشرى ان يضع قانونا عاما يصلح لكل زمان ومكان ويؤدى مختلف الأهواء والصالح ، ولذا قال الفزائى (لو تركت أزمه الفكر الانسانى للاجتهاد المحض حتى يكونوا هم الذين يعرفون الفاسد من أشسهم ويعتقدون عنها بحقوقهم ، ويعرفوا الفرق بين الداء والدواء ، والأغذية النافعة والمسموم الضارة ، لضل الناس في الاهتداء الى ذلك حتى مع الجهد الطويل ، والنظر ، ولما وصلوا الى حقيقه عامه صالحه لكل وقت وكل حال) (١) .

لذا كانت الرساله من أهم الضرورات للبشرية ، بل هي أهمها على الإطلاق ، فهي تهدى البشر الى الطريق القويم ، وتطهر نفوسهم من الدنوس والخطايا ، التى لا سبيل الى عظيمها الا عن طريق الرسل ، وتقوم الأخلاق على أساس من الموده والرحمه ، والمعامله الطيبه بين الناس ، بأن يوعى كل منهم حق غيره مع مراعاة حق نفسه ، ولا يستحل الدماء الا بالحق ولا يستحل الانتفاع بما كسب الغير الا بالحق ، ويحطلون البشرية الى الأهداف الساميه ، والتعلى بالأخلاق الحميده من الأمانة والصدق والتقوى والصلاح والمفهه وكذلك يستقيم حالهم وتنشأ بينهم المعامله الطيبه على أساس من المحبه والمصوده

(١) الشهادتان . للفزائى .

مكتبة المهتدين الإسلامية

والرحمة والمواظاة ، ولا يخفى ما فى ذلك من صلاح للبشرية وازدهار للعدنية وذلك لأنه قانون الهى فيكون أدعى الى انقياد البشر له والاستماع منه ، والسير على سنته مع الخوف من شركه .

٢- بيان الامر النبويه وتجسد الشيب فى :-

أ - الايمان بالله سبحانه ، واليوم الآخر ، والملائكة والكتب والرسول والقدرة ، والايمان بكل ما أخبر الرسل به وجاء فى ثنايا الكتب من الأمور المشبهه عنا ، مثل الجن والشياطين والأمور التى تكسبون فى اليوم الآخر من صراط وميزان وجنة ونار . الخ .

والتنبيه على ان الشر من وساوس الشيطان لمحاسبه النفس على خواطرها وحشهم على التخلص من وساوس الشيطان ، لأنها توحى على الأرواح كما توحى الميكروبات على الأجسام ، فكما يجب على الناس اتقاء شر الميكروبات حفظاً لأجسامهم ، كذلك يجب اتقاء شر وسوسة الشيطان حفظاً لأرواحهم قال تعالى: (تالله لقد أرسلنا الى أمم من قبلك فزين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب اليم) (١) .

صح ذلك فى اللذين يستخدمون ما تحصلوا اليه من علم وثروه وكله من عند الله للمداوه بينهم والقتل والتدمير .

وليس ذلك الا بوسوسة الشيطان ، فلو علموا ذلك حاسبوا أنفسهم على الانتقاد له ، فيكون أدعى الى الرجوع الى الحق لقوله تعالى :-
(وما أتولنا عليك الكتاب الا لنشين لهم الذى اختلفوا فيه وهم سدئ ورحمه لقوم يؤمنون) (١) .

ب- الأمور المتصلة بالحياة الآخرة :-

الاعتقاد ببقاء النفس الانسانية بعد الموت وأن لها حياة أخرى بمسند حياتها من الدنيا تتمتع فيها بالنعيم وتشقى فيها بحذاب اليم جزاء على عملها ، مخروس في السليمه البشريه بمقتضى القدره التى قطر الله الناس عليها ، والنفس تشعر انها انما خلقت باستعدادات لتلقى علوم كثيره ومختلفه وأن غايتها غير محدوده .

وكل نفس مطبوعه على تحقيق الآمال والأهواء المختلفه الشير محدوده ، ولكن الانسان مع ذلك معرض للأمراض والموت دون الوصول الى تحقيق أهوائه وغاياته ومعارفه ، فيتمتع ذلك شعورا بأن الذى خلق بهذا الاستعداد القدرى لا يمكن أن تكون حياته قاصره على أيام وسنين ، فلا بد اذن من حياة أخرى يحياها فى طور آخر ، لكنه مع توجهه الى ذلك بالنظر والفكر الا أنه عاجز عن معرفته تفاصيل هذه الحياه الآخرة وحقيقتها ، كما أنه ليس كل انسان يتوصل الى معرفه ذلك .

(١) سورة النحل . آيه ٦٤

وعلى ذلك فالإنسان محتاج الى من يعرفه كنه هذه الحياة ، كما أنه محتاج الى ما يؤمن به ، له ما قد توصل اليه بحقله ، فالهداية الى ذلك مما يعجز العقل عن بلوغ شيء منها ، فليس في الشاهد ما نعلم به الغائب ، ويكون دليلا عليه ، فالإنسان لا يوهب الهداية التي وهبت للنحل والنمل في تدبير أمورهم .

واذا كان العقل قاصرا في تدبير أمور الدنيوية فيكون كذلك في أمور الدين أولى ، وخاصة أن هذه الحياة غامضة والكون مجهول ، وكذلك صلح الشاهد بالغائب المجهول ، فلا يد أن من كاشف لهذا الكون والحياة الغامضة .

ولذا كانت رحمة الرسول بعثة من الله بعباده لهدايتهم فيما اختلفوا فيه فيعرفون تلك الأمور الغيبية من الحياة الآخرة والثواب والعقاب والجنه والنار ، الى غير ذلك على قدر الطاقة البشرية حتى اذا ما عرف الانسان ذلك امثل لاوامر ربه ونواهيه ، فكان صلاحا لهم في دينهم وآخرتهم .

ج - الوفاء بحاجه الطبيعه البشريه للهدايه :-

لم يقف الانسان على حد التنافس في اللذائذ الحسية والفرائز المادية فحسب بل قدرت له لذائذ روحانية ، فان الانسان عند النظر والتفكير يهتدى في كثير من الاحيان الى وجود قوة عظيمة ، أقوى من جميع الموجودات التي يطرأ عليها التفسير وهذه القوة تنصرف في الموجودات بحكمه بالقه وأراده لا يعرفها الانسان ، الا أنه لا يعرف حقيقة تلك القوة ولا صفاتها ولا شيئا مما يتصل بها ، ويشعر من نفسه أنه تواق الى معرفه تلك القوة سواء كان من حسه ، أو عن طريق عقله ، وتفكيره ، فتحمله الأفكار في مجاريها وترى به الى حيث لا يدري ، ولذلك اختلف الناس قديما في تفسير تلك القوة كـلا تبسح ما يهديه اليه فكرة ، فمنهم من تأولها

ببعض الحيوانات لكثرة نفوسها ووقوع الضرر من بعضها بما أودع الله فيه من قوة .

ومنهم من تمثلها في بعض الكواكب لظهور آثارها ، ومنهم من رأى في بعض أفراد من البشر قوى لها من التأثير فيه ما يجعله يعتقد أن به قوة عارقه فيتحذه آلهها .

نعم أن البعض منهم قد توجه بال نظر والتأمل ورقة الوجدان إلى أن هذه القوة الخفية الباهرة هي قدرة الله القاهر الخالق لكل شيء ، ولكن معرفته به لم تكن خالصة من التخبط والتعثر في الوصول إلى الحقيقة الكاملة لمفوض ذلك .

على أن هذه الأشياء التي تمثلوها آلهة كان يلحقها التخيير والتجديد والفناء فلا يصح كونها خالقة للكون والأحياء ، فلا بد من باق مريد خالق قاهر قادر ، ولذلك ظل الخلاف قائما والرشد ضائعا ، فكان سببا فاسدا للخلاف بينهم والتقاطع والشقاق لاختلافهم في الآراء دون الاهتداء إلى رأى يكون له الغلبة بحيث يأترون بأمره وينتهون بنهيها صالح لكل البشر في كل وقت وكل مكان . فلا بد إذن من أن يكون نابيا من رب العالمين ، عن طريق رساله ليبدوا للناس معرفته بهم ويبينوا لهم ما يجب في حق الله - سبحانه - وما يستحيل وينقلوا اليهم أوامرهم ونواهيها بما فيه الصلاح لهم والهداياه ، وعلى ذلك فالرسل هم الوسيلة الوحيدة لمعرفة الله تعالى المعرفة الصحيحة :

(هذا)

(وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

لقد جاءت رسلنا بالحق (١)

وهكذا فبعثه الرسل الى الطريق الى هداية البشرية ، والاخذ بأيديها الى ما ينهض الوصول اليه من سعادته في الدنيا والآخرة .

د - بيان حدود الله - سبحانه - في الحلال والحرام ، وتوضيح شرائعه من عبادات ومعاملات وأخلاق ، وهذه الحدود وتلك الشرائع لا مجال للآراء فيها ، ولا يدخل للمقل اليها ، وحتى تكون جامعته للكلمة مانعة من التفرقة .

فبعثه الرسل ضروريه سواء كانت لمعرفه المباديات نفسها أو لمعرفه الشروط التي لا تتم تلك المباديات الا بها .

وعلى ذلك فبعثه الرسل من أهم حاجات البشرية ، لأن العلم الاتي عن طريقهم يقيني لا يقبل الشك (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) (١) كذلك فهو قانون سماوي صالح لجميع البشر في كل زمان ومكان ينقاد الناس اليه رغبة لا رهبة حبا لا كرها ، طواعية لا جبوا يبين ذلك انه كان للفيلسوف - الرئيس بن سينا - خادم متعلم محجب بعلومه وفلسفته وكان يحجب منه كيمس يد بين يمله محمد - صلى الله عليه وسلم - ويتبعه وهو في رأيه أعلم منه وأرقى وكان يذكر له ذلك دائما لكن بن سينا كان لا يجيب سؤاله ويوحى عليه ، فحدث مره أن كان الشيخ وخادمه في مدينة أصفهان في ليلة كانت شديدة البرد وكثر فيها الثلج فأيقظ الرئيس خادمه وقت السحر وطلب منه ماء ليتوضأ فاعتذر الخادم لشده البرد ثم ايقظه الرئيس ثانية في وقت آذان الفجر وطلب منه الماء ، فاعتذر أيضا لشده البرد ، حتى اذا قال الموفون " أشهد أن محمدا رسول الله " قال الرئيس لخادمه " الآن قد حان الوقت لكسب أبين لك ضاللك القديم انك خادمي لا عمل لك غير خدمتي ، وانك أشهد

الناس اعجابا به ، واجلالا ومظيما لى حتى انك تفضلنى على رسول الله وتتكسر
على ايمانى به ، واتيا على اياه ، وانك على هذا كله تخالف ابنى فى آهـون
خدمه اطلبها منك فى داخل الدار ، فتحتذر بشده البرد ، وأن هذا الموضع
القارسى يخرج من بيته قبل الفجر ويصمد هذه المئارة وهى أشد مكانا فى
البلد بردا ، حتى اذا لاح له الفجر أشاد فى آله انه يذكر محمدا المرسى
بعد مرور أرمعه قرون ونيف على بعثته ايمانا واندعانا وتميدا واحسانا) •

فهذا ان دل على شئ فلا يدل الا على ان القانون الالهى عام وصالح
وأنه دستور نفع صالح للناس فى كل زمان ومكان الى يوم الدين ما دام فهمنا
له صحيحا والايمان به راسخا •



الفصل الرابع

- الفصل الرابع -
=====

(عصمه الأنبياء)

- المبحث الثاني -

(عممه الأنبياء)

منزلة الرسل من الأمم كمنزلة العقل من الإنسان فالرسالة ضرورية لهداية البشر ، فهم السراة بين الله وخلقهم يملكونهم ما أمر الله به ، وينهون عما نهى عنه ليسقيم حالهم ، ولذا وجب اتصاف الرسل بكل صفات الكمال التي تميزهم عن غيرهم من خلق الله بأن يكون الرسول مؤمناً تقياً صالحاً صادقاً أميناً كريماً الأخلاق حسن الصيرة ، إلى غير ذلك مما يوجب ركون الناس إلى اتباع أوامره واجتناب نواهيه فلا يكون الرسول مشركاً أو زانياً أو متسبباً للزنى ، أو شارب خمر ، إذ كيف يرسل الله سبحانه من وصف بهذه الصفات وهم القدوة الصالحة الذين يجب اتباعهم ، ولذلك تحدث المتكلمون عن صفات الرسل إجمالاً وتفصيلاً فما يجب للرسل تفصيلاً ، اتصافهم بالصدق والقدرة والمصحة من الوقوع في الخطأ وسوف أبين ذلك في السطور الآتية عند القاض وغيره من المتكلمين أن كان هناك اختلاف في شيء .

أولاً : اتصافهم بالصدق عند القاضى عند الجار :

الصدق هو مطابقة الخبر للواقع ولو بحسب الاعتقاد كقوله - صلى الله عليه وسلم - عندما قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله حينما سلم عن ركعتين (كل ذلك لم يكن) .

والقاضي يذهب في وجوب انصاف الرسول ^{بالصدق} في التبليغ عن الله يذهب أهل الملسل والشرائع •

ويستدل القاضي على ذلك بما يلي :-

(١) ان بعثته مع العلم يكذبه تنافي الحكمة ، لأن الكذب عفر في حساب الاخبار • وقد نصب الله الرسول للخبر ، فيجب أن يكون مصدقاً مما ينشر ليكون ذلك أدعى الى القبول منه وأبعد عن التفتير وأقوى مما ينشر في ذلك الكذب •

(٢) صدور الكذب من الرسول يؤدي الى بطلان دلاله المعجز لأنه بمثابة قوله — تعالى — (صدق عدي فيما يبلغ عنى) فيكون ذلك تصديقا للكاذب وتصديق الكاذب كذب وهو محال على الله — تعالى — •

(٣) كذلك فان الرسول مبعوث لصالح البشرية بما أمر بتبليغه الى البشر فلو لم يكن صادقاً كان في ذلك ضياع للفائدة وفساد للبشرية من حيث أريد لها الصلاح • (١)

ويستدل كذلك بالأدلة النقلية من الكتاب الكريم •
كقوله تعالى (وصدق الله ورسوله) (٢)

وقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) (٣)

(١) انظر المعنى ج ١٥ ص ٢٨١
(٢) سورة الاحزاب • آية : ٢٢
(٣) سورة النجم • آية : ٤

وعلى ذلك فالصدق واجب في حق الرسل لذلك نجد القاضي يقول ما ورد في القرآن الكريم مما يوحى بموقع الكذب من الرسل — صلى الله عليه وسلم — على أنه لم يكن كذبا في الحقيقة .

ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم من إيهام وقوع الكذب من إبراهيم عليه السلام — في قوله تعالى حكاية عن إبراهيم :
(بل فعلهم كبيرهم هذا)

فيذهب القاضي الى أنه محمول على التخييل لهم ، للتنبيه على أن الذي يجهونه من دون الله لا يملك لهم غمما ولا ضرا .

ويقول القاضي ان دليل ذلك قوله تعالى بجمده :

(فاسألوهم ان كانوا ينطقون)

كذلك قوله تعالى : (ثم نكسوا على رؤسهم)

وقوله تعالى : (قال أتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئا ولا يضركم ، أم لكم ولما تعبدون من دون الله) . (١)

ويقول القاضي ان كل ذلك يدل على توبيخه لهم ولا يدل على وقوع الكذب منه في الحقيقة . (٢)

ثانيا : القطاره :

وهي التيقظ للأمر وضدها الهلأه . (٣)

(١) سورة الأنبياء آية : ٦٦ ، ٦٧

(٢) انظر تنزيه القرآن عن الطاعن . لقاضي القضاء ص ٢٦٥

(٣) التثبيت للسيوطي ص ١٢

ودليل اتصاف الرسل بها كما ذهب اليه اكثر أهل الملل والمذاهب انفسه
لو انتقت عنهم القطنه ، لكانوا غير قادرين على محاجه الخصوم ، وهذا باطل
بما جاء في الكتاب الحكيم من أقامهم الحجج البالغه والبراهين القاطعه فسي
مواضع كثيرة قال تعالى :

(وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه) (١)

وقال تعالى حكايه عن قوم نوح عليه السلام :-

(قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا) (٢)

وقال تعالى لنبينا الكريم - صلى الله عليه وسلم :-

(أدع الى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه - وجادلهم بالهستى
هى أحسن) (٣) الى غير ذلك من الآيات التى تدل على ثبوت القطنه للرسل
عليهم السلام .

ثالثا : المحصه من الوقوع فى الخطأ :-

وقبل أن أذكر المحصه عند المتكلمين أرى من الواجب أن أعرف المحصه لدى
المتكلمين الفلاسفه .

(١) سورة الانعام . آيه : ٨٣ .

(٢) سورة هود . آيه : ٣٢ .

(٣) سورة النحل . آيه : ١٢٥ .

قال القاضي عبد الجبار :-

المصم في الأصل هي المنع ، ولهذا قال الله تعالى :

(لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) (١)

المفتدين

أى لا مانع .

وقد صار بالحرف عبارة عن : لطف يقع معه اللطف فيه لا محالة ، حتى يكون المرء معه كالمدفوع الى ان لا يرتكب الكبائر ولهذا لا يطلق الا على الأنبياء أو من يجرى مجراهم (٢) وهذه هي المصم في معناها المأم .

وقد عرف الاشاعة المصم بأنها تهيبته المبد للمواقف مطلقا . (٣)

والمصم عند الفلاسفة تهيأ لما يقوله صاحب المواقف وذلك بناء على ما ذهبوا اليه من القول بالايجاب واستعداد القوابل :

ملكه تمنع من القبح ويقول (وتحصل هذه النفس النفسانية ابتداء بالمسلم بمثالب المعاصي ومثاقب الطاعات فانه الزاجر عن المصميه والداعي الى الطاعة وتناك وتترسخ هذه الصفة فيهم بتتابع الوحي المهم بالأوامر الداعية الى ما ينهى والنواهي الزاجره عما لا ينهى) يقول الایجى ، لو أعترض علم الفلاسفة بما يصدر من الأنبياء من الصفات وترك الأولى فنقول (أن الصفات النفسانية تكون في ابتداء حصولها أحوال ثم تصير ملكات في محلها بالتدريج . (٤)

(١) سورة هود . آية : ٤٣

(٢) شرح الأصول الخمسة . ص ٧٨٠

(٣) هداية المرید لمقيدة أهل التوحيد . ص ١٩٣

(٤) المواقف . للإيجى . ص ٢٨٠

ولذا عرف قاضى القضاء رحمه الله المصحة بأنها حفظ الله ظاهر الأنبياء
وما عندهم من أن يقع منهم مصحبه من المصاحف وهذا تعريف المصحة
بالنسبة للأنبياء .

والقائلون بالمصحة منهم :-

١- من زعم أن من عصمه الله لا يمكنه أن يأتي بالمصاحف وذلك لخاصية
فى بدنه أو فى نفسه تمنعه من الاقدام على المصاحف ، وهو قول
الفلاسفة .

٢- ومنهم من يرى أن المصحة هى القدرة على الطاعة وعجز عن ارتكاب
المصحة وليست راجعه الى صفه فى بدنه وهو قول أبو الحسن
الأشعرى .

٣- وأما المعتزله فقد فسروا المصحة بأنها الأمر الذى يفعله الله
تعالى بالعبد فيمنحه من أتيان المصاحف على سبيل الهداية
والمصونه بشرط ألا ينتهى فعل ذلك الأمر الى حد اللجب
وقد استدل المعتزله على ذلك بأدله عقلية وأخرى نقلية .

الدليل العقلى :-

قال المعتزله ان الأمر لو كان كما ذكر الفلاسفة من كونها ترجع الى
خاصية فى البدن ، أو كما قال الأشاعره من أنه عدم القدرة على المصحة
لكانت المصحة منهم لا تستوجب مدحا ، وليلزم الأمر والنهى والثواب والعقاب

الدليل النقلى :-

قوله تعالى (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى الى أنا الهكم اله واحد^(١))

وقوله تعالى (ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا)^(٢)

وقوله تعالى (وما أبرئ نفسي)^(٣)

وأسباب المصيبة عند الممتر له أربعة :-

- (١) أن يكون له خاصية فى نفسه أو بدنه تمنعه من الفجور .
- (٢) أن يكون عالما بمطالب المصالح ومخاطر الطاعات .
- (٣) تأكيد تلك العلوم بخبر الوحي والبيان من الله تعالى .

(٤) اذا صدر منه شيئا يوجب وينبه عليه على ان يكون ذلك الشئ الصادر منه من باب السهو أو ترك الأولى . وقال الممتر له أنه لو اجتمعت نفس شخص ما هذه الأمور كان محصوما عن المصالح لا محالة ، لأن الحفص لو حصلت فى جوهر النفس ثم أضيف اليها العلم التام بما فى الطاعة من السعادة ، وما فى المصيبة من الشقاوة صار ذلك العلم معيناً له ، ثم الوحي يتم ذلك ، ثم خوف العقاب على القدر القليل يكون تأكيدا لذلك .^(٤)

(١) سورة فصلت . آية : ٦

(٢) سورة الأنعام . آية : ٧٤

(٣) سورة يوسف . آية : ٥٣

(٤) أنظر كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين لفخر الدين الرازى ص ١٦١

الا أن لنا هنا وقعه بالنسبة للشرط الأول وهو الخاصية التي في نفس الرسول أريد أن أوضح ذلك لعدم التوهم أن في ذلك توافق بين المعتبر له والفلاسفة أو أن ذلك يتعارض مع ما ذهب إليه المعتبر من القول بعدم الالجا بأن الصفة النفسية تكون ملجئة على الفعل ، ولكننا يمكننا القول هنا بأن الصفة النفسية التي قال بها المعتبر أحد عوامل أرمحه لا تكون النهوة إلا بهم جميعا لأنها اصطفاة من الله تعالى وليست هي الصفة الأولى والأخيرة كما هو الحال عند الفلاسفة وعلى ذلك لو فرض كونها ملجئة فلا يمنع وحدها للمصنفه إلا بالبيان من الله تعالى كما هو واضح من باقي الشروط :

بعد فالمعاصي إما مكروه وإما غير مكروه ، والمعصية إما كبرى أو صغرى

أما الكفر :

فقد أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء من الكفر قبل النهوة ، وبعد ها ، إلا الأزارقة من الغوارج فقد جؤوا عليهم الكفر ، من حيث أنهم أجازوا وقوع الذنب من الرسل والذنب عند هم كبر ، وان لم يصرحوا بذلك ، وعلى ذلك يكون بين الرايين عموم وخصوص فقد يجتمع جمهور الأمة مع الأزارقة في ارتكاب النبي الذنب الذي لا يكره ، ثم تشرق الأزارقة في ارتكاب الذنب المكروه .

وما يحكى عنهم تجويز ارسال من علم الله وقوع الكفر عنه بعد الرسالة ومن الأزارقة من جؤ بهمه من كان كاترا قبل الرسالة وهو قول بن قهوك ، إلا أنه ذهب إلى عدم وقوعه في الحقيقة وإن كان جائزا .

وأما الشيعة فقد جوزوا الكفر من الأنبياء تقيهم^(١) ، واستدلوا على ذلك :
بأن اظهار الاسلام ان كان موديا الى القتل كان اظهاره القاء للنفس في
التهلكه .

وقد نهى الله عن القاء النفس في التهلكه بقوله - تعالى - :
(ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكه)^(٢)

مذهب القاضى :-

يتفق قاضى القضاء مع علماء الامم كلهم عدا الازارقه على عصمة الانبياء
من الكفر قبل النبوه وحددا ، واختلف مع الشيعة فى جواز اظهار الكفر تقيه .
وقد استدل - رحمه الله - على ذلك : بأن التقيه فيها قوات -
القائده والمصلحه وهو غرض الرساله من حيث الرسول فمحظ مرتبه لما يتحمل من
أعباء أداء الرساله والسبر على كل عارض له ، والتقيه من جمله الموارض فى
أداء الرساله .

كذلك القول بالتقيه مردود مما علم من تاريخ الانبياء وتحملهم بالادى
والاھانه فى سبيل نشر الدعوه دون تخاذل وذلك مثل دعوه ابراهيم - ص -
فى زمن النمرود ، وموسى - ص - فى زمن فرعون مع شدة الخوف من الهلاك^(٣)

(١) التقيه هى اظهار عكس ما يبطن خوفا من البطش

(٢) سورة البقرة . آيه : ١٩٥

(٣) المصنوع . ج ١٥ . ص

وعلى ذلك يذهب القاضى الى ان التخويف بالقتل لا يجوز أن يكون سببا
فى جواز اظهار الكفر من الرسول واعتناعه من أداء الرسالة لما فى ذلك من
نفات القائد والمصلحة فى البحث .

وقوع الكبائر :- (١)

يختلف قاضى القضاء مع الأشاعرة فى القول بالكبائر فتذهب الأشاعرة الى
القول بالمحصنة من البائى فى زمن النبوة على أنه جائز قبل البحث .

- (١) الكبائر جمع كبيره وهى بحمد الكفر (١) الزنا لأنه حرام فى جميع الأديان
من لدن آدم الى عصر نبينا لأشياء الانساب وهى من الفاسد لقوله
تعالى - ولا تقيموا الزنا انه كان فاحشه وساء سبيلا (وقال الرسول :
(لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن) (٢) شرب الخمر وان قل ولم
يسكر لقوله تعالى (انما الخمر والميسر رجس من عمل الشيطان) وقال
الرسول شارب الخمر كعابد الولى رواه البيهقى (٣) وشرب الخمر
الى أن أسكر واعتقد تحريمه . (٤) الحضور مع أهل الميتة .
(٥) السرقة وهى أخذ مال الغير قدر نصاب . (٦) قتل النفس
بغير حق عدا ويدخل فيه قتل نفسه وقتل والده خشية أن يأكل ماله
(ولا تقتلوا أولادكم خشية افلاق) (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله
الا بالحق) والقتل بالحق كالقصاص والقتل بالرد والرجم .
(٧) قذف المؤمنة المحصنة (٨) كتم الشهادة عند تعين الأداء (ولا تكتموا
الشهادة ومن يتكتمها انه آثم قلبه) وقال - (كاتم الشهادة كشاهد الزور)
والكتمان مع وجود غيره بالشهادة لا يكون كبيره . (٩) شهادة الزور لأنه
جمع بين الكذب واضرار المسلم . (١٠) البيعة لأعدائهم (وهو تعدد الكذب
بالحقان) .

أكل الربا - ومال اليتيم - الرشوة (لمن الله الراش والموتى) وعقوق الوالد
يقطع الرجيم الكذب على الرسول عدا والاعتذار فى رمضان عدا ون استحلل .
مكتبة المهتدين الإسلامية
(العتبات والكبائر للمعالم الفقيه الشهير بن)

وقد استدلوا على ذلك بأفعال أخوه يوسف إلا أنهم جوزوا ذلك على سبيل الندرة والاصرار عليها جائز . (١)

وأما قاضي القضاة يذهب في ذلك الى أن المصحة من الكبائر واجبه قبل البعث ومحمد ها ويذهب الى معرفه ذلك عن طريق العقل فان العقل يحكم بأن وقوع الكبائر قبل البعث ينفر عن القبول منه .

يستند في ذلك أيضا الى الحوادث الجارية لأحوال الناس فيقول ان المادة ثبت أن وقوع ما ينفر يكون صارفا عن الاقتداء بالفعل .

ويوضح القاضي ذلك بأن المعجزة وان كانت تخفف من حال هذه الكبائر قبل البعث إلا انها لا تخرجها عن كونها منفرة ، فهو ما تكون المعجزة مع الزاه من هذه الكبائر فيكون ذلك دافعا للقبول منه وأبعد عن التنفير ، ويحل رحمه الله ذلك بالواعظ انذى تاب ، وأظهر التوبه فيذهب الى أن وعظه لا يؤثر في الناس كتأثير من استمر في الزاه عن المنفرات في جميع أحواله ، لأنه بامتناعه عن الشهوة مع تمكنه منها خوفا من عقاب الله يكون تأثيره قويا في النفوس أكثر من ذلك الذي أذنب الكبائر حتى لو أظهر التوبه .

ويقول - رحمه الله - لو كان الله جنهم الفلظه والفظاظه لمصدم التنفير فيكون تجنبه اياهم عن الكبائر أولى كما في قوله تعالى :

(ولو كنت قظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك) (٢)

(١) محمد عبده بين الفلاسفه والمتكلمين ص ٦٣٩

(٢) سورة آل عمران ، آيه : ١٥٩

كذلك يذهب القاضى الى ان الله لا يجوز أن يبعث من يعلم من حالهم وقسوع الكائن منهم بعد البعثه . (١)

وذلك يوافق مذهب القاضى فى المصممة من الكائن بعد وقيل البعثه ، ما ذهب اليه المحترمه من القول بوجوب الصلاح والأصلح فى الدين ليكون أقرب الى الانتفاع بما فى رساله من الصلاح للعباد .

مذهب الحشويه :-

يرى الحشويه جواز وقوع الكائن - سوى الكذب - من الرسول - هـ - قبل البعثه ومحداتها وجوزوا الجمع قبل النبوه . (٢)

يستدلون على ذلك بما قالوا من ان داود هم باعراهم أوربا وعشقمهم يوسف هم باعراهم المميز الى غير ذلك . (٣)

وهذا باطل لا أصل له وسوف أبين ذلك ان شاء الله فى دفع القاضى لبعض الشبهه التى توهم ذلك .

الصفائر :-

وهى اما أن تكون عن عد أو عن سهو ، واما فى التبليغ أو فى غير التبليغ .

(١) المثنى . ج ١٥

(٢) رساله فى علم الكلام - كتاب فرائض المخطوطات للشيخ المرتضى ص ٦٧

(٣) شرح الأصول الخمسه . ص ٥٧٣ . مكتبة المفتدين الإسلامية

يذهب الأشاعرة الى القول بحصه الأنبياء عن تمتد الصفات ما عدا اسماء
الحرمين منهم فقد جوز وقوعها عدا بشرط ألا ترقى الى حد استحقاق العقاب
عليها .

ويجوز كذلك على مذهب الأشاعرة وقوع الصفات سهواً إلا أنهم نفوا اصرار
الأنبياء عليها بعد التنبيه عليها ، وذلك لأن السهو لا يقدر في دلاله -
المعجز ، لأن المعجز يدل على الصدق فيما هو متذكر له عائد اليه أما
النسيان فلا حساب عليه لأن السهو يخرج الانسان عن التكليف ، ولذلك فلا
تكليف للمجنون والصبي ولا عقاب على القمل الذي وقع بطريق السهو . (١)

مذهب القاضى :-

ذهب قاضى القضاء الى القول بحصه الأنبياء من الصفات المشفرة والتي -
يستحق فاعلها العقاب عليها قبل البعث وبعدها ، وأما الصفات التى لا يستحق
فاعلها العقاب فهي جائزه على الرسل ومن المحترلة من أجازها سهواً وأبو
على من المحترلة أجازها عدا . وإنما صح وقوع الصفات غير المستحقة
عقاباً عند القاضى لأنها بمثابة الاقلال من النوافل فإن كان ذلك لا يفسر
فكذلك الصفات التى لا يستحق فاعلها العقاب ، ويقول القاضى إنما صح
ذلك لو لم تكن عزماً من الفاعل على فعل القبيح الصغير ، ويقول فى ذلك أن
الزيادة فى الفضل عما يجب فى الحادة لا يعتمد بها فكذلك الصفات التى تكون
بمثابه فهو أوزله فلا يعتمد بها ولا يؤاخذ عليها . (٢)

(١) شرح جلال الدين على الحقائق المضديه . للزيجى .

(٢) شرح الأصول الخمسة . ص ٧٥ هـ

كذلك يذهب القاضى الى عدم جواز السهو من الرسول فيما يوصيه عن الله - تعالى - وذلك لضمان القائه والمصلحة التى هى مقصود الرسالة •

وأما السهو فيما لا يتعلق بالدين وفيما هو خاص به من الاعمال فهو جائز عن حقهم • (١)

والدليل على ذلك الحديث الذى رواه البخارى (أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون) وقوله فى الحديث الذى رواه رافع بن خديج •

(أنا أنسى كما أنسى) من أمر دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشئ من رأيي فانا أنا بشر • (٢)

تعقيب :-

نرى مما سبق موافقه صفات الرسول عند القاضى للقاعدة الاعتزالية الشهيرة التى تقتضى بوجوب رعايه مصالح المباد فى كل أفعال الله - سبحانه - • لذلك وجب على الله أن يبعث بالنبوة من تنوفر فيه الشروط التى تجعله محل قبول من الخلق • فأوصاف الرسل متفقة مع وثائقيتهم • إلا أن القاضى لا يعتبر المحى من الأمور المثيرة فى حق الرسول ولذلك فهو يجوز على الأنبياء المحى وهذا هو الذى أنبأ كالأمواس فيجوز مجوز الضعف والحلل التى ربما كان يجب بهصره عليها يزيد فضلا • وخاصة لو فقد البصر بعد أن تكاملت موارفه وتقررت نفس

(١) شرح الأصول الخمسة •

(٢) تفسير النسخة • ج ٤ • ص ١١٦

نفسه أنما يحتاج إليها حينئذ في صحة الأداء . (١)

٢- أن قوله بأن الأنبياء غير محصورين عن الصفات غير المتوفرة جملة يذهب إلى القول بالتفاضل بين الأنبياء ، فيما عدا ما يتعلق بالرسالة والتبليغ وهذا ما يوافق فيه مذهب الفلاسفة في أنهم ذهبوا إلى القول بذلك إلا أن القاضي جعل عدم المحصر من الصفات غير المتوفرة أساساً في التفاضل ، وجملة الفلاسفة في الغواص التي يتصف بها الرسول .

فأفضل الرسل عند الفلاسفة من أجمعتم له الغواص الثلاثة المتقدمة في تصنيف النبي عند الفلاسفة وهو في الدرجة القصوى من درجات الإنسان ، وهي متصلة بدرجات الملائكة ، ومنهم ما يكون له خاصيتان من هذه الثلاثة وهو أقل من سابقه وقد يكون للواحد منهم خاصه واحد ، وقد لا يكون له إلا مجرد الرؤيا ، وقد يكون له من كل واحد شيء ضعيف ، وهه تتفاوت منازلهم في القرب من الله تعالى ولا تكسبه . (٢)

(١) المعنى . ج ١٥ . الفزالي . ص ٢٤٣
(٢) مقاصد الفلاسفة . الفزالي . ص ٢٤٣

البحث الثاني

شبه الطاعنين في تنزيه الأنبياء

كما سبق يفتضح أن الأنبياء محصونون من الأخطاء عند متكلمي الاسلام ،
الا أن هناك من طعن في ذلك ولهم في ذلك شبه سوف أورد بعضها مع بيان
موقف القاضي عبد الجبار عن كل ذلك لما يراه من وجوب المصحة للرسول .

أولاً : ما جاء في حق آدم عليه السلام :

الشبهة الأولى :-

قال المنكرون لقد وقع من آدم الظلم والكبائر ، وأنه مع ذلك لم يخرج
عن أن يكون نبيا مؤمنا فقد حكى القرآن عن آدم وزوجه أنهما :
(١) قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تنفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
فأنهما نسبا أنفسهما إلى الظلم الذي يقتضي الذم وأخبرا عن حالهما بأنسه
لو لم يغفر لهما فسيكونان من الخاسرين . وذلك لا يصح فيمن ذنبه
منفرد ومحبته صغيره . (٢)

(١) سورة الأعراف . آية : ٢٣
(٢) متشابه القرآن . ص ٢٧٧ . القاضي عبد الجبار .

موقف القاضى :

قال القاضى انه بين من حالهما كنهما أقدم على ما نهاهما عنه
 ربهما وان كان ذلك عند ذهابهما عن الاستدلال — عن طريق التمسك
 لأنهما لم يتناولا ما أشير اليه بالتحريم ، لكنهما دلا على ان المراه الجنس
 فظناه المين وكان الواجب عليهما ، أن يستدلا بما نصب من الدليل فيمرفا
 المراد به ، فلما ذهبا عن ذلك وأقدا على الأكل منه كانا ظالمين لأنفسهما
 لأنهما حرماها بعفرا ما حصل لهما من الثواب ، ثم قال رحمه الله (والمفوت
 على نفسه المنافع كالجالب اليها الضرر ، ففى أنه يوصف بأنه ظالم لنفسه
 ولذلك نها أنفسهما الى الظلم ووصف الظالم بأنه ظالم ليس يذم لأنه يجرى
 على طريق الاشتقاق .

ويشمل — رحمه الله — ذلك بقول المرب هو أظلم من حبه وان لم يصح
 فيها الذم ، واذا أريد به الذم صار منقولا . ويفرق القاضى بين ذلك
 وبين قول الفاسق بأنه فاسق فانه يدل على الفسق من طريق الشرع ، ولذلك
 استعمل على خلاف طريقته فى اللغه ، وليس كذلك وصف الظالم بأنه ظالم
 فلا يدل ذلك على أنهما أقدا على كبير واستحقا الذم .

وقال رحمه الله أن قولهما فى قوله تعالى (وان لم تغفرا لنا)
 محمول على ظاهرة لأنه تعالى لو لم يغفر لهما ذلك وأخذهما بمقابله لكانا من
 الخاسرين فى الحقيقة وليس فى الكلام انه لو فعل ذلك لحسن ، والتقدير فى
 القمل لا يدل على حال المقدور واذا وقع كيف يكون فى الحسن والقيح ، ولمولا
 ان الأمر على ما قلناه لوجب أن يحسن ذمهما ، وأن يجوز لهنهما ، لأن من
 استحق العقاب يحسن ذلك فيه ، وهذا باطل على لسان الأمه فى الأنبياء .

وأما قولهم بأن المحصية كانت كبيرة بدليل إخراجها تعالى لهما من الجنة فإن القاضى يرد على ذلك بقوله (لأن حرمان المصنف لا يدل على أنه على سبيل العقوبة) كما أن نزول الضرر لا يدل على ذنب لائمه قد يجوز أن يكون على طريقه المحنة والاعتبار . كما يفعل الله تعالى فى الأنبياء عليهم السلام من الأثران والأشقام . ويجوز أن يكون عقوبه فإذا انصرف الى وجوه فمن أين لنا أن ذلك وقع لهما على طريق العقوبة ؟ وكيف يصح ذلك وقد تابا وأتابا ؟ ولا يقول المخالف فى التأنيب الباطل - أنه يعاقب على ذنبه ولو جاز أن يعاقب لجاز أن تتعبد بذنبيه ولمنهمما وكل ذلك يبين أن ما فعله تعالى من الإهباط من الجنة كان على طريق المحنة والمصلحة .

الشبهة الثانية :-

قال المنكرون ان قوله تعالى :

(هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها فلما نفساها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتننا صالحا لنكونن من الشاكرين) فلما ^{وأثقلها} أثقلت صالطا جعلنا له شركاء فيه ^{فما} آتاهما (١) .

فإن ذلك يدل على أن الكفر والشرك يجوز وقوعهما من الأنبياء عليهم السلام لأنه لم يتقدم إلا ذكر آدم وحواء فيجب أن يكون الشرك ضلعا اليهما . (١)

موقف القاضي :-

يقول القاضي في ذلك (أنه كما ذكر آدم فقد تقدم ذكر من خلق منه بقوله تعالى :

(هو الذي خلقكم من نفس واحدة)

لأن ذلك عباره عن ولده ، وقد تقدم أيضا ذكر ولد آدم بقوله - تعالى :
(فلما آتاهما صالحا) • لأن المذكور بذلك غيرهما •

ثم يقول القاضي (فلما صار قوله جملا له شركاء بأن يرجع اليهما أولى من أن يرجع الى ولدهما ، وقد قال في آخر الكلام :

(فتعالى الله عما يشركون)

فهذا دليل على أن الكلام رجع الى الجميع المذكور مقدما ، ويستدل القاضي على ذلك بقوله :

فإذا تقدم ذكر أمين ، يدل الدليل في أحدهما على امتناع الحكم عليهما ، فالواجب أن يرد الحكم الى المذكور الآخر باضطراره وقد علم أن آدم لا يجوز أن يكون قد أشرك في الحقيقة وكذلك حواء ، فإذا علم في ذلك عنهما لم يبق إلا رجوع الكلام الى المذكور الآخر)

ويقول رحمه الله (ان تقدير الكلام انه خلق كل نفس منكم من نفس واحد ، الذكر والانثى وجعل منها زوجتها من النفس الواحد ، ثم ساق الكلام في وصف آدم وحواء . وبين أنهما دعوا الله أن يرزقهما ذرية صالحه أو ولدا صالحا ، وأراد بذلك الجنس دون ولد واحد .

فقال تعالى : (فلما آتاهما صالحا)

يعنى فلما أجاههما بما طلبا فرزقهما الولد الصالح المشتمل على الذكر والانثى (جعلاً له شركاء فيما آتاهما) يعنى الولد الذى رزقهما دونهما ، ونفس ذلك صح تعلق قوله تعالى :

(فتعالى الله عما يشركون) بالجمع ، لأنه اذا أريد به الذكر والانثى من الأنفس المخلوقة من النفس الواحد ، صلح رد الكلام اليهما بذكر التثنية ، وأذا أريد به الأنفس المخلوقة التى هى جمع صالح وصفهما بالجمع .

ثم يفسر رحمه الله العباد بالصالح هنا فيقول ان يكون صحيح الجسم قويا ، ولا يمتنع ذلك من أن يكون مشركا . وقال ان أراد صالحا فمضى الدين فلا يمتنع ان يكون كذلك ثم يقع منه الشرك بمعد ذلك)

ما جاء في حق ابراهيم — عليه الصلاة والسلام — :

(١) قال المنكرون لمصمه الأنبياء أن قوله تعالى — :

(وان قال ابراهيم رب ارنى كيف تحيى الموتى قال أولم تؤمن) (١)

تدل على جواز الجهل بالله في حق الأنبياء •

موقف القاضي :-

يقول القاضي (ان طلبه من الله تعالى أن يريه عيانا من غير تمسدرج كيف يحيى الموتى لا يدل على أنه لم يؤمن ولم يحرف به . لكنه أراد بذلك الأزد ياد من الايمان • فهو بمنزلة أن يطلب منه - تعالى - شمس الصدر بالأطراف وهذا ما يحسن طلبه • ويستدل رحمه الله - بقوله تعالى (قال أو لم تؤمن قال بلى)

ويقول القاضي (أن مشاهدته احياء الموتى على طريقه التدرج المقتاد في باب الدلالة ضرب من الظهور والكشف لا يمتنع منه ان يطلب الرسول من الله تعالى أن يفعله ليؤداه طمانينه قلب وشرح صدر • (١)

٢- تمسك المتكبرون كذلك بما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى :
(فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي) (٢)

على أنه يدل على وقوع الكبر من ابراهيم :

موقف القاضي :-

قال القاضي ان ابراهيم كان يستدل بذلك على وجود الله لأن ذلك وقع منه في حال النظر • ولذا قال بعده (فلما أفل قال لا أحب الاقلين) •

(١) متشابه القرآن ص ١٣٥ • ١٣٦

(٢) سورة الانعام • آية : ٧٦

فاستدل بحركته ونفيته على أنه ليس برب وكذلك قوله في الشمس والقمر ، ودليل ذلك ما قاله في آخره (انى برئى ما تشركون انى وجهى للذى فطر السماوات والارض ضيفا وما أنا من المشركين)

وعلى ذلك نفى عن نفسه الاشراك بالله والكفر بما يوضح أن ما كان منه مسبقا كان على سبيل الاستدال بالله عن طريق السماوات والارض . (١)

٣- كذلك قال المفكرون ان فى قوله تعالى - حكايه عن ابراهيم :-

(بل فعلهم كبيرهم هذا)

ما يدل على وقوع الكذب من ابراهيم ، لأن الذى كسر الأصنام كما جاء به ظاهر ، قوله تعالى :

لَا كِبَرًا

(وتالله لا كِبَرًا لهم لعلهم اليه يرجعون) (٢)

هو ابراهيم نفسه وكان جوابه غير مطابق للواقع ما يدل على الكذب .

موقف القاضى :-

ذهب القاضى الى أن ما كان من ابراهيم كان توبيخا لهم على أن الذى -
يمجدونه لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ، والا كان نطق وكذب ابراهيم ، ودل على

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن . ص ١٣٣

(٢) سورة الأنبياء . آية : ٥٧ ، ٥٨

أنه الكاسر للأصنام ، ويدل على ذلك قوله بمدة :

(فأبألوهم ان كانوا ينطقون) قال (ثم نكسوا على رؤوسهم) ثم قال

بمدة :

(أفتمهدون من دون الله مالا يفتمكم شيئاً ولا يضركم أف لكم ولمسلاً

تمهدون من دون الله) (١) .

وكذلك يدل على صحة ما ذهب إليه القاضى ، وذلك انه لمن السخيف أن يهت

الله ما يقع منه الكذب لأنه حينئذ لم يأمن أن يكذب ضد دعوه الى الله .

ما جاء فى حق موسى - عليه الصلاة والسلام - :

(١) ان موسى قد أمر بالمصيه حيث قال للسحرة فيما حكاه عن القرآن الكريم

(ألقوا ما أنتم ملقون)

وهذا يدل على وقوع المصيه من الأنبياء وذلك بالأمر بها فان الأمر بالمصيه

مقصده .

موقف القاضى :-

يقول القاضى أن قول موسى ليس على وجه الأمر لكن على وجه التمرير بأنهم

مبطلون وأن باطلهم يتكشف بما سيأتيه فهو قريب من تحدى الأنبياء بالمعجزات (٢)

(١) سورة الأنبياء . آيه : ٢٣ . ٢٤ : ٢٦ : ٢٧

(٢) تنزيه القرآن عن المظالم ، لقاضى القضاء . ص ١٨٠

٢- قال المنكرون ان قوله تعالى (فوكره موسى فقتل عليه) . (١)
يدل على وقوع القتل من الأنبياء لمن لا يحل دمه من الناس ، وهذا قاذح
فى عصمه الأنبياء .

موقف القاضى :-

يقول القاضى أن وكروه كان على وجه الرفع لما أراد مخاطبته ، ولم يكن
فى ظن موسى أن هذا يومى الى قتله ، ويشل القاضى ذلك بما فى الشاهد
من أن الوالد قد يوصى ولده بالضرب فيومى به ذلك الى موته ، وما وقع من
موسى كان من الصفات التى يجهزها القاضى على الأنبياء ولذلك قال :
(هذا من عمل الشيطان) .

وأما ما ذكره صاحب المواقيت من أن ذلك كان قبل النبوة (٢) فهذا مما
آراء لا يثبت مع عصمه الأنبياء ، وذلك لأن القتل من الكبائر ومعنى ذلك
صحة صدور الكبائر عن الأنبياء قبل البعث وهذا من المنفرات التى تصرف
الناس عن القبول منهم بعد البعث .

وعلى ذلك ما ذهب اليه القاضى من أن القتل وقع منه مع عدم القصد الذى
ذلك فأنى آراء صحيحا كافيا فورد الشبهة لاثباته وعصمه الأنبياء عن الكبائر
قبل البعث ومعدّها كما ذهب اليه أكثر المتكلمين ، وعدم خروجه على حد المقل .

(١) سورة القصص . آية : ١٥

(٢) المواقيت . ص ٣٦٢ . طيمة بيروت .

(٣) قال المنكرون ان قوله تعالى :-

(يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي) (١)

يدل على وقوع المنف من الأنبياء فضلا عن أن يكون أخيه .

موقف القاضى :-

يقول القاضى أن حقيقة ذلك كما جاء فى القرآن الكريم هو أن موسى أخذ برأسه يجره اليه ليظهر لبني اسرائيل غضبه عليهم . وشئ ذلك يحسن كما يحسن ان يأخذ نفسه والذى كان من موسى (ص) هو أرادته ان يفعل ما يقوم مقام الغضب والانكار بدلا من أخذ رأسه . كما أن ظاهر القرآن لا يسدل على وقوع القتل من موسى وان اظن هارون وقوع ذلك فيه .

(٤) قال المنكرون ان فى قوله تعالى :-

(وانظر الى الهك الذى ذلت عليه عاكفا لنحرقنه ثم لننسفنه فى اليم سففا) (٢) .

وذلك على المجمل الذى اتخذه الها ما يدل على وقوع الشرك من الأنبياء .

موقف القاضى :-

يقول القاضى أن مواد موسى (ص) من ذلك هو التصحى لاتخاذ المجمل الها دليل ذلك ما جاء فى بقية الآيه .

(١) سورة طه . آيه : ٩٤

(٢) سورة طه . آيه : ٩٧

وقبل ان انتقل الى شبهه اخرى لى وقفه هنا على رد القاض لهذه الشبهة
ذلك ان رده هنا جاء ضعيفا واهيا ولوان قرأ السورة جيدا لمعرف ان الذى
وجه له هذا التوجيه هو السامرى وليس هارون وعلى ذلك فلا يكون هناك
اساسا للشبهة أصلا ، وحقيقه ذلك كما جاء فى كتابه المميز قوله تعالى :

(قالوا ما أخفنا موعدك بملكنا ولكنا حملنا أوزارا من ربنا قوم فقصدوا فظنوا
فكذلكلقى السامرى ، فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار فقالوا هذا
الهكم واله موسى غنى ، أفلا يرون ألا يرجع اليه قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا ،
ولقد قال لهم هارون من قبل يا قوم انما فتنتم به وان ربكم الرحمن فاتبعوني
وأطيعوا أمرى ، قالوا لن نبرج عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ، قال
يلفكون ما صنعت اذ رأيتم ضلوا ، ألا تتبين أفعصيت أمرى ، قال يا بنو آدم
لا تأخذ بلحيتى ولا برأسمى اتى غشيت ان تقول فرقت بين بنى اسرائيل ولم ترقب
قولى ، قال فما خطبك يا سامرى ، قال يعصرت بما لم يصبروا به فقبضت قبضه
من أثر الرسول فبززتها وكذلك سولت لى ^{نفسى} فقال فاذهب فان لك فى الحياة
أن تقول لامساس وان لك موعدا لن تخلفه وأنظر الى الهك الذى ظلت عليه
عاكها لنحرقنه ثم لننصفن فى أليم نفا ، انما الهكم الله الذى لا اله الا هو
وسبح كل شئ علما) (١)

فالآيات تدل على أن المخاطب هو السامرى الذى صنع المجل ليمبده .

(١) سورة . طه : الآيات من ٨٧ الى ٩٨

ما جاء في حق شبيب :-

١- قال المنكرون أن قوله تعالى :-

(قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شبيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتمودن في ملتنا) (١)
يدل على أن ملتهم كان عليها شبيب من قبل وذلك كهم .

موقف القاضي :-

قال القاضي قد صح أن الكفر لا يجوز أن على الأنبياء وعلى ذلك فيكون المراد بالآية الكريمة أو لتدخلن في ملتنا على وجه التهديد ولذلك كان جوابه صـ (قال أولو كما كارهين)

ويقول رحمه الله - مستشهدا بما في اللغة أنه " قد يقال عاد في كذا إذا ابتدأه كما يقال ان زيدا عاد إلى ما يكرهه أو يحبه وإن كان من قبيل لم يفصل)

٢- كذلك قال المنكرون ان في قوله تعالى :-

(وما يكون لنا أن نمد فيهما إلا أن يشاء الله ربنا) (٢)

(١) سورة الأعراف . آية : ٨٨

(٢) سورة الأعراف . آية : ٨٩

يدل على تجويز ان شاء الله عوده شبيب الى ملتهم مع أنها كفر ، وهذا يدل على وقوع الكفر من الأنبياء .

موقف القاضي :-

يذهب القاضي الى أن المراد بذلك التيميد مملقه بالمشيئة التي يعلم أنها لا تكون .

قوله تعالى :-

(ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط) (١)
ويقول القاضي أنه يحتمل أنه أراد الله الملك التي هي الشرائع ويجوز أن يعبد الله بمثلها بعد النهي على وجه النسخ . (٢)

ما جاء من شبه حول قصه داوود :-

(١) قال المنكرون بما كان في التوراه من قصه داوود وزواجه من زوجته أوربا ، وأنه عليه السلام عرضه للقتل فيها الى غير ذلك مما يدل على وقسوع المماص من الأنبياء .

-
- (١) سورة الاعتراف . آيه : ٤٠
(٢) تنزيه القرآن . ص : ١٥٠

موقف القاضى :-

يقول القاضى ان صحه هذه القصه ان هذه المرأة التى رغب فيها داود قد صارت بلا زوج بعد قتل زوجها فخطبها داود بعد ان خطبها غيره فسكت امرأة اوريا اليه ولم يسأل عن خطبتها هذه فصار عدم السؤال منه والاستفسار لامرأها ذنبا صغيرا ، وانما كان المتاب من الله تعالى وتنبههم من حيث صار غافلا عن خطبه من سبقه ، وكان يمكنه ان يستعلم عنها ولا يقدم على الخطبه بعد تلك الخطبه . (١)

٢- تمسك المنكرون بظاهر قوله تعالى :-

(وداود وسليمان اذ يحكما نقي الحراث ان نفثت فيه غم القوم وكسبا لحكمهم شاهدان ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) (٢)

وقصه هذه الآية ان زرعاً او كرمها تدلت عنا قيده نفثت غم غير صاحبه فأكلت ثماره الموشكه على الجنى ، ورفع هذا الأمر الى داود - عليه السلام - لصاحب الحراث بالغمم عضا عن زرع الذى أتلفته الغم ليل فقال سليمان أرى ان تدفع الغم الى أهل الزرع فينتقمون بألبانها وأولادها وأشجارها عظم حين ان يدفع الحراث الى أهل الغم فيقومون على زراعته وتربيته حتى اذا صار كيوم ان نفثت فيه الغم فأتلفته يرد لصاحب الماشيه ماشيته ولصاحب السزوع زرعته .

(١) تنزيه القرآن . ص ٣٥٧

(٢) سورة الأنعام . آية : سورة الأنبياء . آية : ٧٨ : ٧٩

قال المنكرون للمصنف في ذلك انه لو كان داوود مصيبا في حكمه ما قال الله تعالى :-

(ففهمناها سليمان)

موقف القاضي :-

قال القاضي ان الذي فهمه سليمان نسخ لما كان حقا في وقت داوود - والنسخ - كما سبق - لا يدل على المخالفة في الكلام ، وعلى ذلك فما حكم به داوود كان مصيبا في وقته ، وكذلك ما كان من سليمان كان حقا لأنفسه نسخ لما كان في وقت داوود . (١)

ولذا قال القاضي ان ظاهره ليس أنهما حكما في القضية المذكورة وأنه تعالى عالم بحكمهما ، وأنه فهم سليمان ، ولا يدل شيء من ذلك على ما ظنه القوم لأنه تخصيصه سليمان بالذكر لا يدل على أنه لم يفهم داوود ، ولم يدل له على الحق ، ولو كان صحيحا انه أخطأ في القضية فلا يدل ذلك على أنه تعالى أضله ، لأن مع البيان قد يجوز أن لا يتبين المكلف على بعض الوجوه) .

ويذهب القاضي في تفسير هذه الآية بذهب ابو على الجبائي فيقول ان المراد بهذه الآية انه تعالى قد كان نسخ الحكم الذي حكم به داوود على لسان سليمان وأنزل عليه النسخ لذلك والزمه ان يحرف داوود ذلك .

(١) انظر تنزيه القرآن عن المطاعين ص ٢٥٨ ، ١٥٠ ، ٣٥٢ ، ٢٦٦ وذلك على ترتيب ما سبق .

ولذلك خصه بفهم المنسوخ أما غير هذا الحكم وهو الناجح لما سبق فيعرف من قبل سليمان • وهذا لا يمنع ان يكون داود مصيبا في حكمه وان حكم بالمنسوخ • لانه ليس لديه دليل على نسخه • ولذلك قال تعالى :
(وكلا آتينا حكما وعلما)

ولو كان قد أخطأ أحدهما في الحكم لما صح منه تعالى الثناء عليهما جميعا^(١) والنسخ جائز لقوله تعالى :-

(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)^(٢)

وأما ما قيل من أن داود كان يعلم الحكم الا انه سكت عنه وأفتى بخسره احتجنا لانه سليمان رجاء أن يحكم به وتقر عينه بما حكم • فاني لا أرى ذلك صوابا هنا لأن ذلك تمحيه^(٣) لا تجوز على الأنبياء كما أن قوله تعالى : (وكلا آتينا حكما وعلما) يدل على ما قال به القاض لأن هذا القول يدل على أن كلا الحكيم من عنده الله وليس بأن ما حكم به داود عن نفسه احتجنا لولده •

ما جاء في حق سليمان عليه السلام :-

(١) تمسك المنكرون بما فسروه خطأ في قوله تعالى :-

(ولقد فتننا سليمان والقينا على كرسيه جسدا ثم أناب)^(٤)

(١) متشابه القرآن • ص ٥٠٣

(٢) سورة البقرة • آية : ١٠٦

(٣) التمهيد الاخفاء • والمصنف ذهاب بغير القلب •

(٤) سورة ص آية : ٣٤

قالوا ان ذلك يفيد انه عزل عن النبوه وسار على كرسيم بعض الشياطين . -
ويستدلون بذلك على وقوع الذنب منه .

موقف القاضى :-

يستنكر قاضى القضاء ما فسوه المنكرون ، لهذه الآيه ، من أن سليمان
يمزل ويؤخذ خاتم ملكه ويصير الى بعض الشياطين ، ويطأ ذلك الشيطان
نساءه ويقول ، ان ذلك مما لا يجوز على الأنبياء ، وقد رفع الله قدرهم
عن ذلك .

وأما حقيقه هذه الآيه كما يراه قاضى القضاء ان سليمان وقد أعطاه
الله من القوة تفكر فى كثير نساءه وماليكه فقال انى لأطأهن فى ليله واحد
فيحبلن ويحصل لى من الأولاد الحدود الكثير ، ففعل ولم تحبل منهن الا واحد
وولدت جسدا غير كامل الخلقه فحمل ذلك الجسد على كرسيمه فنهبه عند ذلك
على ان الذى فعله من التمنى كالذنب وانه قد كان من حقه ان ينقطع الى
الله - تعالى - فيما يرزق من الأولاد قل أو كثر فأنا ب عند ذلك وتناوب
ما كان منه (١) .

وقد حكى عن رسولنا الكريم سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم ما يشبهه
ما قاله القاضى الا ان الرسول الكريم علق ذنب سليمان على عدم قوله ان شاء
الله لقوله - صلى الله عليه وسلم ((فوالذى نفس محمد بيده لو قال ان شاء
الله لجاهدوا فرسانا))

(١) انظر تنزيه القرآن عن المطاعن ص ٣٥٩ فى تفسير سورة ص

وعلى ذلك فالذى كان من سليمان — عليه السلام — هو تركه المشيئة وهذا فيه خلاف الأولى فعمده سليمان — عليه السلام — ذنباً واستغفر منه وهذا لا يقدح فى المصحة . (١)

٢- تمسك المنكرون بقوله تعالى (رب اغفر لى وهب لى ملكا لا ينهى لأحد من بعمى أنك انت الوهاب) (٧)

على أن ذلك يدل على رغبة الأنبياء فى الدنيا وعلى ما يجزى مجرى المناقصة والحد والحسد .

موقف القاضى :-

يرى القاضى انه ليس فى ذلك ما يشبه الحسد المذموم لأنه يكون حاسدا اذا اراد ضم نعيم غيره اليه ، فأما اذا اراد لنفسه أعظم المنازل من الله تعالى ابتداء مع ارادته بقاء سائر النعم فى أهلها فلا وجه ينكره ، وليس فسى ذلك حسداً أو حقداً على أحد . ويذهب القاضى الى أنه لا يحتج وهو نسبى أن يرغب الى الله عز وجل فيما يظهر به فضله وكرامته عند الله ، ولذلك — قال تعالى :

(فسخروا له الریح)

الى سائر ما ذكر مما يدل على انه أجاب دعاءه ، وأظهر فضله بهذه الأمور التى اغتنس بها .

(١) انظر كتاب القول السديد فى علم التوحيد للشيخ محمّد ابن دقيقه ص ٢٨٣
(٢) سورة . من . آيه ٣٥

ومن ناحية أخرى يرى الفخر الرازي بذهب في تفسير ذلك الى أنه لو كانت نفس سليمان ملتفتة الى ملكه الدنيا فقد قال ما حكاه عنه القرآن من قوله تعالى:

(رب أغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من عبادي)

أي حتى أنزله فيقر قلبه عنه فيزول مشغل الالتفات اليه فيخلص لطاعته والاشتغال بعبادته . (١)

الا انني من جانبي أرى أن تفسير الرازي هذا وأن كان يمدح سليمان عن أن يكون حاسدا حاقدا لكنه من ناحية أخرى يقدح في اخلاص سليمان في طاعته الله لو لم يعطه من الملك ما أراد لأنه سيظل ملتفتا الى ملكة الدنيا .

كما أن هذا الكلام ينقصه الدقة حيث أن الملك الذي طلبه سليمان عليه السلام — لم يكن ملكا في النقي المادي أو منح الحياة الأخرى التي قد تتوفر لدى غيره من الناس . لكن ملكه الذي طلبه كان يمثل في السلطة على الجن والشیاطين والرياح .

وبدل على ذلك حديث الرسول الكريم الذي أخبر فيه بأن الشيطان قد عرض له في الصلاة وربه في المسجد ثم أطلقه احتراماً لرغبة سليمان — عليه السلام

ما جاء في حق يوسف :-

أورد الباحثون في حق يوسف عليه السلام شهباً عدة نوجز بعضها مع بسمان موقف القاضي منها .

(١) انظر حكمة الأنبياء للفخر الرازي ص ٩٢

١- تسك الضكرون بقوله تعالى ء حاكيا عنه ء وعن امراء المزيز :

(ولقد همت به وهم بها) (١)

علوان ذلك يدل على المعزم على الزنا من الانبياء وهذا مما يتنافى مع الحصة .

موقف القاضى :-

يذهب القاضى الى ان الهم لا يكون على حقيقته لانه ليس فى ظاهر الآيه
اضافه الهم اليهما مطلقا لقوله تعالى :

(لولا ان رأى برهان ربه)

فيكون حقيقه ذلك انه لولا رويته البرهان لقد همت به وهم بها ء كما
يقول القائل: فلان ضرب غلامه ضربا لولا انى استنفذته من يده .

وعلى ذلك ينكر القاضى وقوع الهم من يوسف - عليه السلام - على الحقيقة
ويستدل القاضى - رحمه الله - بأنه تعالى وصفه بأن صرف عنه السوء
والفحشاء ولو كان هم فى الحقيقة كما يقول القاضى بأنه عزم على موافقتهم
وأظهر ذلك لكان ذلك من الفحش المظيم فكان لا يصح وصفه بأنه قد صرف
عن الفحشاء .

وقال رحمه الله أن سائر ما ذكره تعالى فى تنزيه يوسف - عليه السلام - فى
السورة يدل على ذلك لانه تعالى وصفه بأنه يجتبيه بقوله تعالى :

(وكذلك يجتبيك ربك وحليمك من تأويل الأحاديث) (٢)

(١) سورة يوسف . آيه : ٢٤

(٢) سورة يوسف . آيه : ٦

وهذه صفه من لا يمزج على القواحي •
 ووصفه انه من عبادة المخلصين وذلك فى قوله تعالى :

(كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) (١)

وذلك ايضا لا يليق به الاقدام على المزم على الزنا •

كما أنه أخبر تعالى عن النموة أنهم قتل :

(حاش لله ما علنا عليه من سوء) (٢)

ولو كان قد عزم • وقصد مقصد الزنا لم يصح ذلك •

كما أنه تعالى حكى عن امرأة العزيز أنها برأت يوسف بقولها :

(أنا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين) (٣)

وكل ذلك يدل على أن الهم ليس على الحقيقة عند القاضى •

الا أننى لى وقفه هنا وهى أن الله تعالى اكد الخبر عن الهم باللام وقصد
 فى قوله تعالى : (لقد) ولذلك وجب حمل الهم هنا على الحقيقة وليس
 على سبيل المجاز كما أن المثال الذى أورده القاضى لا يخدعه لأنه يفيد وقوع
 الضرب فعلا • وعلى ذلك تقيس عليه وقوع الهم فعلا من يوسف • الا أننى
 يمكن أن أقول ان هذا لا يقيد فى نزاعه لأنه لا يرقى الى حد الزنى كما
 ادعى المتكرون •

(١) سورة يوسف • آيه : ٢٤

(٢) سورة يوسف • آيه : ٥١

(٣) سورة يوسف • آيه : ٥١

وقد ذكر الرازي الوجوه التي ذكرها الباحثون في البرهان الذي رآه يوسف عليه السلام - فقد ذكروا في ذلك وجوهاً ثمانية :-

(١) انها العصمة التي عصم الله بها أنبيائه فهي الآداب التي أدب الله - تعالى - بها أنبياءه فصانت نفوسهم من الأرجاس .

(٢) أنه حجه الله في تحريم الزنا وما يكون من عقاب الزاني .

(٣) أنه رأى في سقف البيت مكتوباً (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشه وساء جبيلا)

(٤) ان يقتضي النبوه المنع من ارتكاب المحاصي .

(٥) عن زين العابدين كان في البيت صنم فألقت عليه نوما وقالت استحي منه فقال يوسف - عليه السلام - (تمتحن من الصنم فأنا أحق ان امتحن من الواحد القهار)

(٦) انه سمع قائلاً يقول (أنت مكتوب من الأنبياء وتعمل عمل السفهاء) .

(٧) انه سمع قائلاً يقول (يا ابن يعقوب لا تكن كالطير فاذا زنا ذهب الله ريشه)

(٨) عن ابن عباس أنه رأى صورة الملك وقيل صورة يعقوب عاضاً على أنامله . (١)

على أني أرى أن الوجوه الثلاثة المتقدمه الأول والثاني والرابع هم الأقرب الى القول بعصمة الأنبياء لأنه بمقتضاها يكون الهم ليس على الحقيقة التي ترقى الى الزنى لأنه لو كان كذلك ثم بعد عزمه على وقوعه عصمه الله منه لما كان في ذلك اقتناعاً في رد الشبهة .

الشبهة الثانية :-

تمسك المنكرون بقوله تعالى حكاية عن يوسف :

(اجعلني على خزائن الأرض اني خفيظ عليم) (١)

(١) انظر عصمة الأنبياء للإمام فخر الدين الرازي . ص ٦٠

(٢) سورة يوسف . آية : ٥٥

على أن يوسف - ص - مدح نفسه بذلك ، ومدح النفس مكروه ومنهى عنه
بقوله تعالى :

(فلا تزكوا أنفسكم) (١)

وكذلك قالوا كيف يجوز للنفس أن يتولى من قبل الكفار .

موقف القاضى :

يذهب القاضى فى رد هذه الشبهة الى أن مدح النفس يحسن اذا كانت
الحاجة اليه ماسة ، وعلى ذلك يكون المودح بالمدح هنا الوجه الذى يقع
به المنفعة والمصلحة ، وعلى هذا قال - صلى الله عليه وسلم -
(أنا سيد ولد آدم ولا فخر) . فنهى بقوله ولا فخر على أن مراده
ليس مدح النفس ، ولذلك ذهب القاضى الى أن يوسف أظهر ذلك لما كسان
فى توليه أمر الخزان من المصلحة خصوصا فى تلك السنين الشديدة .

وأما ما قالوه من تولى ذلك من قبل الكفار فذهب القاضى الى أن ذلك جائز
بل مطلوب لما فيه من المصلحة للجهاد المؤمنين ، فإن قيام يوسف (عليه السلام)
- على شأن الخزان فيه نفع لمبدأ الله من قومه وغيرهم ممن يردون
على مصر طلبا للموت . (٢)

وهذا ينطبق تماما مع المذهب المعتزلى من كون البهشة من أجل مصالح
الجهاد .

الشبه الثالث :-

قال المنكرون أن ما حكاه سبحانه وتعالى - من قول يوسف :

(انكم لسارقون) (١)

على أخوته يدل على وقوع الكذب من الأنبياء لأنهم غير سارقين في الحقيقة وهذا يقدح في المصحة .

موقف القاضي :-

قال القاضي - رحمه الله - ان يوسف جعل الساقية في رجل أخيه فكان ذلك من قبله كما أخبر بذلك القرآن الكريم ، فأما القول انهم سارقون يجوز أن يكون من قبل المؤمن لا من قبل يوسف وعلى ذلك نفى القاضي صدور الكذب من يوسف - عليه السلام - على الحقيقة . (٢)

الا أنى أرى أنه في صدور الكذب ، وكونه قادحاً في عصمة الأنبياء بحث : فقد ثبت في الحديث الصحيح ان رسول الله - ص - قد أسند الكذب الى خليل الله ابراهيم ابن الأنبياء عليه السلام - وإذا كان الكذب ثابتاً وقوعه من بعض الأنبياء فإن قدحه في المصحة لا يكون على إطلاقه ، بل يؤخذ فيه اعتبار المصلحة ، وهي القاعدة المحترمة عند طائفة الاعتزال .

وقد جاء في الحديث الصحيح المتفق عليه :

(عن ابي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : لم يكذب ابراهيم النبي - عليه السلام - قط الا ثلاث كذبات انتسبن

(١) سورة . يوسف . آية : ٧٠

(٢) المرجع السابق . ص ١٩٤

فى ذات الله : قوله : (انى سقيم) وقوله : (هل فعلهم كبرهم هذا)
 وواحدة فى شأن سارة ... الحديث) شفق عليه . (١)

ما جاء فى حق يعقوب عليه السلام :-

(١) قال المنكرون كيف يجوز من يعقوب ان يحزن كل هذا الحزن على يوسف
 وهو نبي وذلك يصرفه عن أمور الآخرة .

موقف القاضى :-

يذهب القاضى الى أن للوالد محبة ولده والسرور بأحواله وخاصة لو كان
 على صفات يوسف أو ما يقاربها ، وقال ايضا أنه يحتمل أن يكون يعقوب —
 عليه السلام — قد ظن أنه قصر فى حمايه يوسف — عليه السلام — وفرد نفسه
 تسليمه الى اخوته فتضاعف حزنه لذلك ايضا .

وانى من جانبى أرى أنه لا يجوز أن يصدر من يعقوب عليه السلام — ان يتهم
 نفسه بالتقصير ، وأن ما حدث ليوسف — عليه السلام — كان بسبب تقصيره
 ويعقوب من — نبي يعرف أن كل شئ واقع على مقتضى قدر الله — تعالى —
 ولكن الرد المصائب فى هذا أن حزن يعقوب — عليه السلام — كان لمواصل
 عده أهمها :

(١) كتاب ذكر الأنبياء وفصلهم — صحيح مسلم .

١- انه والد وكل والد يحزن على فقد ابنه ، ولا حرج عليه في ذلك أن يكون نبيا ، فالنبي يشر ، ولقد ثبت حزن خاتم النبيين محمد - عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام - على ابنه ابراهيم - عليه السلام .

٢- قد يكون الاعتراض ليس على حزنه ، بل على شدة حزنه ، وذلك يجاب عنه بأن الحزن ، انما يكون على قدر الفقد الضائع ، ومقتضوب عليه السلام - كان قد عرف أن ابنه هذا سيكون نبيا - بمشيئة الله تعالى - لذا كان حزنه عظيما حيث كان الفقد عظيما .

٣- وما يسوع شدة حزنه - عليه السلام - على فقد ابنه - عليه السلام - أن الأب - عليه السلام - كان موقنا أن ابنه حين لم يمت ، لذلك علق قلبه به ، وعاش على أمل أن يراه ، لذلك كان حزنه عظيما حيث لم يفقد الأمل في أن يريه الله عليه .

٤- بذلك يكون حزن يعقوب على ابنه - عليهما السلام - حزنا محسودا ، لأنه ليس حزنا على دنيا أو شيء من متاعها ، بل هو حزن يتصل بمصالح الناس ، فقد كان حزنا على نبي من أنبياء الله - تعالى - يرجو يعقوب - ص - على يديه الخير والصلاح للناس .

(٢) قال المنكرون أن في قوله تعالى على لسان أخوه يوسف ليعقوب :

(انك لفي ضلالك القديم) (١)

فقد نسبوه الى الضلال ، قبلا صحت ذلك وهذا يقدح في محضه كجس .

قال القاضى فى ذلك :

ان الضلال فى الله هو " الذهاب عن الشئ الذى فيه نفع " فأرادوا بقولهم :

(انك لفى ضلالك القديم)

اى انك تجرى على عادتك فى المدول عما يتفكك ، ومثل ذلك مما يجوزه القاضى فى حق الأنبياء فى أمور الدنيا .

(٣) قال المنكرون ان فى قوله تعالى :

(ورفح أبويه على العرش وخروا له سجدا) (١)

ما يدل على سجود الأنبياء لغير الله مما يفضى الى الشرك بالله والكفر ، وهذا يقدح فى محبة الأنبياء .

موقف القاضى :

قال القاضى ان سجودهم ليوسف - عليه السلام - يكون لما وصل اليه من النعم العظيمة التى انعم الله بها عليه فيكون السجود فى الحقيقة لشكر الله وأما أضافته السجود اليه لما أن يوسف هو سبب تلك النعم كما يضاف السجود الى القبلة .

ويرى القاضى ايضا أن السجود وقع منهم على وجه التحظيم له فان ذلك يحسن على بعض الوجوه .

ويذكر القاضى انه قيل ان الله تعالى ذكر السجود وأراد الخضوع .
الا أنى أرى هنا أن كل هذه الردود التى قال بها القاضى غير مستساغة .
والجواب الصحيح فيما رأى :-

أن السجود كان بأمر من الله تعالى - . وحين يكون السجود لفير الله
- تعالى - بأمر منه - سبحانه - فانه يشتمل على أمرين :

الأول : انه سجود تعظيم واكبار وليس سجود عبادة للمسجود له .
الثانى : ان هذا السجود يحتوى على عبادة لله تتمثل فى طاعته وتنفيذ أمره -
سبحانه . فهو اذن يحتوى على تعظيم وعبادة . التعظيم لسنن
وقع المسجود له ، والعبادة لله سبحانه .

والموجع فى كلا الأمرين هو الى طاعة الله - تعالى - ، وقد وقع مثل ذلك
لادم - عليه السلام - من الملائكة ، حيث عظم الملائكة آدم - عليه السلام -
وأطاعوا الله عز وجل - ومثل ذلك يقع فى تعظيم الكعبة ، والحجر الأسود ،
وانما هذه وذلك حجارة لا تضر ولا تنفع ، ومع ذلك فتعظيمها واجب .
على الصورة التى أراد الله - سبحانه - لأن المقصود الاصلى من وراء ذلك
انما هو عبادة الله وحده . وذلك بالطاعة والانقياد له وتنفيذ أوامره - تبارك
وتعالى - . صمد فقد ذكر قاضى القضاة أن سورة يوسف عموما شتمله على
كثير من آداب الانبياء من مثل :

١- الصبر على كتمان رؤيا يوسف - ع - عن ذكرها لأخوته والكتمان علمسى
ذلك صعب لكنه احتمله تحوزا من حسدهم .

٢- أن يعقوب جاء بيوسف - عليها السلام - على أخوته لئلا يمتوحشوا مسح
خوفه منهم .

- ٣- انها تبين كيف أن يعقوب - ص - احمل اخوه يوسف بعد فملمهم ولم يجازهم على ما فعلوا .
- ٤- كيف تشدد يوسف - ص - في الاحتراز عن امراء العزيز واحتمل لذلك الحس الطويل حتى ظهرت براحته وعرف الكل غفته .
- ٥- كيف أن يوسف - ص - تمهل في تخليص أخيه منهم وصبر عليهم .
- ٦- كيف كانت معاملته حسنة لأخته حين ظفر بهم .
- ٧- كيف وصلوا الى ازاله الخفة عن قلب ابيه وصبر الى أن ظفر بالوقت السدي أمكنه فيه احضاره عنده على أحسن الوجوه .
- ٨- كيف كان صبر يعقوب - ص - في غيبه يوسف - ص - وكذا أخيه وهو كالراجي لمودتها والاجتماع معها .
- ٩- كيف كان من يوسف - ص - الحفو وقبول الحذر عند القدرة من اخوته وقد فعلوا فيه ما فعلوا .
- ١٠- وكيف أن يعقوب - ص - قبل عذرهم وزاد على ذلك أن دعى به ان يخفر له :

(قال سوف أستخفر لكم ربى . انه هو الغفور الرحيم) (١)

ولكنى أرى انه كان الأول من ذلك أن يذكر القاضى استخفاف يوسف عليه السلام لأخوته فان غفوا يحقوب قد يكون للجبله دخل فيه ، حيث هم أبناءه وهو أبوه ، وطبيعة الأبوة تقتضى التحمل من الأبناء .

أما يوسف عليه السلام - بعد ان وقع عليه من الآلام ورأى منهم القسوة الشديدة التى وصلت الى حد إرادته قتله ، ثم بعد ذلك يغفوا عنهم - ويستغفر الله لهم كما جاء عنه فى قوله تعالى :-

(قال لا تثريب عليكم اليوم ، يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين) (١)

ما جاء فى حق نبيينا صلوات الله وسلامه عليه :-

أشرنا فيما مضى من سطور أهم الشبه التى أوردها المنكرون للنبيـــــوه أو الخلائعون فى عصمة الأنبياء وقد رأينا مدى التوفيق الذى حققه القاضى - رحمه الله - فى هذه الردود ، فقد وفق توفيقاً بعيد المدى فى هذه الردود ، ولا ينقص من هذا التوفيق الملاحظات التى أوردها على ردة تلك .

ثم بعد ذلك ننقل الى الحديث عن أهم الشبه التى أوردها المنكسرون ضد عصمة سيدنا رسول الله خاتم الأنبياء - محمد صلى الله عليه وسلم - ولقد كان حرياً بنا أن نبدأ به - صلى الله عليه وسلم - فهو المثل الأعلى التى اجتمعت فيه كل خواص اخواته - ص - أو أن نظرق الكلام عن الشبه

المتعلقة به - ص - فهو - ص - أسس وأجل من أن يثار حوله هذه الشبه وان اثبت قانها جديرة بالترك ولكنه استكمالا للموضوع أرى أنه من الواجب ان اتعرض لبعض ما قيل عنه صلوات الله وسلامه عليه وخاصة أن نرى بعض آيات القرآن الكريم ما يوهم ذلك لمن لم يفهم الفهم الصحيح .

أولا : لقد تمسك المتكبرون بما فى قوله تعالى :-

(ووجدك ضالا فهدى)

على انه يدل على جواز الضلال على نهينا وكذا فى حق سائر الأنبياء .

موقف القاضى :-

يذهب قاضى القضاء الى أن المراد بالضلال هنا هو الضلال عن النبوة والرسالة وسائر ما خصه به تعالى من التعظيم وغيره ولذا ههنا الله اليها ، وقد استخدم القاضى التعريف اللغوى فى تبرير ذلك فقال :-

(انه فى اللغة قد يقال ضل عن كيت وكيت اذا كان ذلك طريق منافسه)
ولذلك يحمل الضلال هنا على المنفعة لأن الله - تعالى - لم يقل ووجدك ضالا عن الدين . (١)

وعلى ذلك فالمراد بهذه الآية عند القاضى الذهاب عن الطريق الذى فيه النفع لأن النبى كان ذاهبا عن طريق النبوة فهداه الله تعالى اليه .

وهذا كما أراه أقرب ما ذكره صاحب المواقف من أنه كان قبل النبوة (١)
لأنه يؤدى إلى صدور المحاصي عن الأنبياء قبل البعثة وقد نفى الله —
سبحانه وتعالى — ذلك عن النبي حيث قال : —

(ما ضل صاحبكم وما غوى) • (٢)

ولم يفهم من ذلك أن عدم الضلال لم يكن إلا بعد النبوة •

ثانيا : — تمسك المنكرون بظاهر قوله تعالى : —

(ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا) (٣)
على أنه يدل على القدح في نزاهة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)

موقف القاضي : —

ذهب قاضي القضاة إلى أنه لم يضاف ذلك إلى الرسول على الحقيقة حتى
يلزمه ذلك وإنما نسب إليه غير ما كان يثبت له الفئات ، وذهب القاضي كذلك أنه
يجوز في حق الأنبياء إرادة عرض الدنيا من المباحات ، كما أن القاضي يرجع
ذلك — إذا صح القول بوقوعه — إلى أنه من الصفات المفقورة لقوله تعالى :

(١) المواقف • للإيجي : ص ٢٢٦

(٢) سورة النجم • آية : ٢

(٣) سورة الانفال • آية : ٦٧

(لولا كتاب من الله لمحكم فيما أخذتم عذاب عظيم) (١)

وهذا قريب مما ذكره صاحب المواقف (من أنه غاب على ترك الأولى وعلى ذلك فلا يرقى الى حد المحاصي) (٢)

الا اننى لى وقفه هنا مع القاضى فانه اما ان يكون طلب عرض الدنيا جائزا فى حق الأنبياء • أولا :-

فان كان فلا معنى لنفى القاضى اراده النهى - ص - بما ورد فى الآيه وعرفه الى غيره • وان لم يكن عرفه الى غيره مقبول • لكن لا معنى لتمقيمه بعد ذلك بان ذلك جائز حتى لا يهيب • على أن رأى القاضى بشيئه مرفوض وذلك بالرجوع الى المناسبة التى نزلت فيها الآية •

والأحاديث الصحيحة التى جاءت فى كتب الصحاح من البخارى ومسلم والكتب الأخرى • فقد ورد أن الرسول - ص - جلس بينى - عند صا نزلت هذه الآية - هو وأبو بكر - رضى الله عنه - وجاء عمر - رضى الله عنه - فوجدهما يتكلمان فقال : ماذا يتكلمان • أخبرانى فان وجدت بكاء بكيت • وان لم أجد تباكيت • فقال رسول الله على الله عليه وسلم : لقد عرض على المذاب أدنى من هذه الشجرة • ولو نجا أحد لكنت أنت يا ابن الخطاب - أو كما قال -

ثانيا :

تمسك المنكرون بما روى من أن الرسول لما قرأ أوائل سورة النجم حتى وصل الى قوله - تعالى :

(أفرأيتم اللات والحزى ومناة الثالثة الأخرى) (١)

قرأ بعدها (تلك القرانتيق منها الشفاعة ترتجى) فأتاه جبريل بعد صسا
انتهى وقال تلوت على الناس ما لم أتله عليك ء فحزن النبي حزنا شديدا
وغاف الله خوفا عظيما فقول قوله - تخفيفا عنه :

(وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى القى الشيطان
فى أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم
ليجمل ما يلقي الشيطان فتنه للذين فى قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم) (٢)
فقالوا ان الآية تدل على أنه لا رسول الا والشيطان يتسلط عليه ء وأن الرسول
الكريم عظم آلهه المشركين لما سمعوا ذلك سجدوا شكرا وفرحا لذلك .

موقف القاضى :-

يذهب القاضى فى تفسير هذه الآية الى أن ظاهرها لا يقتضى الا أن -
الشيطان يلقي أمرا وأن ذلك الأمر يزال ويرفع ولا يهلطى أن ما يقلمه الشيطان
يوثر فى الرسول .

ويستدل القاضى على ذلك بما جاء فى القرآن الكريم من أنه لا سلطان للشيطان
على المؤمنين .

(قال رب بما أغويتنى لأزینن لهم فى الأرض ولا أعيتهم أجمعين الا عبادك منهم
المخلصين) (٣) .

فيكون الأنبياء أولي منه للمؤمنين ، وعلى ذلك فانهم اذا لم يقبلوا وعدلوا عن
ذلك زال سلطانه وان كان يلقي اليهم فما ذكره تعالى من نسخه .

(١) سورة النجم الآية ١٩ : ٢٠

(٢) سورة الحج . آيسته : ٥٢ ، ٥٣

(٣) سورة الحجر . آياتها : ٣٩ - ٤٠

الا أننى أرى أن الأقوى فى الاستشهاد قول الله - تعالى - مخاطبا الشيطان :

(ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الفاسين) (١)

والمراد بالآية عدد أبى على الجائى على ما ذكره القاضى فى كتابه المتشابه أنه ما من رسول الا اذا قرأ كتاب اللد وروحيه وسوس له الشيطان بما يشغله عن الاستمرار فى القراءة فمن الجائز لذلك أن يسهو فى القراءة أو يغلط فيه فينسح الله ذلك حتى لا يلتبس بالقرآن ، ولذلك حمل التمنى هنا على القراءة

وأما ما قالوا من أنه - ص - ذكر آلهتهم بالتمظيم فما ينكره القاضى ولا يجوز وقوعه من الأنبياء سواء على سبيل الخلط أو على سبيل السهو لأن ذلك كفر لا يليق بهم ، كما أن الرسول - ص - كان يستمر بالصلاة خوفاً ، فكيف أتفق ذلك منه فى ملائمتهم ، وقال القاضى أنه (قد صح أن المشركين كانوا موافقين بقصد فى الدعاء الى عبادة الله والاستخفاف بآلهتهم ، فكيف ظنوا هذا الخلط الواقع حتى سجدوا شكراً ، وكيف زالت عن قلوبهم المداوة الشديدة لهذا الأمر اليسير حتى أقدموا على هذا المنع ، وهذا ما يدل على أن هذه القصة مختلفة . (٢)

وقد ذهب الى ذلك ابن عباس - رضى الله عنهما - فى تفسير قوله تعالى :

(فاسجدوا لله واعبدوا) (٣)

قال (سجد النبي - ص - بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجسن والأئس) وليس فى هذه الرواية ذكر لمسألة الفرائق وأن النبي قد جرى على لسانه ذكر الهتهم بخير . (٤)

(١) سورة الحجر . آية : ٤٢

(٢) متشابه القرآن .

(٣) سورة النجم . آية : ٦٢

(٤) أخرجه البخارى (٥) فى هامش متشابه القرآن ص ٥١٢

رابعا :- قال المنكرون ان في قوله تعالى :

(فان كنت في شك مما أنزلنا اليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك لعلك
جاءك الحق من ربك فلا تكونن من الممترين) (١)

يدل على وقوع الشك فيما جاء من عند الله ، وهذا لا يجوز من الأنبياء
ما يدحض في نزاهة الرسل .

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

ذكر القاضى ان الشك هنا ليس مقصودا به الرسول - ص - ، وانما
المراد أى فرد شك فى ذلك على سبيل الزجر لهم بعدماتبين لهم بالصدق
من الرسول - ص - بالمعجزات الخارقة للمادة .

وقال القاضى انه يجوز كذلك ان يكون محمولا لأهل الكتاب السابقين على
الرسول - ص - ويجوز أن يسألهم المنكرون عما فى كتبهم عن تصديق -
الرسول - ص - . (٢)

وقد ذكر صاحب المواقف : بأن الله فرض شك الرسول كما يمرض المحال
وأما الرجوع الى أهل الكتاب جائز لزيادة قوته وطأنته أو لمعرفة كيفيه
نبوة سائر الأنبياء . (٣)

وأنى أرى أن ما ذهب اليه القاضى من استناد الخطاب الى غير
الرسول الكريم - ص - بعيدا عن الصحة فالخطاب هو الرسول فصلا

(١) سورة يونس (عليه السلام) آية : ٩٤

(٢) تنزيه القرآن عن الطاعن ص ١٨٨

(٣) المواقف ص ٢٨٠

والشك هنا ربما كان في القصص للأنبياء السابقين الذين ذكروا في التوراة من قبل هـ وليس معنى ذلك وقوع الشك بين الرسول فعلا ولكنه يحمل على - فرض وقوع الشك منه بدليل قوله تعالى :-

(لقد جاءك الحق من ربك)

ولو ثبت ان الرسول - ص - قد احكم معهم الى كتبهم بالفعل فلا يرقى ذلك الى حد الشك في الحقيقة الاسلامية أو في بعض أحكامها أو فيمسا أنزل الله عليه لأن أهل الكتاب ينكرون نبوته حينئذ هـ فمن الجائز اذا استعان بهم ان يدلوه خطأ ليعينوا عدم صحة ما جاء في القرآن الكريم لأنهم كانوا يظنون ان النبي المنتظر يكون منهم هـ وكما أن كتبهم كانت مشكوكا في صحتها بدليل ما جاء في القرآن الكريم فكيف يجد أن بين الله سبحانه لنبيه ذلك يطلب منه الاستمانة بكتبهم لصحة ما أتاه الله •

كما أن ذلك يقود الى أن تكون التوراة أو الانجيل حجة للرسول بما ليس في القرآن كيف وقد نسخ الله كلاهما بما أورده في كتابه العزيز •

ومد فان ما بقي من الشبه من مثل ما سبق لتهدى أمام الدليل العقلي والنقلي فيستهان بها ولا نمطها اهتماما لضعفها وسهولة تأويلها •

الباب الثاني

(الباب الثانى)

وليل النجوة

الفصل الأول

(الفصل الأول)
المجزة

المبحث الأول

(تمريف الممجز)

يرتبط بحث الممجزات بموضوع النبوة من حيث ان الممجز هو الأصل في اثبات النبوة للناس ولذلك امتاز الأنبياء بظهور الخوارق للنواميس وتاريخ الأديان ملائى بذكر حوادث من هذا القبيل فقد كان من الطبيعى ان يطالب الناس من مدعى النبوة دليلا على صدقه لأنه يأتى بتفسير الأوضاع القائمة والدعوة الى الامتثال لدين يخالف ما هم عليه وذلك ثابت من قصص القرآن الكريم .

(١) فقد جاء صالح - ص - الى ثمود يخبرهم أنه نبى من عند الله ثم يصيح فيهم :

(فاتقوا الله وأطيعون ولا تليعوا أمر المصرفين الذين يفسدون نفسى الارض ولا يصلحون) (١)

ولكن ثمود ردوا هذا النصح وطلبوا صالحا بالبرهان على انه نبى :
(قالوا انما أنت من المسحوقين * ما أنت الا بشر مثلنا فأت بآية ان كنت من الصادقين قال هذه ناقه لها شرب ولكم شرب يوم معلوم * - ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب يوم عظيم) (٢)

فكان طلب ثمود معقولا ولذلك جاءت الاجابة بما طلبوا وكانت الطريقه التى وجدت وعاشت بها هذه الناقه غارقة لما تمارف عليه القوم واعتادوه ودل على انه أثر لقدرة الله - تعالى - الذى جاء صالح يدعوهم اليه .

(١) سورة الشعراء . الايات : ١٥٠ - ١٥٢

(٢) سورة الشعراء . الايات : ١٥٣ - ١٥٦

(٢) كذلك فزع موسى - ص - الى طلب هذا الدليل عندما كذبه فرعون

فى دعواه انه مرسل من رب العالمين وهدده قائلا :

(لئن اتخذت آلها غيرى لأجملنك من المسجونين قال أولو جئتكم

بشىء مبين ء قال فأت به ان كنت من الصادقين فألقى عصاه فاذا هى

شعبان مبين وتزع يده فاذا هى ببهاء للناظرين (١)

(٣) وكذلك صنع عيسى - ص - وغيره من الأنبياء - ص :

وقد حاول البعض تفسير المجزؤه على أنها أمر عادى حصل بطريق -

الصدفة أو عن طريق العلم وفسرها البعض على أنها نوع من السحر •

(ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يصرجون لقالوا انما سكرت

ابصارنا بل نحن قوم مسحورون) (٢) •

واذا كان الرسل والأنبياء فى حاجة ماسة الى ما يثبت صدق دعواهم

حتى يستمع اليهم الخلق ويتبعوهم • واذا كان ذلك المثبت لدعوى النبوة

هو المجزؤه •

فلعله من المهم أن نتعرف على المراد بالمجزؤه فى اللغة أو فى لسان

العرب • ثم فى الاصطلاح أولدى علماء الكلام حتى نكتسب

علمى بصيرته من هذا الأمر الذى يكفى تنبيهها بأهميته وخطره

أنه سند الأنبياء فى دعواهم ورسيلتهم فى الوصول الى قلوب الناس وغولهم •

(١) سورة الشعراء • الآيات : ٢٩ - ٣٣

(٢) سورة الحجر • الآيتان ١٤ و ١٥

أولاً : المعجزة في اللغة :

المعجزة مُثَلَّثَةٌ وَكُدُوسٌ وَكَثِيفٌ مَوْخِرٌ وَيُؤْتَى وَجْمُهَا أَعْجَازُ وَالْمَعْجُزُ وَالْمَعْجُزُ وَالْمَعْجُزُ وَالْمَعْجُزَةُ وَتَفْتَحُ جِيمِهَا ، وَالْمَعْجَازَانِ مَحْرَكَةٌ ، وَالْمَعْجُزُ بِالضَّمِّ الضَّمْفُ وَالْفَمْلُ كَقَرْبٍ وَسَمِعَ فَهُوَ عَاجِزٌ مِنْ عَوَاجِزَ ، وَعَجَزَتْ كَنَصَرَ وَكُرُمٌ ، عَجُوزًا بِالضَّمِّ صَارَتْ عَجُوزًا ، كَمَعْجَزَتْ تَمْجِيزًا ، وَعَجَزَتْ كَفَرَحَ عَجَزًا ، وَعَجُزًا عَظُمَتْ عَجِيزَتُهَا أَيْ عَجُزُهَا كَمَعْجَزَتْ بِالضَّمِّ تَمْجِيزًا وَالْمَعْجِزَةُ خَاصَّةٌ بِهَا •

وَأَعْجَزَهُ الْمُسَى فَاثَةً ، وَفَلَانًا وَجَدَهُ عَاجِزًا وَصِيرَهُ عَاجِزًا ، وَالتَّمْجِيزُ التَّشْبِيهُ ، وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْمَعْجِزِ وَمَعْجِزَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا أَعْجَزَ بِهِ الْخَصْمَ عِنْدَ التَّحَدِّيِّ وَالْهَابِ لِلْمُبَالَاغَةِ (١) .
وَالْمَعْجُزُ مَقْبُضُ السِّيفِ ، وَدَاءٌ فِي عَجْزِ الدَّابَّةِ •

وَقَالَ الْبُنْدَادِيُّ الْمَعْجِزُ فِي اللَّفْظِ مَا خُوِذَ مِنَ الْمَعْجِزِ أَوْ الْأَعْجَازِ ، وَالْمَعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ فَاعِلُ الْمَعْجِزِ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ • (٢)

ثانياً : المعجزة في الاصطلاح :

جاء في دوائر المعارف الحديثه أن المعجزة في الدين أمر خارق للمادة يحصل على يد نبي تأييدا لدعوى الرسالة ، ويحتبر الأمر خارقا للمادة اذا وجد شيئا من غير سببه المعتاد ، أو تخلف سبب عن سببه فتبدو مخالفته لنظام الطبيعة ويمكن للانسان ان يدركها بحسه (٣)

(١) القاموس المحيط • مادة عجز •

(٢) اصول الدين للبندادى ص ١٧٠

(٣) دائرة المعارف الحديثه ص ٢٣٧

واما عند المتكلمين :-

فقد أثنى المتكلمون على أن المعجز هو الأمر الخارق للمادة المقصود به اظهار صدق النبي في دعواه •
 الا انهم اختلفوا في حقيقة الاعجاز تبعا لاختلاف مذاهبهم :
 فمنهم من قال انه ما يتعذر على المهاد في جنسه فقط ، ومنهم من يقول هو ما يختص به الانبياء والصالحون فقط • ومنهم من أطلق عليه فعل •
 ومنهم من ذهب الى انه كالمسر •

وقد ذهب اطم الحرمين الى ان تعريف المعجز بالفعل الخارق للمادة غير جامع لكل المعجزات كقول النبي - ص - لما نزل قوله الله - سبحانه (والله يمصك من الناس) (١)

قال - ص - (قد عصني ربي من قتل الناس وضربهم اياي) •
 وكقول هود - ص - (فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون) (٢) أي فلا يحصل مقصودكم من قتلى •
 واستدل بذلك على أن التحدى وقع منهم بعدم الفعل •
 وعلى ذلك ذهب البعض الى أن المعجز هو الفعل من الله تعالى أو ما يقوم مقامه • ليدخل في ذلك التحدى بترك الفعل (٣) •

(١) سورة الطه • آية : ٦٧

(٢) سورة هود : آية : ٥٥

(٣) انظر هداية المرید لحقيد اهل التوحيد • شرح محمد عيسى ١٧٠

وعبر السعد في مقاصده على انه " أمر " حتى يشتمل على انفجار المساء من بين الأصابع ، وعدم الفعل كعدم أحياء النار لسيدنا ابراهيم - عليه السلام وما ذكره امام الحرمين فمرجه الى علم الرسول بذلك واحباره به هو المعجز وهو فعل الله خلقه الله صدقا لدعواه ، وعلى ذلك يكون مرجع ذلك كله في القول بالمعجزات الى الفعل ، وترك الفعل لا يكون الا يستعمل منه تعالى ، فما ذكره السعد ايضا مردود .

المعجز عند القاضي عبد الجبار :

ذهب القاضي في تعريف المعجز الى أنه الفعل الخارق للمادة السدى يختص به الأنبياء ومعجز عنه الخلق سواء في جنسه أو في الوجه والصفة التي وقع عليها .

والمعجزات عند القاضي نوعان :

(١) وجود فعل غير معتاد مثله وهو ضربان (أ) ما هو معجز في جنسه فلا يقدر عليه الا الله كالمحيى وبراء الأكمه والأبرص ومثل اختراع الأجسام والألوان .

(ب) ما هو معجز في الوجه والصفة التي وقع عليها المعجز وان دخل بعضه وجنسه تحت مقدور المباد بأن يكتسبه بأنفسهم مثل الكسوف والمنظوم ، كنظم القرآن في فصاحته وبلاغته المفارقة لبلاغه البليغ ، وان كانت جنس المبادات وفردات الألفاظ وبعض التراكيب منها مقدورا للمباد .

(٢) تمجيز الفاعل بشئ معتاد عن فعل مثله كضع زكريا من الكلام ثلاث ليالى بعد ان كان معتادا له للدلالة على صحه ما بشر به من ولد . (١)

ومن ناحية أخرى فالمعجزات عند القاضي منها ما هو حس ومنها ما هو عقلى :
فالحس ما يكون أدراكه بالبصر كقائمة صالح وطوفان نوح ونار إبراهيم وعصا
موسى - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام •
والعقل ما كان أدراكه بالبصيرة كالأخبار عن الغيب تمريضا وتصريحا والاثنيان
بحقائق المعلوم التى حصلت من غير تعلم ، وهو ما يختص بأدراكه ذوو العقول
الراجعة فيوخر فيهم أكثر من تأثيره على العامة • (١)

المعجز عند الفلاسفة :-

يتفق الفلاسفة مع المتكلمين فى أن المعجز هو الفصل الخارق للمادة •

والمعجزات عند الفلاسفة ثلاثة أقسام :

- ١- فصل وهو ظهور حركات وأفعال يمجز الانسان المادى عن الاتيان بها •
- ٢- قول : كالأخبار بالغيب •
- ٣- ترك : كالإسك عن القوت المحتاد مدة غير محتاد (٢) •

الى هذا الحد لا نرى فرقا واضحا بين القاضي عبد الجبار والفلاسفة ففى
تصريف المعجز • ولما كانت المعجزه تعتمد أساسا على الحاديات فرأيت
من الواجب أن أكتب لمحة سريعة تعرف من خلالها ما هى المادة بوجهه
عام ، المادة المحتبر نقضها معجز • وذلك قبل الشروع فى الحديث عن
شروط المعجزه •

(١) انظر اصول الدين للمغنا ، ص ١٧٢

(٢) انظر شرح المقاصد للتفتازانى ص ١٨٢ ، والمطل والنحل للشهرستانى ج ٢

تعريف الجادة في اللغة :-

ترجع مادة اللفظة الى التكرار مرة بعد مرة ، وانما سمي الأمر عادة من كونه يصير مألوفاً يتكرر مرة ثانية وثالثة .

عَادَ وَعَدَّ وَتَشَدَّدَ وَعَاوَدَ معارده وعَوَّدَ وَاَعَادَ واستماده جملة من عاداته ، وعَوَّدَهُ أَياه جملة يمتاده والمعاوِد والمواظب والمبطل ، واستماده سألته أن يفعله ثانياً . (١)

وقد عرف القاضى الباقلانى المادة :

بأنها تكرار الشئ الموجود على طريقه واحدة ، اما بتجديد صفتيه أو بقاءه على حالة واحدة . وهناك أعران ممتادا أو اعتيادا له ، وممودا له ، ومعنى القول فى الشئ انه عادة ربما وقع على الأمر المعتاد ، وربما وقع على الاعتياد له وهو وجوده والملم به .

والمعتاد للشئ لا يصح أن يكون غير عاقل كالحائط والمرض والجناد ، كما لا يجوز وصف الله — سبحانه وتعالى — بأنه معتاد للشئ كما ذهب اليه القاضى الباقلانى من الاشاعة لأن الله سبحانه لا يجوز عليه تجديد شئ من الصفات ، وهذا الوصف يستعمل فيمن تتكرر وتجدد علومه ووجوده للشئ ، حالا بعد حال ، والألفه للشئ والسكون له ، والهارى .

(١) القاموس المحيط .

(المبحث الثاني)

- شروط المعجز - =====

علمنا مما سبق تعريف المعجز عند الفلاسفة وأنهم لا يخالفون جمهور المتكلمين في تعريفها العام إلا أن الاختلاف يتجلى واضحا في شروط المعجز حيث جعلها الفلاسفة تابعة لقوى النفس الانسانية وجعلها المتكلمون صادرة من الله - سبحانه - اختيارا وقصدا الى التصديق ولذا سوف أعرض لشروط المعجز عند الفلاسفة قبل عرضها عند النقاد تفصيليا لتتمعرف على الخلاف بينهما .

شروط المعجزة عند الفلاسفة :-

يرجع حصول المعجزة عند الفلاسفة على توفر بعض الصفات الذاتية للرسول :

(١) قوة النفس في جوهرها بحيث توخر في هيولى العالم بازاله صورة وابداء أخرى كحدوث رياح وزلازل وحرق وغرق وانفجار مياه من الأحجار بل من الأصابع وغير ذلك ، وهى ما تسمى بخوارق الماديات .

ويعتمدون في بيان ذلك على ثلاث نقاط :-

١- النفس الانسانية متصلة بالجسد حاله فيه وعلاقتها به علاقة تدبير وتصرف .
قال ابن سينا (ليس قد بان لك أن النفس الناطقة ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع بل ضرب من الملائق أخر) (١)

٢- ان النفس توتر على بدنها بطريق الظن أو الوهم أو الخوف أو القسوح بالرغم من هانتها له . قال ابن سينا (وعلمت ان تمكن هيئة المقعد عنها وما يتبعه قد يتأدى الى بدنها مع هانتها له في الجوهر) (١)

٣- ان النفس الانسانية شبيهة بالنفوس الفلكية التي توتر بدورها على هيولى العالم قال ابن سينا بعد ذكر الأجرام السماوية (ان لها بعد المقول المفارقة التي هي لها كالجاذب نفوسا ناطقة غير منطبعة في موادها بل لها علاقة ما كما لنفوسنا مع ابداننا) (٢)

من هذا المطلق بنى الفلاسفة قولهم بظهور المعجزات على الأنبياء ، بيان ذلك ، أنه لما كانت النفوس الملوثة ، والمقل القفال يوتر في هيولى العالم السقلى تأثيرا غريبا وتتصرف في الأجرام بالتغليب والاحالة من حال الى حال ، فكذلك النفوس الانسانية المشابهة لها (٣)

ودليل ذلك ان النفس الانسانية لها تأثيرها على بدنها عن طريق تصويرها للأشياء ، فنتيجة لهذه التصورات يحصل تغير في هيولى البدن ، ويمكن أيضا للنفس أن تتمسك بدنها الى بدن الخير وتوتر فيه بمثل هذا التأثير ، ومثل لها الفلاسفة بـ " اصابة عين "

قال ابن سينا (الاصابة بالحين يكاد ان يكون من هذا القبيل) (٤) وقد استدلل الفلاسفة على ذلك بقول الرسول الكريم — صلوات الله وسلامه عليه — (ان الممين لتدخل الرجل القبر والجمل القدر) وقوله — ص —

(١) الاشارات والتنبيهات ج ٤ ص ١٥١ ط ٢

(٢) " " " " ج ٤ ص ١٢٢ ط ٢

(٣) المواقف ص ٢٢٨

(٤) الاشارات ج ٤ ص ١٥٧ ط ٢

كذلك (المومن حق) •

وتقول الفلاسفة ان هذا حاصل فى الشاهد حينما يقال لمرضى أنه أصابه عين ، وعلى ذلك فليس بعيدا أن يكون لبعض النفوس ملكه يتجاوز تأثيرها عن بدنه الى سائر الأجسام وتكون قوة جدا بحيث تؤثر فى اكثر أجسام العالم وكما تؤثر فى بدنها بكيفية مزاجية هائيلة الذات لها ، كذلك يحدث عنها فى تلك الاجسام كيفيات هى هادى تلك الأفعال ، خاصة فى جسم صار لخصوصه له مع بدنه أولى به • قال ابن سينا (فلا تستعبدون ان يكون لبعض النفوس ملكه يتعدى تأثيرها بدنها وتكون لقوتها كأنها نفس ما للعالم • وكما تؤثر بكيفية مزاجية تكون قد أثرت بعدا الجميع ما عدته اذ ياديهما هذه الكيفيات سيما فى جرم صار أولى به لمناسبه تخصه مع بدنه • (١)

ثم ان قوة النفس التى يقع بها التأثير فى هوى العالم اما أن تكون بطبيعة الرسل خاص بهم وحسب المزاج الاصلى ، تأتى لأجلها الخوارق هذه ، واما ان تكون مكتسبة ، واما ان تحصل بمزاج طارىء فما كان من النفس بطبيعتها فهو المعجز للنبي وما كان من طريق الاكتساب فهو كرامة للأولياء ، وما كان بحسب المزاج الطارىء فهو الساحر ، قال ابن سينا (هذه القوة وما كانت للنفس بحسب المزاج الاصلى وقد تحصل لمزاج يحصل وقد تحصل بضرب من الكسب • • • فالذى يقع له هذا فى جبله النفس ثم يكون خيرا رشيدا مؤكدا لنفسه فهو ذو محجرة من الأنبياء أو كرامه من الأولياء • • • • • والذى يقع له هذا ثم يكون شريرا ويستعمله فى الشر فهو الساحر الخبيث) (٢)

(١) الاشارات ج ٤ ص ١٥٣ ط ٢
مكتبة المشايخ والاشواق والتهنئات ج ٤ ص ١٥٥ : ١٥٢ ط ٢

وعلى ذلك فرق بين سينا بين الرسول والولى والساحر ، ولذا فالممطرة
عند الفلاسفة تكون للإنبياء كما تكون للأولياء والسحرة مع الاختلاف فى الطرق
الموصية الى الايتان بها .

ثانياً : صفاء النفس ، ومحتد الفلاسفة فى بيان ذلك على أمرين :-

(١) أن الأجرام السماوية لها نفوس ذات ادراكات جزئية وارادات جزئية^(١)

(٢) ان النفس الانسانية بهضاء جودها تستطيع الاتصال بالمحل الفسـال
والأجرام السماوية .

وبيان ذلك :-

انه لا مانع عند الفلاسفة فى الأجرام السماوية من أن يتنقش فيها الجزئيات
الموجودة فى عالم العناصر على وجه كلى ، ولما كانت النفس الانسانية عند
الفلاسفة تستطيع الاتصال بالمحل الفعـال عند عدم اشتغالها بتدبير البدن ،
ولذلك فهى قادرة على ادراك الحوادث المتنقشة فيه ولكن على وجه جزئى ،
اما يجعلها جزئية بمساعدة الحواس الباطنة واما لارتسامها كذلك فى النفوس
السماوية ، كما يزلنا البهـر ، وذلك لاختلاف النفوس الانسانية فى القوة ،
ولذا تستطيع النفس القوية الصافية من أن تخبر بالغيـب .

ومستدل الفلاسفة على صحة ذلك وببوازه بما يكون للانسان فى حال
النوم . قال ابن سينا (التـجـوة والقياس متطابقان على ان للنفس الانسانية أن
تنال من الغيب نيلاً ما فى طالة النوم) .^(٢)

(١) الاشارات والتنبيهات ج ٤ ص ١٢١

(٢) الاشارات والتنبيهات ج ٤ ص ١١٩

ومن مظاهر المعجز عند الفلاسفة التابع لصفاء النفس هو الامساك عمن
القوت الممتاد الكثير والاكتفاء بالقليل الخير محتاد ، وهو تابع الصفاء النفس
اما بالفطره أو بالمجاهده ، وقطع علاقتها مع البدن الى عالم القدس .
يستدل الفلاسفة على وجود ذلك بما يكون في العيش في بعده ، أو ما
يحصل للنفس من الخوف فيمتنع عن الطعام . (١)

يتضح من ذلك أن المعجزة عند الفلاسفة ضربا من الاكتساب بالمجاهده ،
أو تابعة الخاصة في النفس بطبيعتها أو تحصل لمزاج خاص ، وعلى ذلك
فلا فرق عندهم بين ظهورها على الأنبياء والأولياء والصالحين والمارفسيين
بالله ، وكل من قوت نفسه ، كما لا يمتنع ظهورها على أيدي السحرة وتكون
من نفس شريفة خبيثه .

(شروط المعجزة عند القاضي عبد الجبار)

يختلف القاضي مع الفلاسفة في شروط المعجزة التي يجب توافرها حتى
يصح كونها دالة على صدق الرسول — ص — في دعوى الرسالة وسيوضح ذلك
— ان شاء الله — من خلال المرض الفصل لدى القاضي .
فشروطها عند القاضي :

(١) انظر الاشارات والتنبيهات ص ١١٢ ج ٤ ط ٢

- (١) أن يكون واقفا من الله تعالى حقيقة أو تقديرا *
- (٢) أن يكون ناقضا للمادة الخاصة لمن ظهر فيهم *
- (٣) أن يتعذر على المهاد فعله مثله في جنسه أو صفته *
- (٤) أن يكون مختصا بمن يدعى النبوة على طريق التصديق له *
- (٥) ألا يتقدم الممجز عن الدعوى ولا يتأخر عنها بأن يكون غيب دعوى النبوة *

(٦) أن يكون مطابقا لدعوى الرسول *

(٧) أن تكون في زمن التكليف *

بيان ذلك :

الشرط الاول :

ذهب القاضي الى انه اذا تضمن الرسول ما يدل على صدقه فيجب ان يكون ذلك من فعله تعالى لأن الله هو الذي حمل الرسالة فيجب ان يكون تصديقه من جهته * ولا يصح في ذلك أن يكون من فعل المدعى * يستدل القاضي على بطلان ذلك بحدوث نقاط :

(١) لو كان الممجز من فعل المدعى لما دل وهو كذلك على صدقه فسي دعواه الرسالة * لأنه حينئذ لا يكون ممجزا لجواز أن يشاركه في ذلك سائر أمته فلا يكون له بذلك فضل عن سائر الأمه *

(٢) لو كان كذلك لصح أن يكون المدعى مصدقا لنفسه من حيث أنه لا يحد في التصديق من أن يكون من قبل من أدعى عليه أنه حمل الرسالة * فشلا لو جاء رجل في وسط جمع كبير وقال " أنا رسول هذا الملك اليكم ودليل صدقي أن يهز الملك رأسه عند سماع كلامي فانما هو المدعى رأسه دون الملك فلا يدل ذلك على صدقه *

(٣) كذلك لو جاز في المعجز أن يكون من قبل المدعى لصح فيما يكون من قبل غيره دلالة وهذا باطل .

(٤) كذلك قال القاضي أنه لو كان المعتاد من فعل الله لا يدل على التصديق ، فيكون المعتاد من المباد أولى بالأيدل على التصديق . (١)

والقاضي بذلك لا يخالف ما نقل عن الأشاعرة حيث قال صاحب المواقف (لأن التصديق منه لا يحصل بما ليس من قبله) . (٢)

الا ان صاحب أصول الدين ذهب الى أن القاضي يخالف بذلك ما تضمنه قول مقرر شيخ الممترله حيث قال (ان الله خلق الاجسام والاعراض خلقا واحدا في نفسها وليست المعجزة حدوث جسم وانما وجه الاعجاز كون الجسم على وجه لم تجر المادة به وذلك بحصول نوع من الاعراض فيه وليست الاعراض فعلا لله) وقال صاحب أصول الدين :

(ان قوله هذا يدل على أن المعجزات ليست فعلا لله عنده) (٣)

الا أنه عند التحقيق لو صح ما نقله صاحب أصول الدين نرى مقرر لا يذهب الى هذا القول تسريحا كما أنه اذا كانت الاعراض من صنع الأجسام الا أن - الأجسام من فعل الله وخلقها ، وعلى ذلك رجعت المعجزة الى كونها فعلا لله تقديرا ، وهذا ينتهي الخلاف بين القاضي وشيخ الممترله الذي زعمه صاحب أصول الدين .

وهذا الشرط يخرج كون القديم وصفاته معجزة لعدم اختصاص ذلك بأحد من المباد فألكل فيه سواء ، فلا معنى لقول مدعى الرسالة آيه صدق الله

(١) المشفى ج ١٥ ص ٢٠١

(٢) المواقف ص ٣٣٩ طبعة بيروت .

(٣) أصول الدين للبهنادى ص ١٧٧ ، ١٧٨

أو عليه أو كلامه القديم أو ارادته أو قد يتسه •

الشرط الثاني :-

ذهب القاضى الى ضرورة كون المعجز ناقضا لماده القوم الذين ظهر فيهم المعجز ، ويستدل القاضى على ذلك ، بأنها لو لم تكن ناقضة لماداتهم لما دلت على صدق الرسول لجواز فعلها للماده الجارية ، ولأن الممتاد من الأعمال يشترك فيه الصادق والكاذب ، وعلى ذلك خرج من أن يكون - معجزا فعل الله الممتاد من التعريف ، فلو ادعى أحدنا النهى وجمعه معجزته ظلم الشمس من مشرقها وغروبها من مغربها لم تصح دعواه ، ولم يدل وقوع ذلك على صدقه لكونه غير ناقض للماده (١) - وقد سبق القول فى الماده المعتبره فى المعجزات فليرجع اليها - •

الا أن ما ذهب اليه القاضى يخالف فيه أكثر المتكلمين ، فالأشاعرة أطلقت القول فى كون المعجز ناقضا للماده • فقال صاحب المواقف (أن يكون خاسرا للماده) (٢) •

وقد قيده القاضى بأن جملة ناقضا لماده القوم الذين ظهرت فيهم المعجزه ولا معتبر لماده غيرهم حينذاك • وموقف القاضى هذا جمل البعض يعترض على الممتزله بأن ذلك يجعل المعجز مقدورا لغير المتحددين به وعلى ذلك يخرج عن كونه دلاله للتصديق •
الا أننى أرى أن هذا الذى ذهب اليه القاضى أقوى فى الإعجاز لأنسه متى عجز من ظهر فيهم المعجز وكان من جنس ما اشتهروا به فيكون معجزا

(١) المفضى ج ١٥

(٢) المواقف للأبجى ص ٣٣٩ طبعه بيروت

لغيره من باب أولى .

ولكن أرى من ناحية أخرى أن هذا الشرط أن كان صحيحاً في بعض
المجوزات كاحياء الموتى وإبراء الأئمة والأبرص وغيرها لأن هذه الدعوة كانت
دعوه خاصه بمن ظهرت فيهم ألا أن ذلك لا ينطبق على معجزة القرآن الكريم
حيث أنها دعوه عامه لكافة البشر سواء ظهرت فيهم أو كانت لمن تعبد بها
بعد ذلك لأنها معجزة قائمة الى يوم الدين وليست خاصة بشوم دون قوم .

الشرط الثالث :

قد خالف البعض ما ذهب اليه القاضى فى هذا الشرط فقد ذهبوا الى
أنه لا يدل على النبوه الا ما يتعذر على المهاد فمثل مثله فى الجنس فقط
كقلب المصاحبه واحياء الموتى وإبراء الأئمة والأبرص .

وقد استدلوا على ذلك بأن ما هو مقدور فى الجنس كان داخلاً تحت
مقدور المهاد فلا يكون دلاله لجواز أن يكون المدعى للنبوه فاعلاً له ، أو
يكون منه بواسطه آله ، أو بضرب من الحيله تمكنه من فعل ذلك .

وكذلك استدلوا على أن الله تعالى لا يجوز اذا أرسل رسوله لازاحه
المله فى المصالح أن يدع ما هو الأقوى فى الدلاله وما يحدد عن الشبهه ،
ويدل على صدقه بالأمر الذى تنطرق الشبهه اليها ، فان كان التمهذ على
المهاد فى صفته يدل ايضاً ، فكان الواجب فيه - تعالى - ألا يسد ل
بالأمر الاؤكد البعيد عن الشبهه واللبس .

واستدلوا على ذلك - ايضاً - بأن الواجب توافره فى المعجز أن يكون
قليله ككثيره فى التمهذ ، وذلك لا يكون الا فى التمهذ فى الجنس السدى
لا يقدر عليه من قلب الطباع فأما غير ذلك فان قليله مقدور للمهاد ممكن

منهم فعله ، والماده جاريه فى مثل هذه الأمور ، أن الناس يتفاضلون فيه ولا يمتنع أن يكون لبعضهم بزيه ، فكيف يصح جعل ذلك دلالة على النبوة^(١) وقد خالف ذلك القاضى حيث جعل المجز دلالة سواء كان ممجزا بجنسه أو بصفته التى وقع عليها .

ويستدل القاضى على ذلك بما يلى :-

(١) قال القاضى انما اعتبر الاعجاز فى الجنس لأنه لا يحرف كونه من فعل الله تعالى الا اذا تمذر على المباد مثله فى جنسه ، فاذا قيس على ذلك تمذر فعله من المباد على الصفة والوجه الذى وقع عليه المجز ، كانت الصفة كالجنس فى كونها من فعل الله فيكون ممجزا دالا على صدق الرسول - ص - لصفته لأنه لو علم كونه من قبل الله لتمذر الاتيان بمثله ففى الجنس ، فكذلك لو علم أنه تمذر فعل مثله فى صفته التى وقع عليها علم أنه بهذه الصفة من قبل الله - تعالى - فيكون دالا لهذه الصفة فالماده فى الوجهين منتقضة والحال فيها واحده .

(٢) ان المحتبر فى الدلالة الوجه الذى عليه يدل دون ما عداه من الصفات فوجه دلالة احياء الموتى على صدق الدعوى هو تمذر فعل مثله من المباد مع كونه ناقضا ، فاذا كان ذلك الوجه ثابتا فيما يتمذر الاتيان بمثله ففى صفته التى عليها وقع المجز كان كذلك دلالة ، لثبوت وجه الدلالة فيهما فمثلا شق البحر ، لا شك أن المباد يقدران على مثله فى الجنس وانما كان ممجزا لتمذره فى الوجه والصفة التى وقع عليها .

(١) المبنى ج ١٥ ص ٢٥٥

(٣) كذلك يذهب القاضى الى ان انتقال الماده فيما يصح من المباد أقوى فى الدلاله من انتقال الماده فيما لا يصح الاشتراك فيه فى قليله أو كثيره ولم تتقدم لهم فيه عادة لأن الرسول بذلك قد بان منهم فيما هو مشترك فيه معهم فهذا أوقع فى نفس السامع . (١)

وأنى أرى أن ما ذهب اليه القاضى الربيع الليث الليث الليث لأنه يوجد من المعجزات ما هو مقدوره للمباد فى الجنس وتحذر وجودها على الصفه التى وقسمت عليها مثل قلق البحر فانه مقدور للمباد فى جنسه وذلك باقائه الحواجز — والسدود ، وكذلك معجزه القرآن الكريم الذى يدل وجوده الى الآن على أنه معجز دال على صدق الرسول — ع — وهو مقدور فى الجنس — من ناحية الكلام الفصيح فقد كان العرب يتدرون عليه الا أنهم عجزوا على الاتيان بمثله فى صفته ، كذلك ابراء الأئمه والأئمه ما يمكن علاجه فى — العده الطويلة الا انه كان معجز على صفته التى وقع بها ، وحصر المعجز فى الجنس فقط يطل هذه المعجزات .

الشرط الرابع :-

ذهب القاضى الى كون المعجز لا يختص الا بالأنبياء عليهم السلام تسديقا لهم بدعوى النبوه ، لأن المعجز بيان لحال الدعوه فهو يتعلق بها دون شخص المدعى فاذا كانت دلاله المعجزه كذلك فلا يجوز للحكيم أن — يفعل ما هو مفسده فيها أو ما يوصى الى ذلك ولذلك خصها القاضى بالأنبياء فقط .

والمبدأ الأساسي الذي يعتمد عليه القاضي في بيان ذلك هو أن الأعلام والمجرات إنما تدل على النبوات عن طريق الإبانة والتخصيص وعلى ذلك فهي تفارق سائر الأدلة من حيث أنها متى حصلت بشروطها وأوصافها فلا بد وأن تدل على نهوه من ظهرت على يديه .

بيان ذلك :

(١) أن بالمعجز قد ميز النبي عن غيره من سائر البشر لضرورة تماثله بالدعوى وعلى ذلك فلا يصح مشاركته فيها أحد .

(٢) كذلك يذهب القاضي إلى أن المعجز يدل بطريقة المفارقة فقوله - ص - (أنا رسول الله نألى اليكم ويلزكم النقول منى) يتضمن مفارقة حاله لحالهم فيما ادعاه ، فالمعجز لا بد وأن يفرق بينه وبين غيره فى هذا الوجه فظهورها على غيره ينقض كونه دالا على طريقة المفارقة .

(٣) أن ظهور المعجز على غير النبي وإن لم يكن قادحا فى دلالة على نهوه من ظهر على يديه فإنه مفسده ، لأنه ينفر عن النظر فى المجزات التى تكون آية للأنبياء ، لأن داعى النظر فى المعجز هو الخوف من ترك النظر لما يترتب عليه من المصالح ، ولا يجوز لله - تعالى - أن يصرف عن الأمر الذى يمتح الأنبياء لأجله وكلف عباده العمل به ، وهذا مما لا بد أن يجنبه الله تعالى أنبيائه ، لأنه - تعالى - بين أنه يجنبهم الضمناظف والفلفظه وغير ذلك كالتحميه والالغاز (١) فبان يجنبهم ما يقتضى التنفير عن دلاله نبوتهم وأولى .

(١) الالغاز هو الميل بالشئ عن وجهه (القاموس المحيط)

٤- كذلك لو صح ظهور المعجز على غير النبي لصح ظهوره لغير التصديق وهذا باطل لانه يقدح في سنن الله التي أجراها من ظهور المعجز للدلالة على صدق الرسول -ص- فيتوهم المكلف أن ماظهر من المعجز لم يكن على طريقة التصديق لكن للوجه الذي ظهر الآن فيكون منفرا • (١)

يتضح من ذلك ان المعجز عند القاضي لا يجوز ظهوره الا على ايدى الأنبياء •

الا أننا نلاحظ من الناس ما يشبه المعجز ويكون لاناس عادين ولم يدعوا النبوة كما يلاحظ في السحر والحيل والكرامات •

فاذا اتضح مما سبق أن القاضي يكثر أن يكون نقض المادة الا بالمعجز والمعجز لا يجوز الا للأنبياء • علما من ذلك موقف القاضي من السحر والحيل والكرامات •

وقيل أن أزيد ذلك ايضا عند القاضي أرى أنه من الواجب أن أسير الى رأى الأشاعرة والفلاسفة حتى يتبين مدى الموافقة او المخالفة لهم •

أولا : السحر (٢) :

اختلف المتكلمون في تعريف السحر على أقوال : فقال البعض أنه من باب ترتيب الأمور على أسبابها وعلى هذا القول فهو ليس من الخوارق ويمكن لأى شخص أن يتعلم أسبابه • وهو عند الأشاعرة هو اظهار أمر خارق للمادة من نفس شريرة خبيثة مباشرة

(١) المثنى ج ١٥ ص ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨
(٢) السحر كل ما لطف مأخذه ودق والفعل كمنع • وان من البيان لسحرا معناه والله اعلم انه يدح الانسان فيصدق فيه حتى يصرف قلوب السامعين اليه ويذهم فيصدق فيه حتى يصرف قلوبهم ايضا عنه • والضم القلب عن الجرمسى
مكتبة المستوفيين التابعة لجامعة

اعمال مخصوصه يجرى فيها التعلم والتلذذ *
الا أن هذا القول يخلو من الدقة لأنه لو كان السحر يقوم على قواعد
معروفة يتأتى من كل من عرفها فلا يكون اذن خارقا للعاده *

وأما السحر عند الفلاسفة :-

ذهب الفلاسفة الى المساواة بين السحر والمعجزه ، فكلاهما تابع لقوى
النفوس الانسانية وكلاهما أمور غيبية خارجة عن العاده ، فقد ذكر ابن سينا
ذلك فى الاشارات حيث قال (ان الأمور الغريبة تنهت فى عالم الطبيعة
من مبادئ ثلاثة :-

١- الهيئته النفسانيه *

٢- خواص الأجسام المنصورية مثل جذب المغناطيس الحديد بقوة تخصه *

٣- قوى سماوية ، بينها وبين أمزجه أجسام أرضية مخصوصه بتهيئات وضميمه ،
أو بينها وبين قوت نفوس أرضيه مخصوصه بأحوال فلكيه فلكيه أو انفصاليه
مناسبه تستتبع حدوث آثار غيبية *

والسحر من قبيل القسم الاول ، والمعجزات والكرامات ، والبرنجات ؛

من قبيل القسم الثانى ، والطلسمات من قبيل القسم الثالث (١) *

وعلى ذلك فالفرق بينهما هو أن السحر يبدوهم النفوس ، والمعجزات والكرامات
يبدونها الأجسام السفليه ويعنون بذلك ما يوجد فى العالم الأرضى وتأثير
النفوس فيها كما سبق بيانه ، وكذلك الفرق بينهما أن من ظهر على يده المعجز

(١) الاشارات ج ٤ ط ٠ ٢ ص ١٥٨

من كان رشيدا مؤكيا لنفسه وهو النبي والسحر هو ما ظهر على من كانت
نفسه شريره واستعمله فى الشر وهو الساحر الغيبي ، كما ان النبي والولى
يعلنان فى المعجز المبلغ الاقصى ، وأما الساحر فلا يبلغ مبلغ الاذكيا وذلك
لخلوه فى السحر . قال ابن سينا (فالذى يقع له هذا فى جبله النفس
ثم يكون خيرا رشيدا مؤكيا لنفسه فهو ذو محجزة من الانبياء أو كرامة من
الاولياء وتزيده تزكيته لنفسه فى هذا المعنى زياده على مقتضى جبلته فيبلغ
المبلغ الاقصى ، وانذى يقع له هذا ثم يكون شريرا ويستعمله فى الشر
فهو الساحر الغيبي وقد يكسر قدر نفسه من غلوائه فى هذا المعنى فلا يلحق
شأوا الاذكيا فيه) (١)

أما السحر عند القاضى :

يختلف القاضى مع كل من الأشاعرة والفلاسفة فى تعريف السحر حيث أنه
ذهب الى أن السحر ليس بشئ أكثر من التخيل والايهام يكون الشئ على
ما هو عليه بضرب من الخفة والشمهذه والتوسه . (٢)

وعلى ذلك فالسحر عند القاضى ليس من قبيل قلب الايمان والاثيان بغوارق
المادات . ويستدل على ذلك بقوله تعالى (يخيل اليه من سحرهم
أنها تنصلى) . (٣)

(١) الاشارات ج ٤ ص ١٥٦ ، ١٥٧ ط ٢

(٢) المقاصد ص ٢٠٦

(٣) سورة طه الايات ٦٦ —

يعنى ذلك أنه يخيل للناظر اليها أنها تتصرف تصرف الحيوان ، وليس الأمر كذلك وإنما تتحرك بالآلة الخفية التى تجريها بالزئبق الذى يجرى فى أجوافها ، والحيل منها على آلة وحد يعرفه الفاعل له ،

حكم السحر :-

يختلف القاضى مع الأشاعرة فى حقيقة السحر فبينما يرى الأشاعرة أن السحر حقيقة وجائز عقلا وثابت سمما ، يستدلون على ذلك بالأدلة العقلية والسمعية ،

فمن الأدلة العقلية عند الأشاعرة :-

اثبات السحر لديهم يتوقف على اثبات وجود الجن والشياطين ، فالشياطين يقدرون على أعمال وأفعال لا يقدر البشر على مثلها وعلى التمثيل بصورة البشر . (١)

ويذهب الأشاعرة الى أن ذلك ممكن عقلا وثابت بنصوص القرآن والمنه فلا يمنع أن يرقى الساحر فى الهواء ويخلق فى جو السماء ويسترق ويلج فى الكوا الى غير ذلك مما هو من قبيل مقدورات الخلق ، ولا يمنع عقلا عند الأشاعرة أن يفعل الله من الأمور الغريبة عند اتيان الساحر بعض أفعال معينة ما يستأثر بالاعتقاد عليه ، فان كل ما هو مقدور للمبدع فهو واسع بقدرة الله عند الأشاعرة . (٢)

(١) البيان للقاضى الباقلانى ص ١٠٦

(٢) الارشاد للجوينى ص ٣٢٣

ودليل وقوعه سمما عند الأشاعرة :-

١- سورة الفلق ويذهبون في ذلك الى انه قد اتفق المفسرون على ان سبب نزولها ما كان من سحر لبيد بن الأعصم اليهودى لرسول الله - ص - فانه سحر على مشط ومشاطه تحت راعونه في يثر ندى أروان حتى مرض ثلاث ليال ، وقد أمر الرسول عليه السلام بأزواج السحر ، ودليل ذلك حديث عائشة - رضى الله عنها - أنها قال ان النبي سحر حتى انه ليخيل اليه أن يفصل الشيء وما يفعله ، وأنه قال لها ذات يوم أتانى ملكان فجلس أحدهما عند رأسى والاخر عند رجلى فقال ما وجع الرجل قال ملبوب قال ومن يلبه قال : لبيد بن الأعصم في مشطو مشاطه في جف للهمة ذكر فسى يثر ندى أروان) •

وزهب الاشاعره على ذلك بأن السحر لو لم يكن حقيقه لم يؤمن به بالاستماد منه •

٢- كذلك ما روى من أنه سحر ابن عمر - رضى الله عنه - فتوكت يده وأن جاريه سحرت عائشة رضى الله عنها •

٣- وما روى أيضا أن ساحرا حضر عند الوليد بن عتبة فكان يدخل فسى جوف بقره ثم يخرج من جوفها ويفصل ذلك عنه مرات • (١)
وكذلك استدل الأشاعرة بما جاء في القرآن الكريم :

١- عن قصه هاروت وماروت قال تعالى :

(١) المقاصد للفتازانى ص ٢٠٦

(واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الطينين بهابيل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر فيتململون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله) (١) .

ويستشهدون بذلك على أنه نص منه تعالى على أن السحر صحيح وهو ضار للمسحور ، وإن لم يضر إلا بأذن الله .

٢- كذلك أخبر به - الله تعالى - في كتابه العزيز عن مسحوره فرعون فقال :-

(قالوا يا موسى أما أن تلقى وأما أن تكون أول من ألقى قال بل ألقوا ، فإذا جبالهم وحصبهم يخيل^{اليه} اليهم من سحرهم أنها تسقى) (٢)

(قالوا يا موسى أما أن تلقى وأما أن تكون نحن الملقين قال ألقوا فلمما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاء^{السحر} عظيم) (٣)

وإذا سئل الأشاعرة ما الفرق إذن بين المعجزة والسحر قالوا : انفسه لا فرق في ذلك إلا بوقوع التحدى من الرسول وعدم وقوعه من الساحر .

بيان ذلك :-

أن الساحر لو تحدى بسحره على أنه احتجاج لنهوته بطل سحره من وجهين :-

(١) سورة البقرة . آية : ١٠٢

(٢) سورة طه . الآيات : ٦٥ - ٦٦ .

(٣) الأعراف الآيات ١١٥ - ١١٦ .

أ - أن ينسبه الله سحره جملته فلا يفصل شيئا في السحر وخاصة لسحر قصد الساحر بذلك محارضة النبي ، ويكون ذلك على خلاف عادة السحرة لأن المادة ليست انصاعهم ذلك وصرفهم عنه .

ب - السحر مصروف عند أهل السحرة فلو تحدى به ظهر من يقدر على محارضة بأدق وأبلغ ما أورده .

أما النبي لو تحدى بالمعجز أظهره الله على يده وثبت به دعواه ، كذلك لا يظهر من يتحدى الرسول في معجزته ومحارضة .

فمثلا لو كان حجر المنيطيس آية لنبي ، فلو أن أحدا أخذه إلى أحد البلاد وادعاه آية له عند من لم يره ولم يسمح به لوجب أن ينقض الله عليهم بوجهين :

١- إما أن يجعل الله - تعالى - غيره يحل هذا الحجر إلى تلك البلد حتى إذا ادعى هذا الرجل أن الحجر آية له وجد من يحارضة في ذلك ، وأثبت أنه معروف ومشهور وأن هذا الرجل يكذب .

٢- أن يسلب الله - تعالى - الحجر خاصية الجذب للأشياء ، حتى إذا أراد تجربته لم يجذب كما هو المعتاد .

وكذا لو حمل مدع القرآن إلى بلد آخر بعيدا وادعى أنه آية لله فالله يبطل ذلك بأن ينسبه حفظه ويذهب به عن قلبه أو ينقل إلى تلك البلد يحض حفظه القرآن ليظهروا كذب هذا المدعى واقتراوه .

وعلى ذلك ذهب الأشاعرة إلى جواز ظهور المعجز على السحر على أنه سحر فكل من المعجز والسحر عند الأشاعرة خارق للمادة وأن فاعله هو الله وقد سبق دليل وجوده .

وأما دليل ان الله فاعله :-

فيقول الأشاعرة في ذلك أن جميع ما يوجد بالمحسوس من حب وشمس وصحه وسقم موهي الى التلف أو غير موهي اليه فانه بأسره من فعل الله يفعلها يجرى المعاد عند ما يفعلها الساهر بنفسه من ضرب السحر *

والدليل الملقى على ذلك :- أن السحر من الأمور الممكنة في حد ذاتها فلا تمسح على القدرة الالهية ولا يلزم من فرض وقوعها محال *
والدليل السمي قوله تعالى :

(وما هم بضارين به من أحد الا بأذن الله) (١)

فهذا دليل على أن ما يوجد عند سحرهم انما هو من فعل الله وان أقوالهم وأفعالهم الموجودة لديهم غير موهية بنفسها في السحر * (٢)

والأشاعرة بالنوا في القول بوجود السحر على الحقيقة حتى أنهم ليجعلون في وجود السحر من الله حكمه له في ذلك ومعنى ذلك عندهم على أصل التكليف لديهم من جواز أن يفتح الله - تعالى - بعض خلقه والاضرار ببعض *

فالحكمة من تعليم السحر :-

يكون من باب التخليط لمحنة المكلف الذي يعلم السحر ولا يحمل به ولا يعمل به غيره ويحذر من إثمه مع دواعي نفسه اليه واثارها له * وربما كان الامتناع من فعل ذلك مع العلم أشق على النفس وأعظم ثوابا من الامتناع عن كثير من ملذات الدنيا التي تدعو النفس الى فعلها مع الحظر لها * والمنع

(١) سورة البقرة . آية : ١٠٢

(٢) انظر البيان للقاضي الباقلاني من ص ٩٢ - ١٠٢

منها ، فيكون هذا تخليظا في المحنة ، وطريقا الى ضاعفة الثواب للمتوسل مع الشهوة لفضله ، والقدرة على الفعل مع ما فيه من مكسب مادي لسه ، وشهره وتمتظيم له بفعله ، فمنع النفس من هذا طاعة عظيمة في مقابل من لم يمتنع من ذلك فيعاقب على فعل المصيبة . (١)

موقف القاضي من القول بالسحر :-

كان القاضي على خلاف ما ذهب اليه الأشاعرة فقد هاجم الاعتقاد بالسحر والحيل وتعرض بسبب هذا الهجوم الى انتقاد شديد من عدد من مفكرى الاسلام الذين يذهبون الى القول بالسحر ويمتقدونه ناقضا للمصادق وعلى رأسهم الامام الرازى الذى خصص لذلك فصلا فى تفسيره الكبير .

والواقع ان القاضي لا ينكر السحر الملاقا ، وانما الذى ينكره هو كسبون السحر حقيقه بأن يكون من الله وخارقا للعاده .

ولذلك يرجع القاضي السحر كما ذهب الى ذلك اكثر المعتزلة السنى التخييل والايهام على أنه ضرب من الحيل والشمبذه ، وان كان يثبت أن الله - تعالى - قد ذكر السحر فى كتابه ونبه على ما فيه من ضرر . والسحر عند القاضي ينقسم الى ما هو كفر وما هو محصيه :

فما هو كفر هو ما يدعون احياء الموتى بالحيل وطى البلاد وشفاء المبروع فى وقته من غير دواء ، وكان ذلك كفرا عند القاضي لأن معه لا يمكن - التمسك بالنبوءات ، لأنه اذا جوز أن يكون ذلك من فعل السحره ، جوز ذلك

(١) البيان للقاضى الباقلانى ص ١٠٣

ايضا في الانبياء ، فيكونون محالين ، كذلك لا فرق حيثثد بين مقدور
المباد ومقدور الله وهذا كفر .

وقد استشهد القاضى بحكم جمهوره الغفباء على الساحر اذا اعترف
بالسحر على الحقيقة من القتل .

وأما المصية : فهو السحر الذى يجرى مجرى الشميدة والحيل المفعولة
بخفة اليد الى غير ذلك فهذا مصية وليس يكفر عند القاضى . (١)
ويستدل القاضى على عدم وجود السحر على الحقيقة بما يلي :

١- انه ذكر الفيضان عند عمر بن الخطاب فقالوا انهم يتحولون ، فقال عمر
انه ليس بأحد يتحول عن خلقه الذى خلق له ولكن لهم سحره كسحرتكم
فاذا خشيتم شيئا من ذلك فاذنوا . ويقول القاضى فى ذلك فهذا عمر
رضى الله عنه يظل يطأع لشير الله .

٢- كذلك قوله تعالى :-

(فاذا جبالهم وعصبيهم يخيل اليهم سحرهم أنها تسمى) (٢)
ودليله من الآية أن الله سبحانه أخبر أن أولئك السحرة ما كان منهم كان
تخيلا لا حقيقة له وأنهم لو آمنوا النظر وفتشوها لوقفوا على الحيلة فيها
وأنها طئت بالزئبق الذى ولد فيها تلك الحركات .

(١) انظر مشابه القرآن ص ١٠٢ فى تفسير سورة البقرة . للقاضى عبد الجبار

(٢) سورة طه . آية : ٦٦

٣- كذلك قوله تعالى :-

(انما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى) (١)
يدل على أنه كيد لا حقيقة له ، ويقول القاضى ان الآيه داله على ان
السحر ليس من فعل الله ، وانما هو من فعل الساحر نفسه .

٤- وكذلك قوله تعالى :-

(سحرُوا أعين الناس واسترهبوهم) (٢)

يستدل به القاضى على ان اسحر وهم حيث أنهم أوهموا الناس فيما رأوا أو
ظنوا وأوهماء لا حقيقة لها ومع البحث يمكن الوقوف على أسبابها وحقيقتها (٣)

٥- وكذلك قوله تعالى :-

(فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه) (٤)

فيقول فيه القاضى ان هذا امر ممكن من التمام وغيره فيستطيع الايقاع بين
المرء وزوجه .

والآيه تفيد كما يذكر القاضى ان تعلم السحر كان من الشياطين فلا
يحتج بعد ذلك أن من يتعلم السحر أو الكفر الدال عليه قوله (منهما)
انه يوحى فى ذلك .

(١) سورة طه . آيه : ٦٦

(٢) سورة الاعراف آيه : ١١٦ .

(٣) الفصل فى المثل والأهواء والنحل لابن حزم ص ٢٥

(٤) سورة البقرة . آيه : ١٠٢

أما ما قاله الأشاعرة فيما روى من أن النبي سحره لبيد بن الأعصم ، فالقاضي لا ينكر ذلك الا أنه ذهب الى أن ذلك ليس فيه احالة للطبيعه ، ولا قلب لحقائق الأشياء ، وانما هو عنده من باب التأثير بقوة تلك الصناعات كما فى الطلسمات .

ويقول القاضي ان هذا ما نشاهده فى الانسان فان من تضرع مسن الخير بالسب والشتائم ، ومن استولى عليه الغضب فيتحول بسبب ذلك مسن حالته الطبيعية ، فيتحول من الحلم الى الغليظ وربما كان ذلك سببا فى مرضه أو يكون ذلك من باب الإصابة بالعين ، وهذا ما لا ينكره أحد فقلوه - صلى الله عليه وسلم - (ان من البيان لسحرا) ينطبق على ذلك لأن البيان يوتر فى النفس . (١)

وعلى ذلك فالفرق بين السحر والمجزوء عند القاضي اصبح واضحا يتضح من ذلك أن القاضي وان كان ينكر السحر على الحقيقة ويرده الى التخيل والأوهام الا انه يثبت لهذا التخيل والوهم التأثير فى النفوس فمن توهم انه مريض بمرض ما يشعر فعلا بذلك وهذا من وجه نظرى صحيح فقد ثبتت من الناحية الطبيه أن المرأة التى لا تنجب ولديها الرغبة الشديدة للانجاب فانها تتخيل ذلك حتى أنها تشمر فعلا بأعراض الحمل كامله ثم يتضح بعد ذلك انه من قبيل الوهم وهو ما يسمى (بالحمل الكاذب) ، كذلك من كان فى مكان مظلم وتوهم وجود أسد فى هذا المكان شمر باضطراب وخسوف شديد .

(١) انظر الفصل فى الطلل والتحل لابن حزم ص ٢١

وإذا علمنا ما سبق أن الأسماء تحتفظ في التفرقة بين المعجز والسحر على قضيه التحدى من النبى لاثبات أن المعجز آية له ، نرى القاضى كما ذهب الى ذلك شيوخ الممتزله ينكر ان يكون التحدى شرطا اصلا فى الأعجاز للنبى فضلا عن أن يكون فرقا بين المعجز والسحر وذلك لأنه لا دليل على ذلك من قرآن ولا من اجماع وما لا يستند الى الدليل يجب رده ، وذلك لقوله تعالى :-

(قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) (١)

أى أن المباد هم الذين يطلبون الدليل فيلتمسه الرسول من الله دلالة للتصديق .

ويستدل القاضى على عدم شرط التحدى :-

بأنه لو أختبر شرط التحدى لسقط أكثر آيات الرسول الكريم كيمان الماء من بين أصحابه وأطعماه المشرات من صاع شعير ، وحنون الجذع وتكليم الذراع ، وشكوى البصير والذئب ، والاختار بالفيوب ، وسائر معجزاته المظام ، فأنه صح أن الرسول - ص - لم يتحد بها أحد ، وما صدر عنه الا بحضرة أهله الحق واليقين من أصحابه رضى الله عنهم ، وعلى ذلك فلم يبق له آية سوى القرآن الكريم ودعاء اليهود الى تمنى الموت وشق القمر .

كذلك لا يشترط القاضى التحدى من الرسول لأنه متى ظهر المعجز كان آية له تحدى أو لم يتحد لقوله تعالى :-

(وأقسموا بالله جهد ايمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون) (٢)

(١) سورة البقرة . آية ١١١ . (٢) سورة الأنعام . آية : ١٠٩

وقوله تعالى : (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون) (١)
وأستدل القاضى ان الله سبحانه لم يشترط التحدى وسماها آية لهم تسدل
على صدقهم •

كذلك قال القاضى انه لو صح التحدى لكان حجه عليه لأن التحدى عدهم
عدم القدرة على الاتيان بمثله من المتحدين ولكن عند تحدى الرسول تبطئ
دعواه لأن هذا متبع من الساحر والصالح وهذا باطل •

الا ان هذا لا يصح على مذهب القاضى حيث انه ينكر اتيان الخوارق
على يد الساحر أو الصالح • فكيف يقع منهم التحدى للرسول •

كذلك قال القاضى انه لو لم يتحد الساحر أو الصالح بما ظهر عليه
من المعجزات فربما أظهر من تحدى لهما بعد موتهما من ضل فيها ، وذلك
كما كان من الغلاء لعل بعد موته • (٢)

ومع ان نقض القاضى شرط التحدى فى التنزه بين المعجز والسحر ،
فقد ذهب الى انكار ظهور المعجز على السحر كمعجزه لهم وذلك لما يترتب
على ظهوره من المحالات •

فيرى القاضى أن ذلك يوصى الى ما يلى :-

- ١- أنه لا يعرف الفرق بين الساحر والنبى اذ يمكن أن يكون جميع الأنبياء
سحرة كما أنهم فرعون موسى -ص- فى قوله تعالى على لسان فرعون :
(انه لكبيركم الذى علمكم السحر) (٣)

(١) سورة الأسراء • آية : ٥٩

(٢) انظر الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم من ص ٢١ : ٢٢

(٣) سورة طه آية : ٧١ ، الضمراء • آية : ١٢٣

وقوله تعالى : (ان هذا لكم مكرتموه فى الدين له تخرجوا منها أهلها) (١)

وعلى ذلك ذهب القاضى الى انه اذا جاز أن يقلب سحره موسى
عصيمهم ورجالهم حيات وقلب موسى عصاه حيه وكان كلا الأمرين حقيقه فقد
صدق فرعون بلا شك فى كون موسى - ص - ساحرا الا أنه أعظم بالسحر منهم
وهذا باطل لأن الله سبحانه كذب فرعون فى القرآن ، وعلى ذلك فمما
كان من فضل السحره لا يكون الا من قبيل الحيل ، وما كان من فضل
موسى من قبيل المعجز الدال على تصديقه من جهة الحكم .

كما أن السحره لو أمكنها ذلك لكانت سحره فرعون أقدر على الاتيان
بمثل ذلك ، لأن الاتيان من أهل السمنه أولى فدل عجزهم والانقياسه
لموسى عند مشاهدته معجزته على ان ما أتى به موسى ليس من قبيل السحر
الذى يتم بالحيله ، وما كان منهم الا من قبيل الحيل والتمويه .

كذلك ذهب القاضى الى أنه بعد نقد شرط التحدى فانه لا يكون
هناك فرق بين الساحر والنبي لظهور المعجز على كليهما . (٢)
وهكذا نقد القاضى ما ذهب اليه الأشاعرة من القول فى تمريف السحر
وحقيقته .

والحق ان السحر ليس من الخوارق لأنه ما يترتب على أسباب كلما
بأشرفها أحد يمكنه الاتيان به ، فهو من ترتيب الأمور على أسبابها .

(١) سورة الأعراف . آيه : ١٢٣

(٢) انظر الضنى ج ١٥ ص ٢٥٩ ، ٢٦٠

ثانيا الكرامة :-

كما خرج السحر من تعريف المعجز عند القاضي فكذلك القول بالكرامة ، وقبل عرض ما ذهب اليه القاضي في ذلك أرى أنه من الواجب عرضها عند كل من الأشاعرة والفلاسفة لنقد على هدى الاختلاف بينهما .

لقد اختلف المتكلمون فيما بينهم في وقوع الكرامة على مذاهب :

- ١- ذهب عدد من شيوخ الممثلة والأشاعرة والطارديه والموحبيه والكراميه والشيعة الى جواز وقوع المعجز على ايدي الصالحين كرامة لهم .
- ٢- وذهب أبو بكر الأشعري الى أنها جائزه عقلا لا سمحا .
- ٣- ذهب أبو الحسن البصري الى القول بجوازها عقلا وسمحا . (١)

مذهب الأشاعرة :-

ذهب الأشاعرة الى أن الكرامة هي الأمر الخارق للعاده يمنحها الله من يشاء من عباده الصالحين كرامة لهم ، مثل قطع الصافه البعده قسى الزمن اليسير وغير ذلك .

فالكرامة جائزه وواقعها سمحا عند الأشاعرة ما عدا أبي اسحق والحليسي ويستدلون على ذلك بأدلة عقلية وسمعية .

(١) الفائق ص ١٢٤

الدليل العقلي عند الأشاعرة :-

ذهب الأشاعرة الى أن الكرامة من الممكنات التي لا تستحيل على القدرة الالهية ولا يترتب على وقوعها محال (١) ، ويقول الأشاعرة في ذلك ما المنع من أن يخلق الله العادة اكراما لبعض عباد الصالحين حيا كان أو ميتا ، فان الله هو الفاعل في الحقيقة لا النبي ولا الولي ، ولكنه كما يجوز أن يصفى من يشاء من عباد عطا بالرسالة ويصدق بالمعجز يجوز أن يكرم من يشاء من الصالحين ويصدق بالكرامة . (٢)

ويستدل الأشاعرة أيضا بالأدلة السمعية منها :-

١- قصة مريم : حيث حملت بلا ذكر ووجد الرزق عندها فكان زكريا يصادف عندها فأكبه الشتاء في الصيف وفاقبه الصيف في الشتاء فكان يقول لها :-

(يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله) (٣)

وتساقط عليها الرطب من النخلة واليابس منه .

٢- وقصة آصف صاحب سليمان وهى احضاره عرش بلقيس من مسافة بعيدة وقوله (انا آتيتك به قبل أن يترد اليك طرفك فلما رآه مستقرا عنده فقال هذا من فضل ربى) (٤)

(١) هداية المرید لحقيدہ أهل التوحيد . شرح محمد عيسى . ص ٢٨٩

(٢) النور المبین . عبد الرحمن القرطبي الدجى . ص ٤٢٤

(٣) سورة آل عمران . آیه : ٣٧ .

(٤) سورة النمل . آیه : ٤٠

وقال الأشاعرة ان ذلك لم يكن محجوزه لسليمان لأنه لم يظهر على يده ولم يقارن دعوته النبوه .

٣- وكذلك أصحاب الكهف وما جرى لهم من الآيات ، وهى أن الله أبقاهم ثلاثمائة سنين ووسعهم نياما بلا آفة ، وما كانوا جميعا أنبياء .

٤- كذلك أم موسى التهمت فى أمره بلا غفاء وقالوا ، ان ما ينقل عن صالح هذه الآية أكثر من أن يحصى فهذه بمجموعها أفادت علمنا يقينا صادقاً بأن خوارق الماديات قد ظهرت على أيدي الصالحين والأولياء .

٥- كذلك كان من الآيات التى ظهرت فى مولد النبى — ع — ما لا ينكره مسلم وكانت قبل النبوه . (١)

كذلك استدل الأشاعره بما تواتر نقله عن الصحابه ، ومن ذلك ما حكى عن سفيته مولى رسول الله — ع — حين ضل الطريق فتعرض له الأسد فقال له أنا سفيته مولى رسول الله فبصبت له وضار بجانه يهديه الطريق . (٢)

كما روى أن النبى قال (بينما رجل يسوق بقره قد حمل عليها إذا انفتحت البقرة اليه وقالت " انى لم اخلق لهذا وانما خلقت للحرث " فقال الناس : سبحان الله بقره تتكلم فقال النبى : آمنت بهذا وغير ذلك من الأشياء مثل رويته عمر على الضبر بالدينه جوشه بمنهاوند حتى انه قال لا امر جيشه (يا ساريه الجبل الجبل تحذيرا لهم من وراء الجبل الصدو هناك وسامع ساريه كلامه على بعد المسافه .) (٣)

(١) هدايه المريد ، ع ٢٨٩

(٢) الحجج البينات فى اثبات الكرامات — عبد الله الصديق ع ٥٢

(٣) نهاية الاقدام ع ٤٩٧

وانذا مثل الأشاعرة عن الفرق بين المعجزة والكرامة ان كان كلا منهما خارقا للمعاده ومن فعل الله تعالى يظهره على من يشاء من عبادہ ردت بأن الفرق بينهما يتبدل في :-

١- أن المعجزة تقع حسب دعوى النبوة ، ومقارنه للدعوى ، وتدل على صدق الأنبياء ويقصد بها التحدى .

٢- النبي لا يكتم المعجزة بل يظهرها ويتحدى بها خصومه وكأنه يقول (ان لم تصدقوني فمارضوني بظلمها) .

٣- صاحب المعجزة مأعون التهديد محصوم من الخطأ والذلل وارتكاب المحاصي بعد ظهور المعجزة .

٤- وأما الكرامة فلا تصحبها دعوى النبوة وهي تدل على صلاح الأولياء (١) والاخلاص في الحال وأنه لا رياء فيه .

٥- كما أن صاحب الكرامة يجتهد في كتمانها ولا يفاخر بها فان الملح عليها بعض الخلق كان ذلك تنبيها لمن أظلمه الله عليه من حسن منزله صاحب الكرامة عنده .

٦- الأولياء لا يؤمن تهديد أحوالهم بعد ظهور الكرامات على أيديهم لما كان من " يلحم بن ياعمر " الذي ختم حياته بالشقاء بعدما أوى من الكرامات التي لم تكن لأحد . (٢)

(١) الولي هو العارف بالله وعفاته على قدر الطاقة ، المواظب على الطاعات المجتنب للمحاصي والسيئات ، والمعرض من الانهماك في اللذات والشهوات " الجواهر الكلاية طاهر بن صالح الجزائري ص ٢٨٠ و ٢٩٠ .

(٢) الشرح على العقائد المضديده ص ٦٤٢ ، وأصول الدين للبندادي ص ١٧٤

مذهب الفلاسفة :-

ذهب الفلاسفة كما سبق أن أشرنا - إلى القول بوجود الكرامات وظهورها على الأولياء وسأوا بينها وبين المعجزة ، إلا أن المعجزة تحصل من نفس المسيح النبى (النفس الذاتية الشخصية للرسول) وأما الكرامة تحصل للولى بالمجاهدة وكلاهما خارق للمادة .

موقف القاضى من القول بالكرامة :-

كما سبق يتضح أن القاضى ينكر ظهور الخوارق على أيدى الصالحين والأولياء كرامه لهم ، حتى أنه ينقد الأشاعرة فى قولهم بالكرامة ، فيقول القاضى أنه ان لم يكن الخلاف بينهما لفظيا بمعنى أن الكرامة لو كانت بمعنى الأمر الخارق للمادة ، فالخلاف بينهما لفظى حيث سماها الأشاعرة كرامة وسماها القاضى معجزة ويقول القاضى ان الخلاف اللفظى لا يؤثر فى الدليل ، وان كانت من الأيمان التى تجرى بها المادة فيرى القاضى أن الأمور المعجزة لا يختص بها أحد دون أحد فيستوى فيها السالح والمعالج .

وان كانت الكرامة ناقصة فى الرتبة عن المعجزات فيقول القاضى ان هذا باطل ، لأن الصغير من المعجزات كحكم الكبير فيها ولا عبرة بالصغر والكبر فمثلا احياء صغير الحيوان كاحياء الموتى فلا يصح كون الأول كرامة والثانى معجزة . قال القاضى : (دلالة الكبير هو لوجه قائم فى الصغير وأن احياء الجسم العظيم كاحياء الجسم الصغير) (١)

(١) اعجاز القرآن ج ١٦ من كتاب المثنى ص ٣١٣

واستدل القاضى على انكار الكرامات للأولياء بما يلى :-

- (١) انه يلزم من ذلك تنكر المعجز بتكثر عدد الصالحين ، وذلك باطل
لأنه يقدح فى دلاله المعجز وأنه خارق للمعاده .
- (٢) لو صح ذلك لكان السحابه والسلف الصالح أولى من غيرهم ، وقصد
ثبت بالتواتر عدم ظهورها عليهم ، لأنه كان أولى ظهورها على أسبق
المؤمنين فى حال مناعه غيره كماويه وغيره لأن ذلك كان أقوى فسى
ازاله الشبهه ، وفى الاستثناء عن التحكيم الذى نتج من خلاف الخوارج
ما يدل على أن ظهور المعجز على ايدى الصالحين لا حقيقه له .
- (٣) كذلك لا يجوز عن الحكيم أن يبين فضل الفاضل بالمعجز الا لمفسوض
يرجع على المكلفين من النفع والتعلم والتأس ، فيكون من حاله فيهمسا
اكثر فظهور المعجز عليه أولى .
- (٤) اذا ظهرت المعجزه على ايدى الصالحين لا تغلو ، اما أن تكون داله
على صلاحهم ، أو واقعته على حد الابتداء وكلاهما لا يكون محجوزا
لأن المعجز لا تعلق له بالصلاح دون غيره من سائر الأحوال .
- فان بطل كونها داله على صلاحهم فتكون فى حكم الابتداء فلم
ظهرت على هذا لكانت واقعته على طريق المصلحه والصحه ، فلا يصح
عنده أن تكون محجزة داله ، لأنها لا تدل الا اذا كانت انتفاضا
للمعاده والمصلحه ، وابتداء المعاده لا يكون نقضا للمعاده وذلك كهدايه
الخطىق .
- (٥) ظهور المعجز على الصالح لا يغلو من أن يلزم النظر فى المعجز
ليعلم به صلاحه أو لا يلزم ، فان كان لا يلزم النظر فيه لكان

قبيحا لأنه لو كان حسنا في هذه الحالة لحسن الظهارة على النسيب ولم يلزم النظر في نيته وهذا فاسد لما سبق بيانه * وأن لزوم النظر في ذلك فلا بد وأن يكون لغرض يتعلق بمصرفه صلاحهم (لأن غرض الدلالة يتعلق بالدلول) * وهذا يقدر في دلاله اعلام النبوات *

ويتساءل القاضى لماذا اقتصر على مصرفه صلاح الصالح دون مصرفه كسر الكافر وكذب الكذاب والظالم ، ويقول القاضى فكما أن ذلك باطل فكذلك ظهورها على المالحين لأنه لو كان هناك وجه يقتضى ظهورها غير التصديق فمن أين أنها داله على النهي *

(٦) يقول القاضى كذلك ان المجزؤه نازله منزله التصديق بالقول ، فليس وقع المجزئ حسب دعوى الرسول كان بحاشيه قوله تعالى (صدق عدى فيما يبلغ عنى) وعلى ذلك لودل التصديق بالقول على صدقه كان لا يجوز أن يحدث منه تعالى الا وهو دال على الصدق ، فكذلك المجزئ النازل منزله * (١)

ولهذا ايضا نستطيع القول بأن القاضى ينكر على الفلاسفة قولهم في الكراهه ، وهذا نرى أن القاضى ينكر السحر على الحقيقة والكراهه للمالحين والأولياء لبيان صلاحهم *

الشرط الخامس :-

ذهب القاضى الى أن المعجز يكون عقيب دعوى النبوة لا متأخر عنها ولا متقدم ، وعلى ذلك فلو قال معجزتى ما قد ظهر من قبل لم يدل على صدقه ويطالب به أو بخبره بعد الدعوى فلو عجز كان كاذبا قطعيا . ويستدل القاضى على ذلك بما يلى :-

١- أن المعجز لا بد فيه من التعلق بالدعوى ، وفي تقديم المعجز عن الدعوى ما ينقض ذلك فيكون باطلا ، وكذا الحال في تأخيره بعد صوت الرسول ، لعدم تعلقه ايضا بالدعوى لأن حكم الدعوى قد بطل ، فان حكمها هو القبول من الدعوى والانقياد له فيما يحمله من الرسالة وهذا الحكم قد زال بوفاة فاذا صح ذلك لم يجوز تقديم المعجز وتأخيره عن الدعوى

٢- كما أنه لو جاز تقديم المعجز أو تأخيره عن الدعوى لترتب عليه كثير من المفاسد منها :
 أ- لم يوثق بأن معجزه النبى المتأخر تدل على نبوته دون كونها دالة على نبوة المتقدم لأن ما أوجب تعلقه بالتقدم حاصل وكذلك التأخر وهذا يؤدى الى الشك فى كثير من المعجزات .

ب- كيف يصح تقدم المعجز ووجه وجوب النظر فيه انما كان للخوف من ترك قبول ما تحمله من شريكه . (١)

(١) المضى ج ١٥ ص ٢١٣ : ٢١٥

الا أن القاضي هنا لا يسلم من الاعتراض على ذلك لأن قوله بامتناع تقديم المعجز عن الدعوى يبطل كثيرا من المعجزات ككلام عيسى في المهد وتساقط الجنى على أمه من النغلة اليابسة فانهما معجزتان لم يمتدحيهما على الدعوى ، وكذلك معجزات الرسول الكريم السابقة للدعوى كشق الصدر ، وظلال السماء ، وتسليم الحجر والدر عليه ، فانها كلها مقدمة على الدعوى • وهذا يلزم القاضي عن وجهين :-

- ١- من جهة انكاره تقديم المعجز على الدعوى •
- ٢- من جهة انكاره جواز ظهور الخوارق ككراهه للأولياء ، فلو صح كونه معجزا لنقض ما ذهب اليه من عدم تقدم المعجز على الدعوى وان لم يكن معجزه لرسول صح كونه كراهه لأحد الصالحين في ذلك الزمان وهو ما ينكره أيضا •

موقف القاضي من هذا الاعتراض :

ما سبق نرى أن الأشاعرة لا يلزمهم هذا الاعتراض من حيث أنهم أجازوا ظهور الخوارق على غير الأنبياء ككراهه لهم كالأولياء والصالحين ، ولذلك ذهب الأشاعرة إلى أن ظهور المعجزات على الأنبياء قبل الدعوى جائزًا وتكون كراهه لهم لصحة ظهور الكرامات على الأولياء والصالحين ، والأنبياء قبل البعث لا يقصرون عن درجته الأولياء وحينئذ تسمى أرحاها أي تأسيسا للنبي •

وأما من ناحية القاضي فنراه يذهب في التخلص من هذا الاعتراض إلى القول بأن نقل هذه المعجزات إن لم يكن معلوما فلا يعتد به ، فأما إذا كان معلوما فوجب حمل المعجز المتقدم أو التأخر على أنه لنبي في ذلك الوقت ، أي نبي ، مادام لم يعتمد بشرعيته فلا يجب نقل خبره بالتفصيل ، وعلى ذلك فإن اطلال القمامة عند القاضي كانت معجزة لنبي في الوقت وليس من معجزات الرسول الكريم وذلك لقوله في اطلال القمامة :

(لأن ذلك وإن تحقق به فهو معجز لخبره من وقمت منه الدعوى) (١)
ويستدل القاضي على ذلك بقوله ... ص — في غاله بن سنان الحمير وشهد شاهد أخته (ذلك نبي صنيعة قومه) . وكذلك ثبت في قس بن ساعد ، ما يقرب من ذلك ، وما نقله أهل المنازى في الرسول حال صفه لو صح فيجب أن يكون محمولا على هذا الوجه . ولهذا قال شيوخ المعتزلة في انشقاق القمر ، أهرجوع الشمس انه معجز لنبي وإن لم يعرفوه بالتفصيل . (٢)

وأما عن كلام عيسى في العهد فيرى القاضي أنه معجز له ولا بد أن يكون الدعوى منه قد تقدمت لقوله تعالى عنه ... ص قال :

(اني عهد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا) (٣)

وأصل ذلك عند القاضي ، أنه لا فرق بين تقدم الدعوى ثم يعقها الاعجاز ، أو تكون نفس الدعوى واقعة على حد الأعجاز ، وعلى ذلك تكون الدعوى مقارنه للمعجزة لأنه لا يمتنع أن يكمل الله عقل الخلق ، ويجعله في كمال عقل

(١) اعجاز القرآن . ص ١٨٨ . للقاضي عهد الجبار

(٢) وإن كان ذهب القاضي إلى ذلك من المعجزات الحميه للرسول على ما سألناه

ان شاء الله فيما بعد .

(٣) سورة مريم ، آية : ٣٠

الرجال كما خلق آدم عليه السلام كامل العقل .

وكذلك ما كان من حمل مريم بحملي عليه السلام ، فقد ذهب القاضي الى أنه محجوز لبعض الأنبياء وقد قبل أنه محجوز لذكرها - ص - (١)

هذا في المحجوز المتقدم وأما المحجوز المتأخر فالقاضي يجوزها إذا كان بعد اثبات صدق الرسول بمحجوز متقدم عن الدعوى ، وذلك مثل اخبار النبي - ص - عن الخيوط من نحو اخباره عليها رضى الله عنه - أنك تقابل الناكسين والماريتين والقاسطين ، وقوله لعمار :

(تقتلك الفئة الباغية) ، ويكون آخر زادك صاع من اللبن (فظلمها عند القاضي أعظم محجوز داله على صدقه مع تأخرها عن دعواه عليه الصلاة والسلام^(٢) كما ذهب الى ذلك الأشاعرة ايضا .

الشرط السادس :

ذهب القاضي الى ضرورة ملائقة المحجوز الذى التصه الرسول من الله لدعوى النبوه ، فلو ادعى مدعى النبوه أن محجوزته قلب الصاعية مثلا ، وظهر على يده خارق آخر كإحياء الموتى لم يدل ذلك على صدقه فى دعواه النبوه مع كونه محجوزا .

(١) المثنى ج ١٥ ص ٢١٣ : ٢١٦
(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٥٧٠ للقاضي عبد الجبار

ولكن الا يدل ذلك على كذبه فى نفس الوقت وعلى ذلك يصح ظهور المعجز على الكذاب .

وقد اختلف فى جواز ذلك على أقوال :

ذهب البعض الى ان خلق المعجز على يد الكاذب غير مقدور لله تعالى .
وذهب بعض المعتزلة الى جواز ظهور المعجز على الكاذب ليدل على كذبه
لوقوعه ضد ما ادعاه واتسمه وذلك اظهارا من الله لكذبه فى تأكيد كذبه .

موقف القاضى من جواز ظهور المعجز على يد المدعى كذبا :

لقد علمنا مما سبق أن مذهب القاضى أن المعجزات تختص بالأنبياء
بقصد التصديق ، وعلى ذلك يتضح انكار القاضى ظهور المعجز على يد الكاذب
حتى لو كان فى ذلك تأكيد لكذبه لتعلق المعجز بالدعى ، لأن جواز
ذلك يوصى الى مفاسد كثيرة منها :

١- لو صح ذلك لما تعلق المعجز بالدعى ومتى انتفى التعلق فلا تسدل
حيثئذ على صدق أو كذب فيكون ذلك معجزا على حد المبتدأ والمعجز
على حد المبتدأ لا يكون خارقا فالا — لما سبق بيانه .

٢- كما قال القاضى أن ظهور ضد ما التمس فى حكم المستغنى عنه لأنفسه
مع عدمه فعمل كونه كاذبا كما نعلم بذلك مع وجوده ، وكما أن تأكيد كذب
الكذاب لا يجب لأنه لا يلزم القبول منه على العكس من النبى الذى
يلزم تأكيد صدقه لوجوب القبول منه .

- ٣- كما أنه لو صح تأكيد كذب الكاذب بالمعجز لحسن اظهار المعجز
على الأئمة والأعراء والعلماء وغيرهم لتأكيد أحوالهم وتصرفاتهم .
- ٤- كذلك ذهب القاضى الى ان منع الله من الدعوى الكاذبه أولى من
شهر المعجز على خلاف دعواه وأدخل فى زوال الشبهة فلو أراد الله
تكذيبه لمنعه من الدعوى أصلاً أو منعه من ايراد حيله .
- ٥- وأخيراً ذهب القاضى الى أنه لو علمنا عقلاً أن من يظهر المعجز
على يديه كان صادقاً ، علمنا بالضرورة أن عدم ظهوره دليل على كذبه^(١)
ولذلك قال - رحمه الله - فى أمر سيلمه عندما قيل (انه ادعى
بحضرة الناس أنه رسول الله وجعل معجزته قوران ماء البئر عندما
يترقى فيها ، وقد قدر الله ان يفيض ماء البئر على تقيض مدعاه تكديفاً)
قال فيه القاضى أنه مثلاً أصل له ، وعلى ذلك فهو ينكره^(٢) - لصا
سبق الا ان القاضى يذهب الى أن المعجز الذى يدل على نبوه نبي ،
وان كان لا يجوز ظهوره عند كذب أحد - جاز أن يظهر على يد
غيره من دون أن يكون مدعياً للنبوه ، وذلك كما ظهرت المعجزات الدالة
على نبوه زكريا عند امتحان مريم عليها السلام بما امتحنت به رغم أنها
لم تدع النبوه ، وذلك لأن ظهوره عليها لا يوصى الى الفساد ، حيث
كانت تلك الخوارق معجزات لزكريا - عليه السلام - لأنه هو المدعى
للنبوه .^(٣)

(١) المفتى ج ١٥ ص ٢٣٦ : ٢٤٠
(٢) انظر شرح الأصول الخمسة ص ٥٢٠
(٣) اعجاز القرآن ص ١٨٨ للقاضى عبد الجبار

تمقيب :-

(١) ان ما ذهب اليه القاضى من انكار الكراه للأولياء والصالحين فهو —
يخالف الحقل والنقل فهى من جهة الحقل أمر يمكن حدوثه ولا يوصى
وقوعه الى رفع أصل من أصول الدين فيجب وصف الله تعالى بالقدره
عليه وما كان مقدورا كان جائز الوقوع ، وأما النقل فأيات القرآن العظيم
وأحاديث مستفيضه وقد سبق الاشارة اليها عند الأشاعرة .

(٢) ان ما ذكره القاضى دليلا على انكاره الكراه من أنها لو كان ذلك
صحيحا لكان الصحابه أولى بظهورها على ايديهم وذلك نفى ظهورها
على يد الصحابه فأتى أراءه هنا بجانب الصواب والدليل على ذلك أنه
أخرج الشيخان عن جابر رضى الله عنه قال :
قال رسول الله صلى عليه وسلم اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن مساذ ،
وروى مسلم عن أنس مثله . بل ثبت هذا الحديث عن عشرة من
الصحابه أو أكثر . وقال الحافظ السهيلي فى الروض الأثف ما نصه
وحديث اهتزاز العرش لموت سعد صحيح . قال ابو عمر هو ثابت
من طرق متواتره .

وأخرج مسلم فى صحيحه عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه
أن أسيد بن حضير رضى الله عنه — بينما هو ليله يقرأ فى مريده —
ان جالت فرسه فقرا ثم جالت أخرى فقرا ثم جالت ايضا ، قال أسيد
فخشيت أن تظا يحيى — ابنه — ففقت اليها فاذا هو مثل الظلمه
فوق رأس فيها أشال السرج عرجت فى الجو حتى ما أراها فحدوت على
رسول الله — ص — فقلت يا رسول الله بينما أنا الهارجه من جوف
الليل أقرأ فى مريد لى ان جالت فرس ، فقال رسول الله — ص —

أقرأ يا بن حضير قال : فقرأت ثم جالت فرس أيضا فقال : أقرأ يا بن حضير قال فقرأت ثم جالت أيضا فقال أقرأ يا ابن حضير قال : فانصرف وتكون يحيى قويا منها فخشيت ان تطأه فأريت مثل تلك الظله فيها أشمال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها فقال رسول الله - ص - تلك الملائكة كانت تتسمع لك ولو قرأت لأصبحت تراها الناس ما تستر منهم . (١)

هذا بالإضافة الى ما ذكره الأشاعرة في استدلالهم من رؤيه عيسى للجيش عند الجبل ، وكذلك ما كان لسفينه مولى رسول الله فكلها صحيحه . ولم يقتصر ذلك على صحابه سول الله - ص - فأذكر ما ورد من التراجم عن التابعين وغيرهم فأقول أخرج الحسن بن عرفة قال : ثنا عبد الله بن أديس الأودي عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي سيره النخعي قال أتبل رجل من اليمن فلما كان في بعض الطريق نفق حماره فقام فتوضأ وصلى ركعتين ثم قال اللهم اني جئت مجاهدا في سبيلك وابتغاء مرضاتك وأنا أشهد انك حي الموتي وتبعث من في القبور لا تجمل لأحد على اليوم منه أطلب اليك أن تبعث لي حماري فقام الحمار ينفض أذنيه . (٢)

وقال فيه رجل من رهطه أبياتا منها :-

ومنا الذي أحى الاله حماره وتدم مات منه كل عضو وفصل . (٣)

(١) علقه البخاري بصيفه الجزم وله طريق آخر عن البراء بن عازب . رواه مسلم أيضا ووثق في البخاري أنه كان يقرأ سورة البقرة (ص ٤٥) من كتاب الحجج البينات في اثبات التراجم

(٢) أخرجه البيهقي في الدلائل وقال هذا اسناد صحيح

(٣) الحجج البينات في اثبات التراجم - تأليف الحافظ أبي النضر عبد الله

وأخرج بن عساكر من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية أن رجلا من خولان أسلم فأراد أن يوجهه على الكفر فألقوه في النار فلم يحترق منه إلا أكمته لم يكن فيها شيء يصيبها الضوء فقدم على أبي بكر - رضي الله عنه - فقال له استغفر لي قال أنت أحق قال أبو بكر أنك ألقيت في النار فلم يحترق فاستغفر له ثم خرج إلى الشام فكانوا يشبهونه بإبراهيم عليه الصلاة والسلام .

ومن ذلك أيضا أنه قال ابن عبد البر في الاستيعاب أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ثنا اسماعيل بن محمد الصفار ببغداد ثنا اسماعيل بن اسحق القاضي ثنا علي بن المديني ثنا سفيان بن عيينة قال سمعت عبد الملك بن عمير يقول حدثني ربيعة بن حراش قال مات أخ لسي كان أطولنا صلاة وأصومنا في اليوم الحار فسجينا وجلسنا عنده فبينما نحن كذلك إذ كشف عن وجهه ثم قال السلام عليكم قلت سيحان الله لا أبعد الموت ؟ قال اني لقيت ربي فتلقتني بروج وريحان ووجه غير غضبان وكساني ثيابا خضرا من سندس واستبرق أسرعوا بي إلى رسول الله - ص - فأنه قد أقسم ألا يبرح حتى أدركه أو آتية وإن الأمر أهون مما تذهبون اليه فلا تفوتوا ثم والله كأنما كانت لنفسه حياء فألقيت في طست قال علي بن المديني : وقد روى هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير غير واحد منهم جرير بن عبد الحميد وزكريا بن يحيى بن عماره ورواه عن ربيعة بن حراش حميد ابن ذلال كما رواه عن عبد الملك بن عمير ورواه عن حميد بن هلال ايوب السخيتاني وعبد الله بن عون ثم ذكر علي بن المديني الأحاديث عنهم كلهم كذا ذكره الحافظ بن عبد البر في ترجمه زيد بن جراحه فالتبر صحيح كما لا يخفى . (١)

(٢)

أما ما ذهب إليه من رجوع بعض هذه الخوارق إلى أنبياء كانوا قسماً
لذلك الزمان الذي ظهرت فيه المعجزة حتى لو كانوا غير مصروفين فاقى
أرى في ذلك أن القاضي قال بذلك مضطراً لأنه مذكور في القرآن الكريم
من كرامات مريم — عليها السلام — وأم موسى — ص — وغيرهم *

ومن ناحية فإن ذلك يوجب إلى مناقضه ما ذهب إليه سابقاً مسسـ
المساواة بين النبي والرسول في أن كلا منهما يبلغ شرع ربه وظهر المعجز
على نبي غير مصروف يتضمن أن ذلك النبي المجهول ظهر عليه المعجز
دون تحمله شريعته لأنه لو كان هناك ثم شريعته لوجد بلا شك من
يدين بها ويتحدث عن معجزة نبيه وعلى ذلك لو صح المعجز على من لا
شريعته له لأدى ذلك إلى التناقض فيما ذهب إليه القاضي من قوله
بأن الرسول والنبي بمعنى واحد وانتفى في أحدهما شرط التبليغ وهذا
يوجب إلى أن الذي ظهر على يديه المعجز إما أن يكون من الأولياء
الصالحين فتكون كرامه وإما أن تكون على نبي غير مرسل وكلاهما باطل
عند القاضي * وقد أنكر القاضي نفسه ظهور المعجز على نبي غير
مرسل حيث قال (فإن كان في المبلد من يكون نبياً ولا يكون رسولا —
فظهر المعجز عليه يكون مفسده في اعلام الرسل فهو بمنزلة ظهوره
على الصالحين *) (١)

فالقاضي هنا اذن فرق بين النبي والرسول بقوله (نبي غير مرسل)
وهو يناقض ما ذهب إليه سابقاً *

وعلى ذلك فما أميل اليه في القول بالكرامة ان ظهرت على النبي قبل بحثه كانت كرامه له كإظهار القمامه على الرسول الكريم فهي كرامه له وليست محجزة لنبي آخر كما قال القاضي بذلك لأنها لو حطت على أنها محجزة لغير الرسول - ص - من حيث يصح أن يدعى الرسول النبوه وتظهر المعجز على غيره ، ولو كان ذلك صحيحا لقال بذلك المصاحمين للرسول في ذلك الوقت ولما تعجبوا من اختصاصه بهاء وكذلك ما حصل في عام الفيل فهي كرامه للرسول لحصولها يوم مولده ولم تكن كرامه لأحد ولم يتواتر كونه عقيب دعوى نبي من الأنبياء .

وان ظهرت على أيدي المصلحين للرسول - ص - بحث البحث كانت كرامه للرسول أيضا ودليل ذلك ما كان لسفينه مولى رسول الله فلم يهدء الأسد الى الطريق الا عندما ذكر رسول الله .

وأما ما يكون منها للتابعين بعد موت الرسول فهي كرامه لهم لمصالحهم دون الرسول - ص - ومن ناحية أخرى فاني أميل الى اعتبار المعجزات ان كانت في بدايه حياة النبي وقيل الدعوه الى كونهم تأسيسا لقاعد النبوه كما كان من أمر عيسى - عليه السلام - وكذلك لما كان من حادث شق الصدر لرسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه .

٢- انكار القاضي للمعجز على الحقيقة صحيحا وأما رجوع ذلك الى التوهم والتخيل وحصوله لمن تعلم قواعد فان وجوده اليوم لا يدع لتسا مجالا لانتكاره ، وذلك لاخبار عنه في الكتاب المميز .

٣- ان ما ذهب اليه القاضي من انكار ظهور المعجز على يد الكاذب ولو تأكيداً لكذبه وان كان وجهه نظر القاضي يوافق مذهب المترسسه

فى القول بهوجب الصلاح والأصلح على الله — سبحانه — لأن الأصلح نفس
إيراد المعجزة اثباتها خايم من أدنى شبهة تصرف عن النظر فيها ولهذا
قال القاضى (ان الله لا يجعل معجزات أنبيائه ما يوافق شهوة القوم وإنما
يظهر من ذلك ما يحلله أصلح) (١) واستدل على ذلك بقوله تعالى :
عند ما طلب القوم تفجير الينابيع وطلبوا بيتا من الزخرف وأن يرقى فى السماء ، وأن
ينزل عليهم الثب والجنة من النخل والمزب •

(قل سبحانه يس هل كنت ألا بشرا رسولا) (٢)

واستدل من ذلك القاضى بهذه الآية على ان معرفة الرسل بالمصالح مفقودة
وأنه تعالى هو العالم بذلك • (٣)

ألا أننى أرى أنه قد تكون الحاجة ماسة الى بيان كذب الكذاب ابتداء
أو تأكيد • وذلك اذا كان ذلك الكذاب قد استطاع أن يضل بكذبهم
الخلق • فتكون الحاجة ماسة الى تبيان كذبه حتى تفسد عليه حيله • وتمهد
الخلق الى الطريق السوى • وهذا صلاح للناس • وإذا كان ذلك صلاحا
واجبا فعله — على ما هو المذهب عند القاضى •

وأما شرط التحدى الذى أنكره القاضى فأنى أرى أن التحدى بالمعجز أصلا
أن يكون تصريحاً أو ضمناً والدليل على ذلك وجود التحدى فى القرآن الكريم
فى أكثر من موضع •

(١) تنزيه القرآن عن المطاعين للقاضى عبد الجبار ص ٢٣٣

(٢) سورة الأسراء • آية : ٩٣

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة •

ان ما ذهب اليه القاضى من عدم جواز المعجز • بعد موت الرسول
يوافق مذهب المعتزلة فى القول بالتحسين والتبجيل المقلين وقالوا فى ذلك
(لو تأخرت الى ما بعد موته لكان فى حال حياته لا يجب توقيره وتمظيمه
والوفاء بحرصه ورعايته حق النهى والرسالة) وهو بذلك ايضا يوافق ما ذهب
اليه المعتزلة من وجوب الصلاح والأصلح على الله بقوله :
(ان تأخير المعجز لا يحسن من الحكم اللطيف الذى يراعى صلاح البريه ^(١)
الا أنى أرى أن هذا الشرط تحصيل حاصل •

ومن ناحية أخرى ترى الفلاسفة وان اعترفوا بوجود المعجزات الا أنهم
فسروها تفسيراً طبيعياً مادياً يحددها عن حقيقتها التى أرادها الله •
ومذلك فتح الفلاسفة المجال أمام الجميع لظهور المعجز على أيديهم ظالماً
أن المعجز لا يحصل الا لمن قوت نفسه فيمتاوى فى ذلك الصالح والطالح
الساحر والكاذب والمنافق ولا يخفى ما فى هذا من المفاسد - وان لم -
يصرحوا بذلك •

نعم أن قول الفلاسفة لا يخلو من أن يكون فيه شئ من الصحة حسب ما
يحتقده البعض فى ذلك من أننا نشعر من محارقتنا لأنفسنا بتأثير النفس على
البدن وربما على غيرها من الأبدان فيما يسمونه ويحتقدونه من القول لا :
(بأصابع الحين) الا أنه لا يكون من المحقول أن يبلغ تأثير النفس على
هيولى العالم أن تفعل تلك الأعاجيب والمعجزات الخارقة ، وخاصة لو علم

(١) هداية المرید • شرح محمد عيسى • ص ١٨٥

أن المعجز من الله يقصد التصديق للرسالة فلو كان تابعا لقوى النفس
الانسانية لفقد المعجز أهم ما يميزه •

كما أن مذهب الفلاسفة في تحصيل الكرامة للأولياء والصالحين يتضمن أن
يكون الصالح أو الولي أفضل من الرسول حيث أنه يصل إلى ما يصل إليه
من الخوارق بالتحصيل والمبادء والزهد ، وأما ما يكون للرسول فهو تابع
من طبيعته نفسه دون كسب •

وهذا ما يثنأى ما جاء به الدين الحنيفى صراحه فان النبى بلا شك
أفضل من الولي والصالح ، والله أعلم • •

(البحث الثالث)

س وجه دلالة المجزء ٢-
=====

اختلف انفكرون في دلالة المجزء على صدق من ظهرت على يديه
على فريقين :-

الفريق الأول :-

أنكر دلالة المجزء على التصديق أصلاً بل أنكر أن يكون للمعجزه
آية دلالة من هذا القبيل .

وهذا الفريق يمثل في البراهمه ومن سار على طريقهم ، وسوف نشير
الى شبههم فيما بعد - ان شاء الله تعالى .

الفريق الثاني :-

اثبتوا دلالة المجزء على صدق من ظهرت على يديه وهؤلاء المتكلمون
وهؤلاء بعد اتفاقهم على أن المجزء داله على صدق من ظهرت عليه ،
اختلفوا في وجه هذه الدلالة على أربعة آراء مشهورة :-

الرأى الأول :-

ان وجه الدلالة على صدق الرسول في دعواه النبوه ثابتة بطريق المصح
من جهه الرسول .

الرأى الثانى :-

يقول أصحاب هذا الرأى أن الدلالة فى المعجز عقليه ، ويستدلون على ذلك بأن خلق المعجز على يد الرسول موافقا لدعواه مع عجز المبهساد على الممارضه ، كما أن تخصيص الرسول بالمعجز يدل عقلا على اراده الله تصديقه وهو كدلاله الأثر على المؤثر . (١)

الرأى الثالث :-

وهو للأشاعرة وهو أن دلالة المعجز على صدق الرسول دلالة ضروريه عاديه ، وذلك كدلاله حمرة الوجه على الخجل وصفوته على الوجيل ، فإن الحاده جاريه باعتناق تصديق الكاذب بالمعجز ، وإن كان ذلك ممكنا عقلا - وعلى ذلك فخلق المعجز على الوجه الخاص يدل عاده على تصديق الرسول ، وهى اجراء الله حكمته بخلق العلم بالصدق عقيب المعجز ، ومثلوا لذلك بأنه اذا ادعى رجل بالمشهد الجم الفقير انه رسول هذا الملك اليهم ثم قال للملك ان كنت صادقا فخالف عادتك وتم من الموضع المعتاد لك مسن السريه وأقصد بمكان لا تمتاده ففعل كان ذلك نازلا منزل التصديق بصريح مقاله ولم يشك أحد فى صدقه بقرينه الحال ، وقالوا : ان هذا ليس مسن باب قياس الثائب على الشاهد وإنما أورده لاقاده العلم بالضرورة العاديه ، لأن الحاده والضرورة تقتضى ألا يصح ذلك عن الكاذب . (٢)

(١) هوايه العرب لمقيد ، أهل التوحيد شرح محمد عيش ص ١٨٢

(٢) انظر المواقف للزهى ص ٣٤١ لمبة بيروت

رأى القاضى عبد الجبار :-

ذهب القاضى الى أن الوجه فى دلاله الممجز على صدق الرسول هو
المواضعه . (١)

والوضع تارة يكون بصريح القول ، وتارة يحرف بالقول من شخص والشمل من
شخص آخر ، فمن الأول كقول شخص لشخص وضمت لفظ كذا لىمنى كذا ،
كأن يقول مثلا وضمت لفظ الماء للطعام فكلما قال ماء أريد به الطعام .

ومن الثانى كقول شخص فى جمع كثير مع حضورك ((أنا رسول هذا
الملك اليكم ودليل صدقى خرق عادته وتأن الملك ساعدا لهذا وبهضره فاذا
قال أيها الملك اذا كنت صادقا فى دعواى هذه فاخرق عادتك وقم وأقمده ،
فاذا فعل الملك ، كان القيام والقعود منه بمثابة قوله وضمتها للدلالة على
صدق رسولى)) وذلك الوضع بالفعل كحكم الوضع بالقول (٢) .

والممجزات عند القاضى نازله منزله التصديق بالقول ، فاذا وقـ
التصديق عقب ادعائها لرساله وعند التماسه التصديق من جهته كان دالا على
النبهة ، فكذلك اذا وقع الممجز عقب الدعوة والتماسه له ، ويشمل القاضى
ذلك بما فى الشاهد فيقول : انه لا فرق فى رسول زيد الى عمر وقـ
التمس عمرو منه ما يدل على صدقه ، فلا فرق أن يقول له زيد " صدقت "
وقد التمس تعديده ، وبين أن يقول له " ان كنت صادقا فيما ادعيت فضح
يدك على رأسك فحل الفعل - وهو وضع اليد على رأسه - محل التصديق
بالقول ، فكذلك القول فى الممجز من جهة الله لأن الرسول التمس من

(١) انظر المواقف للزيجى ص ٣٤١ طبعه بيروت

(٢) المصنى ج ١٥ ص ١٦٨

الله فوقه ذلك عند التماسه منه نازل منزله المواضع المتقدمه ، فيدل على أنه صدقه لأنه وقع من الحكيم الذي لا يجهز عليه التسميه والتلبيس فيعلم ذلك بالمواضعه .

والأصل في ذلك عند القاضي أن الأدله عنده تدل على وجوه ثلاثه ومنها طريق المواضع والمقاصد وهو الأصل في باب السمع ولا بد فيه من مواضع متقدمه ، ولا بد مع المواضع من القصد المطابق لها ، وذلك كدلاله المجتزأ على التصديق لأنها بمنزله الكلام الذي يدخل بالمواضعه على أن يكون دليلاً . (١)

وأما من جانبى أميل الى الاعتد برأى القاضي في ذلك لأن من قال ان الدلاله سمعيه جعل المجتزأ متوقف على صدق الخبر من الرسول فيلزم من هذا الدور وهو باطل ، لأن ثبوت الأدله السمعيه مستحيل قبل ثبوت صدق الرسول فلا بد من اثبات كونه رسولا أولا .

ومن قال أنها عاديه يؤدى ذلك الى التباس المجتزأ بالكرامه والمحرر وذلك لأنهم يجهزون ظهور المجزئات للمالح والمأحر . وعلى ذلك فالدلاله طريقها المواضع لأن ما تم فيه المواضع عليهم عقلا صدق من أتى بما تواضع عليه .

=====

(١) انظر المشفى ج ١٥ ص ١٥٢ : ١٦٠

الضخرون لدلالة المعجزات وشبهاتهم :-

اشرنا فيما سبق الى أن ثمة فريقا من المفكرين قد انكروا دلالة المعجزات على صدق من ظهرت على يديه ، وقد وعدنا أن تذكر طرفا من شبهة ونرد عليها .

واتى هنا أذكر أهم الشبه التي أوردتها هؤلاء على المعجزات ودلائلها على صدق الرسل - ص - ثم نحقق على ذلك بالرد عليها مع بيان موقف القاضى من هذه الشبهة .

الشبهة الأولى :-

قال الضخرون ربما كان المعجز ليس من فعل الله بأن يكون من فعل المدعى نفسه تابعا لخاصة اما فى نفسه يمتاز بها عن غيره ، واما فسي تركيب بدنه يكون بها أقوى من غيره ، أو يكون لمرضه ظلمة ، أو يكسبون من فعل الملائكة والنجمين وحينئذ لا تدل على صدق مدعى النبوة . (١)

رد هذه الشبهة :-

ما سبق تعلم الاختلاف بين الأشاعرة والقاضى فى رد هذه الشبهة فبينما يرى الأشاعرة أن ذلك باطل لأنها منه على أن هناك موحدا صرح

(١) القاصد للتفتاوى ص ١٧٨

الله ، وهو باطل بالدليل المقلى والشرعى ، وذلك لأن الأُشاعرة وإن كانوا يجوزون ظهورها على الساحر ، إلا أنه من فعل الله أيضا ، كما أن السحر عند الأُشاعرة لا يبلغ حد الإعجاز كقلق البحر ، وإحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والابرس ، فظاهر أنه لا يشبه المعجز لأنه لا يهيج العدى به كدلالته للتصديق ، فثبت عند الأُشاعرة أن ما هذا حاله لا يصح التحدى به على كونه معجزا دالا رغم أعترافيهم بوجوده من جهة الله لأنه لو تحدى به أبطله الله - كما سبق أن أشرت -

موقف القاضى :-

يذهب القاضى الى أن ما هذا حاله بأن لا يكون من فعل الله ويكون من فعل المدعى لا يسمى معجزا وإنما هو عنده من قهول السحر ، وأما المعجزات فلا بد من كونها من جهة (لله تعالى)

والفرق بينهما عند القاضى :-

- ١- لابد فى المعجز من أن يكون ناقضا للمادة عارفا لها وليس كذلك السحر فإنه يتوصل اليه بالحيلة ونفخ اليد •
- ٢- لابد فى المعجز من أن يكون من جهة الله تعالى أو فى الحكم كأنه من جهته وليس كذلك الحيل •
- ٣- يمكن التوصل للسحر عن طريق التعلم وليس فى المعجز طريقا للتعلم •
- ٤- الحيل تتم بالآلات وليس كذلك المعجز •
- ٥- كذلك المشعوذ والمحال حيلته على الجاهل بأهل صناعه وليس له

بها درايه و معرفه و ليس هذا حال المعجز فقد جعل الله معجزه كل نبي ما اشتهر به أهل زمانه فقد كانت معجزه موسى قلب المصاحبه لما كان الصفه الخاليه على أهل ذلك الزمان هو الصخر ، وكانت معجزه عيسى ابراء الأكمه والايصر لما كان السالب على أهل زمانه الطب ، وجعل معجزه نبينا عليه أفضل الصلاه وأذكي السلام القرآن الكريم وجعله في أعلى طبقات الفصاحه لما كانت الخليه للفصاحه في ذلك الزمان . (١)

وعلى ذلك فقد أنكر القاضى كون المعجز من غير الله وعلى ذلك فهمس داله على التصديق قلنا .

على أن هذه الشبهه تلزم الفلاسفه أساسا لأن المعجزه عندهم تصح عن هذا الطريق ، ولذلك كانت من أحد المآخذ على مذهب الفلاسفه في القول بالمعجزات .

الشبهه الثانيه :-

ذهب البراهمة الى ان المعجز من جهة صحه ظهوره على الأولياء ، ومسمى كراهه فيصح لذلك أن ما يحدث بين مدعى النبوه يكون كراهه لا معجزه وهى لا تدل على صدق دعواه .

(١) شرح الأصول الخمسه للقاضى عبد الجبار ص ٥٧٢

رد هذه الشبهة :-

علمنا ما سبق أن القاضى ينفى وجود الكرامات أصلا لأنها تهليج حد الإعجاز فالمعجزات عنده تخص بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لأنها دليل إيمانه وتخصيص ومفارقة ، وعلى ذلك فهذه الشبهة لا تلزم القاضى •

وأما رد الأشاعة :-

وهم قد ذهبوا الى وجود الكرامات للأولياء يرون هذه الشبهة بذكر الفرق بين الكرامة والمعجزة كما سبق بيانه فى الحديث عن شروط المعجز •

الا ان هذه الشبهة ايضا تلزم الفلاسفة بوجه خاص حيث ذهبوا الى المساواة بين المعجزة والكرامة والفرق بينهما هو فى طريق تحصيلها كما مر ، وهى من أحد المآخذ ايضا على ماذهب اليه الفلاسفة •

الشبهة الثالثة :-

قال المنكرون ربما كان التحدى من الرسول لم يصل الى من يقدر على المماضة أو بلغه لكنه ترك المماضة أو منع من نقلها تواطؤا مع المدعى عظمى فى مال أو جاء عند انتشار دعوته •

رد هذه الشبهة :-

قيل في رد هذه الشبهة أن الرسول إذا أعلن أنه رسول انتشر خبره في الأفاق فيعلم الكل بحاله وحال معجزته فإذا عجز من هو من أهمل قطره الذين ظهرت المعجز فيهم ، فكان غيره من باب أولى ، وذلك لأنه كما سبق بيانه معجزه كل نبي تأتي من جنس ما يرفع فيه قومه ، وأما عن ترك المعارضه ، فقد قيل أنه لا يجوز القول به لأن الرسول يأتي بتفسير الأوضاع القائمة التي يتسك بها المباد ومعتقدون صحتها نينهاهم عما شربوا عليه وتركها يشق على النفس ، ولذلك فهم حريصون كل الحرص على تكذيبه ، فكيف والحال هذه أن يطوطأوا معه ، كما أن هذا باطل لوقوع المعارضه من بعض المباد ^(١) ، فقد عارض سحره فرعون موسى - ص - وعارض بعض العرب الرسول الكريم - ص - وعجزوا عن الاتيان بمثل ما أتيا به .

رد القاضى لهذه الشبهة :-

وقد ذهب القاضى في رد ذلك أن نقل المعارضه لم يتم عليها لجاء أو سلطان مع الرسول لأنه لو كان لمثل هذا أن لا تنقل الأمور الظاهره لأدى ذلك الى التشكك فى أكثر الأخبار ، بأن يقال ان التمعق والرجاء فى قوة الرياضات ، وما شاكلهما منع من النقل ، فكيف يصح مع ذلك أن نعلم أخبار طوائف مختلفه الأحوال مع تمصب كل فريق منهم لصاحبه ، فإذا كان ذلك لا يمنع من نقل الأخبار وظهورها فكذلك القول فى المعارضه لو تمت

(١) المقاصد للفتازانى ص ١٨٢

لوجب نقلها لأنه ليس من حكيمه تعالى أن يسهل سهل نقل الشبهة دون
المعارضه فيما له دخل في الدين ، لأن مثل ذلك لا يصح في التيسرات
لأن الله سبحانه يمنع الأمور المنفرد حراسه للنبوات والألفاظ التي تحسرف
من قبلهم ، فبان يجب ذلك في نقل المعارضه أولى لو كانت واقعه لأنفسه
على ذلك يكون المنع من نقلها مفسده في تكليف سائر من آمن بالرسول ،
أو جاريا مجرى ذلك .

ويقول القاضي ان الدليل على أن المعارضه لم تنجح ما نقل من كبار
المرب وعلماهم من ضيق الصدر بالقرآن ، وعدولهم لأجله من قول الشمر
الى طلب اخبار الفرس الى غير ذلك ، وكذلك ما كان من هذا الجهد
بالمطايه وغيرها ، لأن المعارضه لو وقعت لكان اظهارها أولى من المطايه
في طلب ما أرادوه . (١)

الشبهة الرابعه :-

قال المنكرون لمله عورض ولم يظهر لمانع ، أو ظهر ثم أخفاه أصحابه
عند استيلائهم وطمسوا آثاره .

رد هذه الشبهة :-

نقل صاحب المواقف في رد هذه الشبهة أنه كما علم بالماده وجوب معارضته
علم وجوب اظهارها انبه يتم المقصود واحتمال المانع للبعض في بعض الأوقات

(١) انظر اعجاز القرآن • للقاضي عبد الجبار • ص ٢٦١

والأماكن لا يوجب احتماله في الجميع ، فلو وقعت معارضة لاستحالة عساده
اخفاؤها مطلقا . (١)

موقف القاضي من هذه الشبهة :-

قال القاضي في ذلك انه لو صح أنهم عارضوه لما حارب المصرب
الرسول عند ادعائه مجزء القرآن ولما نسبوه الى الجنون والسحر الى سائر
ما حكى عنهم ، كما أن الدعوه في بدايتها تكون قليله المدد ، وتكون
الكثرة بعد زمان من ادعاء النبوه ، ولو صحت المعارضة لصحت فيما يمين
أصحاب الرسول ، فتتكشف وتظهر على الأيام ، وهذا باطل لأن الرسول
الكريم - ص - كان يتحدى بالقرآن ويدعوا الى شريعته بالبين من القول
على وجه لا يوقح الخوف فقد كان يجب ان يأتوا بالمعارضه لازاله سبب
الخوف وكما أن هذه الأحوال ، لم تمنع الكثير ، من أظهر الاستجابه ،
التجمع ، على طريق النفاق ، فقد كان يجب أن لا يضمهم وغيرهم ، من
المكاشفين ، من المعارضه . (٢)

الشبهة الخامسة :-

قال المنكرون أنه لو سلم الخارق من فعل الله تعالى فإنه أيضاً
لا يدل لأن أفعال الله إما أن تكون محلله بالفرض ، أو غير محلله بالفرض

(١) المواقف • للإيجي • ص ٣٤٦ • طبعه بيروت •

(٢) اعجاز القرآن ص ٢٧٨ •

وعلى كلا الفرضين لا تدل على التصديق .

بيان ذلك :

أن أفعال الله لو كانت غير محللة بالأعراض فلا تدل الممجزه على شيء .
لأنها فعل الله وهو منزّه عن الغرض ، وإن كانت أفعال الله محللة بالغرض
فربما كان هذا الخارق لايهام الناس بتصديق المدعى ليبجشوا ويعرفوا أنه
ليس تصديقا حقيقيا فيثابون على هذا الاجتهاد ، وذلك كاتزال التشابهات
فإنها بظاهرها توهم وقوع التناقض والاختلاف بين آيات الكتاب المبين ، ولا يكن
للمكلف الاحتراز عن ذلك الخطأ الا يتحمل المثقل من التأمل الدقيق فيها
فيستحق به الثواب .

رد هذه الشبهة :-

ذهب الأشاعرة في رد هذه الشبهة ، وهم يذهبون الى القول بأن
أفعال الله غير محللة بالغرض كما سبق - أن المعجز يدل على تصديق له
قائم بذاته وليس لأجل التصديق وعلى ذلك صح كون أفعال الله غير محللة
بالغرض ولا يقدر ذلك في دلالة المعجز على التصديق . (١)

ورد الأشاعرة هذا - فيما أرى - متهافت ، وتهافته يرجع الى تحريف
المعجز لديهم من أنه أمر خارق للمادة بقصد التصديق فيكون في ذلك تناقضا .

(١) المواقف للأيجي ص ٢٤٧ طبعة بيروت

رد القاضى لهذه الشبهة :-

ذهب القاضى على ما هو المذهب الممترى الى أن أفعال الله مملوءة بالأعراض ، وأن فعله تعالى منزّه عن كل قبح ، ولذلك ينكر القاضى أن يكون الفرض من المعجزة هو إيهام التصديق ، لأن ذلك لا يليق بالحكيم تبعاً لقاعدة الصلاح والأصلح والحسن والقبح المقلين عند الممتر له ، لأن إيهام المبدع ما يحكم بقبحه لما فيه من فوات المصلحة .

وفرق القاضى بين الإيهام فى المعجز وبين الآيات التشابهات : وذلك أن الآيات كلام ، والكلام يجوز فيه أن يراد بظاهره المجاز والاستمارة إذا قارنه الدليل على ذلك ، فاما ما اتجرّد عن الدلالة فوجب حمل على ظاهره ، والا كان خطاب الله قبيحاً ، فكذلك التصديق إذا تجرّد عن قرينه تدل على خلاف الظاهر فانه يحمل على ظاهر ما وضع له ، اذّا صح ذلك فى التصديق كان مثله المعجز الواقع موقع التصديق بالقول ، بل أنه يكون فى المعجز أقوى فى الدلالة لأن طريقه الموضح فيه كطريقة الحقيقة ، فلا دخل فيه للمجاز ولا الاستمارة ، فيجب حمله على الكلام لو لم يدخل فيه المجاز ، وعلى ذلك فلا يصح كون الفرض فى المعجز الإيهام بالتصديق لأنه إذا لم يجز منه تعالى أن يصدق كذا بما ، ولا أن يفعل ما ظاهره التصديق له ، فيجب القضاء بأن ما يتعلق بدعواه هذا التعلل لا يفعله تعالى الا لوجبه التصديق ، والا كان قبيحاً موافقاً للفساد . (١)

(١) اعجاز القرآن ج ١٦ من كتاب المصنف ص ٣١٣

على أنى أرى أن ما قالوه تشبيها للمعجز بالآيات المتشابهات - ان
صح فى التشبيهات ما ذكروه - ينقض بنفس دليله الذى ذكروه لأنفسنا
لو قسمنا عليه المعجز ، وجعلناه بظاهره يوهم الخلق وأن عند البحث
والتدقيق نحترز عنه ونصل الى الصواب ، فمن الجائز أيضا أن تكون المعجزه
بظاهرها تدل على عدم التصديق ، وعند البحث نصل الى كونها للتصديق
وعلى ذلك فهذا الدليل يبطل لوجود ما يحارجه •

الفصل الثاني

(الفصل الثامن)

﴿ حَمِيهِ الْمَجْزُوه ﴾

(المبحث الأول)

س حكم المجزء ٢-

=====

المجزء هو الأصل في أقليات النبوات ، ولذلك فهي ضرورية ، لأنه بدون الدليل على صدق الرسول يلتمس الأمر على الناس فلا يجوزون بـصدق الصادق والكاذب فيقيمون في الضلال ، فدعوى الرسالة لا بد لها من بينة والا كانت ادعاء لا سند له من الحقيقة .

فدليل صدق الرسول ضرورة لازمة تقتضيها ضرورة الرسالة نفسها ، فالمقل يوجب أن يكون مع الرسول دليل صدقه يقدمه عندما يطلب منه .

ولذلك أفتق علماء المسلمين على القول بضرورة تصديق الرسول ، وانما الخلاف وقع بينهم في الحكم على المجزء على أقوال كثيرة منها :

١- ذهب الألباضي وكثير من الخوارج الى أن المجزء ليست بضرورية ، لأنه لا يحتاج على صدق دعوته الى بينة برهان ، ويستدلون على ذلك بأن نفس قول النبي ، ودعواه النبوة حجة وعلى قومه القبول منه ومن لم يفتل كفر .

٢- وزعت الكرامة كذلك القول بعدم ضرورة المجزء ، ولكها لا تذكرها ، وتقول أن كل من سمع قول الرسول أو سمع خبرا عن ظهوره وعن دعوته لزمه الإقرار بتصدق سواء علم برهانه وحجته أم لم يحصلها .

٣- وقال ثمانية وأتباعه من القدرية أن المجزء الحقيقي للرسول هو سلامه الصريح من التناقض ، وعلى ذلك فالمجزء ليس ضروريا أيضا ، وعلى ذلك فهم يعنون بالمجزء هنا ما كان غارقا للمادة ، أما البينة على صدق الرسول مكتوبة الصريحة بالعلم لا بغيره الحاجة اليها ، وذلك كسلامه القرآن من الاختلاف .

٤ - مذهب الأشاعرة :-

المعجزة عند الأشاعرة جائزة وليست بواجبة على الله تعالى فهي فضل من الله تعالى ورحمة منه يظهرها على من يشاء من عباده ، فانه لا يجب عليه شيء ، لكن تقتضى حكمته - تعالى - أن يؤيد رسله بما يسد على صدقهم ، وذلك لأنهم جعلوا سلامة المعجز عن المعارض هي دليل صدق الرسول . (١)

مذهب الفلاسفة :-

ذهب الفلاسفة الى القول بوجوب صدق الرسول ، الا أنهم يذهبون في ذلك الى ما يبعدنا عن حقيقتها في الدين ، فقد جمل الله يفصل اضطراريا دون اختيار أو قصد وذلك تبعا لمذهبهم في العلم والطبيع ، كما أنها نابعه من طبيعته نفس الرسول فوجهها لازم لطبيعته كما سبق بيانه .

مذهب القاضى :-

ينكر القاضى ما ذهب اليه الأشاعرة من القول بالجواز وهو يتفق مع الفلاسفة في القول بوجهها على الله - تعالى - ولكنه يختلف مع الفلاسفة في نوع هذا الوجوب ، فالوجوب عنده وجوب يقوم به المختار وعليه لمصلحة المباد وليس وجوب طبع أو غله كذهب الفلاسفة .

(١) أصول الدين للبهنادى ص ١٧٥ - ١٧٦

ودليل ذلك عند القاضي أن البهنة لما كانت واجبه لما فيها من
المصالح وجب اتباعها بشئى الطرق حتى لا تفوت المصاحبة ، ولما كانت
المعجزة عند القاضي هى الطريق الوحيد من الله الذى يدل على صدق
الرسول كانت واجبه لازاحه المله . قال القاضي (أن ازاحه على المكلف
تتملق بالمكلف وتجب عليه ، وأعلم أنه — تعالى — كما قد يزح عليه
المكلف بالمعلوم الضرورية فقد يزحها بنصب الأدله) (٦)

حتى أن القاضي ذهب الى أنه بالنسبة الى أول الرسل اذا أراد الله
أن يحمله الرسالة فلا بد فيه من الخطاب ، وعلى ذلك أوجب أن يكون الخطاب
منه — تعالى — معجزة أو يقترب به المعجز ، ليعلم أنه من جهته تعالى
وعلى ذلك ذهب الى أن الخبر من الرسول بدون المعجز لا يدل على صدقه
وان اقترب بالمعجز كان دالا على التصديق . (٧)

وان كما نرى ما سبق أن القاضي يخالف كلا من الأشاعرة والفلاسفة
فيما ذهب اليه فإنه ذهب الى ذلك اراده منه لتزويه الله — تعالى —
عن الاخلال بما هو صلاح للمهد ، فكان بذلك موافقا لمذهب المعتزلة فسى
القول بالصلاح والاضلح ، والقول بتزويه تعالى عن فصل القبيح ، لأن —
الارسال بدون الدليل قبح لا يفعله الله لما فيه من فوات المصلحة
وايهام المهد واضلاله ، ويتفق مع قول المعتزلة من أن أعمال الله معلومة
بالاعراض ، وأن هذه الاعراض تأتى محققه لمصالح العباد .

(١) اعجاز القرآن ص ١٤٧

(٢) المصنف ج ١٥ ص ١٥١

مذهب البراهمة :-

نرى على عكس ما ذهب اليه القاضى فريقا من البراهمة ينكرون المعجزات مطلقا ويقولون باستحالتها ، وستدلون على ذلك بشبه كثيرة ، أشير فيما يلي الى أهمها ، مع ذكر الرد عليها .

الشبهه الأولى :-

ذهب البراهمة الى أن تجويز خرق المادة سفسطه لما يترتب على جواز وقوعه من المستحيلات كجواز انقلاب الجبل ذهباً وماء البحر دماً ودهناً وأواني الهيت رجلاً ، يجوز تولد هذا الشيخ دفعة واحدة دون أب ولا أم ، وأن يكون المدعى للنبوه شخصاً آخر غير الذى ظهرت عليه المعجزة بأن يعدم المدعى عقب دعواه بلا مهله ، ويوجد مثله فى أن أعدائه ، فيكون المعجز على يد الثل الى غير ذلك من المفاصد التى تنافى نظام المصا ش والمعاد (١) .

رد هذه الشبهه :-

نقل صاحب المواقف فى رد هذه الشبهه أن المعجزة ليست من نوع المستحيل عقلاً إذ أنها من الأمور الممكنة فى ذاتها ، فمخالفة المعتقد نفسى اليجاد لم يقم دليل على استحالة وهو واقع فى الشاهد كما هو حال المريض

فانه يقتنع عن الأكل مدة لو لم يأكل فيها وهو صحيح البدن لمهلك وذلك مع وجود الملحة التي تزيده ضعفا . (١)

وقال صاحب رسالة التوحيد في رد ذلك ، ان واضح الناموس هو موحد الكائنات فليس من المحال عليه أن يضح نواويس خاصة بخوارق الماديات لانمرقها ولكننا نرى أثرها على يد من اختصه الله بالنبوة والرساله فوجب الايمان بهاء كما أن العلم بأن الله قادر مختار يقتضى بروز احداث موجودات من جنس الموجودات الحادثة على اية هيئه وثابته لأى سبب وذلك تبعا لملمسه السابق لها . (٢)

وترد هذه الشبهة ايضا بأن خرق العادات ليس أعجب من خلق السماوات والأرض وما بينهما أول مرة ومن أفنائهما ، وليس معنى التسليم بعدم وقوع بعضها - كما ذكره في الشبهة نفى أنها ممكنة في نفسها .

الشبهة الثانية :-

ذهب البراهمة الى أن المعجزه مستحيله لأن جنس المعجزات مستحيل الوجود ، وعلى ذلك ففرض حصولها مستحيل ولذا أنكر البراهمة صحة قلب العصا حيه ، وأحياء الموتى وخلق البحر ، وخرج الناقه من الصخره ، وتصبح الحصى ، وانشقاق القصر . (٣)

(١) نفس المرجع السابق

(٢) رسالة التوحيد - للشيخ محمد محمد ص ٨٤

(٣) نهاية الاقدام للشهرستاني ص ٢٠

رد هذه الشبهة :-

ذهب صاحب أصول الدين إلى أن أنكار هذا يجر إلى التشكك في الضروريات وكل ما يؤدى إلى دفع علم ضرورى وإبطاله يكون باطلا ، لأننا نعلم بالضرورة عدم توصل القوى البشرية إلى إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وقلب المصا حيه . (١)

وقال الشهرستاني (أن كل عاقل يعلم بالضرورة أن عظاما رفاتا رميما تجتمع فتحيا شخصا وتشخص حيه ، من غير معالجة ، من جهة المتحدى ولا مزاوله أمر ، لا يكون ذلك إلا فعلا وصنعا لله تعالى) . (٢)

ولما كانت قدرة الله منلقه لا يستحيل عليه شئ من الممكنات وإن خالف المعتاد لدى الناس .

الشبهة الثالثة :-

ذهب البراهمة إلى القول بأن خرق الحادات لا ينضبط لأن ما يوجد على سبيل الندرة مرة أو مرتين يدخل فى نطاق الخوارق للحادات فإن نلتك البروج يتم دورته فى كل سنة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة ، وعلى هذا فتكون عادته أن يصل إلى النقطة المعينه فى كل سنة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة . فهذا وإن كان لا يحصل إلا فى هذه المدة الطويلة إلا أنه عادة . (٣)

(١) أصول الدين للبغدادى ص ١٧٩

(٢) نهاية الاقدام ص ٣٣٤

(٣) أصول الدين - لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازى ص ٩٨ .

رد هذه الشبهة :-

ذهب الأشاعرة الى أن النادر الذى ظهر منه وموت عليه ~~عمر~~ ودهور ولم يتكرر فقد خرج بذلك عن أن يكون ابتداء عادة ، وكذلك فان الممتنع نقضه هو المادة المستمرة . (١)

وقد ذهب القاضى الى أن الجائر الذى ذكره المنكرون كعدمه ولا يمتنع به لأنه انما يكون له حكم اذا غير المادة فأما اذا لم يغير المادة ، ولمس يغير حال أهل المادة فيما عرفوه صار كعدمه ، وذلك لأن القاضى يذهب الى أن الممتنع ذواته من ظهر فيهم المعجز فماده غيرهم لا - يعتمد بها لما لم تتغير حال الحاديات المقررة فى نفوسهم فكذلك القبول فى الأمر لأنه لا يؤثر ، فانه أقل تأثيرا من المادة الظاهرة فى غيرهم فبان لا يعتمد به أولى . (٢)

ثم يقول القاضى (فان كون ذلك الشئ ناقضا للمادة مستمرا فى المستقبل لا يخرجها من أن يكون عند حدوثه ابتداء ناقضا للمادة فلا يصح والحال هذه أن يقال لمعاداة بعد عادة ، لأنه لا يصير عادة الا وعند ابتدائه حصل ناقضا للمادة ، فلا بد أن يتخلل بين الحادثين نقض عادة .

والمعجز الناقض للمادة لا يجوز أن يحدث على الدوام فى المستقبل لأن ذلك يقتضى التنفير والفساد . (٣)

(١) الارشاد للجوينى ص ٣١٠

(٢) المنفى ج ١٥ ص ١٨٩

(٣) المنفى ج ١٥ ص ١٩٠

الشبهة الرابعة :-

ذهب البراهمة الى أن مع التسليم بوجود المعجزات الا أن اثباتها
للقائمين مستحيل ، لأن اقوى طرق نقلها يعتمد على التواتر ، والتواتر
لا يفيد اليقين ، فان جواز الكذب على كل واحد يوجب جوازه على الكل ،
لأن الجمع هو نفس الاتحاد ، ولأنه لو أفاده لأفاده خبر الواحد لأن كل
طريقة يخوض فيها عدد التواتر فاذا نقص منها واحد كان الباقي ايضا غير
اليقين ، وهكذا الى ان يصير الباقي واحدا وان لم يثق كان المقيد هو
ذلك الواحد الزائد ، لكنه غير مضبوط بحد بل ضابطه حصول اليقين ، واثبات
اليقين به يلزم الدور وهو باطل . (١)

رد هذه الشبهة :-

ذهب الأشاعرة الى أنه اذا صحت المعجزات فتمسك قول الرسول الس
من صحت عنده كسبته الى غيره من لم ير المعجزات ، فان كان في زمانه
انما يوجد في قطر آخر فعلمه يكون عن طريق الخبر والمواتر اليه ، وان كان
في غير زمانه فيالنتقل والاستفاضه والشيوع . (٢) وتواتر الأخبار موجه للمسلم
الضروري ، وعلى ذلك فلا سبيل لانكارها لأن من أنكرها أنكر كذلك ما ذهب
اليه من القول بانكار المعجزات ، ان كان طريقه التواتر ، وكذلك من انكسر
التواتر أنكر البلدان التي يدغلها الناس مع تواتر الأنباء عنها ، وانكسر
أبويه وان عرفهما بتواتر الأنباء عنها وأنكر كل شيء كان في الماضي ، وهذا
واضح الفساد . (٣)

(١) المقاصد للفتاوى ص ١٧٧

(٢) نهاية الاقدام ص ٤٤

(٣) اصول الدين للشيخ ابن تيمية ص ١٧٩ : ١٨٠

موقف القاضى من هذه الشبهة :-

يذهب القاضى الى أن التواتر يفيد العلم الضرورى وذلك اذا وقع على شروط ترجع الى اعتبار حال الخبر ، واعتبار حال الجماعة .

أما بالنسبة الى حال الخبر :-

فلا بد من أن يكون مما لا شبهة فيه ولا لبس لأنه اذا كان مما يشبه فيه لم يمنع فى الجمع من أن يظن أنها صادقة وهى فى حقيقتها كاذبة فلا يعلم صدقهم فى هذه الحالة لأن الظن هنا يقوم مقام العلم وتلغى ذلك لا بد فى الخبر من أن يكون عن طريق المشاهدة أو ما يجرى مجراها من المخبر منه .

أما بالنسبة الى حال الجماعة :-

أن تبلغ مبلغا عن الكثرة بحيث يستحيل اتفاقها على الكذب فى الخبر الواحد ، وألا يكون بينهم تواطؤ على الكذب ، لأننا نعلم ضرورة أنه متى اتفق دأى الكذب منهم وكان علمهم بالمخبر عنه واحدا كان ذلك من أوكيد الأسباب التى تحطها على الصدق . هذا فى حال الخبر والمخبرين عن المخبر عنه بطريق المشاهدة فاذا كان المخبرون يخبرون عن حال المتقدمين عليهم فهذه الشروط السابقة لا بد من اعتبارها فى الجمع الى أن تنتهى الى المخبر عنه .

ومند ذلك يذهب القاضى الى أنه يمكن الاستدلال بخبر الجماعة على صدق الخبر وحقته متى صح فى الجماعة أنها تكون مخبره ولا داعى يدعوها

الى الكذب ، لأنها متى كانت كذلك فلا بد من العلم بأنها صادقة ،
 ويستدل القاضى على ذلك بأن المسترشد الى الجامع فى الهللا لا يجوز أن يسأل
 الجماعة عن ذلك فتكذب ويجوز فيها أن تصدق .
 ومذهب القاضى الى أن يجوز الكذب من أحد الجماعة لا يمتنع وقوع
 مثله من الجماعة لأنه لا بد وأن يكون بينهم جامع لذلك ، وذلك مستحيل عادة
 لأنه يعلم بطريق الحاد ، امتناع كثير من المقدرات على الجماعة وان جاز
 ذلك على كل واحد ، على أن هذا مستمر فى أفعال الله لأنه من كسل
 واحد من جملة أهل الجامع أن يسهو عن ركنه ولا يصح ذلك على الجميع
 مع كثرتهم . (١)

وأنى أرى أن هذا هو الرأى الصحيح وهو كاف فى الرد .

هذا وإذا تركنا البراهمة بعد أن رأينا موقف المتكلمين من شبهتهم
 لانكار المعجزات نرى فريقا من اليهود يتكبرون معجزة القرآن الكريم ويستندون
 فى ذلك على وجوه كثيرة سوف أذكر البعض منها مع بيان موقف القاضى عند
 الجبار من كل على حده .

كما أن هناك طوائف مما انتحلت الاسلام ذهبوا فى الطعن فى القرآن
 كل مذهب وسوف أذكر بعض شبه هؤلاء أيضا من المواقم وموقف القاضى من
 كل شبهة .

الشبهة الأولى :-

ذهب المخالفون الى أنه لو كان معرفة القرآن ضرورية عن طريق النقل المتواتر لما صح من الامامية أن تجوز فيه التخيير والتبديل وتثبت فيه النقص وتزعم أن في الأئمة من غيره وبدله وحذف منه الآيات الدالة على الأئمة - وأحوالهم ، وهذا يقدح في كون القرآن من عند الله ، وأنه سليم من التخيير والتبديل .

موقف القاضي من هذه الشبهة :-

يرد القاضي هذه الشبهة من وجهين :-

١- أن العلم الضروري إما أن يكون عن طريق المشاهدة ، أو عن طريق الأخبار وكلاهما يعلم عن طريق الجملة ، ولا يحتج الخلاف في التفصيل ، إلا أن ما طريقه المشاهدة ، أوكد مما طريقه الأخبار ، وعلم الامامية إما أن يكون ضرورياً وعلى ذلك يكون أنكار ما يعلمونه لا معتبر به لأنهم قلّه وهذا ممكن فليس العلم الضروري وإنما الحكم إذا وقع ذلك من الطائفة المظمية .

وأما أن يكون علمهم بطريق التفصيل فلا ضرورة فيه فلا يكون علمهم طمناً في القرآن .

٢- انه يجوز أن يكون الخلاف في طريق معرفة القرآن ، لأنه لا يقتضيه فيمن يعلم الشيء أن يلتبس عليه الطريق الذي يعرفه به . وعلى ذلك ثبت كون العلم بالقرآن ضرورياً ، وعلى ذلك فالخلاف الواقع منهم لم يكن فاسداً أصل القرآن .

الشبهة الثانية :-

قال الملحدون انه مشكوك فيه الآن لأنه يرجع الى خبر الآحاد .

بيان ذلك :-

قال الملحدون ان القرآن من أخبار الآحاد وأن عثمان بن عفان - رحمه الله - أن كان متفرقا في الصدور والقلوب - وعمر بن الخطاب كانا يجعلان من ذلك الآية والآيتين حتى دوناه في المصحف وضما به بعد الانتشار والفاء ، فكيف يكون صحيحا ، وقد وقع الاختلاف بين المصطبه حتى وقسح الخلاف في المموندتين وفي سورتي لقنوت وآيه الرجم وفي غير ذلك من الحروف التي تميز بها المصحف ، وقد نسب الملاحده ذلك الى جماعة من أهل الحديث ، وقالوا ان الضروري لا يصح فيه هذا الخلاف .

موقف القاضى عن هذه الشبهة :-

يذهب القاضى الى أن ذلك لوصح من بعض أصحاب الحديث ، فانه يرجع الى عدم العلم بطريق معرفته . لأنهم يعلمون صحة القرآن لكنهم لجهلهم ظنوا أن طريق معرفته الآحاد ، وجوزوا فيه الاختلاف ، ويدل على ذلك أنهم يروون عن الرسول - ص - ما يدل على ضد ما قيل عنهم من أنه بين الثواب لقاء القرآن على حرفا حرفا ، ورووا أن الرسول كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن ، ورووا أن القرآن كان محفوظا أيام الرسول - ص - لجماعه ، وفضلوا بين من كان يحفظه بكامله وبين من كان يحفظه ببعضه ، ورووا أن الرسول - ص - سبى من سبى سورة .

وكذلك روي ما كان يقرأ من السور المختلفة في الصلوات ، ورووا عن ابن عباس ((انا كنا لانعلم فاتحة السورة وناتمتها الا بنزول (بسم الله الرحمن الرحيم) ورووا انه بحث الى البلاد من يقرأ الناس القرآن وعلّمهم السنن) وهذا وغيره مما يدل على عكس ما اعتقدوا من أن القرآن جمع أيام عمر وعثمان - رضى الله عنهما .

وعلى ذلك ذهب القاضى نقلا عن ابي على أن الخلاف لم يقع بين الصحابة في الحقيقة :-

وأما الاختلاف في سورتي الفتح كان من أجل اثباتها في الصحف أم لا من حيث أن الرسول علمه لهم وكان يقرؤهما في صلاته .

وكذلك كان عهد الله بن مسعود يقول في المموزتين لا يجب اثباتهما في القرآن ، وقال غيره هو من القرآن وليس ذلك باختلاف في القرآن لأنهما نزلت على الرسول انه كان يتلوها .

وأما آية الرجم فقد كان ذلك من عمر على طريق التشدد والتوكيد قال : (لولا أن يقال أن عمر بن الخطاب زاد في كتاب الله لأثبت ذلك فسي الصحف) وذلك يدل على أنه ليس بقرآن ، لأنه لو كان قرآنا لأثبتته ولما منع من ذلك قول الناس .

وهذا صحيح لأن آية الرجم من الآيات التي نسخت تلاوتها مع بقائها حكما . طس أن القاضى يذهب الى أن هذه المذاهب لو كانت فتنة فس الدين ، الا أنها غير قادمة في دلاله القرآن وكونه مجمزا ، لأن القسم قد علموا القرآن في الجملة وأنه - - - كان يعلمه الناس ويوميه اليهم

وجعله دلالة على نبوته وتوحيدهم بذلك • على أن أكثر ما يدل على أن نقل القرآن صحيحا يرجع الى ما نعلمه من أنفسنا • وإلى المصنف المشتركه التى لا يمكن جحدھا وكيفيه الأحوال فى نقل القرآن • فالدواعى كلها كانت مشفرة لنقله كما ذهب اليه القاضى • فان اصحاب رسول الله - ص - كانوا اكثر عددا واعتقادا للقرآن الكريم • وكانوا يؤمنون ايمانا راسخا بأن القرآن الكريم هو روح الدين وعنده وأنه بدونه لا يقوم للدين قائمته • فكيف يجوز عليهم ألا يجمعوا القرآن • ويحفظوه • وينقلوه • وخاصة انهم علموا أن فى تلاوته الشبهة الكبيرة • وأن الشرائع لا تصح الا به • وأنه أهله الحلال والحرام • وأنه معتمد الدين كما أن الله سبحانه تكفل بحفظه عن التفسير والتبديل لقوله تعالى :-

(انا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) (١)

يدل على ذلك اقتراح مساويه ومن معه الاحتكام الى القرآن ورفعهم أيادى على السيوف طلبا لذلك • وقبول الامام على - رضى الله عنه - ذلك • فلو كان الاحتكام مشكوكا فيه لجاز أن يقول قائل فى ذلك الوقت • كيف نرضى بالأمر المختلف فيه الذى يصح فيه الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل • ففى اجماع الكل على ذلك دلالة على ان القرآن محفوظ ونقله صحيح •

على أن القاضى يذهب الى أنه لو لم يذكر النقل فيه لصح الاحتجاج به كسائر المجزئات متى علم انه - ص - أظهره وأتى به وأدعاء دلالة • وعلى ذلك يكون أوك فى الدلالة بصفه النقل •

(١) سورة الحجر • آيه : ٩

وصحه النقل يكون في حكم التجدد الحادث فيصح الاحتجاج به فسي
أي وقت ، وعلى ذلك ذهب القاضي نقلا عن شيون المعتزلة الى القول
للمنكرين من الملاحدة :

(فأتوا بمثله الآن لأن طريقه الفصاحة لا تتغير في الأوقات في الجمله)
وعلى ذلك صح ختم النبوه به وأنه عام الى كافة الناس لأن التحدى به
قائم الى يوم الدين . (١)

المشبه الثالث :-

ذهب الملاحدة الى أن القرآن قيل نزوله على الرسول - ع - أما
أن يكون صفه قديمه ، وأما أن يكون حادثا وكلاهما لا يدل على كونه
مجزأ دالا .

بيان ذلك من وجهين :-

انه لو كان صفه قديمه فلا يكون مجزأ لأن القديم لا يكون مجزأ
لأن الاعجاز يكون بالامر الحادث ، والا يطل التحدى ، واذا كان هو
القراء فيكون فصل القارئ وتلاوته وفصل المبدل لا يكون مجزأ . (٢)

وان كان حادثا قبل نزوله على الرسول - ع - فلا فرق بين حدوثه
أولا ، وبين حدوثه عند دعوى الرسول ثانيا ، فلا يدل على كونه مجزأ ، وإنما

(١) انظر اعجاز القرآن للقاضي عبد الجبار من ص ١٥٣ : ١٦٤

(٢) نهاية الاقدام ص ٤٥٤

يدل الذي يعلم في الحال انه حادث كاحياء الموتى وقلب المصاحيه . (١)

رد الأشاعرة لهذه الشبهة :-

رد . الأشاعرة هذه الشبهة بأن التلاوة من حيث هي تلاوة مجزؤه
وتقدير الاعجاز فيها من وجهين :-

(١) أن يخلق الله تعالى هذه الحروف المركبة وتلك الكلمات المنظومة فسي
لسان الرسول - ص - من غير أن يكون الرسول - ص - قادرا عليها
قبل تلقاها فيه ويحرك بها لسانه بقدره عنه - سبحانه - وعلى ذلك يكون
الكلام المنظوم فمحل لله ، أو يجوز خلقه في نفس النبي ويترجم الرسول
عنه بلسانه وقدرته ، ولكون الكلام المجز هو ما اشتمل عليه الضمير ونصبت
في الصدور كقوله تعالى :-

(لا تحرك به لسانك لتعجل به ان علينا جمعه وقرآنه) (٢)

يذهب الأشاعرة الى أن المراد جمعه في صدره وقلبه .

ومن ناحيه أخرى يجوز أن يخلق تعالى في قلب الملك أو في لسانه
فيلقيه وحيا في قلب النبي - ص - ويحبر عنه النبي - ص - بلسانه
لقوله تعالى :

(١) اعجاز القرآن ص ١٦٩

(٢) سورة القياامه . آيه : ١٦ : ١٧

(١) انه لقول رسول كريم (١)

أى تنزيلا ووجها ، صجوز أن يكون الله قد خلق هذه المهارات المنظومة
فى اللوح المحفوظ فيقرأ جبريل عليه السلام منه على الرسول فيسمع الرسول
— من — منه ، ويكون المعجز هو الكلام المنظوم وجبريل مظهر له وكذا النبي
واظهار جبريل ليدل على صدق الرسول •

ومثل الأشاعر لذلك بما تحسه لورينا شعر شاعر ، فنحن نحن من
أنفسنا قدرة على التلقظ بهذا الشعر ولا نشعر بالقدرة على نظمه ، وعلى
ذلك ثبت كون القرآن معجزه من فعل الله — تعالى •

(٢) ان ظهور كلام الباري — تعالى — بالمهارات والحروف والأصوات
وان كان فى نفسه واحدا أزليا فهو كظهور جبريل — عليه السلام — بالأشخاص
والأجسام والأفراغ وان كان فى نفسه ذا حقيقه أخرى متقدما على الشخص (٢)
وعلى ذلك فرق الأشاعرة بين نوعين من الكلام :

أ — نفس وهو قائم بالذات أو هو صفه قديمه •
ب — المقروء والمكتوب المؤلف من الحروف والكلمات وهو فعل لله — تعالى —
وليس صفه أزليته •

(١) سورة الحاقة • آيه : ٤٠

(٢) نهاية الاقدام ص ٤٥٣ : ٤٥٥

موقف القاضى من هذه الشبهه :-

يرى القاضى هذه الشبهه معتمدا على ما ذهب اليه من القول بأن القرآن حادث فيقول ان طريقه دلالة المجزات متى تحققت فى القرآن كتحققها فى غيره من المجزات صح كونه دلاله ، ولا يقدح فى ذلك اختلاف أحواله سواء كان من قبل حادثا ، أو حدث على يد الرسول - ع - عند أدعائه النبوه ، ما دام حدوثه عند الدعوة لا يخالف طريقه دلالة المجزات ، وقد ثبت أن القرآن نزل على الرسول الكريم ، وتحدى به العرب وادعاه بمجزه له داله على صدقه ولأن طريقه ينقض الحاده الجاريه حينذاك ، فتمى صرح فيه ذلك كان بحدوثه ثانيا عند الدعوى مجزوا دالا .

وقال القاضى انه اذا كانت الحاده لم تجز بأن يحدث ذلك ابتداء من الله تعالى ولا جرت الحاده بأن ينقل ذلك الى الدعوى للنبوه على الحسد الذى نقل الى النبى فقد صار الاختصاص بالنقل كالاختصاص بالحدث فى أن كليهما مجز دال ، غير أن أحد الوجهين أحدثه الله تعالى تصديقا للرسول - ع - عن طريق النقل اليه ، والثانى جعله للتصديق فى المستقبل عند دعوى الرسول - ع - .

حتى أن القاضى يذهب فى الانتقال من أنه مجز سواء كان من فعل الملك بأمره تعالى أو من فعل الله سبحانه لأن كلا الطرفين غارق عن الحاده . (١)

(١) بتلخيص من كتاب اعجاز القرآن للقاضى ص ١٦٩ ، ٢١٦

والحق انه لا نستطيع القطع بالقول بأن القرآن قديما أو حديثا
فليس هناك دليل من القرآن على ذلك وما لا دليل عليه يستحسن تجنب الحديث
فيه . الا أن الروى الذى ترتاح اليه النفس هو ما ذهب اليه ابن يتيمة من
أنه سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال متكلما اذا شاء وما تكلم الله به فهو
قائم به ليس مخلوقا منفصلا عنه كما يقول المعتزلة ولا لازما لزوم الحياة لها .
كما يقول الاشاعرة بل هو تابع لمشيئته وقدرته - تعالى . (١)

الشبهة الرابعة :-

قال المتكبرون لو أن هذا القرآن حفظه عن الرسول بعض الناس ونقله
الى موضع شاسع فى هذا الوقت أو فى زمانه عليه السلام قبل انتشار الدعوة،
وادعى النبوة وجعله دلاله . ما الذى كان يجب على سامعيه ؟ فإنا
كان التصديق فصيح تصديق الكاذب ، وإن كان التكذيب فهذا يقدر ففى
كون القرآن معجزا دالا على نبوة الرسول .

رد هذه الشبهة :-

قد سبق مرفعه ذلك عند الإشارة وإشارة اليه نقول ان ذلك لا يجوز
من وجهين : وهو اما أن ينسبه - تعالى - وما حفظه من القرآن فلا
يستطيع القول به ، أو ينقل بعض حفظه القرآن الى هذا المكان فيبطل
دعواه .

(١) شرح العقيدة الواسطية لشيخ الاسلام ابن يتيمة ص ٦٨

موقف القاضى :-

قال القاضى ان المعجز الذى يدل على نبوه نبي لا يجوز أن يظهر على يد غيره لأن ذلك فيه مفسده ، وأن الباقي من المعجزات يخالف الحادث منها ، فان كان يتمكن البعض من أن يدعى النبوه به ، وكان يدعى النبوه كاذبا على وجه يلتبس وقع المنع منه تعالى ، وأما اذا كان الأمر غير ذلك فلا وجه يوجب المنع منه ، بل انتشاره يجب وظهوره لائسه أقوى فى الدلالة على النبوات . (١)

(١) انظر اعجاز القرآن للقاضى . ص ١٨٧ : ١٨٩ .

- البحث الثاني -

(معجزات الرسل)

علمنا مما سبق أن الله تعالى لو بعث إلينا رسولا ليعرفنا الصالحين
فلا بد من أن يدهي النهوض ويظهر عليه المعجز الدال على صدقه غيب دعواه
وطى ذلك كانت معجزة آدم - عليه السلام - علمه بالأسماء من غير درس
ولا قراءة كتاب . قال تعالى :

(وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني بأسماء هؤلاء
ان كنتم صادقين . قال يا آدم انبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم
قال : ألم أقل لكم اني أعلم غيب السماوات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم
تكتُمون) (١)

فأراد الله سبحانه أن يبين للملائكة أن هذا الاختصاص يوجب نبوته
وبنه من حالهم على أنهم اذا لم يختصوا بما اختص به آدم ما فيه انتقاض
عاده فيجب أن يكون نبيا . ولذلك حكى عنهم ما يدل على الانقياد وهو
قولهم :

(قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا)

فيبين انه تعالى لما لم يختصهم بهذا العلم لم يحصل لهم كما حصل لآدم (ص)

(١) سورة البقرة . آية : ٣١ : ٣٣

وكانت من معجزات ابراهيم - عليه السلام - التجاه من النار :

(قلنا يا نار كونى بردا وسلاما على ابراهيم) (١)

وكانت من معجزات موسى - ص - اليد البيضاء وقلب العصا حيه وحمل
المقده من لسانه -

قال تعالى : (ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات فسلل بنى اسرائيل اذ -
جاءهم فقال له فرعون انى لأظنك يا موسى مسحورا) (٢)

وحما موسى كانت من الايات المظلم فكان يلقيها فتصير ثعبانا تلقف افسك
المحيرة . (قل لها)

(قال ألقها يا موسى/ فاذا هى حيه تسمى) (٣) اصغروا/ كيد
وقال تعالى : (والى ما فى يمينك تلقف ما صنعوا ^{بهم} ساحر ولا يقلع
الساحر حيث أتى) (٤)

وكان يضرب بها الحجر فينفجر منه الماء . قال تعالى :

(وإذا استخفى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا
عشرة عينا قد علم أناس مشرقيهم كلوا واشربوا من رزق الله ولا تمسوا فى الأرض فسد ين) (٥)

(١) سورة الانبياء . آيه ٦٩ .

(٢) سورة الاسراء . آيه ١٠١ .

(٣) سورة طه . آيه : ١٧ : ٢٠ .

(٤) سورة طه . آيه : ٦٩ .

(٥) سورة البقرة . آيه : ٦٠ .

وكان يضرب بها البحر فينقلب ويدير لهم طريقا يمينا • قال تعالى :

(فأوحينا إلى موسى أن أضرب بحصاك البحر فانقلب فكان كل فرق كالطود العظيم) (١)

ومن معجزات موسى أيضا احياء القتيل عند ضربه ببعض البقرة • وقصة ذلك انه كان هناك قتيل وكنوا القاتل فأخفوه فأراد الله تعالى اظهاره باحياء القتيل عند ضربه ببعض البقرة ليذكر ذلك القاتل قاتله فيقام عليه حد الله (٢)

قال تعالى :-

(وإن قتلتم نفسا فادلوه تم فيها والله مخير ما كنتم تكتمون • فقلنا أضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون) (٣)

ومن معجزات داود - ص - انه الحديد له • وسخير الجبال والطير تصبح معه حين يمسح ربه • ويقول تعالى في ذلك :

(ولقد آتينا داودا فضلا ياجبال أوبى معه والطير • وألنا له الحديد) (٤)
ومن معجزات سليمان - عليه السلام - تسخير الريح والجن ومعرفة لغو الطير والحيوانات • قال تعالى :-

(وسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر • وأسلنا له عين القطر • ومسح الجن من يحمل بين يديه باذن ربه) • (٥)

(١) سورة الصافات • آية : ٦٣

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن ص ٤٦ للنقاضي عبد الجبار •

(٣) سورة البقرة ٧٢ • ٨٣

(٤) سورة سبأ • آية ١٠

(٥) " " " " ١٢

ومن معجزات عيسى - عليه السلام - احياء الموتى وابراء الاعمى
والابرس ونحو ذلك قال تعالى :-

(انى اخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه فيكون طيرا بادن
الله ، وابرى الاعمى والابرس واحى الموتى بادن الله) (١)

وكانت من معجزاته ايضا الانبياء بما يأكلون ويدخرون فى بيوتهم لأن
مثل ذلك لا يعلمه الشائب الا من جهة الله تعالى . قال تعالى :

(وأنبتكم بما تأكلون وما تدخرون فى بيوتكم ان فى ذلك لآية لكم ان كنتم
مؤمنين) (٢)

وأما معجزات رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه :-

فهى متعددة منها ما هو حس ومنها ما هو عقلى ، وقد قسم القاضى -
المعجزات التى ظهرت على الانبياء عموما الى :-

أ - ما هو حس : وهو الذى يدرك بالبصر كقاقة صالح - ص - وطوفان
نوح - ص - ونار ابراهيم - ص - ومعا موسى على نبينا وعليهم جميعا
صلوات الله وسلامه .

ب - وما هو عقلى : وهو ما يدرك بالعقل والنظر كالاخبار عن الشيب -
تخريضا وتصريحا والاتيان بحقائق العلوم التى حصلت بغير تعلم ، ويخصص
بإدراكه الغوامس من ذوى العقول الراجحة ، والافهام الثاقبة .

(١) سورة آل عمران آية ٤٩

(٢) سورة آل عمران آية ٤٩

ولذلك يذهب القاضى الى أن معجزات بنى اسرائيل كانت أكثرها حسيا لبلادهم وثقة بصيرتهم وأكثر معجزات أمه - محمد - صلى الله عليه وسلم عقلية لذكائهم وكمال أفهامهم التى صاروا بها كالانبياء .

ولأن هذه الشريعة قد قدر الله لها البقاء الى يوم الدين ، ولما كانت الحقيقات باقية ما بقى العقل غير متبدله جعل أكثر معجزاته مثلها باقية .

وقد صنف القاضى معجزات الرسول - ص - من حيث طرق اثباتها الى ثلاثة أصـرـب .

- (١) منها ما يعلم صحته وثبوته باضطرار .
- (٢) ومنها ما يحتاج فى اثباته الى استدلال وهو ضربان :-

- أ - منها ما ظهر واشتهر ويجوز علمه ببعض الدلوق التى نعلم منها الأخبار .
- ب - ومنها ما ينقل نقل الآحاد .

ومن معجزات رسول الله - ص - الحسية التى يذكرها القاضى :-

- أ - مجىء الشجرة وعودها الى مكانها عندما قال لها الرسول ! أقبلى وأدبرى ! وأنها أقبلت تخذ الأرض خذا ، ويقول القاضى : ان الأمر فى ذلك مسن باب اليقين ، فلا يفتكره أحد لرويتهم حصوله بالمشاهدة .
- ويستدل القاضى على كونه من المعجزات بما يلى :-

- (١) أن الحادة لم تجر بفعل ذلك فقد بان به الرسول عن غيره اذا أقبلت وأدبرت عن قوله .

ب) الناس على اختلاف طبقاتهم تكلموا عن ذلك فلو كانت من باب الحيل
لكان ايراد مثله أو ما يقاربه أقوى من الكلام عليه وإبطاله ، لأن الفعل هنا
أقوى من القول •

ج) كذلك فعلها الرسول دون أن يلمسها وعلى ذلك لا يكون الدفع والجذب
بقدرته إذ لو كان كذلك لرآه الناس مع شدة حرصهم على تكذيبه كما أن الدافع
والجاذب إذا اجتمعا كان يجب أن تقف الشجرة ولا تتحرك •

٢) وما جاء متواترا من المعجزات أنه - عليه السلام - سقى الكثيرين من
الماء القليل وكان ذلك في بعض الفترات في الجمع العظيم عند الحاجه
الى الماء مع تمذر وبروده فوضح - صلى الله عليه وسلم - يده في البئر
فظل الماء يفور من بين أصابعه حتى شربوا وأرثوا وفى منهم ماء كثير •

ويستدل القاضى على انه من المعجزات لأنه لا سبيل اليه بالحيل لوجهين:
أ - اما أن يحصل ذلك بصنع الأجسام أو الرطوبات وسائر ما يكون به الماء
ماء ، وهذا مما لا يخص به الا القديم •

ب - او يكون من قبيل جمع الأجزاء المتفرقة من الماء وهذا ايضا مما لا تجرى
به العاده •

٣) وأيضا ما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه أطعم الجماعه الكثيره
من الطعام القليل أكثر من مرة •

ودليل كونه معجزا عند القاضى ، ما سبق فى جمع الماء العظيم ، الا أنه
فى الطعام يكون أوضح فى كونه معجزا فى الجمع لأن الماء مما يوجد متفرقا
فى العالم ولو جمع صح كونه ماء ، والطعام ليس كذلك •

وكذلك فان اشباع جماعه من الطعام لا يمكن الا بزيادة أجزاء الطعام ،
ولا وجود له أصلاً فدل على انه لا يكون هكذا الا من القادر الحكيم •

(٤) ومنه ما ثبت من حنين الجذع وهو أن الرسول - ص - كان يخطب
الى جذع ، فلما تحول الرسول - ص - عنه الى المنبر حن اليه
كحنين الناقه الى ولدها ولم يسكن حتى احضنه رسول الله - ص -
فسكن حنيتها ، مع أنه جذع مطروح ، قد أتى عليه الدهر وهو على
حاله هذه ومثل ذلك لا يكون الا من جهة الله - سبحانه - وهذا
قواتر لحدوثه في حضور الجمع العظيم •

(٥) ومن ذلك تسبيح الحصى في يده - ص - :

وهذا ايضا واضح أنه غير مقدور للمباد ولذلك يقول القاضي انه لا سهل
اليه بالحيل لأن القادر على الكلام لا يقدر عليه الا بينيه مخصوصة مثل
بنية القلب واللسان والفم وان حصل التسبيح من الحصى مع اتمداه البنية
المخصوصة للكلام دل على أنه محجز ، ولا يختص به الا الله - سبحانه -
لأن من اجتهد منا في فعل ذلك يتمذر عليه من كل وجه •

(٦) كذلك ما جاء في شأن الذراع التي دس فيها السم فانها قالت للرسول
- ص - لا تأكلني فاني مسمومه ، وبذهب القاضي الى أن دليل اعجازها
يرجع الى وجهين :-

١- اما أن يكون الله اعلمها الحياة وجعل فيها التمييز منه النطق فهو
محجز لذلك واضح الاعجاز بوجوه كثيرة •

٢- أو يكون الله خلق فيها الكلام وهو ايضا محجزه ويقس القاضي على ذلك

كلام الذئب فانه محجز من هذه الناحية •
مكتبة المهتدين الإسلامية

(٧) ومنه كذلك انشقاق القمر روى القاضى أن دلالة القرآن عليه بمنزله التواتر فى صوره - خبره ، وانما لم يكن تواترا حقيقيا عن الجمع ، لأنه كما يذهب القاضى يجوز أن يكون حدوثه فى زمن يسير فلا يشاهده الا القليل ، أو شاهده عدد كبير ، ولكنهم لم ينقلوه لآخبار القرآن عنه والاستغناء به عن خبر الجماعة .

(٨) ومن ذلك ما أخبر به القرآن الكريم من حديث الامراء والممراة ، وهو أنه - صلى الله عليه وسلم - أسرى به الى بيت المقدس وأخبرهم بالأمور التى شاهدها .

(٩) ومن ذلك أيضا يذكر القاضى قتال الملائكة - عليهم السلام - يوم بدر وما ثبت من أن روم الكفار كانت تتساقط دون رومية ضاربها ، وأنهم رأوا صورة على خيل بلق وكذلك القول فيما يروى من رمية وجوههم بالتراب فأوصل الله - تعالى - الحصى الذى رمى به الى مسافه لم تجر الحاده بالوصول اليها وجعل الحص الذى رمى به بصيب ، وفى ذلك يقول تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) (١)

(١٠) وقد اعتبر القاضى نزول جهنم - عليه السلام - على الرسول مجزؤه فى حد ذاته سواء كان مجسما على صورة " دحية " " وسراحيه " أم كان على صورته الحقيقية . (٢)

(١) سورة الأنفال . آيه : ١٧

(٢) يتلخص من كتاب اعجاز القرآن للقاضى من ص ٤٠٢ : ٤٢٣ وانظر كذلك شرح الأصول الخمسة من ص ٥٩٥ : ٥٩٧

قال القاضى (انه لو جمل نزول الملك ممجزا فهو بمجزله احياء الموتى ، وكذلك لو مكن الطلائكة من فعل ما يخرج عن المادة بيننا لكان ممجزا) (١)

ولكن ذهب البعض الى أن شیوخ المحترلة أنكروا معجزاته — ص —
الحصیه فما ذكره القاضى دليل على أن ذلك ادعاء غير صحيح لأننا نعتبر
القاضى ممبرا عن رأى شیوخ المحترلة عموما وقد نفى القاضى ذلك عن
شیوخ المحترلة حيث قال (وأن من شنع ذلك على مشايخنا وزعم أنهم أبطلوا
سائر معجزات سيدنا محمد — ص — فكذبه يدل على جهل لأن شیوخنا
أثبتوها معجزه ودلاله لكنهم لم يجهزوا الاعتماد عليها فى مجادلته المخالفين)

ويستدل القاضى بما نقله عن ابى على من كتاب نقض الامامه على بسن
الرواندى وفى غيره قال (وربما مر فى كتبه بعض المعجزات انها تملسم
باضطراب كالقرآن من نحو حنين الجذع ، وخبر الميضأ لأن حدوثها كسان
فى الجمع العظيم ، وكذلك كلام الشيخ ابو هاشم •) (٢)

وعلى ذلك فما أنكروه شیوخ المحترلة أن يكون الرسول تحداهم بمثل
هذه المعجزات على أنها دلالة على النبوه ، وانما صح ذلك فى القرآن
لأن آيات التحدى فيه صريحه بذلك •

(١) المرجع السابق ص ٢١٥

(٢) اعجاز القرآن ص ١٥٢

ولذا ترى المتكلمين يذهبون الى أن معجزة القرآن الكريم من أفضل معجزات الرسول - ص - .

وذلك لوجهين :-

أ - بقاءه بعد وفاة الرسول ومعجزات غيره من الأنبياء لم تبقى بعد وفاتهم ، قال القاضي (لأن وجه الإعجاز فيه لا يتغير على الأيام كما أن شريعته لا تزول على الأوقات) (١) .

ويقول شوقي في الموازنة بين معجزة القرآن للنبي - ص - وبين غيره من الأنبياء :

جاء النبيون بالآيات فانصرفت	وجئتنا بحكيم غير منصرف
آياته كلما طال المدى جده	يزينهم جلال المعنى والقدم

وذلك يرجع الى أن الله حفظه من التحريف والتبديل :

(انا نحن نزلنا الذكر وان له لحافظون) (٢)

٢ - انه كتاب شريعة فنه تستنبط جميع أحكام الشريعة قال القاضي (لأنه يتضمن نفس الشرع من الأحكام لكي تكون محفوظ محروسه بحراسه القرآن ولذلك كثر الخلط في الأحاديث وانحصر ذلك في القرآن ، ولكي يصير منبها عن الوعظ والتذكير ، ولذلك تمهد تعالى بحفظه وتأويله ، لأنه من أقوى الدواعي الى التمسك بالجهادات والكف عن المحرمات والتنبيه

(١) اعجاز القرآن ص ٢٠٦

(٢) سورة الحجر . آية ٩ :

على ما يجب ، من حيث يجمع أدله الأحكام فى الحلال والحرام والتنبيه
على أدله المقول وما يقتضيه بالزجر والترغيب الى غير ذلك مما لا يحصى من
فوائده (١) .

وعلى ذلك ذهب القاضى الى أنه أفضل المعجزات للرسول فهو الدلالة
الحقة على نبوته .

ودليل كونه معجزا عند القاضى :-

أنه — ص — تحدى به وجعله دلاله على نبوته ، وهم الشياطين فى الفضا
والبلاده فلم يستطيعوا أن يأتوا بمثله وهم الحريصون على إبطال أمره فعدل
ذلك على أنه من قبل الله تعالى .

والعلم بوقوع التحدى عند القاضى يرجع الى الضرورة أو الاكتساب مسن
العلم بأن محمدا له مؤيه على غيره من أجل ما معه من القرآن وعلى ذلك
لا سهيل الى انكار وقوع التحدى .

ويستدل القاضى ببعض ما جاء فى القرآن الكريم فى هذا الشأن مسن
نحو قوله تعالى :-

(قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا
يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً) (٢)

(١) اعجاز القرآن ص ٢٠٦

(٢) سورة الاسراء . آيه : ٨٨

يقوله تعالى : (فأتوا بمشر من مثله ففريات) (١)

يستدل رحمه الله على وقوع المجز منهم بما يلي :-

١- انهم تركوا المماضة والأتان بالمثل وهو الايسر لديهم لانهم اهل البلاغة والفصاحة الى القتال احيانا والمقاطعة احيانا اخرى .

٢- لو كانت منهم مماضة لوجب أن تنقل ألينا كما نقل عجزهم عن المماضة ، وكما نقل التحدى ، لأنه لا يجوز نقل بعض الحقيقة ، ون الهمـض الآخر مع وجود الدافع في كل يل أن الدافع في نقل المماضة أقوى .

٣- لو كانت المماضة صحيحة لكانت حجة وكان القرآن شبهة ، وهو ما لا يجوز منه - تعالى - أن يأتي لنا بالشبهة التي لا نستطيع حلها ونحسبنا الحجة .

٤- يرجع عجزهم كذلك الى موقفهم عند سماع القرآن فتارة يقولون ، لانسموا لهذا القرآن والفوا فيه ، وتارة يقولون : لو شئنا لقلنا مثل هذا ، وتارة يصفونه بأنه أساطير الأولين ، وتارة يقولون (لو لا نزل عليه القرآن جملته واحدة) .

وتارة يقولون (أمت بقرآن غير هذا أو بدله) .

فهذا يدل على عجزهم عن المماضة بالمثل لأن الفعل أقوى من القول

ولقد قدروا على الاتيان لأعنائهم ذلك عن مثل هذا القول . (١)
ولكن قد يقال ما الذى هو معجز فيه أهو اللفظ ، أم المعنى ، أم
النظم ، أم هذه جميعا ، أم الأمر خارج عن ذلك .

وجه الإعجاز فى القرآن الكريم :-

اختلف العلماء فى وجه اعجاز القرآن على مذاهب شتى سوف أعرض
بعضها مع موقف القاضى من كل وجه ، ثم أذكر الوجه الذى رأيته معجزا
فى القرآن .

مذاهب العلماء فى وجه اعجاز القرآن :-

اختلف العلماء فى وجه اعجاز القرآن :-

فمنهم من جعله معجزا لاختصاصه بنظم مبين للمعجود عندهم :-
ومنهم من جعله معجز من حيث سوفت فهمهم عن معارضته ، وإن كانوا
قادرين على ذلك بتمكينه منهم وهو ما يسمى بالإعجاز بالصرفه .
ومنهم من جعله معجزا من حيث هو حكاية للكلام القديم أو عسارة
عنه أو لائه فى نفسه قديم .

(١) شرح الأصول الخمسة ص

ومهم من ذهب الى أنه محجور لعدم الاختلاف والتناقض فيه لقوله تعالى :
 -

(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (١)

وذهب الى ذلك بعض شيوخ المعتزلة المتقدمين .
 ومهم من ذهب الى أنه محجور من حيث يتضمن الاخبار عن الخيوب .

موقف القاضي من مذاهب العلماء : -

أولا موقف القاضي من القول بأن الوجه في أعجاز القرآن هو النظم : -
 ان كان البعض من المتكلمين ذهب الى أن وجه أعجاز القرآن هو اختصاصه بالنظم الخارج عن عادتهم المسموعة فانا نرى القاضي يخالف ذلك من حيث أن النظم لا يوجب كونه معجزا عنده يقول القاضي (لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقه في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى) (٢) وان كان القاضي قد ذهب الى أن ذلك مما يقوى ويؤكد وجه الأعجاز في القرآن مع الرتبة في الفصاحة ، ويكون بذلك انه تعالى جاء بالقرآن على أوكد الوجوه في نفس المادة والبيان ، وأؤكد هذا كما ذهب القاضي أن يكون نظاما جايئا لما تعارفوه مع رتبته العظيمة في الفصاحة ، قال القاضي : -

(١) سورة النساء . آية : ٨٢

(٢) أعجاز القرآن ص ١٩٨

(انه تعالى - جاء بالقرآن على أوكد الوجوه فى نقض المادة والمهائنه وأوكد ما أن يكون نظاما ميانا لما تعارفوه مع رتبته المظليه فى الفصاصه) (١)

موقف القاضى من القول بالصرنه :-

ينكر ايضا القاضى أن يكون وجه الاعجاز الذى تحدى به الرسول المشركين هو صرف الله لهم عن الاتيان بشئله ، لأن ذلك كما يذهب القاضى لا يخلو من :-

أما ان يكون هذا القدر من العلم حاصل قبل القرآن محتادا ومنهمم الله - سبحانه - من ظهوره عند دعوه الرسول وظهور القرآن .

وأما أن يكون غير مقدور لهم بمقتضى عادتهم الجارية لهم فلم يختصوا بهذا القدر من العلم .

فما كان المواد الوجه الأول بأن يكون قدر القرآن فى الفصاحه جارى المادة به من قبل ، وانما منحوا من شئله عند الدعوه ، فيذهب - القاضى الى بطلان القول بذلك لما يترتب عليه كثير من الفاسد :

١- بالأى يكون القرآن هو المعجز لتساريه لما كان منهم من قبل وعلى ذلك فالمعجز يكون المنع من الاتيان بشئله ، لكن الرسول تحداهم بالقرآن لا بالمنع من الكلام على ذلك فلا يكون

• للقرآن الميزه التي صح بها أن يكون معجزا •

على أن هذا من ناحية أخرى يبطل بعض القرآن من مثل قوله تعالى :
(قل لئن اجتمعت الانس والجن طوائف يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً) (١)

يقول القاضي (ولو كان الوجه الذي له تعذر عليهم المنع لم يصح ذلك ،
لأنه لا يقال في الجماعه ، اذا امتنع عليها الشيء ، ان بعضها يكون ظهيراً
لبعض ، لأن الممانه والمظاهره ، انما تمكن مع القدرة ، ولا تصح مع المعجز
والمنع) •

وهذا يدل على أنهم لو كانوا قادرين متمكين الى أمكنهم أن يأتوا
بمثله ، ولا يكون كذلك الا لميزه القرآن الكريم •

موقف القاضي من القول بأن وجه الاعجاز كونه حكاية للكلام القديم :-

قد سبق أن أشرت الى أن القاضي ينكر أساسا كون القرآن قديما
فضلا عن أن يكون وجه الاعجاز فيه كونه قديما ، وقد ذهب القاضي عيسى
فرض صحه كونه قديما الى أن ذلك لا يصح أن يكون وجه الاعجاز فيه لما
يترتب عليه من المفاسد :

(١) سورة الاسراء • آيه : ٨٨

اذ كيف يتحدى به وهو متعذر على الله وعليهم جميعا ، لأنه من حيث هو قديم فيكون متعذرا على الله — سبحانه — الاتيان بمثله هذا فضلا عن ظهر فيهم •

على أنه لو صح التحدى بالكلام القديم لوجب جواز التحدى بذات القديم تعالى ، وكذلك جاز التحدى بما يستحيل وقوعه كالجمع بين الضدين وجعل القديم حادثا والحادث قديما الى غير ذلك •

وكذلك يذهب القاضى الى نفي كونه حكاية عن الكلام القديم ، لأن ذلك ليس له الا صفة واحدة ولا يقع الا على حد واحد ، فيجوز لذلك أن تسمى انعرب بمثله ، لأن مجموع القرآن متفرق فى كلام العرب ، فيجب أن يكونوا — بأجمعهم متكلمين بحكاية الكلام القديم وان لم يخض الواحد منهم بذلك ، ومتى كان هذا الوجه يهطل التحدى فيكون كذلك باطلا •

غير أننا نلاحظ أن هذا الكلام من القاضى اذا صح فانه لا يقتصر على ابطال ما أراده هو من كون القرآن الكريم حكاية لكلام الله القديم ، وانما ينسحب ايضا على كون القرآن مصجرا بأى وجه من أوجه الاعجاز •

موقف القاضى من القول بعدم الاختلاف والتناقض :-

يرى القاضى رغم ما ذهب اليه ابو على وابو هاشم الجبائى الى أن قوله تعالى :-

(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (١)

يدل على أن القرآن لا يجوز أن يكون من عند غير الله فذكر الشيخ أبو هاشم كما نقل عنه القاضي أن عدم وجود الاختلاف وانتقاض في القرآن لسو كان فعل غير الله - تعالى - بحمد ه لأن المادة لم تجز بشئ ذلك فليس كلام المهاد ه الا أن القاضي لا يجعل ذلك آية للتحدى للدلالة على اعجاز القرآن ه لأن هذا لا يعلم الا من جهة السمع دون العقل لأن - المعجز لا بد وأن يكون ما اشتهر به القوم ه وعدم الاختلاف ممكن من البعض ويقول في ذلك أن أحوال المتكلمين والمصنفين قد اختلف فمنهم من يتحيز الكثير ه ومنهم من يقع في كلامه الغلط فلا يمتنع في بعضهم أن يقل ذلك في كلامه ه فالاستدلال بذلك على أن القرآن حمز يحمده لأنه لا يعلم وجوب هذه الطريقة الا من يتفه السمع .

ولا يفهم من موقف القاضي هذا أنه خالف المحترمه ه ولم يجعل عدم التناقض محجزه ه لأنه ذهب الى أنه لو علم بالعقل عدم تناقض القرآن لأمكن الاستدلال به على اعجازه .

كما أن القاضي عني عنائه خاصة بالرد على من ذهب الى أن القرآن فيه تناقض واختلاف كما ذهب الى ذلك ابن الراوندى وغيره ه بل انه وضع كتاب بأكمله سماه (تنزيه القرآن عن الملعن) من أجل هذا الغرض وكذلك في بعض فصول كتابه " اعجاز القرآن " فقد ضمنه كثيرا من ازاله الشبه الواردة في ذلك مثل ما ذهب اليه ابن الراوندى من أن قوله - تعالى - (ليس كمثل شئ) متناقض لأن دخول الكاف على مثل يقتضى اثبات المثل فقد ذهب القاضي في رد ذلك الى أن دخول الكاف في مذهب الحزب يقتضى توكيد نفي المثل وأنه أبلغ من قوله (ليس مثله شئ) :

ونحن نرى كيف أن القاضي قد أثبت أن الوجه الذي ادعوا به اثبات التناقض في القرآن هو نفس الوجه الذي جمعه القاضي مناط عظمه القرآن واعجازه .

ومن ذلك ايضا ما ادعاه ابن الراوندى من أن قوله تعالى :-

سُحُوت

(١)

سبح سطوات ~~في~~ ~~سبح~~

يناقض قوله تعالى :-

(أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها ، رفع سمكها فسواها وأغطش ليلها وأخچ ضحاها والأرض بعد ذلك دحاحا) . (٢)

على أن الآية الأولى تقتضى أنه خلق الأرض قبل السماوات ، والثانية توجب أن خلق السماوات قبل الأرض .

فيري القاضى لازاله هذا الذى توضحه ابن الراوندى الطحط أنه تعالى أخبر أن الأرض بعد ذلك دحاحا ، وقد كان خلقها من قبل وانما أراد به (دحاحا) أنه بسطها فقد كان تعالى خلقها غير مبسوطه قبل خلقه السماء ثم بسطها بعد خلق السماء وأقرها فى الموضع الذى هى فيه ، الى غير ذلك من المطاعن التى لا يتصح المقام هنا لذكرها جميعا والتى تثبت أن القاضى يحترف لهذا الوجه ايضا الا انه لم يذهب الى أن الرسول - ص - تحدى بمدم التناقض فى القرآن الكريم ، ولا يقدر ذلك فى وجوه الاعجاز .

موقف القاضى من القول بالاخبار عن الغيب :-

بالرغم من أن القاضى عنى غايه ماضه بالاخبار عن الغيب ، وذلك للرد على منكرى النبوه وعلى رأسهم ابن الراوندى من هجوم على معجزه القرآن بأنه ليس بمعجز من حيث بلاغه وضاحته والفاظه ، وبالرغم من أنه أبلى بلاء حسنا فى اياد هذا الجانب ما ورد فى القرآن والسنة الصحيحه مثل قوله تعالى :-

(هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى هم ~~مهلكون~~) ^(١) ~~يا الله شهيدا~~

وقوله تعالى : (لقد صدق الله رسوله الرويا بالحق ، لتدخلن المسجد الحوام ان شاء الله آمنين مطبقين رؤسكم وبقصرين لاتخافون) . ^(٢)

ويقول القاضى ان هذا وقع كما أخبر حتى انه بعد صد المشركين عن دخولها وقع الشك فى نفر من قومه بين لهم أن ذلك سيكون لا محاله من بعد فكان الأمر كما قال وحقق الله رؤياه المتقدمة .

وقوله تعالى (ألم غلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيخلهون فى بضع سنين) ^(٣) .

وأن هذا الأمر وقع كما أخبر الله عنه ، ويقول القاضى والحرب الستى كانت بين فارس والروم وانهزام الروم من الفرس وما كان من غلبه الروم لفارس من بعد ظاهرة مكشوفة .

(١) سورة الفتح . آيه : ٢٨

(٢) سورة الفتح . آيه : ٢٧

(٣) سورة الروم . آيه : ١ إلى ٤

وقوله تعالى (واذ يحدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم) (١) . وقد كان الأمر كما أخبر عنه .
وقوله تعالى : (سيهزم الجمع ويولون الدبر) (٢)

وذلك في انهزام المشركين يوم بدر وظهور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى غير ذلك مما يكثر في القرآن .

وأما الذي أخبر به رسول الله - ص - من غير القرآن :-

(١) اخباره عن كوز كسرى وأنها تنفق في سبيل الله .

وقوله عليه السلام لسراقة (كأنى بك وقد ليحت سوارى كسرى)
وقوله في عمار تقتلك الفئة الهاغية ، وما روى من اخباره عن المير في الطريق
وأنها سترد عليهم يقدمها بحير أورت عليه غاراتان)
وكذلك ما ثبت من اخباره عن قتل من قتل وهو يخطب على المنبر في مواعده
من زيد وجعفر وعبد الله بن رواحه .

وقد اعتبر القاضي الاخبار بالخيبر معجزا في حد ذاته لأن القدر الذي يعرفه المباد من الأمور المستقبلية لا يبلغ حد الاخبار عن الأمور من جهته
التفصيل والصدق لأنهم لا يعلمون الا ما جرت المادة بمثله كحدوث البرد والحر
والثمار والزروع كل ذلك على جهه الجملة والتقريب .

أقول : انه بالرغم من أن القاضي قد قام بكل هذه الجهود فانه ذهب الى انكار قول من جعل الرسول - ص - تحدى بالقرآن لما فيه من الاخبار
عن الخيب ، وذلك في موضع آخر من كتاب اعجاز القرآن حيث قال (فأما
من قال انه - ص - انما تحدى بالقرآن من حيث تضمن الاخبار عن الخيب

فبعبارة أخرى : لأنه قد تحدى بمثل كل سورة من غير تخصيص ولا يتضمن كل ذلك الاشارة عن الشيوخ لأننا نحلم أنه تحدى بجملة لا يعضه ، فكيف يصرف التحدى الى ما يتضمن ذلك دون ما يتضمن الحلال والحرام ولأنه - ص - تحدى بذلك على الطرائق المعتادة - المحروفة - عندهم ، وانما اعادة التحدى في الكلام . (١)

وجه اعجاز القرآن عند القاضي :-

مما سبق رأينا القاضى وان ذهب الى أنه يصح كون القرآن مجعزاً
 لما أشتغل عليه من العلم بالغيب ، وعدم التناقض والاختلاف فيه ،
 ومما فيه من النظم الدارج عن المصهور عند العرب على أن يكون ذلك
 توكيداً لأعجازه ، الا أنه لم يذهب الى أى من هذه الوجوه وجها لأعجازه
 من جهة صحة التحدى به لدلالته على نبوة الرسول - ص - وذلك لأن -
 من حق المجعز الدال أن يكون خارجاً عما اشتهر به القوم وعرفوه حتى
 يكون عجزهم عن محاكاته دليلاً على النبوة ، ولما اشتهر العرب بفصاحته
 كلامهم حتى انهم كانوا يتبارون ويتحدى بعضهم بعضاً فى الكلام الفصح من
 منظوم ومنثور .

لذلك رأى القاضى أن الواجب أن يكون التحدى واقفاً فى القرآن على
البريقه الممتاده لدى الفصحاء • وعلى فلك ذهب القاضى الى ان ممضى

(١) يتلخص من كتاب اعجاز القرآن الصفحات ٢٢٠، ٣٢٥، ٤٢٦، ٥٢٧، ٦٢٨، ٧٢٩، ٨٣٠، ٩٣١.

كون القرآن ممجزا أن يتعذر على المتقدمين في الفصاحة الاتيان بمثله
في القدر الذي قد اخص به ، وذلك لنقد العلم بكيفيته في قدر الفصاحة .

وعلى ذلك فوجه الاعجاز عند القاضى هو في الفصاحة حتى انه ذهب
في تأكيد هذا الوجه كل مذهب فبنى ذلك على بيان صحة التحدى بالكلام
الفصيح فقال :

(ان الكلام الفصيح له مراتب ونهايات ، وان حمله الكلمات وان كانت محصورة
فتأليفها يقع على شرائق مختلفة فتختلف لذلك مراتبه في الفصاحة فيجب أن
لا يمتنع أن يقع فيه التفاضل وتباين بعض مراتبه من بعض وزيد عليه قدرا
يسيرا أو كبيرا ، وما هذا حاله فالتحدى فيه صحيح ، لأن فيه مقادير
معتادة تصح فيها زيادات في الرتب غير معتادة) (١)

وسبب صحة التفاضل في الفصاحة يرجع عند القاضى الى العلم بكيفيته ،
وذلك لأن الكلام عند القاضى من الأفعال المحكمة التى لا تصح الا من
العالم بكيفيتها ، فان كل أحد يحلم أن مع وقوع الاشتراك في المصروفه
باللفه قد يتأتى من أحدكما الشعر والخطب ولا تتأتى من الآخر ، ومن يتأتى
ذلك منه فقد تختلف حاله فيصح من واحد ما لا يصح مثله من الآخر وتفاضلون
فيه .

وعلى ذلك ذهب القاضى الى أنه لا يحتج أن يصير الفضل فيـه
نهايات فيجوز الله الحاده بنهايه منه مخصوصه دون ما زاده عليها فانما اتفق
من المدعى للنهوه ما يزيد على تلك النهايه بمرتبته أو بمراتب يصير ذلك عند
القاضى بمنزله احياء الموتى فى الدلاله ويبين القاضى بمد ذلك حقيقـه
الكلام الفصيح فقال (انما الكلام يكون فصيحاً لجزاله لفظه وحسن معناه ،
والفصاحه عنده تظهر فى الكلمات المضموم بعضها الى بعض لانها - كما
ذهب القاضى - يكون لها عند الانضمام صفه ولا يد مع الضم ، من أن يكون
لكل كلمه صفه . (١)

(١) اعجاز القرآن ص ١٩٣

الفصل الثالث

(الفصل الثالث)

- الوحي -

" المبحث الأول "

(تعريف الوحي لفه وشرعا)

الوحي :-

الوحي هو أساس الدين الالهى ، وعليه تقوم كل الرسالات الالهيه ، فمن طريق الوحي يحرف الرسل - ص - مراد ربهم - سبحانه وتعالى - ثم يبلغونه الى الناس ليدينوا به ويسيروا على هداة .

والوحي هو الذى يميز الرسل عن سواهم من الناس ، اذ بدون الوحي يصير الرسل كثيرهم من الخلق لا امتياز لهم ، ولكنهم افتازوا عن الناس بالوحي حيث هو الصلة بينهم وبين الله - سبحانه .

والوحي هو الذى يميز الدين الحق - بين الله - تعالى - وعن غيره من الأديان الضميه الباطله ، فالأديان الضميه لا وحي فيها ولا نبروه ولا رساله ، وانما هى دعاوى تقوم على أوهام بشرية باطله ودين الله الاسلام جاء فى اطاره رسل عديدون ومرسلات عديده .

وكل هؤلاء الرسل وتلك الرسالات انما كانت تقوم على الوحي الالهى وتستند اليه وتعتمد عليه ، فليس فى رسالات الله - تعالى - الى خلقه أى شئ من أفكار البشر وأوهامهم ، ولنتها كلها تقوم على وحي خالص من الحق - عز وجل - والرسل يحقضى بشريتهم لاحظ لهم فى دين الله الا التبليغ

نقطه ، اما الدين بـكل ما هو يحويه من تعاليم وشرائع وتوجيهات ، فكلها من عند الله وحده — سبحانه وتعالى •

ليس هذا فحسب بل ان الوحي الالهي قد تكفل ببيان اسلوب التبليغ وكيفية الدعوة ، فلم يقف عند حد بيان التعاليم والشرائع الدينيه بل تعدى ذلك الى بيان اسلوب تبليغها الى الناس • يقول (سبحانه وتعالى) :
لخاتم رسله — عليه الصلاة والسلام :

(اُدْعُ الى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه وجادلهم بما لى هى أحسن)
ويقول سبحانه (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بما لى هى أحسن الا الذين ظلموا فمهم)^(١) ويقول — عز وجل (فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنست فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الامر)^(٢)

لذلك كان دين الله — سبحانه — قائما على الوحي الالهي ، وكان كـل ما يأتى به الرسل من شرائع الدين انما هو من قبل الله ، وليس من قبل أنفسهم ، يستوى فى ذلك ما كان من الكتاب أو من السنه يقول — سبحانه — فى حق رسوله — ص — :—

(وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى)^(٣)

(١) سورة النحل • آيه : ١٢٥

(٢) سورة الشورى • آيه : ٤٦

(٣) سورة آل عمران • آيه : ١٥٩

(٤) سورة النجم • الآية : ٤٥٢

ولأنّ للوحى هذه المكانة وهذا الخطر بالنسبة لدين الله ، ولأنّ هذه الأساس الذى يستقى منه الأنبياء والرسل — ص — مراد الله — تعالى — فقد صار واجبا أن نمقد ذلك البحث عن تعريفه بيان المراد به ففى جانبى اللغة والشرع •

أولا الوعى فى اللغة :-

جاء فى مختار الصحاح :

الوعى الكتاب وجمعه (وعى) مثل حلى وحلى ، وهو أيضا الشارة ، والكتابه والرساله والالهام والكلام •

وكل ما ألقته الى غيرك يقال : (وعى) اليه الكلام يحيه (وحيًا) و (أوحى) أيضا وهو أن يكلمه بكلام يخفيه • و (وعى) و (أوحى) أيضا أن كتب •

وأوحى الله الى أنبيائه • وأوحى أشار قال الله تعالى :

(فأوحى اليهم أن سبحوا)

و (الوحا) السرعة يمد ويقصر ويقال (الوحا الوحا) البدار البدار •

و (الوعى) على فميل السريح يقال موت وعى •

وجاء فى القاموس المحيط :-

(الوعى) الاشارة والكتابه والمكتوب والرساله والالهام والكلام الخفى

وكل ما ألقته الى غيرك ، والصوت يكون فى الناس وغيرهم كالوحي والوحاه •

ج وحى وأوحى اليه بحثه والهمه ونفسه وقع فيها خوف ، والوحى السيد الكبير والنار والملك والمجله والاسراع وير ، ووحى وتوحى أسرع ، وشى وحى عجل مصرع ، واستوحاه حركه ودعاه ليرسله ، واستفهمه ووحاه توحيه عجلة . (١)

فالمنى الذى تأخذ من كل المنى التى وردت للفظه (وحى) فى المعاجم انما هو الاعلام بصورة عامه . سواء كان كلاما ، أو إشارة ، أو كتابه ، أو الهاما ، وقد يراعى مع ذلك السرعة والخفاء ، أما الالهام فهو الاعلام بالقاء العلوم والمعارف فى خاطر ، ووضعها فى قلب الموحى اليه .

الوحى فى القرآن الكريم :-

وردت لفظه الوحى فى القرآن العظيم بمكان عدة منها :-

١- الضريزه قال تعالى :-

(وأوحى ربك الى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتا) (٢)

٢- بمعنى الاعلام والاشارة ، لقوله تعالى :-

(فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة وعشيا) (٣)

(١) القاموس المحيط مادة (وحى)

(٢) سورة النحل . آيه ٦٨

(٣) سورة مريم . آيه ١١

٣- الخلق والتقدير • لقوله تعالى :-

- (١) (ففصاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها)
(يومئذ تحدث أخبارها بأن ربك أوحى لها) (٢)

٤- الوسوسة والاضلال • قال تعالى :-

- (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم) (٣)
(يوحى ~~صحيح~~ ^{بعضهم} الى بعض زخرف القول غرورا) (٤)

٥- التلميح : بمعنى ارسال الملك الى رسل الله :
(ان هو الا وحي يوحى ، علمه شديد القوى) (٥)

الوحي عند الفلاسفة :-

تعتمد نظرية الوحي عند الفلاسفة على عدة عناصر :-

١- تعتمد أساسا نظرية الوحي عند الفلاسفة على نظرية الفيض الالهي ،
وقوام هذه النظرية عند الفلاسفة :-

أن أول الفاضات يجب ان يكون عقلا ، لأن الله ليس ماديا ولا صورة
ماديه والله واحد فلا يصدر عنه الا واحد ، وهذا العقل كما يسميه

(١) سورة فصلت • آيه : ١٢

(٢) سورة الزلزله • آيه : ٥ ، ٦

(٣) سورة الانعام • آيه : ١٢١

(٤) آيه : ١١٢

مكتبة المهديين ^{عليه السلام} • آيه : ٤

ابن سينا هو العقل الاول ، وهو وان كان واحدا فهو متكرر في الاعتبار ،
والكثرة التي فيه ليست من الاول ، وعند تمقل العقل الاول لذاته ينشأ
عنه موجودات ثلاثة هي :-

العقل الثاني ، وهو يصدر عن العقل الاول بتمقله لموجده ثم يصدر عنه
نفس الفلك الاول عند تمقله لذاته من حيث أنه واجب بالنسبة (الله)
ثم يصدر جسم الفلك الاول عند تمقله لذاته من حيث هو ممكن في ذاته
قال ابن سينا (وليست للمسكرة له من الاول فان امكان وجوده أمر له
بذاته لا بسبب الاول بل له من الاول وجوب وجوده)

وهذا العقل الاول المحرك للجسم الإنساني على سبيل
التشويق ، وهكذا تستمر نظرية الفيض حتى العقل المباشر وهو العقل الفعالي
الذي يدير عالم الكون والفساد ولا يتسلسل فيض المقول بعده ، يقول ابن
سينا (وليس يجب أن يذهب هذا المصنئ الى غير النهاية حتى يكون
تحت كل مفارق مفارقي فلما نقول : انه ان لزم وجود شره عن العقول فبسبب الممانئ
التي فيها من الكثرة) (١) .

والعقل الفعالي عند ابن سينا هو جبريل عليه السلام الذي يفيض
بواسطته المحقولات على نفوس البشر ، والعقول العشرة هم الملائكة المقربون ،
ونفوس الأفلاك أيضا ملائكة سماوية وحركتها الإرادية هي عبادته لله ، واللوح
المحفوظ هو النفوس الفلكية . (٢)

(١) النجاء ص ٤٧٥ الطبعة الثانية

(٢) انظر الشفاء ج ٢ ص ٥٩٩ لابن سينا

ثانياً : تعتمد نظرية الوحي عند الفلاسفة كذلك على أن المقول الملوّيه الستى
للأفلاك السماويه ينتقش فيها الجزئيات للعالم السفلى على وجه كلى ، ونفس
الأفلاك الملوّيه ادراكها للمعلوم جزئى ولذلك ينتقش فيها المعلوم على وجهه
جزئى قال ابن سينا (ان الجزئيات منقرشه فى العالم العقلى ، نقشا على
وجه كلى ثم قد نهيت لأن الأجرام السماويه لها نفوس ذوات ادراكات جزئيه
وارادات جزئيه ، تصدر عن رأى جزئى) (١) .

ثالثاً : قوة نفس الانسان واستعدادها للاتصال بالعقل الفعّال لتلقى المعلومات ،
وهذا يرجع الى مذهب الفلاسفة فى ان النفس مجردة متصلة بالجسم
اتصال عاشق بمحشوق حاله فيه .

(١) الاشارات والتنبيهات ص ١٤١ القسم الرابع . الطبعة الثانيه .

رابعاً : الحس المشترك الذى بطريقة يشاهد الحواس الظاهرة الموجوده ففى الخارج ويرسلها الى خزانه الخيال *

خامساً : قوة التخيله فى نفس النبى التى عن طريقها تتركب الصور وتوجد فيها ويرسلها الى الحس المشترك فيراها وكأنها صور ظاهرة لها وجود فى الخارج فالحس المشترك والخيال كالمرايا المتقابله *

وبيان ذلك :

(١) أن القوى النفسانيه متجاذبه متنازعه فالتفكير حال انشغالها بالقوى الفعليه لا تلتفت الى الشهوانيه والممكن كما ذكر ذلك ابن سينا ففى الاشارات ، ومثل ذلك استيلاء الغضب على الشهوه والحس الباطن على الحس الظاهر ، فطالما كان الانسان مستغرقا فى تخيل أو فكير فلربما حضر عنده المهر القوى والمسموع القوى ثم انه لا يشعر بشئ من ذلك مع سلامة الحواس *

(٢) الحس المشترك يرسم فيه المسموع الموجوده فى الخارج وقد يشاهد صوراً لا وجود لها فى الخارج ، ودليل ذلك عند ابن سينا ما يكون فى حاله المرض ، فان المرضى يرون من الصور ما لا يراها غيرهم ، ويرجع ذلك الى قوة التخيل فى الانسان ، فكما أن الصور الموجوده ففى

الخارج ، المحسوسه بالحواس ترتسم في الحس المشترك الذي ينقله بدوره الى خزانه الخيال ، كذلك لا بأس أن تنقل الصور الموجوده في خزانه الخيال أو الصور التي تركبها التخيله الى الحس المشترك ، فتراها وكأن لها وجودا خارجيا وصورا محسوسه وربما يكون ذلك بسبب النفس التي تنقل الصور التخيله الى الحس المشترك فيراه الحس صورا جليه واضحه .

الا أن ابن سينا يذهب الى أن هناك مانعان يضمنان من كسبون الصور التخيله محسوسه .

(١) مانع حس يمنع الحس المشترك عن قبول الصور الوارده اليه ، وهو انشغال الحس المشترك بالصور الخارجيهه .

(٢) مانع عقلى يمنع الفاعل من الفعل .
أما اذا سكن أحد المانعين فربما عجز الشاغل الآخر عن الضبط فربما يحجج التخيل الى فعله فاستولى على الحس المشترك فلاحق فيه الصور محسوسه مشاهده .

وتند التعم يزول المانعان ، لانه بالنعم يمكن الحس الظاهر الذى هو أحد الشاغلين ويمكن ايضا الشاغل الثانى الذى هو العقل ، فتبقى التخيله قويه السلطان ، والحس المشترك غير ممنوع عن القبول فصارت الصور السرى أنت بها التخيله مشاهده للحس ، ولهذا ذهب ابن سينا الى أن النسوم قليل ما يخلو من الرومى .

وكذلك فى حال المرض لانشغال النفس بتدبير واصلاح البدن عن تدبير التخيله ، فضعف أحد المانعين للتخيله ففويت على تخيل الصور وتركبها فلاحق تلك الصور التخيله فى الحس المشترك كأنها محسوسه .

٣ كيفية ارتسام الصور في الحس المشترك :-

يرجع ذلك الى قوة النفس -- عمل الخيلة .

فالنفس تتصل بالعالم القدسي فيرتسم فيها شيء من الغيب على وجه كلى ويتأدى أثره الى الخيال فيصورة الخيال في الحس المشترك صورا جزئيه تناسبه للمرتسم الحقلى وذلك اما في حاله النوم أو المرض ، اذا وهن التخيل صعدت النفس الى حال القدس فاذا ورد على النفس سائح غيبى تحرك اليه التخيل بسبب يرجع الى أنه سريح التنبيه للأمر الغريب بالطبع ، أو بسبب النفس لأنها تستعمل التخيل باللمح ، فاذا قبله التخيل ، وكانت الشواغل تباعده بسبب النوم والمرض انتقش منه في لسوح الحس المشترك .

واذا كانت النفس قوية الجوهر ، تسع الجوانب المتجاذبه ، لم يحدد أن يقع لها ذلك حال اليقظه ويكون على مراتب :-

أ - اما أن يحفظ في الذاكره ومنه قول الرسول كما ذهب اليه الفلاسفه (أن روح القدس نثت في روى أنه ...)

ب - وربما استولى الأثر وأشرق في الخيال اشراقا واضحا فارتسم واضحا في الحس المشترك ، ومنه ما يحكى عن الأنبياء من مشاهد صور الملائكه واستماع كلامهم ، ويستدل ابن سينا على ذلك بما يقع للمرض من توهم فاسد وتخيل منحرف ضئيف ، فيكون في الأولياء والأخبار أحق وأقوى بسبب نفوسهم القوية القدسيه الشريفه ، وهذا الارتسام يكون مختلفا في الضعف الشدة .

- أ - فنه ما يكون بمشاهدة وجه أو حجاب فقط .
ب - ونه ما يكون باستماع صوت هاتف فقط .
ج - ويذهب الفلاسفة أنه منه ما يكون بمشاهدة مثال موفور الهيئه أو
استماع كلام منظم محصل ، وربما كان في أجل أنواع الزمنه
وهو ما يعبر عنه بمشاهده وجه الله الكريم ، واستماع كلامه من
غير واسطه .

والآثار الروحانيه الساعه للنفس في النوم واليقظه مراتب كبيره عند
الفلاسفه ، وذلك بحسب ضعف ارتسامها أو شدته ، فقد تكونون

هذه الآثار :-

- ١ - ضعفه لا تحرك الخيال والذاكره فلا يبقى لها أثر .
٢ - تكون أقوى من ذلك ، لكن التخيل ينتقل عنها ، فلا تضبطها
الذاكره ، لأنها مشغوله بضبط انتقالات التخيل ومحركاته .
٣ - وقد تكون قوه جدا بأن تكون النفس عند تلقيها شديده قويه ،
فترسم الصور في الخيال ظاهرة جليه .

الا أن ابن سينا يذهب الى أن هذه المراتب ليست للآثار الروحانيه
فحسب بل لجميع الخواطر الساعه على الفهن :-

فمنها ما لا ينتقل الذهن عنه ويضبط في الذاكره .
ومنه ما ينتقل من الذاكره الى الخيال ولكن الخيال ينساه ، وهو قسمان :

- أ - ما يمكن أن يعود اليه الخيال بالتحليل .
ب - ما لا يمكن أن يعود اليه .

فما كان من الأثر الأول الذى فيه الكلام ضبوطاً فى الذاكرة فى حال النوم أو اليقظة ضبوطاً مستقراً كان الهما أو وحياً خالصاً أو طلياً (١)

وعلى ذلك فالوحي عند الفلاسفة :-

هو اتصال النفس الانسانية الناطقة بالنفوس الفلكية اتصالاً مقولاً يجمعها تشرف على ما فيها من صور الحوادث فترسم فى النفس البشرية من تلك الصور ما يستمد لارتسامه فيها كمرآة يحاذى بها مرآة فيها نفوس فيتمكن منها السى الأولى ما يقابلها .

ويمرّف ابن سينا الوحي فى رسالته الفصل والانفعال بأنه :

(الالتقاء الخفى من الأمر العقلى بأذن الله فى النفوس البشرية المستعدة لقبول هذا الالتقاء ، أما فى حال اليقظة ، وسمى الوحي ، وأما فى حال النوم وسمى النفس فى الروح ، اذن فحقيقه النبوة تتم بالاتصال بين النفوس المستعدة لها وبين الأمر العقلى وإذا شئت فقل جبريل (٢)

وقد اعترض البعض على الفلاسفة بالقول : كيف يتخلل الطلّة الذى هو الجوهر القرد بالصورة الخيالية المحسوسة مع تنزهه عن ملائمة الحواس وتقديره عن مدركاتها .

وقد تصدى الفارابى بورد هذا الاعتراض بقوله (ليس مثله بها أن يصور محسوساً متخيلاً حتى يلزم استحالة بل مثله هو أن تصير تلك الصورة الشالية آله يتأدى بها المعنى الذى غنى نفسه الى الوحي اليه كما أن البدن الجسماني فى اليقظة آله للنفس المجردة يظهر منها آثارها) .

وهذا أظهر الفارابى معنى قوله -ص- من (رأى فى المنام
فقد رأى) - أى رأى صورة ومثالا لا يتأدى بها المعنى الذى فى نفسه
الناطقه اليه لا أنه رأى جسمى ودى) *

وإذا اعترض على الفارابى بأن هذا يتناقى ما يحتقده أهل الطل والشرائح
من أن الانبياء يشاهدون الملائكة ويتكلمون معهم لا أنها صور *

نرى الفارابى يقول (ان للملائكة اعتبارين أحدهما كونها تمثله بصور
تمثيله محسوسه * وثانيهما اعتبار ذواتها من حيث هى من غير اعتبار
تمثيلها) ويقول الفارابى (فحينئذ يمكن أن يقال ان من قال بكونها أجساما
نظر الى أولى الاعتبارين * ومن قال بتجددها نظر الى ثانيهما فصور النفس
والاثبات ليس امرا واحدا فلا تنافى (١)

الوحى عند القاضى عبد الجبار :

لا يختلف القاضى مع المتكلمين فى حقيقة الوحى وتعرفه فهو لدى المتكلمين
اعلام الله تعالى نبيا من أنبيائه بحكم شرعى ونحوه وهو :
١ - اما ان يكون الكلام من الله للنبي بدون واسطه من ملك من الملائكة
وذلك كما كلم الله - تعالى - نبيه موسى - عليه السلام -
فى طور سيناء * فلما أتاهم نودى من شاطئ الواد الايمن فى البقعه
المباركه من الشجره أن يا موسى انى أنا الله رب العالمين وان الذى معك (٢)

(١) المجموع للفارابى (شرح نصوص الحكم) ص ١٦٤ : ١٤٧

(٢) سورة القصص آيه ٣٥ - ٣١

وكما حصل لنبيينا - عليه الصلاة والسلام - ليلة الاسراء والمعراج ،
بيد أن تكليم الله لأنبيائه أمر لا ندرى كمه ، وليس على النحو السدى
نألفه بين المتخاطبين من تكاشف ومشاهدة كما قال تعالى :

(وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب ، أو يرسل
رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء أنه على حكم) (١)

٢- وأما أن يكون كلام الله لرسله بواسطة ملك من الملائكة ليبلغ الى رسله
ما شاء الله من الأوامر والنواهي ، ومن ذلك نزول القرآن الكريم على
الرسول الكريم محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . (٧)

هذا هو تعريف الوحي عند المتكلمين عموما الا أن الاختلاف بين القاضى
عبد الجبار والأشاعرة يرجع الى وظيفة الوحي وأهميته عند كل منهم .
فهو عند القاضى أحد طريقين للمعرفة بالتكاليف الشرعية وذلك لأن -
التكاليف عند القاضى إما أن تأتى عن طريق التكليف المسمى ، وهو مهمته
الرسل والوحى ، وإما أن تأتى عن طريق التكليف العقلى ، وهو ما طريقه
المصرفه العقليه ويوصل اليه ثارة بالاضطرار وثارة بالاستدلال .

وعلى ذلك ترجع وظيفة الوحي عند القاضى بالإضافة الى معرفه المباديات
التي لا يستقل العقل بمصرفتها الى تفصيل ما قد علم بالعقل اجمالا ، وذلك
لأن القاضى كما سبق بيانه يذهب الى أن جعله الحقائق مقنونة عقلا بالضرورة
أو بالاكساب ، ولكن لا سبيل للعقل لمصرفه أعيان الأعمال ، فضلا قبسح

(١) سورة الشورى . آية : ٥١

(٧) انظر الدين والوحى والاسلام مصنفى عبد الرزاق من ص ٤٣ ، ٤٦

الفسد • ووجب للمنفعة مقرران عقلا ألا أن مصرف هذا الفعل يمينسه
فسده وذلك منفعه فما لا يصرف إلا بطريق الوحي للأنبياء •

وقد سبقت الإشارة إلى وظيفة الوحي عند القاضي عند الكلام على منكرى
النهي •

بهذا خالف القاضي الأشاعرة من حيث أنه جعل العقل يستقل بمصرفه
حكم بعض الأشياء من القبح والحسن • حتى أنه جعل هذه المصرفة نشاط
الثواب والمقاب فالإنسان يحاقب ويثاب على الفعل الذى صدر منه قبل ورود
الشرع به وذلك لوجود الشرع المقل • (١) وجعل الوحي طريقا لتفصيل ما
وصل العقل إلى مصرفه •

وأما الأشاعرة :

فهم يقدمون الشرع على العقل ولا يتكرونها دور العقل في فهم الشرع •
فلا يستقل العقل بمصرفه شيئا من الشرائع • والحسن والقبح ما أخبر به
الشرع • فالحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه الشرع •

ويستدلون على ذلك بالأموور المباحة من قبل الشرع وقد يحكم العقل
بقبحها كذبح الهبائم وغيرها • (٢)

(١) التبصير في الدين • الاسفرايتى ص ٣٩

(٢) الطل والنحل ج ١

تمقيب :

ما سبق يوضح الفرق واضحا بين ما ذهب اليه القاضى فى القسول بالوحى وبين ما ذهب اليه الفلاسفه .

نعم ان كلا منهما أقر بوجود الوحى موجود الطك الذى يقوم بمهمة الوحى ، الا أن الفلاسفه اختلفوا فى تفصيل ذلك بما ييمده عن حقيقته الدين ، فرويا الأنبياء عند القاضى ليست من أضفك الأعلام التى تترجم النفس بها عن رغبتها المكبته فى صورة مهوشه كما يحدث لجماهير الناس ، وانما مكان فى الضام وحيا هو الرويا الصادقه ، وأن الملائكه التى أخبرت بها الرسل أحياء ناطقون مخلوقون لله وهم كثيرون :

(وما يعلم جنود ربك الا هو) (١)

وليسوا عشرة وليسوا أعراضا .

وكما أن كلام الفلاسفه فى الوحى لا يوافق مذهبهم واعتقادهم ، لأنهم لا يقولون بملائكه يرون ، بل الملائكه عندهم ، اما نفوس مجوده فى ذاتها متعلقه باجرام الأفلاك محركه لها بحركه جزئيه ، وتسمى ملائكه سماويه أو عقول مجرده ذاتا وفعلات متصله ايضا بالأفلاك محركه لها بحركه كلييه وتسمى بالملائك الأعلى ، وليس لهم كلام يسمح لأن الكلام من خواص الأجسام .

(١) المدثر . آيه : ٣١

كما أنه ما كان من المبدأ أمرا ناهيا من قبل نفسه بما يوافق المصلحة
وإلا لم. العقل لا يقال له نهي باتفاق العقلاء ، فكيف يكون نهيا من كان أمره
ونهيته من قبل ما يرجع الى تخيلات لا أصل لها قطعا أو ربما ، خالف ما
دعا اليه العقل أيضا .

كذلك تفسير الوحي تفسيروا نفسيا باطل من ناحيتين :-

أولا :-

اعتماده على نظرية الفيض الالهي أو نظرية الصدور عند الفلاسفة وهي
منتقبة من أساسها ، وهي مخالفة لما جاء به الدين وما تضمنته رسالات الله
كلها .

فنظرية الفيض تنفي عن الله الإرادة والاختيار للفعل وهذا ما يتنافى
حقيقه الدين لقوله تعالى :-

(هريك يخلق ما يشاء يختار (١))

وقوله - تعالى (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) (٢)

كما أن الفلاسفة جعلت العقل بالنسبة لله تعالى صفة إبراز كالقدرة ،
فإذا صح ذلك ، فما الذي دعا الفلاسفة الى القول بالوساطة ، مع أن الهادي
يعمل حقائق كثيرة مقرونة في ذاته ، وإذا كان العلم عند الفلاسفة صفته

(١) سورة القصص . آية : ٦٨

(٢) سورة البقرة . آية : ٤٠

ابرار فوجب أن تفيض عنه في وقت واحد مخلوقات كثيرة بل يمثلون أكثر من ذلك ، وهو كون العالم بسائر ما فيه قدما وليس مشتقا على شيء حادث أصلا لأن مذهب الفلاسفة في ذلك يقرر أن الله - تعالى - بمجرد تعقله لذاته تفيض عنه المخلوقات ، ربما أن جميع الحقائق سواء كانت جزئية أو كلية متقررة في ذاته فانه بمجرد تعقله لها يجب أن تفيض عنه ، ولما دام هذا التعقل أزلا فيجب أن تكون الكائنات أزلية .

كذلك وهو ما يناقض حقيقة الدين من كون الكائنات حادثه ومخلوقه لله سبحانه بإرادته واختياره .

وكذلك نظريه الفيض تؤدي الى القول بوحده الوجود ، وأنه لا فسرقة بين الخالق والمخلوق ، من حيث أن الله ، فاض عنه عقل والحقل الذي يعتبر علمه أو مخلوق لله فاض عنه أيضا الافاضات الثلاثة السابقيه ، فمكمل الخالق هنسا كمثل المخلوق ، ولا فرق ، وهذا ما يناقض حقيقة الدين أيضا ، فان الدين يفرق بين الخالق والمخلوق ، وجعل لكل منهما خصائص تخصه .

ونظريه الفيض لدى الفلاسفة ، لا تخالف الدين فحسب ، بل يتمسدى ذلك الى الفلسفه أيضا ، لأنها تنفى البساطه عن الله تعالى ، التي يذهب الى القول بها الفلاسفه ، لأن الفاض عن الله ، إما أن يكون مستكمله في ذاته مع مضايقتها له ، وإما أنها جزء منه فاضت عنه بالتحقل ، وكلاهما يتنافى مع القول بالبساطه .

وأخيرا فان قوله تعالى :

(الله الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع) (١)

وقوله تعالى :-

(قل انتم لتكفرون بالذى خلق الارض فى يومين ، وتجملون له اندادا ، ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها ، وقدر فيها اقواتها فى اربعة ايام سواء للسائلين ثم استوى الى السماء وهى دخان ، فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها قالتا آتينا طاعينين ، فقضاهن سبع سموات فى يومين ، وأوحى فى كل سماء أمرها ، وزينا السماء الدنيا بهما مجيد وحفظا ذلك تقدير المميز الحكيم) (١)

كل ذلك لا يدع لنا مجالا لقبول القول بنظرية الصدور أو الفيض لدى الفلاسفة .

ثانيا : لاجتماعه على أن النفس تعقل الشئ باتصالها بالعقل الفعال وهذا باطل من وجهين :

أ - أن العقل الفعال إما أن يكون شيئا واحدا بعيدا عن التكثر ، أو يكون ذا أجزاء وأقسام ، والأول يوجب أن يكون متحد به للأجل تعقل واحد يعقل جميع المقولات ، لأن الاتحاد بالماقبل بجميع المقولات لا بد وأن يعقل كل المقولات

والثانى باطل أيضا لأنه إن كان يتحد بأكمله لزم كون الماقل لشئ واحد عاقل لجميع المقولات ، وإن كان يتحد ببعضه لا بأكمله ، وجب أن يكون للعقل الفعال بحسب كل تعقل

(١) سورة فصلت . الآيات من ١ (١٢٣)

يمكن الحصول للانسان جزء لكن التماثلات التي يقوى عليها الانسان غير متناهيه فاللحم للجمال أجزاء غير متناهيه .

ثم ان كل واحد من تلك التماثلات يمكن فيه حصول أعداد غير متناهيه منه لأنفس غير متناهيه فيكون كل واحد من تلك الأجزاء مركبا من أجزاء نوعيه غير متناهيه .

فإذا الحقل للجمال أمر مركب من أجزاء مختلفه الحقائق غير متناهيه لأن المقولات المختلفه الماهيه غير متناهيه ثم كل واحد من تلك المقولات المختلفه الماهيه غير متناهيه ثم كل واحد من تلك المقولات يمكن حصولها لأنفس الغير متناهيه ، فيكون تعقل زيد مثلا للسواد مثل تعقل عمرو فيجب أن يكون للجمال جمال يحسبها أجزاء غير متناهيه ، لأمه واحده ، بل مرارا غير متناهيه ، ولا مختلفه بالنوع بل متحد ، وهذا مع ما فيه من الصلوات فتمسك المتحدات بالنوع لا تتمايز بالماهيه ولوازمها ، بل بالمواضع ، وذلك بسبب المادة ، فالجمال مجرد ، فأجزاء مجرد ، فهي غير متمايزه بالمواضع ، فهي غير متكررة ، فالجمال بسيط ، وقد كان مركبا ، وهذا خلف ، فالقول باتحاد النفوس بالجمال محال .

وعلى ذلك فان كنا ابطلنا بالدليل المقدمات الأساسية التي أعتمد عليها الفلاسفه في تفسير الوحى كان ذلك كافيا في رد نظريه الوحى عند الفلاسفه يصرف النظر عن مناقضه للدين .

- البحث الثاني -

(إمكان الوحي)

ما سبق علمنا ضرورة الوحي عند القاضي عبد الجبار ، فهو لازم للعلم
المستفاد منه ، فان جاء بشيء ما في العقل كان مؤكدا لها ، وان جاء
بما لا يستقل العقل بمعرفته كان كاشفا عنها ، وعلى ذلك لا يمكن الاستغناء
عن الوحي ، بالعقل .

فيذهب القاضي الى أن الأحكام اذا كانت معرفتها عن طريق العقل
كانت أحكاما عقلية ، واذا كانت تعلم بطريق الوحي كانت أحكاما سمعية ،
وحقيقه الكلام ، لا تنخير ولكنها تنقسم من حيث دلالتها الى عقلية وسمعية .

والفعل الذي يعلم بالضرورة أو بالاستدلال العقلي لا يضاف الى المعنى
لأن السمع يرد به مؤكدا ، وانما يضاف الى السمع ما لا يعلم الا من جهته
ومن ذلك وجوب الأفعال التي لا يعلم أنها واجبه الا بورد السمع
وكذلك حكم الجاح ، الذي لولا الشرع لحكم العقل بحظره مثل ذبح الهائم
وأما ما كان اباحته عن طريق العقل لا ينسب الى الشرع كالأكل والشرب ،
وكذلك القول في الحدود ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن كل ذلك
عباده عن طريق السمع . (١)

من هنا كانت أهمية الوحي كمصدر للمعروف الشرعي عن الله سبحانه ،
ولقد كان حقا ما قال الفزالي (لولا بلاغ الوحي لمجز العقل عن فهم
النهاية المرتقبة لماننا) . (٢)

وليس الوحي من الأمور المستحيلة ، فالمقل لا يجد ما يمنع من اصطفاؤه الله لأحد عباده ، ويقوى أرواحهم لتلقى الوحي كما سبق بيانه .

وامكان الوحي يرجع الى أمرين :-

(١) الاستعداد النفسى للرسول ، فالنبي - عليه السلام - لم جانبان بشريه ورساليه (قل سبحانه ربي هل كنت الا بشرا رسولا) (١)

فجانب يتلقى الوحي ، وجانب يوصى الرسالة ، وأقرب مثال له الينا المنام الصادق ، فان النائم يرى أنه نزل بستانا وخلص في الماء وتحدث أحاديث كثيرة مع أشخاص ، وكل ذلك في لحظة يسيره من الزمن ، وهذا لأن الصور والفعل والقول ، اذا كانت معانى حصلت في المنام فلم يستدع ذلك روائيا ولا ترتيبا بحيث يستدعيها حال اليقظة بل وقعت دفعة واحدة فهو نفس الرائي حتى ارتسمت فيه وعبر عنه بعد ذلك بالبحارة الكثيرة ، وعبر المصبر عن صورها الخيالية الى معانيها العقلية ولذلك صارت الرويا الصادقة من أنواع الوحي . (٢)

(عن عروة بن الزبير ، عن السيدة عائشة - رضى الله عنها -

أنها قالت :-

كان أول ما بدى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا الا جاءت تفلق الصبح منه الحديث (٣)

(١) سورة الاسراء . آية : ٩٣

(٢) نهاية الاقدام ص ٤٦٥

(٣) متفق عليه واللفظ لمسلم ، كتاب الايمان باب : ما بدى رسول الله (ص) من الوحي .

ولا مانع من ذلك في النبي وخاصة ان الادراكات البشرية متفاوتة وان -
نفس النبي ظلت ظاهرة على أصل ما فطرت عليه ، ونعمها الله بمكالات
هبأتها للمقدرة على رؤيته الملك بصورته الأصلية وذلك بطريق ناقض للمادة .

٢- الاقرار بوجود الملائكة :

وهذا حاصل من القرآن والسنة الصحيحة لقوله تعالى :
(ولو جئناهم ملكا لجملناهم رجلا) (١) ، (الله يصطفى من الملائكة
رسلا ومن الناس) (٢)

فهذا يدل على وجود الملائكة وجواز اصطفاؤهم لأحدهم لتبليغ أوامر الله
إلى الرسول .

ومما يدل على إمكان الوحي وجواز اتصال النبي بالملك قوله تعالى :
(ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده) (٣)

وقوله تعالى :

(الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس) (٤)

-
- | | |
|-----|------------------------|
| (١) | سورة الانعام . آية : ٩ |
| (٢) | سورة الحج . آية : ٧٥ |
| (٣) | سورة النحل . آية : ٢ |
| (٤) | سورة الحج . آية : ٧٥ |

بقوله تعالى :

(وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ، علمه شديد القوى ،
ذو برة فاستوى ، وهو بالافق الأعلى ، ثم دنا فتدلى ، فكان قاب قوسين
أو أدنى ، فأوحى الى عبده ما أوحى) (١)

بقوله تعالى :

(انه لقول رسول كريم ، ذى قوة عند ذى المرش مبين ، مطاع ثمم
أمين وما صاحبكم بمجنون ، ولقد رآه بالافق المبين) (٢)

ومما يدل على امكان الوحي ايضا حديث السيدة عائشة رضى الله عنها :
ان الحارث بن هشام رضى الله عنه سأل رسول الله فقال (يا رسول الله
كيف يأتيك الوحي) فقال رسول الله - ص - أحيانا يأتينى مثل صلصلة
الجرس وهو أشد على فيخضم عنى وقد وعيت عنه ما قال ، وأحيانا يتمثل لى
الملك رجلا فيكلمنى فأمن ما يقول) ، قالت عائشة - رضى الله عنها -
ولقد رأيته ينزل عليه الوحي فى اليوم الشديد البرد فيخضم عنه وأن جبينه
ليتغصده عرقا) (٣)

فكل ذلك يدل على وقوع الوحي ، وكذلك حديث جبريل الذى يفيد
أن جبريل جاءه - ص - فى صورة انسان اعرابى ويطس حتى الصق ركبته
بركبه الرسول - ص - وقال يا رسول الله نالنا السلام ؟ فقال أن تشهد أن
لا آله الا الله وأنى رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتتصوم شهر

(١) سورة النجم . آيات : ٣ - ١٠

(٢) سورة التكوين . الآيات : ١٩ - ٢٣

(٣) صحيح البخارى ص ٤

رضان ، وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا ، قال صدقت ثم قال : يا الايمان ؟ قال - عليه الصلاة والسلام - ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، وان تؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت ، ثم قال : ما لاحسان قال - عليه الصلاه والسلام - ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك ، قال : صدقت ، ثم قال : متى الساعه قال - عليه الصلاة والسلام - قال السئول عنها بأعلم من السائل ثم قسام ، فقال النبي هنا جبريل جاءكم يحلمكم أمر دينكم .

وهذا أمر ممكن لأن من طبيعته الملائكة التشكل بأشكال وهيئات مختلفة . ولن نبيل في الكلام عن قضيه امكان الوحي ، فان اجماع المتكلمين عليها واضح لا لبس فيه ، مما لا يدع مجالاً لاطاله الكلام والبحث حولها . ولحل ما يحتاج منا الى جهد في الحديث عنه ، ليس امكان الوحي في ذاته ، بل الشبه التي وجهها الى الوحي بعض الطاعنين من الملاحدة ، وأصحاب النحل الباطلة .

والشبه التي وجهت الى الوحي نوهان :-

النوع الاول :-

شبهه وجهت الى قضيه الوحي بالخلق . أي في عمومها ، فهذا النوع من الشبه ينكر الوحي في جملة سواء في ذلك ما نزل على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - أو ما نزل على السابقين عليه من اخوانه - صلوات الله عليهم أجمعين .

النوع الثاني :-

شبهه وجهت الى الوحي الذي نزل على خاتم النبيين - صلوات الله عليه - فهذه الشبهه موجهه الى الوحي الموحى فقط ، دون نظر الى ما نزل على من سواه .

ولذا سنرى في هذه الشبهه أن جلها أو كلها مستند الى أحوال سيدنا رسول الله - ص - ومستند من بعض ظروفه الحياتيه .

النوع الأول :-

هناك شبه كثيره تذكر في مجال الطمن في الوحي بصورة عامسه ، ولكننا هنا سوف نشير الى شبهه واحدة نراها رأس ما عداها من الشبهه وأهمها .

وهذه الشبهه تنمى على استحاله الاتصال بين الله والبشر ، سواء بذاته - سبحانه - أو عن طريق الملك .

قالوا كيف يتصور أن يكلم الله بشرا فان الذى يسمعه البشر من الكلام حروف وأصوات ، وليس كلامه - سبحانه - حروفا ولا صوتا ، (ليس كمثل شئ)

من الله - تعالى فكيف يتصور أن ينزل ملك على صورة البشر ، فان كان الملك شخصا جسمانيا فيجب أن يكون على صورة بشر حتى يكلمه بكلام البشر وان كان جوهره روحانيا فكيف يتصور أن يتشخص ، ويظهر بشخصى جسمانى .

وعلى ذلك فتزول الوحي غير معقول ، (١)

رد هذه الشبهة :

نقل صاحب نهاية الاقدام في رد هذه الشبهة أنه جاز في الطمسك الملقى على الرسول أن يكون جسمانيا ولا يخلق الله زرعته في الحاضرين ، فان قدرته لا تقصر على شيء ، وما يصح كون الملك جسمانيا ، أن الجواهر النورانية خصت بقوة الظهور على اية هيئته أرادوا كما قال تعالى : —

(فأرسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا) (٢)

وكما قال تعالى :

(ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا) (٣)

وقد نزل للرسول الكريم بهاتين الصورتين الجسمانية وصورته الحقيقية •
وذلك ثابت يحدث جبريل وحديث عائشة الذي سبق الإشارة اليه •

(١) نهاية الاقدام ص ٤٦١

(٢) سورة مريم آية : ١٧

(٣) سورة الانعام • آية : ٩

وأما النوع الثانى من الشبهة وهى الموجهة الى الوحي النازل على خاتم النبیین - ص - بخصوصه ، فكثيرة نذكر هنا أهمها :-

قالوا ان القرآن :-

- أ - اما أن يكون من نفس الرسول فلا يكون وحيا •
- ب - واما أن يكون من الملائكة •

وقد اُخذوا على بيان النقطة الأولى بما يلى كما ذكره السيد محمد رشيد رضا :-

١- ان عقل محمد الهولانى (الباطن) قد أدرك بنوره الذاتى بطلان ما كان عليه قومه من عبادة الأصنام كما حصل لغيره الكثير •

٢- ان فطرته الذكية احتقرت ما كان منهم من التنافس فى جمع المال بالربا والقصار •

٣- ان فقره وفقره هما الدافع له الى البعد عن الانغماس فى الشهوات والسكر والاستمتاع •

٤- انه كان دائم التفكير فى انقاذهم من الشرك وتطهير نفوسهم من الفواحش والمنكرات •

٥- انه كان عنده علم عن النبیین والمرسلين الذين بعثهم الله لىبنى اسرائيل فاخرجهم من الظلمات الى النور عن طريق اسفاره • ومن النصارى فى مكة •

٦- ان ما وصله من علم عن طريق التصارى لم يقبله كله لما عرض للتصاريه
من الوثنيه بالوهميه المسيح .

٧- انه عندما سمع انه سيجي نبي من المرب في الحجاز وشربه عيسى
تعلق امله ورجاؤه ان يكون هو ذلك النبي .

٨- نتيجة ما تقدم انه توصل الى ذلك بالانقطاع الى عباد الله تعالى
والتوجه اليه في خلوته بخار حراء فقوى شتالك ايمانه وسما وجدائسه
فاتسح محيط تفكيره ، وتضاعف نور بصيرته ، فاهتدى عقله الكبير الى
الايات لبيئات في ملكوت السماوات والأرض على وحدانيه الله بما صار به
أهلا لهدايه الناس واخراجهم من الظلمات الى النور ، وظل يفكر
ويتأمل حتى أيقن انه النبي المنتظر الذي يبعث الله لهدايه البشر فتجلى له
هذا الاعتقاد في المنام ثم قوى حتى صار يتأمل له الملك يلقنه الوحي
في اليقظه وأما المعلومات التي جاءت من هذا الوحي فهي مستمدة
من هدايه عقله وتفكيره ولكنها كانت تظهر له وكأنها نازله من السماء
بواسطة ملك الوحي جبريل الذي كان ينزل على موسى وعيسى وغيرهما
من الانبياء . (١)

وقالوا في بيان الجزء الثاني من الشبهه :-

انه من الجائز أن يكون من الملائكه ، فاما أن يكون استفسادا واما
أن يكون من الملائكه من غير استفساد .

(١) أنظر الوحي المحمدي محمد رشيد رضا ص ٨٩

ومن قولهم بالاستفساد على القدح في عصمة الملائكة فقال المنكرون (اسمه يجوز أن يكون من يقتل الملائكة وأن عادتهم جارية بهذا الحد من الفصاحة وأن كانوا يمتصون وجوز منهم الاستفساد .

• وقد استدلووا على عصمة الملائكة بأمرين .

الأول :-

ما حكى الله عنهم من قولهم (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك) (١) .

ففي ذلك من وجوه المحاصي :-

علمهم بما سيكون من يجعله الله خليفه - ومنه التعجب من فصل الله • وتزكيه النفس •

وفيه انكار على الله فيما يفعله وهو من أعظم المحاصي •

الثاني :-

أبليس عاصي وهو من الملائكة بدليل استثناءه منهم في قوله - تعالى - (فسجد الملائكة كلهم أجمعين إلا إبليس) (٢) •

ودليل أن قوله تعالى :-

(١) سورة البقرة • آية : ٣٠ •
(٢) سورة رعد • آية : ٧٣ • ٧٤

(واذا قلنا للملائكة اسجدوا) .

قد تناوله والا لما استحق الذم ولما قيل له :-

(ما منعك أن لا تسجد أنه أمرتك) .

وقالوا كيف يكون وحيا منزلا من الله تعالى والحال هذه .

وأما كونه من الملائكة من غير استفساد فذهبوا الى أنه لا يكون وحيا أيضا منزلا لكونه من الملك ^(١) .

الرد على الجزء الاول من الشبهة :-

الرد على هذا القول من وجوه :

الوجه الاول :

ان اكثر كلامهم الذى ينوا عليه الفتيحة اراء خيالية ودعوى باطلية وليست تاريخية ثابتة ، ولذلك تبطل النتيجة الممتدة على مجرد الخيال مثال ذلك :

يقولون أن أول ما جاء فى سورة الروم ، من الانبياء بأن السمر ستقلب الفرس بحدان ظيهم المفرس مستند ما ينهيه الرسول من النصارى فى الشام .

وهذا باطل من ناحيتين :-

- أ - الناحية التاريخية • ب - الدليل العقلي •

الناحية التاريخية :-

فان التاريخ يذكر أن ظهور الفرس على الروم كان عام ٦١٠ م وذلك بعد رحلة الرسول الأخيرة الى الشام بأربع عشرة سنة ، وقبل بدء الوحى بسنة ، والتاريخ أنبأنا بأن دولة الروم كانت واهية ضئيلة بحيث لا يتوقع أحد أن تغلب الفرس بعد ذلك ، حتى أن أهل مكة أنفسهم لم يصدقوا خبر الرسول ، مما اضطر ابو بكر الصديق الى رهان أحدهم ، وكسب الرهان •

ب - الدليل العقلي :-

فان العقل يحكم بأن الرسول - ص - الذى عرف باسمه أدراكه لا يمكن أن يجهزم أن الروم ستمود للشلب فى بضع سنين ، لا من قبل الراى ولا من قبل الوحى النفسى ، وقد صح أن انتصار الروم وقع سنة ٦٦٢ م. وكان وحى التبليغ سنة ٦١٤ م فأذا فرضنا أن سورة الروم نزلت فى هذه السنة يكون القصص قد حصل بعد ثمان سنين ، وان كان فى السنة التى يليها يكون المدء سبع سنين ، والبضغ يطلق على ما بين الثلاث والتسع •

ومثال آخر :-

ما زعموه من مرور - ص - في رحلته الى الشام بأرض مدين وحديثه
مع أهلها الذي أراهوا به أن يجمعوه أصلا لما جاء في القرآن من أخبارها .
وهذا الخبر باطل : لأن العقل لا يجيز أن يعتمد الرسول على ما
ما سمعه في الطريق من أناس مجهولين لا يوثق بمعرفتهم ولا يصدقهم فيجعله
أصلا للوحي الذي جاءه في قصة موسى - ص - وفي قصة شبيب - ص -

الوجه الثاني :-

لو كان - ص - تلقى من النصارى في الشام شيئا أو عاشرهم لنقل ذلك
وتابعه الذين نقلوا عنه كل ما هو متصل به في أفعاله وأقواله وسنده واستاده
الصحيح .

الوجه الثالث :-

لو صح ذلك لتمسك به اعداؤه من المشركين وأبطلوا ما يدعيه بأنسه
من تعليم النصارى في الشام ، فانهم كانوا يوردون عليه ما هو اضعف من
هذه الشبهة ، فكان التمسك بما هو أقوى أولى ، ومن ذلك أنه كان في
مكة حداث رومن يصنع السيوف ، وغيرهما ، فكان النبي يقف عنده أحيانا
يشاهد صنعته فاتهموه بأنه يتعلم منه ولذلك كان رده تعالى قوله :-
(ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعجمي
وهذا لسان عربي مبين) (١)

الوجه الرابع :-

نستنبطه من القرآن الكريم فانه يخبرنا بأن الرسول - ص - ما كان يعرف شيئا من قصص وأخبار الرسل قبل الوحي ، وقد اشتهر - ص - بعدم الكذب حتى أن أعداءه شهدوا له بذلك ، فلا يمكن الكذب على الله سبحانه مع العلم بقوة إيمانه . قال تعالى بعد قصه نوح :-
(تلك من أنباء الغيب نوحيها اليك لما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا ، فاصبر أن الحاقبه للفتقين) (١) .

كذلك قوله تعالى في أواخر سورة يوسف بعد قصته :-
(وذلك من أنباء الغيب نوحيه اليك وما كنت لديهم إذ أمروهم وهم يفترون) (٢) .

ومن الشواهد التي لم يكن يعرفها أحد من أهل الكتاب قوله تعالى :
بعد قصه زكريا وولادة مريم ، وكهالته لها ، فيتوهم أنه مأخوذ عنهم :-
(ذلك من أنباء الغيب نوحيه اليك وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون) (٣) .

(١) سورة هود . آيه : ٤٩

(٢) سورة يوسف . آيه : ١٠٢

(٣) سورة آل عمران . آيه : ٤٤

الوجه الخامس :-

انه لم يثقل عن الأخبار الصحيحة والأحاديث المرفوعة من قول الرسول انه كان يتمنى أن يكون هو النبي الذي بشر به عيسى وتكلم عنه بعض علماء النصارى واليهود ، ولو صح ذلك لدونه المحدثون الذين ما تركوا شيئاً يخصه - ص - الا وكتبوه ودونوه ، وكما رويوا مثله عن أمين ابن ابي الصلت : وما جاء في القرآن الكريم ييطل كل هذا الافتراء عليه قال تعالى :

(وما كنت ترجو أن يلقى اليك الكتاب الا رحمه من ربك) (١)

أي أن الله القاه اليه رحمه به والناس ، وذلك يدل على أنه ليس بكسب ولا يحمل من الرسول ولا يرجاء ولا أهل .

الوجه السادس :-

انه - ص - خاف على نفسه لما رأى الملك أول مره وهذا ثابت في الصحيحين حتى أن السيدة خديجة بنت خويلد - رضى الله عنها - استفتت في ذلك الشأن ورقه بن نوفل وهو من أعلم العرب آنذاك .

الوجه السابع :-

انه ظل بعد بدء الوحي ثلاث سنين لم يتلو سورة على الناس ، ولم يدعهم الى شيء ولا تحدث بشيء من الاصلاح حتى لأهل بيته ، ولأنهم خرافات المشركين التي ضاق بها ذرعاً ، ولو فصل لنقلوه عنه ، وهذه الفترة مسن

من السكوت بهمان قاطع على بطلان استمداده النفس الذاتى
للوحى .

الوجه الثامن :

ان ما نقل من ترتيب نزول الوحى بعد هذه الفترة الطويلة جاء
موافقا لما كان يتجدد من الوقائع والحوادث الطارئة دون ما زعموا ما
سبق من الامور فقد نزل ما بعد صدر سورة البقرة ردا على قول الوليد
بن المغيرة المخزومي الذى قاله فى القرآن فقد اراده ابو جهل بمسد
علمه ، بانه سمع القرآن من رسول الله - ص - واعجب به ،
ان يقول للقوم انه انكره وكاره له بعد سماعه فكان من رد الوليد :
وماذا اقول ؟ فوالله ما فيكم رجل اعلم بالشعر ولا بقصيده منى ولا -
باشعار الجن ، والله ما يشبهه الذى يقول شيئا من هذا والله
ان لقوله لحذره وان عليه لظلاله ، وانه لعنير اعلاه مشرق أسفله
وانه ليعلم وما يعلو وانه ليعلم ما تحته .

قال ابو جهل : " لا يرضى عليك قومك حتى تقول فيهم "
فقال له : " دعنى حتى افكر " فلما فكر قال : " هذا سحر يوتـر
بأثره من غيره " (١) .

فزلت الايات من سورة البقرة :

(فزنى ومن خلقت وحيدا ، وجعلت له مالا ممدودا ، وثنين

شهودا ، وصهدت له تمهيدا ، ثم يطمح أن أزيد ، كلا انه كان لا يتنسا
عنيده ، سأرثقه صمودا ، انه فكر وقدر ، فقيل كيف قدر ، ثم قتل كيف
قدر ، ثم نظر ، ثم عيس وسر ، ثم أدبر واستدبر ، فقال ان هذا الا منحصر
يوحمر ، ان هذا الا قول البشر ، سأصليه سقر (١) .

وقد نزلت سورة اقرأ فسورة (ن والقلم) فسورة (المزمل) قبل
سورة (المدثر) ونزل بعدها أكثر من ثلاثين سورة من قصار المفصل
وأوسطه ، ليس فيها شيء مما زعموا أنه تلقاه ، أو شاهده في الأسفار ،
ولا مما وصفوا من أفكاره في الغار .

الوجه التاسع :-

ان هذه المعلومات التي كانت لرسول الله - ص - وتصوره
المنكرون أنها مصدر الوحي قليلة المواد ضعيفة النطاق عن أن تكون مصدرا
لوحى أو قرآن ، وان جاء به القرآن لأعلى وأوسع وأكمل من كل ما كان
يعرفه مثل " بحيرا ونسطور ، وكل نصارى الشام وجميع اليهود .

ان القرآن نزل مصدقا لكذب أهل الكتاب من نصارى ويهود على أن -
أعلمها من وحى الله وكان مهيمنا عليها قال تعالى :

(وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا
عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من
الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) (٢) .

(١) سورة المدثر . آية : ١١ : ٢٦

مكتبة الملة ديوان السلطنة . آية : ٤٨

ومما حكم به على أهلها من اليهود والنصارى أنهم أوتوا نصيبا من الكتاب ولكسهم حرفوه ومدلوه وغيره .
(ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن -
تضلوا السبيل) (١) .

وقال تعالى :-

(فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به ولا تزال تطلع على خائنة منهم الا قليلا منهم فاعف عنهم واصفح ان الله يحب المحسنين) (٢)

وقال تعالى :-

(أفتظنم أن يؤمنوا لكم ، وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) (٣)

وقال تعالى :-

(من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصمنا واسمع غير مسمع وراعنا ليا بألسنتهم وطعنا في الدين ، ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم ، وأقوم ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا) (٤) .

-
- (١) سورة النساء . آية : ٤٤
(٢) سورة المائدة . آية : ١٣
(٣) سورة البقرة . آية : ٢٥
(٤) سورة النساء . آية : ٤٦

وغير ذلك الكثير ما بينه القرآن الكريم من أخبارهم ومثل هذه الأحكام لا يمكن أن يكون الرسول الكريم استحدثها من الرهبان أو غيرهم أثناء رحلته التجارية إلى الشام كما أنه لا يحقل أن يتهم النصارى أنفسهم بأنهم حرفوا في كتابهم حتى ينقل عنهم الرسول — ص — ذلك ، كما أن الرسول — ص — نهى أصحابه عن تكذيب أو تصديق أهل الكتاب إلا فيما جاء علمه من القرآن الكريم .

الوجه المباشر :

إن القرآن يحمل ما هو مخالف فيه للإنجيل والتوراة ، ولا يعلم السى الآن أن أحدا من اليهود والنصارى قال به كمنالقه سفر الخروج فيمن تبست موسى — ص — ققيه انها ابنه فرعون وفي القرآن أنها امرأته ، ومهر ذلك ما جاء في القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ولذلك فإن ما جاء به محمد — ص — لهو من أعظم وأكبر من كسل ما جاء في الكتب الإلهية فكيف يكون من نفس النبي وهو أعظم من الكتب الإلهية الأخرى ، حيث حفظه الله من التحريف والتبديل والتغيير — فسدل ذلك دلاله قاطعه للشك في أن القرآن الكريم وحى من الله منزل على رسوله الكريم . (١)

(١) بتلخيص من كتاب الوحي المحمدى لمحمد رشيد رضا من ص ٨٩ و ٩٦ .

ولما كان هذا الرأي يعتمد على حقائق تاريخيه وقلبيه فقد أحبطته في رد الشبهه ولا أشك في أن المتكلمين والقاض يختلفون فيه لأنه يعتمد على الآيات القرآنيه الكثيره .

موقف الأشاعره :-

رد الأشاعره الطعن في أن القرآن ليس يوحى الى وجوه اعجاز القرآن من حيث لفظه البليغ لقوله - ص - (أنا أفصح العرب ، وأنا أفصح من نطق بالضاد) . وتميز القرآن بأسلوب آخر خارج عن جنس كلام العرب وعن كلمات الرسول - ص - نفسه ونوع آخر من الفصاحه والجزاله والنظم والبالغه مما لم تشهد العرب في نظمهم ونثرهم وسجعهم وشعرهم ، وكذلك تحدى الرسول لهم به لما أشتمل عليه القرآن من غرائب الحكم ودقائق المعاني التي عجزت الحكماء والأوائل عن الاتيان بثلها ، وما أشتمل عليه من الأخبار بالغيب ، وما أشتمل عليه من أنواع العبادات والمعاملات من الحلال والحرام ، والحدود والقصاص ، والديات ، وما يتصل بالشئون السياسيه البنيه على قوانين تليق تتلح للحماه والخاصه ، وغير ذلك مما أشتمل عليه القرآن من وجوه الاعجاز .

فقل ذلك يدل على أنه وحى من عند الله ، وخاصه من نعماً يتيها أمها ، ولم يقرأ كتابها ، ولم يدرس علماً ، ولا تلقى من استاذ ولا تعلم من معلم . (٧)

موقف القاضى :-

والقاضى يخالف طريقه الاشاعة ، فقد استشهد بآيات من القرآن الكريم لاثبات كون القرآن وحيا من عند الله فقد ذهب الى أن قوله تعالى :
(أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)^(١)

يدل على انه لو كان من عند غير الله لكان مختلفا فى اسلمه واحكامه
فيكون بعضه حسنا وبعضه قبيحا ، وبعضه مستقيم المعنى وبعضه مضطربا وكان
لا يتفق فى جزالة اللفظ وحسن المعنى فهذا يدل على أنه وحى من عند
الله ، لأن المصروف من حال المتكلمين أن كلامهم اذا اكثر لا يخلو من تناقض
فى المعنى ، وتفاوت فى طريقة الفصاحة ، فاذا وجد القرآن سليما من
الأميرين دل على أنه من عند علام الغيوب .

وهذا مبنى على كلام القاضى السابق بيانه فى وجوه اعجاز القرآن .
كذلك يذهب القاضى الى ان تعذر فعل مثله على العرب ، وعظم
الله بذلك فى قوله تعالى :-

(أم يقولون افتراء قل فأتوا بمثلهم حور مثله غفريات وادعوا من استطعتم
من دون الله ان كنتم صادقين)^(٢)

(١) سورة النساء ٠ آية : ٨٢

(٢) سورة هود ٠ آية : ١٣

وقوله تعالى :-

(فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا انما انزل بعلم الله وان لا اله الا هو
فهل انتم مسلمون) . (١)

يحنى فى الممارضة يدل ذلك على أنه أنزل من قبله تعالى لاختصاصه
بكونه عالما بما هو عليه من الفصاحة والنظام المعجز . (٢)

الرد على الجزء الثانى من الشبهة :-

يتوقف الرد على هذا الجزء على بيان القول بحصه المثلثه ،
فقد نقل صاحب المواقف أن قوله تعالى :-

(اتجمل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)

أولا : ليس رجما بالغيث أولا أخذا بالظن ، فانهم قد علموا عن آدم — عليه
السلام — ما علمهم الله اياه .

ثانيا : وليس اغتيابا — كما ذكر صاحب المواقف — فان الغيبه هى لكسر
المثالب عن من لا يعلمها .

ثالثا : وليس تزكيه للنفس ، فان ذلك يكون عند من يجهل مناقب المذكى نفسه
أما من يعلمها فلا يعتبر كذلك .

(١) سورة هو . آيه : ١٤

(٢) مشايخ القرآن ص ١٦٥ . ٣٧٥

رابعاً : وليست اعتراضاً على فعل الله وإرادته - سبحانه - ، فانهم قالوا :
ما قالوا على سبيل الاستفسار والتعلم .

وعن الآية الثانية المذكورة في حق إبليس :

فقد ذكر صاحب المواقف أن إبليس لم يكن من الملائكة بقوله تعالى :
(لا يعضون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) (١)

موقف القاضي :

لا يختلف القاضي في القول بخصمه الملائكة ويقول في ذلك (قد علم
من عاداتهم أنهم لا يفعلون ما هو استفسار) (٢)

وعلى ذلك فالذي لا يفعل الاستفسار لا يكون منه المعاصي .
وأما رده على الآية التي استدل بها المنكرون فيقول القاضي (انه تعالى
أعلمهم عزيقتهم في العبادة وأنه سيكون الأرض من يقع من بعضهم الفساد
والقتل فلما قال تعالى وقد صور آدم وشقيقه :

(انى جعل فى الأرض ظليقة)

قالوا على وجه المسألة والتعريف : (أتجعل فيها من يفسد فيها)
وعلى هذا الوجه يحسن ذلك ولذلك جعل الله سبحانه وتعالى جوابهم :
(انى أعلم ما لا تعلمون)

-
- (١) سورة الحجرات . آية : ٧٦
(٢) سورة النمل . آية : ٢٥
- المقرة آية ١٠

فبين سبحانه وتعالى أنه العالم بالمصالح المستقبله فإذا كان في مملوهمها ما يظهر من الفضل والعلم من الأنبياء والمؤمنين كان ذلك أصلح في الحكم . وعلى ذلك أنكر القاضى أن تكون الآيه داله على علم الملائكه بالغييب لأنه لو كان كذلك لمعرفوا أن في جمل الله خليفه في الأرض وجها للحكمه والمصلحه ولكتمهم ما علموا الا علمهم الله .

وأنكر ايضا القاضى أن يكون إبليس من الملائكه بل انه من الجن . وقال انه صح استثناء من جهه المعنى لأنه كان داخلا معهم في الأمر .

وهذا صحيح فان إبليس (كما أرى لم يكن من الملائكه وكان من الجن وانما صح الاستثناء لأن هناك استثناء متصل واستثناء منفصل ، فالمتصل ما كان استثناء الشيء من جنسه ، والمنفصل ما كان استثناء من غير الجنس وعلى ذلك صح استثناء الجن من الملائكه استثناء منفصل .

وكذلك ايضا صحيح لقوله تعالى في حق إبليس :-

(فسجدوا الا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) (١)

لأنه ليس في هذه الآيه ما يجعلنا نتجنب ظاهرها فان الفاء هنا تقييد التعميم والترتيب أى أن ما قبلها وقع قبل ما بعدها وهذا واضح فانه كان من الجن أولا ثم فسق بالمصيان .

كما أن قوله تعالى : (كلهم أجمعون) تأكيد للكل من الملائكة .
وقال القاضى فى رد كون القرآن من عنده الملك أن خروج القرآن عن
المادة يعلم به عنده ذلك أنه من قبل الحكيم ، أو يكشف عن أمر من قبله ،
وعلى ذلك بعد أن ثبت أنهم يطيعون ويستمعون على ذلك ، فلا فرق بين
أن يقلب — تعالى — عادة الملائكة فى أن يحدثوا خلافها أو يحدث
فيهم خلاف ذلك ، لأن عادتهم على هذا الوجه من الطاعة والمصممة
كالمادة الثابتة من جهة الحكيم فإذا جرت عادة الملك فى أن يحرك الفلك
على طريقته ثم انتقض ذلك علم أحد أمرين : —

أما أنه تعالى الجاه وأحدث خلاف ما جرت به المادة فى علية
أو يكون — سبحانه — غير دواعيه التى تتبعها الحادات .

وعلى ذلك يقيس القاضى القول فى القرآن ، فانه إذا أنزله الملك ،
وأوصله الى الرسول عند ادعائه النبوه حتى ظهر فيكون فى ذلك نقص
عادة الملك لأنها لم تجر بذلك ، وإنما الواجب فى المعجزات ، أن تكون
فى حكم الواقع من قبله — تعالى — حتى تصح أن تكون بمنزلة التصديق
ولا تكون كذلك الا بتملقها بأمر حادث من قبله تعالى . (١)

وعلى ذلك ذهب القاضى الى أنه لو فرض كون القرآن الكريم من عند الملك فلا يقدح ذلك فيه بوجه من الوجوه ولا يقدح فى كونه وحيا منزلا من عند الله بحمد معرفه عصمه الملائكة ، لأن الملك لا ينزل به الا بأمر الله — تعالى — فاما ان يكون نقض عادتهم به حتى أظهروه على يد ملتمسه ، واما أن يكون من الله سبحانه أمر به الملائكة لنزوله وهو الصحيح لفسورة أن تكون المجزؤه من قبل من صدقه .

(الخاتمة)

ومعد هذه الدراسة التي قلنا بها للقاضي عبد الجبار وآرائه في نظرية
النهوه نجد أنفسنا أمام سؤال يتطلب الاجابة عليه وهو ما أهم النتائج التي
توصلنا اليها ؟

أولاً :-

قد منا عرضاً موجزاً لحياة القاضي العلمية والثقافية والاجتماعية ، أظهرت لنا
من خلالها أنه في الذروة العليا علماً وفضلاً وديناً وحلقاً وكان أستاذاً أدام
له الكثير بالفضل .

وقد كان ملماً بشتى فروع العلم آنذاك ، فكان فقيهاً على مذهب
الشافعي وألف كتب كثيرة أولها كتاب المثنى في علم الكلام وأصول الفقه ،
وكان أثره واضحاً على كل من درس على يديه العقيدة والتوحيد ، ورأينا
كيف كثر أصحابه حتى قال الحاكم فيه (انه قد اتفق له الأصحاب ما لم يتفق
لأحد من رؤساء علم الكلام)

وكان يلقي الاحترام الوفي من أصحابه مما يدل على عظم منزلته بينهم .

ثانياً :-

وقد تبين من خلال دراستنا للقاضي ان منهجه في النهوه يعتمد أساساً
على التمثيل بالشاهد حتى يكون ذلك أقرب الى الأدهان ، ويعتمد كذلك على
الأدلة العقلية لتقرير مذهبه فقله في النهوه يعتمد أساساً على القول بالمعدل
الالهي الذي يذهب القاضي الى انه أهم صفه للحقل الالهي بالنسبة للإنسان
ويقتضي العدل فאלله لا يصدر عنه الشر ، وفسر القاضي ما تجده من الشرور
في العالم على أنها ليست شراً في الحقيقة فهو بظواهره شر وفي حقيقته

خير .

مكتبة المهتدين الإسلامية

وقد كان رأيهم ذلك متفقاً تماماً مع مذهبهم ومذهب الاعتزال جملة في القول
بوجوب الصالح والأصلح على الله — تعالى — وهو يرتب ذلك على القول بأن
أفعال الله تعالى مملوءة بالخير والبر.

فقد رأينا القاضى يذهب الى أن أفعال الله لا بد وأن تكون صادرة من
غرض له فيها والا كانت عبثاً .

فإن الحكم لا تصدر عنه الأفعال الا لحكمة ، والفعل دون قصد يخلو
من الحكمة .

ويذهب القاضى الى أن الله اذا ثبت انه لا يصدر عنه الشر في الحقيقة
وكان فعل الله لفرض باعث له على الفعل ، ولما كان الله غنياً عن الانتفاع
صح أن يكون الفعل الصادر عنه لمنفعته المبدأ وصالحه من هنا جاءت عقيدته
الاعتزال بوجوب الصالح والأصلح على الله .

ثالثاً :-

إن القول بضرورة النبوة تحتل أسساً على ما ذهب اليه القاضى وخالف
فيه أكثر فرق المتكلمين من أشاعرة ومجبره وهو القول بأفعال المبدأ الاختيارية
فيذهب القاضى الى أن الانسان مسئول عن أفعاله مختار لها وله القدرة —
والاستطاعة من نفسه قبل الفعل ، وعلى ذلك فالانسان عند القاضى خالق
أفعاله بواسطة القدرة التي منحها الله اياه ، ورأينا كيف استدل القاضى
على ذلك كعادته في تقريب الفكرة الى الأذهان بالأدلة العقلية والسمعية .

وماء على ذلك قلنا كان الانسان مسئولاً عن أفعاله مثاباً ومقابلاً عليها ،
وإن العقل عند القاضى لا يستقل بمصرفه كل الأمور المتصلة بالدين وواجباته
وأوامره ونواهيها تفصيلياً ، فكان اللطف من الله — تعالى — واجبا عند
القاضى حتى يكون الانسان اقرب به الى فعل الطاعات لأن القول بحرية الانسان

فى أفعاله يترتب عليه ضرورة الثواب والعقاب فلكى يتحقق المعدل الالهى
فى ثواب العهد أو عقابه فلا بد من بيان ذلك الطريق له وهو ما لا يكون
الا ببحثه الأنبياء وعلى ذلك كانت ضرورة النبوه .

فالنبوه عند القاضى واجبه من حيث هى الطاف ومسالح للعباد ، كما
انها حسنه من حيث انتفاء كل وجوه القبح عنها .

رابعاً :-

رأينا أن النبى والرسول عند القاضى يطلقان على معنى واحد وهو أحد
عباده المختارين لتبليغ أوامر الله - تعالى - ونواحيه الى عباده ، الا أن
القاضى فرق بين النبوه والرساله حيث جعل النبوه بمعنى الرضه وهى
مستحقه بمعنى أنها رضه للرسول جزاء له على عمله المتقدم ، وأما الرساله
فلا يصح كونها جزاء على عمله المتقدم فهى غير مستحقه ، وقد رأينا كيف
أن القاضى أثبت ذلك بالأدله العقلية وقد خلقت على رأى القاضى هذا فسى
محله من البحث .

خامساً :-

رأينا كيف أن القاضى أبلى بلاء حسناً فى الدفاع عن العقيدة الاسلاميه
ضد الملحدين والمنكرين وكيف انه صد كل شبهه وقضى على كل ما أنشأه
المنكرون المحاندون وكل ذلك نابع عن فكه الفياض وأسلوبه الصحيح وعظمته
الغزير ثم عن ايمان صادق عميق فثان هو حقاً غير من دافع عن الاسلام
بقوه العقل وهو نفس سلاح العدو ، الا ان القاضى استعمله استعماله الصحيح
واستعمله عدوه خطأ فكانت نتائجه صحيحه لا يمتريها الشك وكان مالا عظيمهم

بقتاجهم الضميمة الواهية التي لا تقوى على مواجهه الدليل .

سادسا :

وأينا كيف جمل القاضى المعجزة أصلا لدعى الرسول بطريق المواضع المتقدمة من الله تعالى فظهر المعجز المصدق غيب الدعوى عند القاضى بشابه مواضع متقدمة منه - تعالى - على أنه اذا أظهر المعجز على يد مدعى النبوه كان مصدقا له فى دعواه فهى بشابه قوله تعالى (صدق عدى فيما يبلغ عنى) .

سابعا :-

وقد أنكر القاضى ظهور الكرامات للأنبياء والصالحين لاثبات صدقهم وسائر أحوالهم ، كما أنه أنكر السحر على الحقيقة بمعنى قلب طبائع الأشياء ، وإن لم ينكره كسوء من الحيل والتمويه ، وبالجمله فقد أنكر ظهور المعجزات على غير الأنبياء وعلى ذلك فهى لا تخص الا الانبياء وقد دافع عن هذا السراى بقوة المنطق ضد من أجاز لنا لخير النبى ودلل على ذلك بأنها دلالة إبانة وتخصيص فيها قد ميز النبى عن غيره من العباد ، وكانت تخصيصا له بالرسالة وشروط المعجزة عند القاضى أن يكون واقعا من الله تعالى حقيقه وتقديرا وأن يتعذر على العباد فعل مثله فى جنسه وصفته ، وقد اهتم بالتدليل على المعجز فى الصفه على أنه معجز مثل الاعجاز فى الجنس ، وذلك لأنه ذهب الى أن اعجاز القرآن ليس فى جنسه ولا للفظه ، لأن أهل قريش كانوا قادرين على الجنس لأنه من جنس كلامهم وإنما كان معجزا بصفته المستى كان عليها دون الجنس .

وان يكون المعجز مختصا بمن يدعى النبوه على طريق التصديق له ، وان يكون عقيب الدعوى ، ولذلك رأيناه يفسر المعجزات المتقدمة عن الرسول على أنها معجزات لنبي كان في الزمان وان لم يكن مبررفا وذلك لأنسه ينكر الكرامات .

وان يكون المعجز مطابقا للدعوى وعلى ذلك فهو ينكر ظهور المعجز على يد الكاذب ولو تأكيدا لكذبه ويدلل على ذلك بقوة العقل والنقل .

ثامنا :-

نرى القاضى لا يتوانى أبدا عن التصدى لايه شبهه من متكون المعجزات ، ورأينا أن القاضى يؤمن بالمعجزات الحسيه للرسول سواء منها ما جاء عن طريق التواتر والخبر الصحيح أو كان مذكورا فى القرآن والسنة .

تاسعا :-

وأما الوحى فيحمله من عند الله - سبحانه - الى النبي - تلك من ملائكة الله خاص بالسفارة بين الله ورسله ، والملك ينزل على النبي بالأوامر والنواهي من الله - تعالى - الذى يريد تبليغها الى عباده ، وعلى ذلك فهو الواسطه بين الله والرسول .

ولا يفكر القاضى ان ينزل الملك فى صورة الانسان ، كما لا ينكر ايضا قدرة النبي على رؤيه الملك فى صورته الملائكيه ، وقد دلل على ذلك بما كان من النبي - ص - كما ان القاضى ذهب الى القول بحصه الملائكه ردا على من أنكر كون القرآن من عند غير الله .

يقضى سؤال يفرض نفسه علينا للإجابة عليه وهو هل كان القاضي متأثراً بالفلسفة فى شيء حيث أنه صرح أن الممترلة قد أطلعت على علوم الفلاسفة الأوائل كما ذكر ذلك • حموده غرابه فى كتاب (ابن سينا بين الدين — والفلسفة) . أم نراه ناقضاً لها حافظاً للدين حقّه ، أم أنه أخذ منهما ما يكون له سنداً للدفاع عن الحقيقة ؟

والاجابة عن هذا السؤال يتضح بعد التعرف على النتائج التى تحصلنا اليها من رأى الفلاسفة فى موضوع التمسوه •
فمن ناحية الفلاسفة :-

عاشرا :-

ذهب الفلاسفة فى قضية صدور الشر عن الله — سبحانه — بأن الشر ضرورى لوجود الخير وأن الأمراض والآلام ترجع الى نقص فى المتفعل وليست حرمانا من الفاعل ، أى أن الشر عند الفلاسفة ليس من الله على الحقيقة فان فعل الله عدوهم خير محض ، لأن الله انذى هو خير محض لا يصدر عنه الا الخير •

وعذا ما يخالف فيه الفلاسفة الممترلة حيث ان لازم مذهب الممترلة يقرر أن الشر على الحقيقة من الله — سبحانه — وان كانوا يمثلون وجوده بأنه لازم لصالح المباد حيث أنه فى الظاهر شر ولكن ترتب على وجوده — كثير من الصالح ، وان كنا لا نذكرها •

حادى عشر :-

ورأينا ان الفلاسفة يذهبون الى أن أفعال الله غير ممللة فان واجب الوجود لا يتصور أن يكون له علم باخه على القمل مثل الحمد والشكر فان الأفعال صدرت عنه بطريق الطبع والحلم بوقوعها هو علم وجودها وليس وجودها بطريق الاخهار والقصد .

وهنا يظهر الفارق واضح بين الممترله الذين يؤمنون بأن الله تعالى — فاعل مختار لا يقع شيء الا بإرادته واختياره ، وبين الفلاسفة الذين يجعلون الله — تعالى — عا يقولون علوا كبيرا — علمه من الملل .

ورأينا الاختلاف ايضا واضح بين الممترله والفلاسفة فى تصرف كل منهما للنبي والرسول حيث عرف ابن سينا الرسول بأنه هو المبلغ ما استفاد من الافاضة السماوية على أية عبارة استصحت ، ليحصل بآرائه صلاح العالم الحسى بالسياسة والعالم الحلقى بالحلم .

وأما النبي عند الفلاسفة فهو ما يوحى اليه اما عاقل أو المهام فهو أهم من الرسول وان كان الفلاسفة اتفقوا مع القاضى فى المساواة بين النبي والرسول الا أن حدود المساواة بينهما ليست واحدة .

فقد ساقى بينهما الفلاسفة فى الشروط الواجب توافرها فى كل وساقى بينهما القاضى فى نزول الوحي على كل وقرق الفلاسفة بينهما فى نزول الوحي فالرسول ما جاءه جبريل والنبي ما كان وحيه اما مناما أو المهاما .

الثانى عشر :-

واذا تركنا تعريف النبي والرسول وذهبنا لشمرف شروط النبوه عند الفلاسفة رأينا أن لازم مذهبهم لا يجعل للنبوه شروطا أساسيه من مثل الذكورة

والبطل وغير ذلك من الشروط التي رآها الممترلة والمتكلمون *

فنظرية النبوه عند الفلاسفه عموما ترتكز على أمر لا يقرها المقتل والدين مما مثل تفسيرهم للحالم الملقى واللح المحفوظ والملائكة وقولهم - بالمقل الفمال *

وكان ذلك واضح في الفرق بين ما ذهب اليه الفلاسفه والممترله ، حيث أن نظرية الفلاسفه في النبوه تبجد النبوه من أهم خصائصها كما يصرها المسلمون وهو الاتصال عن طريق الوحى بصورة غارقه للماده والارسال من جبهه الله تعالى *

وان كان القاضى قال بالتفاضل بين الأنبياء وذهب الى ذلك الفلاسفه الا أن القاضى جعلها في المصمه وقد جعل الفلاسفه التفاضل بينهم ففى الخواص التى يتصف بها الرسول ، فأفضل الرسل عند الفلاسفه من أجمعت له الخواص الثلاثه السابقه الاشارة اليها

عليه من له خاصتان من هذه الثلاثه ، وقد يكون للواحد منهم خاصه واحده ، وقد لا يكون له الا مجرد الروميا ، وقد يكون له من كسل واحده شىء ضئيف *

الثالث عشر :-

واذا تركنا النبوه لنرى مدى موافقه أو الاختلاف فى الممجز ، رأينا أنه بالرغم من اتفاق كل من الممترله والفلاسفه فى التعريف العام للممجزه الا أن الاختلاف كان واضحا فى القول بشروط الممجز عند كل ففى عند الفلاسفه تابعه لقوى النفس الانسانيه التى تؤثر فى هيجولى العالم بازالمه

صورة وإيجاد أخرى كحدوث رياح وزلازل وحرق وغرق الى غير ذلك ، وقد اعتدوا في بيان ذلك على قضايا خيالية وهمية لا أساس لها في الواقع .
وذلك أن النفس الانسانية عند الفلاسفة متصله بالجسد حاله فيه وعلاقتها به علاقه تدبير وتصرف — وأن النفس تؤثر على بدنهما بطريق الظن أو الوهم أو الخوف أو الفرح ، وأن النفس الانسانية شبيهة بالنفوس الفلكية التي تؤثر على هيولى العالم .

وهذا واضح في الاختلاف بين الفلاسفة والمتكلمين عموما فضلا عن الممتزله وأما مذهبهم في الكرامة ، فالفلاسفة يذهبون الى القول بالكرامة ، والكرامة عندهم راجعه الى الاكتساب بمكسب المعجز الذي هو من النفس بطبيعتها ، وهذا ما يختلف فيه ايضا من الفلاسفة والممتزله .

وأما السحرة فان الفلاسفة يرونه خارقا للمادة ، غاضبا لقوى النفس مثل الكرامة وغيرها من الغوارق ، ويخالف الممتزله الفلاسفة في هذا حيث يرى القاضى ان السحر لا حقيقه له وانما هو تخييل وشعبد أو شمسونه وعلى ذلك فهو ليس خارقا للمادة .

والمعجز عند الفلاسفة عموما يتيح قوى النفس وذلك فان النفس بصفاتها جوهرها تستطيع الاتصال بالمقل الثمال مصدر المعلومات .

وعلى ذلك فالمعجز عند الفلاسفة ضرب من الاكتساب بالمجاهده أو تاييده لغايبه في النفس بطبيعتها ، أو تحصيل لمزاج خاص ، فلا فرق اذن عندهم بين ظهورها على الانبياء والاولياء والصالحين والمارنين بالله ، وكل من قوت نفسه ، كما لا يصنع ظهورها على أيدي السحرة وتكون من نفس شريره خبيثه ، ولا يخفى الفرق في ذلك بين الفلاسفة والممتزله .

الرابع عشر :-

وأما الوحى عند الفلاسفه فقد رأينا أنهم يخالفون تماما ما جاء به الدين الحنيف فضلا عن الاختلاف مع الممترله ، فنظرية الوحى لدى الفلاسفه تعتمد على مقدمات خياليه وهميه ، أثبتنا بالدليل بطلانها فلا تقوى أمام الدليل سواء كان شرعيا أم عقليا ، فنظرية الفيض التى اعتمد عليها الفلاسفه لا يقرها عقل ولا دين .

قد بان مما تقدم أن بين الفلاسفه والممترله من الاختلاف والفروق كشل ما بين سماء الله وأرضه ، فكل منهما يسير فى طريق لا يلتقى أبدا مع الفريق الآخر ونحن لا يمكن أبدا أن ننكر أن الممترله قد تأثر بالفلاسفه - كما لا ينكر ذلك باحث منصف - لكن القضية هى :
فى أى شىء كان ذلك التأثير ؟

إن الممترله تأثروا بالفلسفه فى القضايا المنطقيه والمباحث العقليه من مثل المنطق ومناهج البحث وترتيب القضايا وأسلوب الجدل والمناظرة ، وقد كان تأثر الممترله بذلك فاتحه غير مكره على الاسلام والمسلمين ، حيث استطاعوا ان يدافعوا عن الاسلام ، ويقاوموا تشكيك المشككين ويردوا على كل المعاندين المنكرين ، ولم يكن من الممكن أن يتحقق لهم ذلك النجاس والتوفيق الذى اعترف به كل منصف حتى من اعداء الممترله أنفسهم الا بالاطلاع على الفلسفه وعلومها من المنطق والرياضيات ومنهج البحث وترتيب القضايا مبالغاما الجانب الآخر وهو تأثر الممترله بالفلاسفه فى آرائهم المكفوره ، والتى كفروهم من أهلها جصبره المسلمين ، فذلك ما ننكره تماما ، وقد اتضح من

خلال البحث الفارق الكبير بين الفلاسفة والمسترله في كل القضايا المقدسية
التي طرحناها ، مما يجعل المسترله في طرف والفلاسفة في طرف آخر .

أما بحمد

فالحمد لله أولاً وأخيراً على كل حال .

ونحمده - سبحانه - على ما وفق .

ونستغفروه - سبحانه - من كل تقصير رقصنا فيه ، من زله القلم ، أو خطأ

الفهم ، أو سوء المذاكرة .

ولقد قدمنا في هذا البحث عبارة جتهدي على مدى سنوات طويـال ،

أرجو أن أكون قد بذلت الوسع وفحصت العمل لوجه الله - سبحانه وتعالى -



(الفهرس حسب الترتيب الابهجى)

مؤلفات ابن سينا :-

- (١) الاشارات والتنبهات ، تحقيق د . سليمان دنيا - الطبعة الثانية .
دار المعارف بمصر .
- (٢) رساله الفعل والانفعال .
- (٣) الشفاء (الطبيعيات - النفس) تدير ومراجع الدكتور ابراهيم
مذكر بتحقيق الأب الدكتور جورج قناني ، سعيد زايد ، الهيثم
المصرية العامة للكتاب .
- (٤) النباه فى الحكمه المنطقية والطبيعية والالهييه للشيخ الرئيس ابى على
الحسين بن سينا . الطبعة الثانية فى (١٣٥٢ هـ - ١٩٣٨ م)

مؤلفات الفزالى :-

- (١) الاقتصاد فى الاعتقاد ، مكتبه الحسين التجارية بمصر - الطبعة الأولى .
- (٢) تهافت الفلاسفه تحقيق وتقديم د . سليمان دنيا - الطبعة الخامسة .
دار المعارف بمصر .
- (٣) الشهاداتان - التوحيد والنبوه - اشرف توفيق عوضه - القاهرة
المجلس الأعلى للشئون الاسلاميه ، بوزارة الأوقاف ١٩٦١ م
- (٤) مقاصد الفلاسفه تحقيق د . سليمان دنيا - دار المعارف بمصر الطبعة
الثانية .

مؤلفات القارابي :-

- (١) شرح لصوص الحكم - الأستاذ ، المطبعة المماز ، ١٢٩١ هـ .
- (٢) المدينة الفاضلة تأليف د . علي عبد الواحد وافي - دار (عالم الكتب) للطبع والنشر القاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

مؤلفات القاضي :-

- (١) تنزيه القرآن عن المطاعن ، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع ، دار النهضة الحديثة بيروت - لبنان .
- (٢) مشابه القرآن تحقيق د . عدنان محمد زرزور بجامعة دمشق دار التراث .

دار التراث

- (٣) المحيط بالتكليف جمع الحسن بن أحمد بن مويه ، تحقيق السيد عزيز ، مراجعه د . أحمد فؤاد الأهواني ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- (٤) كتاب المعنى في ابواب التوحيد والمدل الاجزاء الآتية :-

أ - اعجاز القرآن (الجزء السادس عشر) قوم نصه على نسخين خطيتين أمين الخولي ، بإشراف د . طه حسين - الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة والارشاد القومي - الادارة العامة للثقافة .

ب - التكليف (الجزء الحادي عشر) تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار ، د . عبد الحليم النجار مراجعه الدكتور / ابراهيم بكر ، اشرف الدكتور

الموسسة المصرية العامة للتأليف والانهااء والنشر - الدار المصرية
للتأليف والترجمة .

ج - التنهوات والممجزات (الجزء التاسع عشر) تحقيق د . محمود
الخصيري د . محمود محمد قاسم ، مراجعه د . ابراهيم مذكور ،
اشراف د . طه حسين الموسسة المصرية العامة للتأليف والانهااء
والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

د - الشرعيات (الجزء السابع عشر) حرره نصح مصوره واحده : أمين الخولى
أشرف على احيائه د . طه حسين - وزارة الثقافه والارشاد القومى
الموسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

و - الفرق غير الاسلاميه (الجزء الخامس) تحقيق محمود محمد الخصيرى
مراجعه د . ابراهيم مذكور - اشراف د . طه حسين . الموسسة المصرية
العامة للتأليف والترجمة .

ز - اللطف (الجزء الثالث عشر) حققه د . ابو الملا غيفى وراجعه
د . ابراهيم مذكور باشراف د . طه حسين - وزارة الثقافه والارشاد
القومى القاهرة - مطبعة دار الطب المصرية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

كتب الفرق :-

(١) الارشاد لامام الحرمين الجيئى ، مكتبه الخانكي بمصر ، نشره وعلق
عليه . محمد يوسف موسى ، والأستاذ / عبد المنعم عبد الحيد .

(٢) أصول الدين للمهندادى طبعه الدول باستانبول ١٩٢٨ م .

- ٣- أصول الدين فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي - راجع مسه
وقدم له طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٤- بحر الكلام ، تأليف سيف الحق الدين ابي المحسن النسي - القاهرة
مطبعة كردستان الحليمه سنه ١٩١١ .
- ٥- التثبيت ، نظم جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي -
فاس ١٣٢٢ هـ ، وهي فتنه المجتور .
- ٦- التبصير في الدين - ابي المظفر الاسفرايتي - تقديم الشيخ زاهر
الكوشى مكتبة الخانكي سنه ١٩٥٥ القاهرة .
- ٧- المقائد النسفيه - النسخ الطبعه الثانيه - مطبعه صبيح .
- ٨- الفصيل في الملل والنحل بن حزم ، الطبعه الاولى سنه ١٣١٧ هـ -
الطبعه الادبييه .
- ٩- المقاصد في علم الكلام سعد الله بن التفتازاني طبع الاستانه ١٣٠٥
- ١٠- مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين تأليف شيخ أهل السنه والجماعه
الامام ابي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري ، المتوفى عام ٣٣٠ هـ -
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعه الثانيه مطبعه المطبع
والنشر - مكتبة النهضة المصريه .
- ١١- الملل والنحل تأليف ابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر أحمد
الضهرستاني تحقيق محمد سيد كياني ، مطبعه مصطفى البابسي
الحلي وأولاده بمصر .

١٢ — المواقف في علم الكلام تأليف عبد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الأيجي • عالم الكتب — بيروت — تخرج مكتبه المتخصص في القاهرة • مكتبه سعد الدين — دمشق •

١٣ — نهاية الاقدام للشهر ستاني تصنيف الشيخ الامام العالم عبد الكريم الشهر ستاني • حرره وصححه الفرد جيوم •

كتب مختلفة :-

١ — الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد • الخياط المحترق ، ابو الحسين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان • تحقيق نبيج ، القاهرة مطبعة دار الكتب ١٩٦٥ •

٢ — الابانة عن أصول اديانهم للامام ابن الحسن علي بن اسماعيل الأشعري نشره قضي صاحب الدين الخليل •

٣ — اشياء الدجنة في اعتقاد أهل السنة تأليف العالم الشيخ أحمد المقرئ المصري المالكي الأشعري • مكتبه القاهرة — مطبعة الفجالية الجديدة •

٤ — ابن سينا بين الدين والفلسفة - جوده غرايه •

٥ — أصول الدين وهو الكتاب المسمى بحال أصول الدين — فخر الدين سعد بن عمر الخطيب الرازي — راجعه وقدم له طه عبد الروموف سعد مكتبه التليات الأزهرية •

٦ — البيان للقاضي الهافلازي •

- ٧ - التمهيد في الرد على الملحده الممطله والرافضه والخوان والمعتزله
- تأليف محمد بن الطيب بن الباقلازنى ، تحقيق محمود الخضيري
وآخرين - القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٤٢ •
- ٨ - تاريخ الطبرى - تاريخ الرسل والملوك ، تأليف أبو جعفر محمد بن
جرير بن يزيد بن خالد الطبرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
- القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٢ م •
- ٩ - تاريخ الخمين في أحوال انفس نفيس الشيخ حسين بن محمد بسمن
الحسن الديار بكري •
- ١٠ - تاريخ فلاسفه الاسلام ، محمد لطفى جيمه •
- ١١ - تفسير النفسى •
- ١٢ - حاشيه ابن الدسوقي على شرح المصنف على أم البراهين للنسوسى •
- ١٣ - الحجج البينات في اثبات الكرامات تأليف الحافظ أبى الفضل عهـد
الله الصديق مطبعة دار التأليف •
- ١٤ - الخطط القرينيه السماء المواظ والاعتبار بذكر الخطط والأشمار -
تأليف أحمد بن على عبد القادر بن محمد المعروف بالقرينى -
الشيخ (لبنان) دار المرفان ١٩٥٩ م •
- ١٥ - دلائل النبوه للبيهقى تقديم وتحقيق / عبد الرحمن محمد عثمان ،
الناشر محمد عبد المحسن الكتبى ، صاحب المكتبه السلفيه بالدينه
المنصوره •

- ١٦- الداء والدواء ابن القيم الجوزية • تقديم وتحقيق / د • محمد جميل غازی بکته المدنی ومطبعتها جده - سوق الندی •
- ١٧- رساله التوحيد • محمد عبده • نشر دار المنار بمصر ، الطبعة الحاشرة سنة ١٣٦١ هـ •
- ١٨- رساله فی علم الکلام • من کتاب نفائس المخطوطات للشریف المرتضی
- ١٩- شرح العقيدة الواسطية • لشيخ الاسلام بن تيمية تأليف العلامة محمد خليل هراس - راجعه الأستاذ عبد الرازق عفيفي • مسن مطبوعات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة •
- ٢٠- الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين تحقيق وتقديم - د • سليمان دنيا • دار احياء الكتب العربية • عيسى الهاشمي الطبي وشركاه •
- ٢١- صمم الانبياء للفقير الوازي •
- ٢٢- الفتوحات المكية في معرفة الاسرار المالكية والملكية - تأليف محي الدين ابي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الموصي الطائس الاندلسي الختاسي مكة ١٣٠٦ هـ •
- ٢٣- الفائق •
- ٢٤- كتاب التوحيد تأليف محمد عبد الوهاب توزيخ واهداء الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة •
- ٢٥- المباحث المشرقية لفقير الدين الرازي •

- ٢٦- - حصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكام والتكلميين ،
تأليف فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى ، القاهرة
المطبعة الحسينية ١٣٢٣ هـ ، ونذيله تلخيص لنصر الدين الطوسى
- ٢٧- - النهر المجين فى التوسل بالأنبياء والأولياء الصالحين - جامع
عبد الرحمن القرظى الدجوى .
- ٢٨- - هداية المرید لحقيدہ أهل التوحيد وشرحها عنه أهل التوفيق
والتسديد تأليف ابي عبد الله محمد بن أحمد محمد عليش المالکى
المفرى ، القاهرة مطبعة محمد مصطفى ١٣٠٦ هـ .
- ٢٩- - الوحي المحدثى تأليف السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار ،
المطبعة الخاصة أصدرتها دار الفناير سنة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥ م .
مكتبه ومطبعة على صبيح وأولاده .

(مصادر البحث)

(فهرس الموضوعات)

الصفحة	اسم الموضوع
١	تمهيد في تاريخ القاضي عبد الجبار الباب الأول : نظرية النبوة الفصل الأول : المدل
٢٣	المبحث الأول : تعريف المدل
٢٤	أ - المدل عند الأشاعرة
٢٦	ب - المدل عند المعتزلة
٢٨	أ - رأى الأشاعرة في صدور الشرع من الله
٢٩	ب - مذهب المعتزله
٣٣	ج - مذهب الفلاسفة
٣٤	الصالح والأصلح
٣٥	أ - مذهب الأشاعرة
٣٦	ب - مذهب الفلاسفة
٣٩	ج - مذهب المعتزله
	المبحث الثاني :
٤٧	حرية الإرادة
٥١	أولا : الجبرية
٥٣	ثانيا : القدرية
٥٣	مذهب الأشاعرة
٥٦	مذهب المعتزله
	مكتبة المهتدين الإسلامية

٦١	تفسير المعتزلة لبعض الآيات التي توهم الجبر
٦٥	موقف المعتزلة من القول بالجبر
٦٥	موقف المعتزلة من الكسب الأمري

المبحث الثالث:

٧١	الذلف الإلهي
٧٣	حكم اللطف عند المعتزلة
٧٥	مظاهر اللطف عند المعتزلة

الفصل الثاني :

النبوه عند القاضي عبد الجبار

المبحث الأول :

			النبي والرسول
			النبي والرسول في اللغة
٧٩	النبي في اللغة
٨٠	الرسول في اللغة
٨٠	تصريف النبي والرسول شرعا
٨٣	مذهب الأشاعرة
٨٣	تصريف النبي والرسول عند الفلاسفة
٨٤	تصريف القاضي للرسول والنبي
٨٦	تحقيب
٨٨	شروط النبوه
			مفهوم النبوه والرساله
٩٤	مفهوم النبوه والرساله عند الفلاسفة

الصفحة	اسم الموضوع
٩٥	تفسير الفلاسفة للعالم الملقى
٩٦	تفسير الفلاسفة لنوح المفضول
٩٧	النفس الانسانية عند الفلاسفة
١٠١	مذهب القاضى عبد الجبار فى النبوه
١٠٤	تحقيب

المبحث الثانى :

١٠٧	حكم ارسال الرسل
١٠٧	مذهب الأشاعرة
١٠٨	مذهب الفلاسفة
	مذهب القاضى فى حكم النبوه
١١٤	مذهب البراهمة فى حكم الرسالة
١٥٠	شبه اليهود الموجه الى رساله
	خاتم الانبياء
١٦٧	تحقيب

الفصل الثالث :

أهمية الرسالة

المبحث الأول :

١٧١	وجه حسن المحاسبه
-----	------------------

المبحث الثانى :

١٧١	حاجه البشر الى الرسل مكتبة المهتدين الإسلامية
-----	--

الفصل الرابع :

عصمة الأنبياء

البحث الثاني :

١٨٨	عصمة الأنبياء
١٩٦	مذهب القاضى
١٩٩	مذهب الحنفية
				المختار
٢٠٠	مذهب القاضى
٢٠١	تحقيب

البحث الثاني :

٢٠٣	شبه الطاعنين فى تنزيه الأنبياء
٢٠٣	(١) ما جاء فى حق آدم عليه السلام
٢٠٤	موقف القاضى
٢٠٧	(٢) ما جاء فى حق إبراهيم
٢١٤	(٣) ما جاء فى حق شعيب
٢١٥	(٤) ما جاء فى حق نوح عليه السلام
٢١٨	(٥) ما جاء فى حق سليمان
٢٢١	(٦) ما جاء فى حق يوسف
٢٢٢	(٧) ما جاء فى حق يعقوب
٢٢٢	(٨) ما جاء فى حق نبيينا صلوات الله وسلامه عليه

اسم الموضوع

الصفحة

الباب الثاني :

دليل التمييز

الفصل الأول :

المعجزة

المبحث الأول :

٢٤٢	تعريف المعجزة
٢٤٥	المعجزة عند المتكلمين
٢٤٦	المعجزة عند القاضي عبد الجبار
٢٤٧	المعجزة عند الفلاسفة
٢٤٨	تعريف المعجزة

المبحث الثاني :

٢٤٩	شروط المعجزة
٢٤٩	(١) عند الفلاسفة
٢٥٣	(٢) عند القاضي عبد الجبار
٢٥٤	الشرط الأول
٢٥٦	الشرط الثاني
٢٥٧	الشرط الثالث
٢٥٩	الشرط الرابع



الصفحة	اسم الصفحة
٢٦١	أ - المحرر عند الفلاسفة عند القاضي
٢٦٤	ب - حكم المحرر عند الأشاعرة
٢٦٩	موقف القاضي من القول بالمحرر
	ج - التراجم
٢٧٦	مذهب الأشاعرة
٢٨٠	مذهب الفلاسفة
٢٨٠	موقف القاضي
٢٨٣	الشرط الخامس
٢٨٦	الشرط السادس من
٢٨٩	تحقيق
	المبحث الثالث :
	===
٢٩٧	وجه دلالة المجزؤه
٢٩٨	رأى الأشاعرة
٢٩٩	رأى القاضي
٣٠١	المنكرون لدلالة المجزئات وشبهاتهم
٣٠١	الشبهة الأولى
٣٠٣	الشبهة الثانية
٣٠٤	الشبهة الثالثة

الصفحة	اسم الموضوع
٣٠٦	الشبهة الرابعة
٣٠٧	الشبهة الخامسة

الفصل الثاني :

حتمية المجبوزة

المبحث الأول :

٣١٢	حكم المجبوزة
	مذهب الأئمة
	مذهب الفاضل
٣١٣	مذهب القاضي
٣١٥	مذهب الجاهل

المبحث الثاني :

٣٢٣	معجزات الرسول
٣٢٥	معجزات رسولنا الكريم
	أقسام المعجزات التي ظهرت على الأنبياء
٣٣٥	عند القاضي
٣٤٤	وجه الإعجاز في القرآن الكريم
٣٤٤	مذاهب العلماء في وجه إعجاز القرآن
٣٤٥	موقف القاضي من مذاهب العلماء
٣٤٦	أ - من القول بالصرف
٣٤٧	ب - من كونه حكاية للتكليم القديم

الصفحة	اسم الصفحة
٣٤٨	جـ - من عدم الاختلاف والتناقض
٣٥٠	هـ - من القول بالاجهار عن الفيوب
٣٥٣	وجه اعجاز القرآن عند القاضي

المفتدين الفصل الثالث

الوحى

٣٥٦	تمريف الوحى لئله وشرعها
٣٥٩	الوحى فى القرآن الكريم
٣٦٠	الوحى عند الفلاسفه
٣٦٨	الوحى عند القاضى عبد الجبار
٣٧١	تمقيب

البحث الثانى :

٣٧٦	امكان الوحى
٣٨٠	شبه الطاعنين فى الوحى
٣٩٥	موقف الاشاعره
٣٩٦	موقف القاضى
٤٠٢	الخاتمه
٤١٣	صادر البحث